

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروة الحيوانية
والداجنة والسمكية بسلطنة عمان

الخرطوم ١٩٢٢

هذا التقرير سرى ، ولا يحق نشره ، أو أى
جزء منه الا بعد موافقة حكومة سلطنة
عمان أو المنظمة العربية للتنمية الزراعية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد رئيس مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية
السادة الأعضاء المؤمنون

تحية طيبة وبعد

تنفيذًا لقرار مجلسكم المؤمن بشأن دراسة تطوير وتنمية انتاج وتسويق
الثروة الحيوانية والدواجنية والسمكية بسلطنة عمان فقد شكلت الادارة العامة
للمنظمة لهذه الدراسة فريقاً من الخبراء العرب على النحو التالي :-

(١) الاستاذ الدكتور عبد اللطيف بدرين عميد كلية الزراعة - جامعة القاهرة
(سابقاً) - خبير انتاج اللحوم
رئيساً للفريق

(٢) الاستاذ الدكتور محمد كمال ابوية
استاذ ورئيس قسم الانتاج الحيواني
كلية الزراعة - جامعة القاهرة - خبيراً
لتغذية الحيوان - عضواً

(٣) الدكتور حيدر عون
مدير عام مصلحة الطب البيطري -
وزارة الزراعة بجمهورية مصر (سابقاً)
خبيراً للصحة البيطرية - عضواً
استاذ الم紊乱 المساعد - كلية الزراعة
جامعة القاهرة - خبير للمخاعن - عضواً

(٤) الدكتور محمد السيد رضوان
مدرب بقسم الاقتصاد الزراعي - كلية
الزراعة - جامعة القاهرة - خبيراً للاقتصاد
وتقدير المشروعات - عضواً

(٥) الدكتور عادل ابراهيم هندي

(٦) الدكتور نجيب الملالى فريد جوهر مدرس الدواجن - كلية الزراعة -
جامعة القاهرة - خبيراً لتنمية
الدواجن - عضواً

وقد بدأ الفريق عمله اعتباراً من ١٧ سبتمبر ١٩٧٦ حيث التقى
بالمسؤولين والفنين بوزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن بسلطنة عمان
وناقشا معهم النواحي المختلفة لاماكنيات الثروة الحيوانية ووسائل تعميمها
بدءاً من المصادر الطبيعية المختلفة كالمراعي الطبيعية ، والمحاصيل العلفية
والاعلاف المركزة ، الى أنواع الحيوانات وكفاءتها الانتاجية وأسس تحسينها
ورفع كفائتها .

وقد قام أعضاء الفريق بزيارات ميدانية لمختلف مناطق السلطنة للتعرف
على الاماكنيات المتاحة ومدى صلاحيتها لتنمية الانتاج الحيواني ، كما قاموا
بزيارة المزارع الانتاجية ، ومحطات البحوث التي أسستها السلطنة للنهوض
بهذا القطاع الهام في الاقتصاد الزراعي العماني .

وقد ضمن الفريق في تقريره العديد من التوصيات ، التي تناولت تربية
الاعلاف الخضراء وتحسين الانتاج الحيواني والداجني واستغلال الثروة
السمكية والعناية بالتدريب والبعثات التخصصية والتي أرجو أن تكون دعماً
لتنمية الثروة الحيوانية بسلطنة عمان .

ويسرني في هذه المناسبة أن أتقدم ب衷心 الشكر وعظيم التقدير لحكومة
سلطنة عمان المؤمرة ولمعالي وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن
والمسؤولين والفنين بالوزارة على حسن رعايتهم لفريق المنظمة وتهيئة كل
الإمكانات لاتمام الدراسة .

والله ولئن التوفيق .

المدير العام

دكتور محمد محب زكي

يونيو ١٩٧٧

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بنيابة عن فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المؤسف لدراسة تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية بسلطنة عمان - إلى :-

وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن	السيد سعيد أحمد الشنفرى
المدير العام للمديرية العامة للزراعة	السيد سالم شعبان
والى صلاة	السيد بريك بن حمد الغافري
نائب الوالي بصلالة	السيد سلم قريطاس
مستشار إدارة الثروة الحيوانية	السيد الدكتور عبد السلام الصيفي
مدير إدارة الثروة الحيوانية	السيد الدكتور خنفر عبدالله خنفر
مدير دائرة الزراعة بصلالة	السيد علي طاهر
مدير الثروة السمكية بصلالة	السيد عوض قاسم
خبير منظمة الأغذية والزراعة	السيد الدكتور احمد المرشدى
خبير منظمة الأغذية والزراعة	السيد الدكتور نادر بكار

والى سائر الزملاء الزراعيين والبيطريين العاملين بالمديرية العامة للزراعة بسقط وفي المناطق المختلفة ، بواجب الشكر والتقدير على الحفاظ البالفة التي قوبل بها الفريق أينما حل في سائر أنحاء السلطنة ، والمساعدة القيمة التي قدمت لنا في كل مكان ، مما سهل علينا آداء هذه المهمة .

كما يسرني أن أسجل تقديرى البالغ لأعضاء الفريق للمجهودات الكبيرة التي بذلوها في إعداد هذه الدراسة واعداد التقارير الخاصة بها .

ويسعدني أن أتقدم نيابة عن الفريق البحثي بخالص الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور محمد محب زكي مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأستاذ الدكتور كمال رمزي استينو مدير عام المنظمة السابق على ما أتاحاه لنا من فرصة في الإسهام في تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروة

الحيوانية والداجنة والسمكية بسلطنة عمان ، وما تفضل به من جهود يسرت
للفريق انجاز مهمته .

ونقنا الله جميما لما فيه خير أمتنا العربية .

رئيس الفريق

دكتور عبد اللطيف بد رالدين

ملخص

الموسم

تقع سلطنة عمان بين خطى عرض $16^{\circ} 40'$ شمالاً و $26^{\circ} 0'$ شمالي، وبين خطى طول $50^{\circ} 10'$ شرقاً و $40^{\circ} 09'$ شرقاً . وتقع السلطنة في أقصى جنوب الجزيرة العربية ، ويحدّها من الشمال اتحاد الامارات العربية ، ومن الغرب المملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب الغربى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وتبعد ساحلها بمسافة تبلغ ثمانية 1200 كم .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تطوير وتنمية انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية بسلطنة عمان ، وذلك عن طريق تحسين وتطوير مختلف الظروف التكنولوجية والاقتصادية المتعلقة والمحيطة باجراً وانجاز مختلف العمليات والخدمات الانتاجية والتسويقية لهذه المنتجات .

الساحتة

تبلغ مساحة السلطنة حوالي ٣٠٠ ألف كم^٢، أي حوالي ٢١ مليون فدان. ويقدر ما يستهلك منها في الزراعة قرابة ١٠٥ ألف فدان، أي حوالي ٥٠٪ من إجمالي المساحة الكلية للبلاد.

العكـان:

بيان التقديرات المختلفة المتعلقة بجمالي عدد السكان بالسلطنة، نظرًا لاعتمادها على اتجاهات شخصية وليس على تقديرات مبنية على أسرع علمية.

فيما تشير بعض التقديرات إلى أن عدد سكان السلطنة يبلغ حوالي ١٠ ألف نسمة ، إلا أن هناك من التقديرات ما يشير إلى أن عدد سكان السلطنة يبلغ حوالي ١٦٥ ألف نسمة ، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن هذا العدد يبلغ قرابة ٢١ مليون نسمة . وهذا يتضمن ضرورة العمل على القيام بـ "تعداد سكاني بالسلطنة حتى يمكن الاعتماد عليه" ووضع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسلطنة على أساس علمية دقيقة .

هذا ويقدر عدد المشتغلين بقطاع الزراعة والصيد بحوالى ٨٣٪ من اجمالي القوة العاملة بالسلطنة ، بينما يبلغ عدد المشتغلين بسائر الاشطة الاجنبى بقرابة ٢٢٪ . على أن نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة والصيد سوف ترتفع اذا ما أخذ فى الحسبان أن الكثير من النساء يعملن فى هذا القطاع وخاصة الاهتمام بالثروة الحيوانية . الا ان الذى من شأنه أن يزيد نسبة المشتغلين بهذا القطاع الى حوالى ٩٠٪ من اجمالي القوة العاملة بالسلطنة .

المناطق البيئية الزراعية :

تنقسم سلطنة عمان ببنها الى سبعة مناطق زراعية ، تتفاوت فيما بينها في المساحة الراهنة والكافحة وأشكال الاستثمار الزراعي وامكانيات التطوير المرتقبة . وهذه المناطق هن : جنوب الباطنة ، وشمال الباطنة ، وعمان الداخلي ، والشرقية ، والظاهرة ، والمندمة ، وظفار .

وتبلغ جملة المساحة المنزرعة بجنوب الباطنة حوالى ١٥٢ الف فدان . وتحتل مساحة الزروع الفاكهة حوالى ١١ الف فدان . بينما تبلغ مساحة الزروع الخضرية حوالى ١٦٠٠ فدان ، ومساحة المحاصيل الحقلية حوالى ٢٠٠ فدان ، ومحصول الاعلاف حوالى ١٢٠٠ فدان . وتعتبر هذه المنطقة أغنى مناطق السلطنة بالثروة الحيوانية . هذا وقد شكلت الماعز الغالبية العظمى بين سائر الحيوانات بهذه المنطقة حيث بلغ عددها حوالى ٣٠ الف رأس . تليها الاغنام بحوالى ١٨ ألف رأس ، فالماشية حوالى ٥٠ الف رأس ، ثم الجمال حيث يبلغ عددها حوالى ٢٢٠٠ رأس .

وتبلغ المساحة المحصولية بمنطقة شمال الباطنة حوالى ٢٠ الف فدان . تشغل الزروع الفاكهة قرابة ١٢ الف فدان . ويلى الزروع الفاكهة كل من الزروع الخضرية بمساحة تبلغ حوالى ٥ آلاف فدان ، فالمحاصيل الحقلية ١٥٠٠ فدان ، فالعلفية حوالى ١٢٠٠ فدان . وتعتبر هذه المنطقة أغنى مناطق السلطنة بكل من الاغنام والماعز ، حيث يبلغ عدد الاغنام بها قرابة ٤٢٪ من الاجمالي ، بينما يبلغ عدد الماعز قرابة ١١ الف رأس بالسلطنة . أما بالنسبة لكل من الماشية والجمال فتحتل هذه المنطقة المرتبة الثانية بين سائر المناطق الزراعية بالسلطنة حيث لا يتغوف عليها سوى منطقة ظفار .

وتبلغ جملة المساحة المنزرعة بمنطقة عمان الداخلي حوالى ٥٠ الف فدان . وتبلغ مساحة الزروع الفاكهة بها قرابة ١١ الف فدان ، تليها المحاصيل العلفية بمساحة تبلغ حوالى ٢٠٠ فدان ، ثم الزروع الخضرية فالحقلية . وبالرغم من أن هذه المنطقة تعتبر من أغنى المناطق بالماشية حيث لا يتغوف عليها سوى سطنتي ظفار وشمال الباطنة ، الا أنها تعتبر من

أقر مناطق السلطنة بالحيوانات الأخرى، وخلصة بكل من الأغنام والجمال . هذا ويبلغ عدد رؤوس الماشية بها قرابة ١٥٠ ألف رأس أى حوالي ١٢٥ % من اجمالي الماشية بالسلطنة ، أما الماعز فيبلغ عددها قرابة ١٢٤ الف رأس بنسبة ١١٢ % ، والجمال قرابة ٥٣٨ رأسا بنسبة ٣٤ % ، والاغنام حوالي ١٣٨٣ رأسا بنسبة ٩٢ % فقط من اجمالي الاغنام بالسلطنة .

وتبلغ المساحة المنزرعة بمنطقة الشرقية حوالي ٢٦٣ الف فدان ، تحل الزروع الفاكهية قرابة نصفها . ويلى الزروع الفاكهية كل من المحاصيل الحقلية بمساحة تبلغ حوالي ٦٢٠٠ فدان ، فمحاصيل الأعلاف بمساحة تبلغ قرابة ٤٦٠٠ فدان ، فالزروع الخضرية بمساحة تبلغ حوالي ١٤٠٠ فدان . وتشتهر هذه المنطقة بتربية الماعز الذى يبلغ حوالي ٤٥ الف رأس أى حوالي ١٦ % من اجمالي الماعز بالسلطنة . بينما يبلغ عدد الماشية قرابة ٢٥٣٣ رأسا أى بنسبة ٦ % من اجمالي الماشية بالسلطنة ، فالاغنام حوالي ١٣٩ رأسا أى حوالي ٣٤ % ، ثم الجمال حيث يبلغ عددها حوالي ٣٧٥ رأسا أى حوالي ٣ % فقط من اجمالي الجمال بالسلطنة .

وتبلغ المساحة المنزرعة بمنطقة الظاهرة حوالي ١٦٥ الف فدان ، تحل الزروع الفاكهية معظمها حيث تبلغ ساحتها قرابة ١٢٣ الف فدان ، وليها كل من المحاصيل العلفية بمساحة تبلغ حوالي ٢٩٠٠ فدان ، ثم المحاصيل الحقلية فالخضرية . وتشتهر هذه المنطقة بتربية كل من الماعز الذى يبلغ عدده قرابة ١٨٢ الف رأس أى حوالي ١٢ % من اجمالي الماعز بالسلطنة ، والماشية التي يبلغ عددها قرابة ١١ الف رأس أى حوالي ٩ % من اجمالي الماشية بالسلطنة . ويبلغ عدد الجمال حوالي ١٣٣٤ رأسا أى حوالي ٢٠٪ ، والاغنام حوالي ١٢٩٣ رأسا أى قرابة ٢٪ فقط من اجمالي الاغنام بالسلطنة .

وتعتبر منطقة المسندم أقر مناطق السلطنة من الوجهة الزراعية سوا " النباتية أو الحيوانية . هذا وتبلغ مساحة الرقعة المنزرعة بها حوالي ٥٠٠ فدان تصل قرابة ٥٪ فقط من اجمالي الرقعة الزراعية بالسلطنة تشغله اشجار الفاكهة . هذا وتقدر الثروة الحيوانية بها بحوالي ٥٣٤٨ رأسا من الماعز ، وحوالي ١٠٨٦ رأسا من الماشية ، ٣٠٨ رأسا من الاغنام وحوالي ٩٤ رأسا من الجمال .

اما منطقة ظفار فتبلغ مساحة الرقعة الزراعية بها حوالي ٢٢٠٠ فدان . وتشغل المحاصيل العلفية منها حوالي ٣٢٠٠ فدان ، والزروع الفاكهية حوالي ٢٣٠٠ فدان ، والزروع الخضرية حوالي ٩٠٠ فدان ، والمحاصيل الحقلية قرابة ٨٠٠ فدان فقط . وتعتبر هذه المنطقة أغنى مناطق السلطنة على الا طلاق بالثروة الحيوانية وخاصة الماشية التي يبلغ عددها حوالي ٦٠٠٠٠ رأس أى قرابة نصف عدد الماشية بالسلطنة ، بينما يبلغ عدد الجمال بها حوالي ٥٠٠٠ رأس أى

حوالى ٤٤٪ ، والماعز حوالى ٢٠ ألف رأس أى حوالى ١٣٪ ، والاغنام حوالى ٥٠٠٠ رأس
قرابة ٤٪

الملكية الزراعية :

تبلغ متوسط مساحة الطكية الزراعية الواحدة بالسلطنة حوالى ٦٣ فدان . تدار من قبل المالك بالإضافة الى بعض العمال الاجراء ، وذلك بالإضافة الى قيام العديد من النساء والأطفال ببعض الاعمال الزراعية في اوقات فراغهم .

وبالنسبة للطكية الحيوانية فعادة ما تمتلك الأسرة الواحدة في المتوسط بقرة واحدة ، وعدد يتراوح بين ٢ - ٣ رأس من الاقنام أو الماعز في حالة التربية الشخصية ويزيد العدد في حالة الأغراض التجارية إلى حوالى ٢٠ رأسا . على أنه من الجدير بالذكر أنه لا توجد بيانات دقيقة عن تكاليف تربية الماشية والاغنام والماعز بالسلطنة نظراً لعدم احتساب تكاليف الوعن في المراعي الصحراوية والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتفعيلية معظم الحيوانات بالسلطنة .

الموارد المائية :

مما لا شك فيه أن امكانية تنمية القطاع الزراعي - سواء النباتي أو الحيواني - يتوقف بصفة أساسية على مدى امكانية تنمية الموارد المائية المتاحة بالسلطنة ، وخاصة أن معدلات هطول الأمطار غير كافية لزراعة المحاصيل المختلفة .

وبناءً عليه فإن جميع الأراضي المنزرعة يلزم ريها . وتأتي معظم المياه اللازمة للري من مياه الابار . ولذلك فمن الضروري وضع خطة لايجاد أفضل الوسائل والطرق لاستخدام المياه الجوفية في أغراض الري . ولما كانت خطة التنمية الزراعية بالسلطنة تهدف إلى تحسين المزارع الموجودة حاليا ، مع التوسع في الرقعة الزراعية ، فإنه من الضروري معرفة الموارد المائية وموارد التربة مع معرفة كميات المياه المتاحة والممكن استغلالها في أغراض الري .

هذا وتقدر كمية الموارد المائية الصالحة للاستعمال بحوالى ٦٣٠ مليون متر مكعب في العام . ويقدر مجموع الاستهلاك السنوي الحالى بحوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب . ويعنى ذلك أن الكمية القبضية والتي يمكن استغلالها في أغراض التنمية - باستعمال طرق الري التقليدية الراهنة - تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوا .

طرق الري الحديثة والمرتبة :

نظراً لمحدودية كميات المياه المتاحة بالسلطنة من جهة ، علاوة على توقف مختلف برامج تطوير وتنمية الانتاج الزراعي - النباتي والحيواني - أقياً كان أم رأسياً على مدى مما يمكن توفيره من المياه ، فان الامر يقتضى في شل هذه الظروف أن توجه الدولة جهودها الى التخطيط الاقتصادي بفرض استعمال هذا المورد الالاتجي الهام وفي نفس الوقت المحدود والذى يمثله الموارد المائية العمانية ، بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاستغلال موارد ها الطبيعية . وبمعنى آخر ضرورة البحث عن طرق أخرى أكثر اقتصاداً في مياه الري المستغلة في انتاج مختلف الزروع والذى يمثلها تحت كل من الظروف العمانية والعالمية طريقى الري بالتنقيط والري بالرش .

هذا ويمكن لطريقة الري بالتنقيط ان تساهم بتوفير قرابة ٥٠ % من كمية مياه الري المستخدمة في الوقت الراهن بالسلطنة . أى بمعنى آخر أن استعمال طريقة الري بالتنقيط من شأنه أن يضاعف المساحة المثزرعة بالسلطنة .

بينما يمكن لطريقة الري بالرش من المساعدة بتوفير حوالي ٣٠ - ٤٠ % من المياه المعطاة للري السطحي . وبعبارة أخرى يمكن عن طريق تعليم الري بالرش التوسيع في المساحة المثزرعة بحوالى ٣٠ - ٤٠ % من المساحة المثزرعة بالسلطنة في الوقت الراهن .

تطور الثروة الحيوانية :

يدرارة تطور أعداد وقيمة الثروة الحيوانية بالسلطنة خلال الفترة ١٩٢٥ - ٢١ أتضح أن أعداد وقيمة كل من الماعز والضأن والابقار والجمال - علاوة على الثروة الداجنيرية والسمكية - قد سجلت تزايداً ضطرداً ، الا أن معدل التزايد هذا يختلف من نوع إلى آخر كما يتضح فيما يلى :-

اولاً : تطور الماعز :

فيما بلغ عدد الماعز بالسلطنة في عام ١٩٢١ حوالي ١١١ الف رأس ، بلغت قيمتها حوالي ٦٦٥ مليون ريال عماني ، ارتفع عددها في عام ١٩٢٥ إلى حوالي ١٥٥ ألف رأس بلغت قيمتها قرابة ٢٩١ مليون ريال عماني ، أى أنه بينما ارتفع عدد الماعز بالسلطنة خلال الفترة ١٩٢٥ - ٢١ بحوالى ٤٤ % ، فإن قيمتها قد ارتفعت بما يقرب من ١٥ %.

ثانياً: تطور الأغنام:

وارتفع عدد الضأن بالسلطنة خلال نفس الفترة (٢١ - ١٩٢٥) من حوالى ٢٩٥ ألف رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها قرابة ٤٣ الف ريال عمانى ، إلى حوالي ٤٨٠ ألف رأس بلغت قيمتها حوالي ٣٨٦ مليون ريال عمانى ، أي أنه بينما ازداد عدد الضأن بحوالى ٢٣٪ ، إلا أن قيمتها قد ارتفعت بما يقرب من ٦٨٪ خلال هذه الفترة .

ثالثاً: تطور الماشية :

وارتفعت كذلك أعداد الماشية من حوالي ٦٨ ألف رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها حوالي ٤٣ مليون ريال عمانى ، إلى حوالي ١٢٦ ألف رأس في عام ١٩٢٥ بلغت قيمتها قرابة ٢١ مليون ريال عمانى . أي أنه بينما ازدادت أعداد الماشية خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢١ بحوالى ٨٥٪ ، إلا أن قيمتها قد ارتفعت بمعدل أكبر حيث بلغت قرابة ٦١٨٪ .

رابعاً: تطور الجمال :

وبالمثل ارتفع عدد الجمال بالسلطنة خلال نفس الفترة من حوالي ٥١٠٠ رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها حوالي ٦١٢ الف ريال عمانى ، إلى حوالي ١٢٥ ألف رأس في عام ١٩٢٥ بلغت قيمتها قرابة ٢٥ مليون ريال عمانى . أي أنه بينما ازداد عدد الجمال خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢١ بحوالى ١٤٥٪ ، إلا أن قيمتها قد ازدادت بمعدل أكبر حيث بلغت حوالي ٢٦٢٪ .

خامساً: تطور الثروة الداجنية :

وعلاوة على ذلك فتقدر الثروة الداجنية بالسلطنة بحوالى نصف مليون طائر تربى بطريقة بدائية في المنازل . على أنه من الجدير بالإشارة أن رعاية الثروة الداجنية واستغلالها ك مصدر للحوم والبيض بالسلطنة ما زال في مرحلة الأولى ، حيث ما زالت تربى الدواجن على نطاق ضيق وبأعداد قليلة مما يجعلها غير موتدة من الناحية الانتاجية لحد كبير . وذلك بالرغم من المجهودات الضخمة التي شهدتها السنوات الأخيرة لتأسيس مزارع أهلية لتربية الدواجن ، صادف العديد من هذه المزارع نجاح محدود نظراً لعدم توسيعها بالقدر الذي يكفل لها حجماً تجارياً .

سادساً : تطور الثروة السمكية :

من أهم الأهداف التي تعمل السلطنة على تحقيقها العمل على زيادة الطاقة الانتاجية الصيدية السمكية بغرض سد حاجة الاستهلاك المحلي مع تحقيق فائض يخصص للتصدير . وبناءً عليه تشمل خطة وزارة الزراعة والإسماع والنفط والمعادن العمل على التوسيع في تصنيع الثروة السمكية من خلال إقامة صانع تعليب الأسماك وانشاء موانئ وأسطول للصيد . وبناءً عليه فقد قامت السلطنة بالبدء في شروعات سمكية في كل من مطرح صحار وصلالة وصور . وتتضمن هذه المشروعات إنشاء مختبر لابحاث الثروة السمكية ، وورشة بحرية لاصلاح وصيانة المعدات البحرية ، ومركز حديث لبيع الموارد البحرية ، وانشاء مستودعات للتبريد والتجميد وصنع للثلج ومعدات تغليف السمك وصنع لتعليب السردين وذلك بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات والمنشآت التسويقية السمكية المختلفة في المناطق الانتاجية .

نظم الرعن بالسلطنة :

يمكن تمييز الأشكال الآتية من نظم الرعن في السلطنة وهي :-

أولاً : أما أن تقوم كل قبيلة برعي أغنامها وحيواناتها بطريق الرعن البدوية الشائعة المتنقلة . وفي هذه تكون كافة حيوانات القبيلة على المشاع أي ملكاً للقبيلة كلها .

ثانياً : واما ان يتفق سكان كل قرية من القرى على أن يتولى الرعن أسرة أو عائلة معينة في القرية يومياً بالتتابع .

ثالثاً : وقد يسلم سكان قرية ما أغنامهم وحيواناتهم يومياً لشخص يطلق عليه "الراعي" نظير أجراً بسيطاً يقتضاه عن كل رأس يرعاها يتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ بيسه تدفع له شهرياً . وعلاوة على هذا الأجر الذي يقتضاه الراعي فإنه يحصل على جزء من المحاصيل في مواسم حصادها مثل القمح والشعير من كل أسرة يرعى لها .

رابعاً : أما بالنسبة لرعى الأبقار ، فقد لوحظ أن كل عائلة تحتفظ بأبقارها في مسكن العائلة . وعادة ما تقوم النساء برعاية الأبقار داخل المنازل حيث أنه غير مسموح لهم بمغادرة منازلهن لأغراض الرعن ، على أن يتولى الرجال استخراج العلاائق والأعلاف الخضراء والعشب من المناطق التي يتواجد فيها . وبناءً عليه فإن عدد الماشية التي يمكن لكل عائلة أن تحتفظ بها يتوقف على عدد الرجال القادرين على القيام بالرعى أو ما يتصل به .

الآفات الحيوانية :

ينتشر في العديد من مناطق السلطنة أنواع مختلفة من الحيوانات المفترسة التي تتغذى على الحيوانات المزرعية والجلدية ، مما قد تسبب خسائر فادحة في الكثير من الأحيان وخاصة لسكان المناطق الجبلية والمناطق المتطرفة . وأهم هذه الحيوانات المفترسة هي : الذئاب ، الثعالب ، النمس (القرعة) ، العرس ، القنفذ ، كما يوجد العديد من الحشرات التي قد تسبب ضرائق وأضرار كبيرة للحيوانات ذات تأثير بالغ على كل من الكفاة والطاقة الانتاجية لها مثل : البقارب والدبور الأحمر والنمل والذباب القارض STOMOXIS حيث تكثر بصفة خاصة في المناطق الجبلية كما هو الحال في منطقة الجبل الأخضر ومنطقة الشرقية والمناطق الجبلية بظفار .

المزارع الحيوانية الحكومية :

رغبة من الدولة في تنمية وتطوير الانتاج الحيواني بالسلطنة ، فقد أنشأت مزرعتين انتاجيتين للإنتاج الحيواني بكل من صلالة وصغار ، وذلك علاوة على محطتين لبحوث الثروة الحيوانية بكل من الرميس ووادي قربات .

على انه يمكن القول أن إنشاء مثل هذه المزارع الانتاجية الحيوانية ومحطات أبحاث الثروة الحيوانية أولى الخطوات العلمية – بالرغم من النقصان العديدة والصعوبات الكبيرة التي تقابلها – نحو تطوير وتنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة .

المعدلات الحيوانية :

باستعراض البيانات الاحصائية المتوفرة بالسلطنة والمتعلقة بالتقديرات المختلفة للمعدلات الحيوانية الخاصة بالمواليد وانتاج الألبان وانتاج اللحوم وانتاج الصوف وانتاج البيض وانتاج لحوم الدواجن ومعدلات التفوق ، وجد ان هذه التقديرات تختلف اختلافاً بينها من تقدير لآخر بالنسبة للحيوانات المختلفة .

هذا ويرى فريق الدراسة ان مثل هذه التقديرات قد بنيت على اتجاهات شخصية ، مما يستدعي الامر ضرورة العمل على دراسة هذه التقديرات بالطرق العلمية حتى يمكن الاعتماد عليها عند وضع تخطيط شامل للثروة الحيوانية بالسلطنة .

الاهمية النسبية للواردات والصادرات من المنتجات الحيوانية :

بدراسة الاهمية النسبية لواردات السلطنة من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة ٢٢ - ١٩٢٥ ، أتضح أن : -

١- تحتل واردات الحبوب ومنتجاتها المرتبة الاولى بين سائر واردات السلطنة حيث سلحت في عام ١٩٢٥ حوالي ٨٤ مليون ريال عمانى أى قرابة ٣٥ % من اجمالي واردات السلطنة من السلع الغذائية .

٢- بينما تحتل الواردات من المنتجات الحيوانية - من الحيوانات الحية واللحوم ومستحضراتها ومنتجات الألبان والبيض - المرتبة الثانية حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٢٥ قرابة ٦٨٠٨ مليون ريال عمانى أى حوالي ٢٢ % من اجمالي واردات السلطنة من السلع الغذائية .

٣- تأتى بعد ذلك واردات سائر السلع الغذائية الأخرى من حيث الاهمية النسبية :

أ - تقوم السلطنة بتصدير كميات ضئيلة من السلع الزراعية لم ت تعد قيمتها خلال هذه الفترة ٥١٠ الف ريال عمانى فقط .

ب - تحصر صادرات السلطنة من السلع الزراعية في كل من الليمون والتمور المجففة بصفة أساسية

ج - لا تقوم السلطنة بتصدير أي كميات من المنتجات الحيوانية على الاطلاق .

ومن هذا يتضح كبر حجم وقيمة واردات السلطنة من المنتجات الغذائية وخاصة

المنتجات الحيوانية مع اضطراد تزايدها من جهة ، مع انخفاض قيمة صادراتها من السلع

الزراعية بصفة عامة وعدم تصديرها لأى كميات من المنتجات الحيوانية من جهة أخرى . وبما عليه

تتضخ أهمية العمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية حتى يمكن لهذا القطاع أن يزيد

انتاجيته من المواد الغذائية سواء النباتية أو الحيوانية بما ويتألم مع التزايد المضطرب في

الطاقة الاستهلاكية العمانية من مختلف السلع الغذائية .

الحمولة الفدانية الحيوانية :

يمكن القول أن القصور بالحمولة الفدانية هو عدد رؤس الماشية والماعز والاغنام والجمال التي يمكن للغدان الواحد من اعشتها في المتوسط على مستوى السلطنة . ونتيجة لذلك يمكن القول أن الحمولة الفدانية الحيوانية بالسلطنة تبلغ حوالى : -

- ٢١٠ رأس من الماشية
- ٥١٠ رأس من الماعز
- ٦٤٠ رأس من الاغنام
- ٢١٠ رأس من الجمال

البدائل المقترنة لتنمية الثروة الحيوانية :

يمكن القول أن التوسيع المرتقب في الساحة الزراعية المتربة على إنجاز مختلف المشاريع التنموية بالسلطنة والمتعلقة بالاستغلال الاقتصادي لكل من الثروة المائية والأرضية يجب أن يقابله توسيع حيواني متوازن بالنسبة السابقة المتعلقة بالحمولة الفدانية الحيوانية .

لا أنه قد تُفتح تضارب الآراء والدراسات المختلفة حول حدود التوسيع في المساحة الأرضية الزراعية . ومنها يمكننا اقتراح البدائل التالية والمعرضة بالجدول - باعتبارها ممؤشرات اقتصادية - لحدود التوسيع المرتقب في الثروة الحيوانية بالسلطنة .

البدائل المقترحة لحدود التوسيع في الشروط الحيوانية بالسلطنة
 (على أساس أن الحمولة الفدانية الحيوانية : ٢٢ رأس ماشية، ٥١
 رأس ماعز ، ٦٤ رأس اغنام ، ٢٠ رأس جمال)

(٢) التوسيع الحيواني المرتقب	الأسئلة التي سوف يتم عليها التوسيع في المساحة الزراعية	حدود التوسيع المفترض في المساحة الزراعية	(١) البدائل
٢٥ الف رأس ماشية ٣٢ الف رأس ماعز ١٠ الف رأس اغنام ٥٢ الف رأس جمال	بناءً على تقديرات الخطة الخصبة للتنمية الزراعية بالسلطنة ٢٢٧٢٦ — ١٩٨١ / ٨٠ . وللتى ترى أن هناك امكانية استصلاح واستزراع ساحل جديدة تبلغ حوالى ٢١ الف فدان	٢١ الف فدان	الأول
٤٢ الف رأس ماشية ٥٣ الف رأس ماعز ١٦ الف رأس اغنام ٤٤ الف رأس جمال	نتيجة لتجهيز طريقة الري بالرش . بسقير انحاء السلطنة، وبالتالي توفير ٣٠ - ٤٠ % من كمية المياه المستغلة حالياً، واستعمالها في أغراض التوسيع الزراعي المرتقب	٣٥ الف فدان	الثاني

(١) باستثناء البدائل المتعلقة بامكانية استخدام طريقة الري بالتنقيط والذى من شأنه العمل على توفير ٥٠ % من كمية المياه المستغلة حالياً لأغراض التوسيع المستقبلة ، نظراً لعدم ملائمة التوسيع في معظم المحاصيل وخاصة العلفية .

(٢) باستثناء الدواجن التي يقترح تعميتها عن طريق التوسيع في إنشاء المزارع الانتاجية المركزية .

على أنة من الجدير بالذكر ، أنه يمكن اقتراح العديد من البدائل الاخرى المختلفة
وال المتعلقة بحدود التوسيع في الانتاج الحيواني بالسلطنة ، على أنه من جهة أخرى فانه
يمكن لحكومة السلطنة أن تقرر حدود هذا التوسيع في ظل مختلف تقديراتها الاقتصادية
والسياسية الراهنة والمرتقبة .

محصيل العلف والمراعي :-

تحضر صادر العلف الخشن الحالية في السلطنة فيما يلى :-

- ١ - محصيل العلف المزروعة وأهمها البرسيم الحجازى والذرة الرفيعة والتي تستغنى
اساساً في تغذية الابقار والى حد ما في تغذية الاغنام والماعز .
- ٢ - المراعي الطبيعية خلصة في الوديان الجبلية والمناطق المرتفعة مثل الجير الأخضر
وجبل القراء .
- ٣ - مخلفات البساتين وتشمل أوراق الاشجار ونفايات فرز شمار الفواكه وخلافه وكذلك بقايا
المحاصيل الحقلية ومحصيل الخضر .

اما الأعلاف المركبة فتشتمل التمور غير الصالحة للاستهلاك وبعض محصيل الحبوب
كالذرة الرفيعة والشعير والسمك المجفف .

وتبلغ مساحة المحاصيل العلفية حوالي ١٥ الف فدان أي قرابة ١٥ % من المساحة
المزروعة . وأهم المحاصيل العلفية هو البرسيم الحجازى والذرة الرفيعة والتي تقدر
انتاجها بحوالى ١٩٠ الف طن سنوياً من العلف الأخضر . أما مخلفات المحاصيل الحقلية
والبساتين فقد قدرت جطتها سنوياً بحوالى ٦٦ الف طن .

وتقدر مساحة المراعي الطبيعية في السلطنة بحوالى ٣٣ مليون فدان منها ٤٢ مليون
فدان في المناطق الشمالية للسلطنة وهي الباطنة وعمان الداخلي والشرقية والظاهرية ، ١٩ مليون
فدان في المنطقة الجنوبية (ظفار) . ونظراً لأن المراعي الشمالية تستقبل سنوياً كميات من
الامطار تقل عن ١٥٠ مليمتر في معظم اجزائها فان انتاجها من العلف منخفض بدرجة
كبيرة .

أما مراعي ظفار فان الامطار الموسمية التي تقع عليها تصل الى ٢٠٠ مليمتر ولهذا
فإن انتاجها من العلف أغرى بكثير من المراعي الشمالية .

مدى كفاية الأعلاف الخشنة المتوفرة للحيوانات الحالية :

بحساب الحمولة الحيوانية للمراعي الشمالي وجد أنها تتراوح ما بين وحدة حيوانية
(ما يعادل ٥ رؤوس من الأغنام أو الماعز) لكل ٢٥ - ٢٠ فدان في الباطنة ولكن ٧١ فدان في
الشرقية ، بينما تخفض هذه الحمولة إلى وحدة واحدة لكل ١١٠ إلى ١٦٢ فدان في مناطق
الظاهرة وعمان الداخل .

ومقارنة كميات الأعلاف الخشنة المنتجة من مختلف الصادر بما تحتاجه الثروة الحيوانية
في مناطق السلطنة الزراعية اتضح ما يلى :-

أ - بالنسبة لمناطق جنوب وشمال الباطنة فإن هناك نقص في ما تحتاجه الأبقار من العلف
الخشن يقدر بحوالى ٣٥ ألف طن سنويًا وبقدار ٦٢ الف طن للحيوانات الأخرى .

ب - في عمان الداخل ينقص العلف بما تحتاجه الأبقار بقدار ١٢ الف طن من العلف
سنويًا . بينما يغيب انتاج العلف من المراعي الطبيعية في هذه المنطقة بقدار ٥٢
الف طن عن احتياج حيوانات الرعي (الماعز - الأغنام - الجمال) .

ج - في الشرقية والظاهرة فإن هناك فائضًا من العلف الأخضر الناتج من محاصيل
العلف و ٤ الف طن من المراعي الطبيعية بما تحتاجه الحيوانات .

د - في منطقة ظفار فإن ما تنتجه المراعي الطبيعية في جبل القراء أدنى موسم النمو (مايو
- سبتمبر) يغيب عن حاجة الحيوانات الموجودة في موسم الجفاف فإن كميات
العشب الجاف المتختلف تغيب أيضًا بنسبة ٣٠ - ٢٠ % بما يمكن لهذه الحيوانات
أن تستهلكه إذا توفرت لها أعلاف مركزة لتغطية النقص في القيمة الغذائية
للعشب الجاف .

مشاكل انتاج المحاصيل العلفية :

يبلغ متوسط الغلة الغذائية من البرسيم الحجازي حوالي ١٢ طن . وللذرة الرفيعة
حوالى ١٥ طن . وتعتبر هذه المعدلات الانتاجية منخفضة جداً خاصة عند مقارنتها بتلك

المعدلات الممكن الحصول عليها باتباع الاساليب وطرق الرعاية الزراعية السليمة . ويرجع انخفاض متوسط محصول الفدان من البرسيم الحجازى الى ضعف انتاجية الاصناف المحلية ، واطالة عمر الحقول عن الحد المناسب ، وكثرة الاصابة بالآفات الحشرية والمرضية . وعدم العناية بالتسميد والرى ، كما أن انتشار مرض الانشراكوز فى اوائل الصيف فى منطقة ظفار يعتبر عاملا أساسيا فى تدهور انتاجية البرسيم الحجازى صيفا مما يدفع المزارعين الى اعادة زراعته سنويا فى الخريف .

أما بالنسبة للذرة الرفيعه فان أهم العوامل التى تؤدى الى خفض انتاجيتها هي عدم وجود اصناف جيدة خاصة لانتاج العلف وعدم الاهتمام بالتسميد النيتروجيني ومعاناة هذا المحصول من نقص بعض العناصر النادرة فى الترب العمانية مثل الحديد والزنك وكذلك الاصابه بحغارات الساق وأمراض البيليف التي تنتشر نتيجة لارتفاع الرطوبة النسبية صيفا .

ويمكن ضاعفة انتاج العلف من المساحات الحالية لمحاصيل العلف عن طريق الاهتمام بتوفير التقاوى الجيدة بأسعار رخيصة وكذلك الأسمدة الكيماوية والكيماويات اللازمة لمقاومة الآفات مع ترشيد استخدام مياه الرى . ومن الضروري بالنسبة للنهوض بانتاج البرسيم الحجازى البد في تطبيق برنامج تربية يهدف لانتاج سلالات جديدة من هذا البرسيم يمكنون أكثر مقاومة للآفات والأمراض خاصة مرض الانشراكوز الذى يتسبب في قصر العمر الانتاجى للحقول خاصة في منطقة صلالة .

ذلك فان الاستخدام الأفضل لموارد المياه المحدودة في السلطنة يتطلب الاهتمام بمقارنة المحاصيل العلفية من ناحية كمية المياه الازمة لانتاج وحدة من العلف .. واستعراض البيانات المتاحة يمكن القول بأن المحاصيل الحولية مثل البرسيم والذرة وخشيشة السودان وكذلك المحاصيل النجيلية المعمرة مثل البانيك وخشيشة الرودس أكبر كفاءة من (القت) على استخدام مياه الرى لانتاج العلف تحت ظروف السلطنة . وعليه يجب الاهتمام التجارب الخاصة بعمرقة أكثر اصناف هذه المحاصيل ملائمة للظروف العمانيـة والعمل على نشرها لكي تحل محل (القت) كما كان ذلك ممكنا خصـة في المساحات الجديدة المطلوب تثبيتها لانتاج العلف .

المراعي الطبيعية :

أولاً : في المناطق الشمالية من السلطنة :

تتدرج المراعي الطبيعية في هذه المناطق تحت طراز المراعي الصحراوي قليلة الأمطار

(أقل من ١٥٠ ملليمتر) في معظم أجزائها باستثناء بعض المناطق المرتفعة مثل منطقة الجبل الأخضر والتي تستقبل سنوياً ما يزيد على ٢٠٠ ملليمتر من المطر . ونظراً للتضاريس القاسية وطبيعة التربة الصخرية في هذه المناطق فإن الأمطار التي تسقط عادة في صورة رحات رعدية قوية تجمع مكونة سيول تنسلب في وديان محددة ، وفي هذه الوديان حولها يتتركز نمو النبات الطبيعي ، وتتأثر الأنواع النباتية المنتشرة في المناطق المختلفة بعوامل موقعية كبيرة . ولكن النبات الطبيعي في الشمال يتمثل في الشجيرات والأشجار الصغيرة بصورة أساسية وبعض العشيبات الخشنة بنسبة أقل . وهذا النبات الخشن مع قلة مياه الشرب المتوفرة يفسر وجود الأعداد الكبيرة من الماعز والغنم والجمال في هذه المراعي . ويختلف الغطاء النباتي في منطقة الجبل الأخضر عن المناطق الشمالية الأخرى انتفاذاً في وجود نسبة أكبر من العشيبات النجيلية المعمرة والحلوية ويعتبر الجبل الأخضر أقل مناطق السلطة استغلالاً بالرعى في الوقت الحالى .

وتحصر أهم مشاكل المراعي الطبيعية في شمال السلطة فيما يلى :-

- ١ - قلة النباتات البقولية العلفية مما يتسبب عنه نقص في إمداد الحيوان بالبروتين والفسفور وهو ما يفسر نقص الخصوبة الملاحظة في حيوانات الرعن .
- ٢ - قلة صادر مياه الشرب وعدم انتظام توزيعها .
- ٣ - عدم توفر أعلاف مركزة لضافية لتعويض النقص في الاحتياجات الغذائية لحيوانات الرعن خاصة أثناة موسم الجفاف .
- ٤ - ضعف الرعاية البيطرية .
- ٥ - عدم انتظام استغلال أراضي الرعن بسبب وعورة كثير من المناطق وقلة صادر المياه فيها .

ثانياً : مراعي جبل القراء في ظفار :

نظراً لغزارة الأمطار الموسمية التي تسقط على منطقة الجبل فإن الغطاء النباتي فيها يتكون أساساً من النباتات النجيلية الحلوية وبعض العشيبات المعمرة بنسبة قليلة . وموسم النمو في هذه المراعي لا يتعدى ٤ شهور خلال موسم الأمطار والاستغلال الرئيسي لهذه المراعي هو تربية الأبقار اعتماداً على المراعي الأخضر في موسم النمو وعلى بقایا العشب الجاف وبعض الإضافات المركزة (السمك المجفف) في موسم الجفاف .

وتنحصر مشاكل هذه المراعي في انخفاض نسبة النباتات المعمرة العشبية والشجيرية وقلة صادر مياه الشرب ، وعدم انتظام شدة الرعي في الفنادق المختلفة ، ضعف الرعاية البيطرية، علاوة على عدم توافر الأعلاف المركزة بصورة كافية لتغطية احتياجات الحيوانات في موسم الجفاف.

الاعلاف المركزة :

عند حصر المواد العلفية الخشنة والمركبة المتوفرة للأعداد الحالية من الثروة الحيوانية في السلطنة تبين أن الوحدة الحيوانية (بقرة قياسية) تحصل من العلف على ما يعادل ٣٥ كجم نشا منها ٦٢٥ جم بروتين مهضوم وهي كمية تكفي لمستوى انتاج حيوان ضعيف بينما يلزم للوحدة الحيوانية - لكن تعطى ضعف انتاجها الحالى - حوالي ٥٤ كجم نشا يضمها ١٥٠ جم بروتين ، وعليه فان هناك نقص حالى في الاحتياجات الغذائية للحيوانات يبلغ ٢٠ كجم معادل نشا و ٨٨ جم بروتين للوحدة الحيوانية في اليوم، ولا بد من تدارك هذا النقص باستيراد أعلاف مركزة لرفع الكفاءة الانتاجية للحيوانات الحالية . وقد امكن تقدير اللازم من الأعلاف المركبة لضاغة انتاج الحيوانات الحالية في معدل النمو وانتاج الحليب ، كما قدر اللازم من الأعلاف المركبة التي تلزم لمشاريع الانتاج الحيواني بالخطة الخمسية للتنمية الزراعية بالمستوى المطلوب الحصول اليه سنة ١٩٨٠ وقد بلغت جملة هذه الأعلاف المركزة حوالي ١٠٠ الف طن وهذه الكمية يلزم لتجهيزها وخلطها انشاء صنعين للعلف طاقة كل منها ١٠ طن علف/ساعة .

وقد تبين من دراسة واقع التغذية في محطة تسمين العجول في "جاريس" أنه يمكن تحسين معدل نمو الحيوانات فيها من طريق تحسين التغذية ، كما يجب استكمال دراسة خصائص النمو الطبيعي لحيوانات الجبل في مراحل العمر المختلفة تحت مستويات غذائية مختلفة لتحديد العمر المناسب لتصنيتها .

ونظراً للإمكانيات الضخمة للثروة السمكية في الشواطئ العمانية ، فإنه من الواجب الارساع بإنشاء صناعات لتجهيز مختلفات الأسماك تحت ظروف صناعية قياسية وحسب المواصفات العالمية وذلك لاتاحة قدر أكبر من العلف السمكي الغنى في البروتين لتغذية الحيوان وكذلك توفير جزء يمكن تصديره مقابل استيراد أعلاف مركزة مما يقلل من الانفاق على استيراد العلف المركب اللازم استيراده .

الخدمات البيطرية :

كادت الثروة الحيوانية العمانية أن تكون محرومة من الوقاية والرعاية البيطرية خلال فترات طويلة قبل النهضة العمانية الأخيرة ، إلا أنه من الواجب الإشارة باتجاه النهضة العمانية الأخيرة إلى النظر للثروة الحيوانية في البلاد نظرة أخرى تقوم على تنمية الانتاج ووقايتها من الأوبئة والأمراض المعدية التي تفتكت بها سواً وكانت هذه الأمراض وافدة مع الحيوانات التي بدأ استيرادها أو لحومها أو الأمراض المتوطنة في البلاد وكان من ثمراتها إنشاء مديرية الانتاج والصحة الحيوانية بالمعديريمة العامة للزراعة بوزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن من أقل من عامين ، وببداية استخدام خبراً من الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين فيها ، ولئن كان البناء في طور التكوين إلا أنه يعتبر خطوة أولى نحو تطوير الخدمات البيطرية بهدف تنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة .

الاً مُرْلَضِ الْمَعْدَيَةِ وَالْأَنْتَاجِيَّةِ :

تعتبر الامراض المعدية والمشتركة والانتاجية في السلطنة من الجوانب التي لم تتناولها الخدمات البيطرية أو الانتاجية بما يحتاجه تشخيصها تشخيصاً دقيقاً محققاً . ولهذا استمر موقف الثروة الحيوانية منها ومن مكافحتها ومقاومتها أمر يحوطه الغموض الذي لا دخل للجهات البيطرية فيه في ضوء عدم وجود الجهاز المعطى الضابط للتشخيص .

ويرغم عدم وجود تسجيلات رسمية عن ظهور الكثير من الاوئمة والامثل في المدينه والاماكن الانتاجيه فان بعض التقارير التي تناولت الثروة الحيوانيه والمناقشات مع المختصين بالسلطنة تشير الى ثبوت ظهور العديد من الامثل، اعتمادا على الاعراض الاكيلينيكية والصفات التشريحية بعض الفحوص الميكروسكوبية والتي لعل من أهمها:

- الحمى القلاعية في البقار والماعز والاغنام .
الشيلاريسا في البقار .
الحمى الفحمية .
موض النيوكاسل في الدواجن .
الالتهاب البليورى الرئوى في البقار أو الاغنام أو الماعز .

ومن الأمراض الانتاجية التي تؤثر بالهدم في انتاجية الشروة الحيوانية - على نطاق
السلطنة - الاصابة بالطفيليات الخارجية التي تتغذى دم الحيوانات كما في القراد
والذباب التارض . الخ و التي تعمل ك وسيط ناقل لطفيليات الدم من الحيوان الصاحب
إلى الحيوان السليم . كما وأن الاصابة بالطفيليات الداخلية كالديدان المعوية

والكبديه وربما غيرها ايضا تؤثر على الانتاج الحيواني تأثيرا شديدا بمجرد وجودها
وبيما تختصه من غذاء الحيوان المهمضوم .

ومن المؤكد أن الظروف الجوية من ارتفاع درجة الحرارة ونسبة الرطوبة والأسلوب الرعوي
المستديم كلها يهين الى سرعة تكاثر الطفيليات المذكورة وتهيئ لها التوسع في لصابة
الحيوانات بها .

وأخيرا فان لا مراض النقص الغذائي - وخلصة في العناصر النادرة - أثر كبير في خفض
انتاجية وصحة الحيوانات ، علامة على أثر نقص العناصر الغذائية الرئيسية والفيتامينات .
وتشير التقارير الزراعية عن الدراسات التي أجريت بالسلطنة على وجود ظواهر نقص
هذه العناصر على بعض النباتات مما يمكن أن ينعكس أثرا على الحيوانات التي
تعيش في المناطق التي يوجد فيها هذا النقص .

تسويق المنتجات الحيوانية :

تتميز المنتجات الحيوانية اللحمية والسمكية واللبنية والداجنية بحساسية بالغة من جهة
اجراء كافة العمليات التسويقية . وذلك نظرا لامكانية تعرضها للتلف والفساد بسرعة وسهولة ،
اذ لم تجرى كافة العمليات التسويقية بدقة وعناية في الزمان والمكان الملائمين . وذلك بالإضافة
إلى أن هذه المنتجات تعتبر منتجات المستقبل والتي يرجى منها تعظيم الدخل القوى في سلطنة
عمان سوا من جهة انتاجها لغرض الاستهلاك المحلي أو لغرض التصدير ، وما يتطلبه ذلك
من المام بكيفية اجراء كافة العمليات التسويقية بدقة وعناية . على أن اجراء مختلف هذه
العمليات التجهيزية سوف يزيد كثيرا من التكاليف التسويقية ، وبناء عليه فلا تقل أهمية رفع
الجدارة التسويقية عن أهمية رفع الجدارة الانتاجية حتى لا ترتفع أسعار هذه السلع
كثيرا فوق طاقة المستهلكين مما يؤدي الى فقد قيمة مثل هذه التحسينات المرغوبة .

الوضع الراهن لتسويق المنتجات الحيوانية :

عادة ما يتم تسويق جميع المنتجات الزراعية - سوا النباتية منها أو الحيوانية - بالسلطنة
ارتجاليأ أو بطرق بدائية ، حيث يقف عدم توافر الخدمات والهيكل التسويقي الرئيسي
عقبة في سبيل تطوير انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية . فعدم توافر سبل النقل السريع والتخزين
الجيد والتعبئة الملائمة ، بجانب عدم توافر الاسواق الملائمة المزودة بكل الوسائل العصرية من
 شأنه أن يعمل على خفض القيمة السوقية لهذه المنتجات السهلة التلف السريع
الخطير .

على أنه قد أمكن تمييز أربعة أشكال لتسويق المنتجات الحيوانية بالسلطنة وهي :-

الشكل الأول :

وهو نظام السوق الرسمية في المدن الكبرى بالسلطنة مثل مسقط والمنورة وصحار وصلالة ، وكذلك في عواصم الولايات والقرى في جميع أنحاء البلاد .

والسوق الرسمي عبارة عن مكان مستديم تباع فيه كل من الخضروات والفواكه والسلع المصنعة واللحوم والأسماك وغيرها من المنتجات الزراعية الطازجة والمعلبة سواء المحلية منها أو المستوردة ، وذلك علاوة على المنتجات الأخرى اللازراعية كالمنسوجات وغيرها من السلع المصنعة . ويعقد السوق يومياً حيث يتم التعامل فيه منذ الصباح الباكر حتى العشاء .

ومن الجدير بالإشارة أن تسويق المنتجات الحيوانية يختلف من سلعة إلى أخرى . فعادة لا يسوق اللبن طازجاً حيث يقوم الزراع بتحويله إلى سمن ثم بيعه في هذه الأسواق بسعر يبلغ حوالي ٥ ريال عمانى / كجم . وعادة ما يقوم المزارع باستهلاك لبنه بعد خفضه ، حيث يقتصر على بيع الألبان المعلبة - المستوردة - فقط في هذه الأسواق .

أما الأسماك ، فعادة ما يحضرها الصيادون أما في سيارات عادمة ، أو في سيارات تحتوى على صناديق مقطأة بالثلج . ويقوم الصيادون بتسليمها إلى الدلالين الذين يقومون بالمناداة عليها أي بيعها عن طريق العزاء العلنى حيث يقوم القصابون بشرائها . وعادة ما يقوم القصاب بعد ذلك بقطع الأسماك الكبيرة الحجم ثم بيعها . ويتوقف سعر الأسماك الكبيرة الحجم عادة حسب العرض والطلب . وقد يحضر السمك للأسواق مشوياً أو جافاً ، وعادة ما تكون أسعاره في هذه الحالة أقل من أسعار الأسماك الطازجة . كما قد يحضر بعد جزء طولياً وتتمليحه ثم بيعه حتى يمكن الاحتفاظ به أو تخزينه فترة أطول خاصة إذا ما أريد نقله لمسافات بعيدة عن مناطق الصيد .

أما بالنسبة لتسويق الماعز والخرفان والماشية وغيرها من الحيوانات الحية ، فعادة ما يصاحب المنتج حيوانات إلى السوق ، ثم يسلمها للدلال الذي يقوم بعملية المناداه في مكان مخصص لبيع الحيوانات الحية في السوق وبعد بيع

الحيوان يقوم المزارع أو المربى بقبض الثمن بعد خصم عمولة الدلال والسوق التي تبلغ قرابة ١٠٪ من الثمن المدفوع .

أما بالنسبة للحوم ، فعادة ما يقوم الصابون بشراًء الحيوانات الحية كالماعز والخراف من العكان المخصص لها في السوق . ثم يقومون بنقلها إلى مكان معين خارج السوق . بالقرب من مرمائي أو فلوج . يطلق عليها "السلخانة" حيث تذبح وتسلخ ثم يقوم الصابون بعد ذلك بنقلها إلى محلاتهم ثم يبيعها للمستهلكين .

على أنه من الجدير بالذكر أنه لا تتوافر في هذه الأسواق أي من الشروط الصحية الالزمة أو المستلزمات العصرية ، وذلك علاوة على عدم توافر التسهيلات التسويقية الضرورية كالمخازن والثلاجات والعمارات المرصوفة .. الخ ، مما يستلزم ضرورة العمل على إنشاء أسواق عصرية جديدة مع تحسين ما هو موجود منها فعلا حتى يمكن رفع جدارتها التسويقية .

الشكل الثاني :

و فيه يقوم شخص ما بشحن سيارة نقل بمختلف السلع من معلبات وأقمصة وبيض ولحوم وغيرها ، ويحضرها للأأسواق المحلية خاصة ما يوجد منها بالقرى ، ثم يقوم بالمناداة على السلع التي لديه . وقد يقوم ببيعها إما إلى التجار أو إلى المستهلكين مباشرة ، أو قد يكون له مندوب في السوق يقوم بتسويقها له .

وكثيراً ما يحضر التجار سيارات محملة بأنواع صغيرة من الأسماك لبيعها في الأسواق المستديمة كخلف للحيوان - بسعر الجونية - زكية سعتها ٨٠ كجم - حوالي ١٢٠٠ ريال عمانى . وعادة ما يتم تسويقها بمساعدة الدلال الذي يقوم بالمناداة عليها .

علاوة على ذلك فكثيراً ما يحضر صغار الزراع منتجاتهم من خضر وفاكهه وغيرها ثم يقومون بتسويقها بأنفسهم في الأسواق المستديمة دون ما حاجة إلى بيعها إلى التجار أو تسليمها إلى الدلالين حتى لا يقع فريسة لهم نتيجة لاستغلالهم ضعف القوة الفضالية لصغار الزراع وذلك بشراًء منتجاتهم بأسعار بخسة من جهة ، مع بيعها بأسعار مرتفعة مستغلين في ذلك المستهلكين من جهة أخرى .

على أنه من الجدير بالاشارة إلى أن هؤلاء التجار الذين يتعاملون في كل

من هذين الشكلين من الأسواق - الشكل الأول والثاني - لا يقومون بتقديم أي خدمات تسويقية تذكر ، كما لا يقوم الدلالون بأى خدمات سوى المناولة والبيع .

الشكل الثالث :

وفيه تباع المنتجات الزراعية وهى ما زالت خضراً في الحقول كالفاكهه والخضروات أو قبل ولادتها بالنسبة للحيوانات ، وذلك بضمان الانتاج وذلك نظراً لاحتياج الزراع إلى قروض نقدية يمنحها لهم طائفة التجار في نفس منطقة الانتاج أو في المدينة القريبة برهن المحصول أو الانتاج الذي يتم التعاقد على شرائه مقدماً دون ما معرفة كمية ونوعية الانتاج . وما قد يساعد على انتشار هذا الشكل عدم وجود نظام متكامل للتسليف الزراعي بالسلطنة يقوم بمد الزراع بما يحتاجون إليه من سلف نقدية أو عينية حيث أنه عادة ما يؤدى عدم وجود نظام تسليفي زراعي إلى انتشار طائفة العرابين في القرى الذين يمنحون قروضهم للزراع بشرط مجحفة .

على أنه من الجدير بالذكر أنه قد يدىء بانشاء جمعيات تعاونية زراعية بالسلطنة . ولكنها لم تمارس نشاطها بعد ، والذى سوف يؤدى بالحتم إلى تقليل أهمية هذا الشكل من أشكال التسويق .

الشكل الرابع :

وهو نظام "السوبر ماركت" في عواصم المدن الكبرى . وفيه تباع مختلف المنتجات الغذائية في صورة طازجة أو مجده أو معلبة كالخضروات والفاكهه واللحوم والدواجن والبيض والألبان والمربيات ، وغيرها سواءً من المنتجات المحلية أو المستوردة ، وذلك علاوة على المنتجات الأخرى المصنعة . هذا وقد لوحظ أنه عادة ما يكون "السوبر ماركت" على درجة كبيرة من التنظيم - وخاصة ما يوجد منه في المدن الرئيسية كسقط ومطرح - علاوة على أنه متوفّر بالثلوجات والماروح الكهربائية وغيرها من المستلزمات العصرية .

الباب الأول

المعالم البارزة في الاقتصاد الزراعي
العماني

الباب الأول

المعالم البارزة في الاقتصاد الزراعي العماني

١-١ أهمية الزراعة في الاقتصاد العماني :

يحتل البنيان الزراعي مكانة اقتصادية كبيرة بين مختلف البيانات الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث تعتبر الزراعة من أهم الصناعات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من اختلاف خصائص الانتاج الزراعي من منطقة بيتية أو زراعية إلى منطقة أخرى اختلافاً واسعاً ، إلا أن هناك العديد من الخصائص التي غالباً ما تسود جميع هذه المناطق .

وترجع أهمية تحديد الخصائص العامة من جهة ، والخصوصيات الأقلية من جهة أخرى إلى التعرف على ما هو مناسب من برامج واجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما هو مطلوب من هذه البرامج سواً على المستوى القومي أو المستوى الأقلبي أو مستوى كل منطقة على حدة داخل الدولة .

وتعتبر الزراعة في سلطنة عمان - فيما عدا صناعة النفط التي بدأت تظهر أهميتها في الستينات - أحد الأركان الأساسية وحجر الزاوية في الاقتصاد العماني ، وذلك بالرغم من انخفاض أهميتها النسبية منذ عام ١٩٧٠ ، كما يتضح من استعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١١) .

فيينا بلغ الدخل القومي العماني في عام ١٩٦٧ حوالي ٤٢ مليون ريال عماني بلفت قيمة الانتاج الزراعي والسمكري قرابة ١٤٣ مليون ريال عماني ، أي حوالي ٣٤٪ من إجمالي الدخل من المنتجات المحلية مقومة بأسعار السوق ، سجلة دخلاً يقارب الدخل من قطاع التعدين والنفط الذي بلغ حوالي ١٥٦ مليون ريال .

جدول رقم (١) الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في سلطنة عمان: المنشآت الصناعية لاجمالي المنتجات المحلية بأسعار السوق خلال الفترة ١٩٦٢ / ١٩٢٥

(القيمة بـ ملايين الريالات العمانية)

	القطاع والنشاط	الرقم
الزراعة وصيد الأسماك	١٢٤١٤٣	١٢٦١٦٦
التعدين (النفط)	٤٦٠١٥٦	٢٣٩٢١٦
الصناعة	٢٣٩٠٣٨٩٠	٢٠٣٠٢٠٦
البناء والتشييد	٦٥٢٥٨٠	٢٤٠٢٢٦
النقل والمواصلات	١٦٠٢٣٢٣	٤٤٢١٢٠
الكهرباء	١٥٥٠٩٤٥	٣٠٢٠٣٠٢
التجارة بالجملة والمفرق	٣٣٦٢٢٢	٨٣٢٨٢١
بقية الأنشطة	٢٢٢٢١٤٢٠	٦٢٠٨٤٢
الجملة	٥٦٨٥١٦٩٤	١٤٥١١٢٥١١٠٤٢٤٢
الجملة بدون نفط	١٧٩٥٢٤٩	٦٤٤٥١٢٥١٢٦٥

	الرقم	%
الزراعة وصيد الأسماك	١٢٤١٣٤	٣١٩٩
التعدين (النفط)	٤٦٠٥٥٨	٦٨٤٢
الصناعة	٢٣٩٠٤٢	٠٢٠٢
البناء والتشييد	٦٨٤١٩٢	١٦٣
النقل والمواصلات	٦٨٤١٩٢	٢٦٢
الكهرباء	-	٠٥٥
التجارة بالجملة والمفرق	٦٤٤١٢٥	٢٢٢
بقية الأنشطة	٤٤٢١٤٢	١١٩
الجملة	٥٦٨٥١٦٩٤	١٠٠
الجملة بدون نفط	١٧٩٥٢٤٩	١٠٠

المصدر: جمعت وأحسبت من: البنك المركزي العماني - التقرير السنوي - ١٩٢٥
x بيانات أولية

وبالرغم من تزايد القيمة المطلقة للدخل القومي الزراعي خلال الفترة ١٩٢٥ / ١٩٢٠ إلا أن أهميته النسبية قد أخذت في التناقص المضطرب عاماً بعد آخر، وذلك لضالة معدل التزايد في الدخل القومي الزراعي من جهة، مع التزايد الكبير والسريري في الدخل القومي من القطاعات الأخرى - وخاصة من قطاع التعدادين - من جهة أخرى، كما يتضح من الجدول رقم (١) .

على أن أهمية قطاع الزراعة تتضح بصورة أكبر وذلك عند استعراض عدد ونسبة المشتغلين بالسلطنة والذي يبلغ قرابة ١٥٠ الف مشتغل من مجموع القوى العاملة والذي يقدر بحوالي ٣٠٠ الف نسمة (*) كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢) .

وقد بلغ عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي حوالي ١٠٩ الف مشتغل أي قرابة ٧٢٪ ، بينما بلغ عدد المشتغلين بقطاع الصيد حوالي ١٠٪ ، وقطاع الدواير الحكومية ٦٪ ، بينما بلغ عدد المشتغلين بسائر الأنشطة الأخرى حوالي ٦٪ فقط.

على أن أهمية قطاع الزراعة تتضح بصورة أكبر إذا ما عرفنا أن كثيراً من الاناث يعملن أساساً في هذا القطاع ، وبصفة خاصة الاهتمام بالثروة الحيوانية بالإضافة إلى الكثير من العمليات الزراعية الأخرى . وبما عليه يمكن تقدير القوى العاملة الزراعية - في حالة احتساب المشتغلات بالزراعة - بحوالي ٨٪ من إجمالي المشتغلين . فإذا ما أضيف إليهم عدد المشتغلين بصيد الأسماك فإن نسبة إجمالي المشتغلين بالزراعة والصيد تبلغ قرابة ٩٠٪ من إجمالي القوة العاملة بالسلطنة .

(*) تقدر دائرة الاحصاءات الوطنية عدد العاملين ب٥٠٪ من مجموع القوى العاملة على أساس أن اعداد الذكور والإناث مناصفة بينهما . وأن النساء لا يشتغلن

جدول رقم (٢) - الأهمية النسبية للمشتغلين بمختلف
الأنشطة الاقتصادية بسلطنة عمان
(عام ١٩٢٢)

النشاط	العدد (١٠٠٠ مشتغل)	%
الزراعة	١٠٩	٢٢٪
صيد الأسماك	١٥	١٠٪
الدواير الحكومية	١٠	٦٪
بقية الأنشطة	١٦	١٠٪
الجملة	١٥٠	١٠٠

على أنه بالرغم من ذلك فإن الطاقة الانتاجية من القطاع الزراعي تظهر جموداً مستمراً كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١) . على أن هناك العديد من الاعتبارات الاقتصادية التي أدت إلى مثل هذا الجمود والتي لعل من أهمها :

أولاً : أن قوى الدفع الاقتصادي ومجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٢٠ قد تناولت كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستثناء قطاع الزراعة الذي ظل ناتجه جامداً لحد كبير حيث لم يتزايد سنوياً إلا بحوالي ٢٠ ألف ريال عماني فقط بالرغم من ارتفاع الناتج القومي بمقدار تسعة أضعاف خلال الفترة ١٩٢٥/٢٠

ثانياً : بمقارنة معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٠ وجد أن :

معدل النمو في قطاع التعدين والنفط بلغ حوالي ٦٤٪

المصدر : وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن - الخطة الخمسية للتنمية
الزراعية ١٩٢٢/٢٦ - ١٩٨١/٨٠ - ١٩٢٢/٢٦ - سلطنة عمان - يناير ١٩٢٦

معدل النمو في قطاع الصناعة بلغ حوالي ١١٥٪
 معدل النمو في قطاع الانشاءات بلغ حوالي ٢٦٢٪
 معدل النمو في قطاع المواصلات بلغ حوالي ٢٢٨٦٪
 معدل النمو في قطاع الكهرباء بلغ حوالي ١٥٠٠٪
 معدل النمو في قطاع تجارة الجملة والمنفعة بلغ حوالي ٢١٠٠٪

بينما لم يزد معدل النمو في قطاع الزراعة عن ٦٪ فقط.

ومن هذا يتضح أن قطاع الزراعة لم ينل العناية الكافية والتي تناولت سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالدفع والتنمية.

ثالثاً : على أنه من الجدير بالذكر أن التقديرات السابقة الخاصة بنمو الناتج المحلي لا تظهر حقيقة الوضع نظراً للاتجاه الصعودي لأسعار السلع والخدمات بالسلطنة . وبناءً عليه فإن ناتج قطاع الزراعة بصفة خاصة سوف يظهر اتجاهها نزولياً ، وأن مثل هذا الاتجاه يتجسد في التزايد المضطرد في قيمة الواردات الزراعية من جهة ، مع تجميد قيمة صادرات القطاع الزراعي من جهة أخرى ، كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدولين رقم (٣) ورقم (٤) .

ومن الجدول رقم (٣) والمتعلق بتوضيح الأهمية النسبية لواردات السلطنة من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٢٥/٢٢ - ١٩٢٥/٢٢ يتضح أن :-

١- تُحتل واردات الحبوب ومنتجاتها المرتبة الأولى بين سائر واردات السلطنة حيث سجلت في عام ١٩٢٥ حوالي ٨٨ مليون ريال عمانى أي قاربة ٣٥٪ من إجمالي واردات السلطنة من السلع الغذائية .

٢- بينما تُحتل الواردات من المنتجات الحيوانية - الحيوانات الحية واللحوم ومستحضراتها ومنتجات الألبان والبيض - المرتبة الثانية ، أي حوالي ٢٢٪ من إجمالي واردات السلطنة من السلع الغذائية .

٣- تأتي بعد ذلك واردات سائر السلع الغذائية الأخرى من حيث الأهمية النسبية ، حيث تبلغ قيمة الواردات الفاكهة والخضروات قرابة ١٨٪ ، والسكر ومشتقاته ٩٪ ، والبن والشاي والتوابل حوالي ٦٪ ، والمستحضرات

الغذائية الأخرى قرابة ٣٢٪

وياستعراض البيانات الاحصائية المتعلقة بتوضيح الاهمية النسبية لصادرات السلطنة من مختلف السلع الزراعية خلال الفترة ١٩٧٤/٢١ - والواردة بالجدول رقم (٤) يتضح الآتي :

- ١- تقوم السلطنة بتصدير كميات ضئيلة من السلع الزراعية لم تتعذر قيمتها خلال هذه الفترة ٥٩٠ الف ريال عمانى فقط .
- ٢- تتحصر صادرات السلطنة من السلع الزراعية في كل من الليمون والتمور المجففة بصفة أساسية .
- ٣- لا تقوم السلطنة بتصدير أى كميات من المنتجات الحيوانية على الاطلاق .

ومن هذا يتضح كبر حجم وقيمة واردات السلطنة من المنتجات الغذائية وخاصة المنتجات الحيوانية مع ضطرار تزايدها من جهة ، مع انخفاض قيمة صادراتها من السلع الزراعية بصفة عامة من جهة أخرى . وبناءً عليه تتضح أهمية العمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية حتى يمكن لهذا القطاع أن يزيد انتاجيته من المواد الغذائية سواء النباتية أو الحيوانية بما يتناسب مع التزايد المضطرب في الطاقة الاستهلاكية العمانية من مختلف السلع الغذائية .

٢-١ الموارد الأرضية العمانية :

تقدر مساحة سلطنة عمان بحوالي ٣٠٠٠٠٠ كم^٢ ، أى حوالي ٢١ مليون فدان . ويقدر ما يستثمر منها في الزراعة قرابة ١٠٥ الف فدان فقط ، أى حوالي ١٥٪ من إجمالي المساحة الكلية للبلاد . وعلاوة على ذلك فتشير التقارير المختلفة المتاحة أن هناك امكانيات استصلاح واستزراع مساحات جديدة تبلغ حوالي ٢١ الف فدان .

هذا وتقدر مساحة السهول المسكونة بحوالي ٢ مليون فدان ، بينما تحتل مساحة الأودية والصحاري حوالي ٥٨ مليون فدان ، بينما تشغل المناطق الجبلية قرابة ١١ مليون فدان ، كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٣) - الأهمية النسبية لواردات السلطنة من
المواد الغذائية خلال الفترة ٢٥/٢٢

السلعة	القيمة ب ١٠٠٠ ريال عمانى			
	١٩٢٥	١٩٧٤	١٩٢٣	١٩٢٢
حيوانات حية	٦٦٨	٣٤٣	١٨٢	٧٤
لحوم ومستحضرات لحوم	٢٤٢٤	٩٦٣	٦٩٩	٣٩٤
منتجات ألبان وبيض	٣٧١٦	٢٨٦٣	١٢٠٣	٨١٨
حبوب ومستحضراتها	٨٨٢٤	٥٦٠٢	٣٦٨١	١٥٦٣
فواكه وخضر	٤٥٩٦	٢٣٩١	١١٦٢	٤٩٢
سكر ومصنوعاته	٢٣٢٨	٦٩٠	٢١١	٢٣٩
بن وشاي وتوابل	١٦١٦	١٥٠٣	٨٢٤	٨١٤
مستحضرات غذائية متنوعة	٧٨٨	٣٨٤	٥٥٤	١٢٥١
الجملة	٢٥٠١٠	١٤٧٤٣	٩٥٢١	٥٦٤٥

%

السلعة	٢٢	٢٣	١٩	١٣
حيوانات حية	٩٢	٦٥	٢٣	٢٠
لحوم ومستحضرات لحوم	١٤٨	١٩٥	١٢٨	١٤٥
منتجات ألبان وبيض	٣٥٢	٣٨٠	٣٨٥	٢٢٢
حبوب ومستحضرات	١٨٤	١٦٢	١٢٢	٨٢
فواكه وخضر	٩٥	٤٧	٧٤	٤٢
سكر ومصنوعاته	٦٥	١٠٢	٩١	١٤٤
بن وشاي وتوابل	٣٢	٢٦	٥٨	٢٢٢
مستحضرات غذائية متنوعة				
الجملة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر : جمعت وأحسبت من : سلطنة عمان - وزارة الزراعة والأسماك والنفط
والمعدن - المديرية العامة للزراعة - الخطة الخمسية للتنمية الزراعية
والصناعية ١٩٨١/٨٠-٢٢/٢٦ - يناير ١٩٢٦.

جدول رقم (٤) - الأهمية النسبية لصادرات السلطنة
من السلع الزراعية خلال الفترة
١٩٢٤ - ٢١

القيمة بـ ١٠٠٠ ريال عمانى

السلعة

١٩٢٤ ١٩٢٣ ١٩٢٢ ١٩٢١

١٣	١٨٠	٦	٤٥	فواكه وخضروات
٥٤	٩٩	١٠٥	٢٨	تمر مجفف
٣٢٨	٢٦٩	٢٢٠	٣٣١	ليمون مجفف
١٢	٣٥	١١	٢٢	تبغ
٦	٢	١	١	أخرى

٤٢٣ ٥٩٠ ٣٩٣ ٤٢٧

الجملة

%

٣١	٣٠٥	١٥	١٠٥	فواكه وخضروات
١٢٨	١٦٨	٢٦٢	٦٦	تمر مجفف
٢٩٩	٤٥٦	٦٨٢	٢٢٥	ليمون مجفف
٢٨	٥٩	٢٨	٢٥	تبغ
١٤	١٢	٠٣	٠٢	أخرى

الجملة ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

المصدر: جمعت وأحسبت من سلطنة عمان - وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن
المديرية العامة للزراعة - الخطة الخمسية للتنمية الزراعية ٢٦/٢٢-٨٠/٨١

يناير ١٩٢٦

جدول رقم (٥) - استخدام الأراضي في سلطنة عمان

المساحة	
بالعدان	بالكيلومتر المربع
٢١٤٢٠٠٠	٩٠٠٠
٥٨٥٤٨٠٠٠	٢٤٦٠٠٠
١٠٢١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠
٢١٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المساحة الكلية	
المصدر : جمعت وأحسبت من : البنك المركزي العماني - التقرير السنوي لعام ٢٥	

وقد كانت الزراعة في العادن توفر مستلزمات المعيشة لمعظم سكان السلطنة طبقاً للمستوى الاستهلاكي في ذلك الوقت . ومن المعتقد أن المساحة التي كانت متزرعة تبلغ قرابة ضعف المساحة الراهنة ، وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من القرى المهجورة والأفلاج الناضبة وبنقايا معالم الحقول .

وطبقاً للتكتون الطبوغرافي لسلطنة عمان يمكن تقسيمها جغرافياً إلى أثنتي عشر منطقة ، وكل منها خصائصها المحددة وهي :

- ١- منطقة السندم : وتضم العديد من القرى الرئيسية مثل خصب والبيعة ونجا .
- ٢- منطقة الباطنة : وأهم مدنه بركا ، والسوق ، والمصنعة ، وصحم ، وصحار ولوى ، وشناس ، والخابورة .
- ٣- منطقة الحجر : وأهم مناطقها هي روى ، وسداب ، والروضة ، والبوشر والسيب .
- ٤- منطقة الحجر : وأهم مدنه الرستاق والعوابين ونخل .

- ٥- منطقة الحجر الشرقي : وأهم مدنها صور ، وطيوى ، وقريات .
- ٦- منطقة الظاهرة : وتشتمل على مدن ضنك والعبرى وفيقل ، ويعتبر وادى ضنك ووادى العين الواديين الرئيسيين بهذه المنطقة .
- ٧- منطقة الجو البرىعى : وتضم أربعة وديان رئيسية هي ، الوادى الكبير ، ووادى حلفين ، ووادى بهلا ، ووادى سمايل
- ٨- منطقة عمان الام : وتضم مدن أبرا ، وسمد ، ويدية ومضيرب ومضيبي .
- ٩- منطقة الشرقية : وأهم مدنها بلاد بنى بوعلى ، وبلاط بنى بمحسن والوافق ، والكامل .
- ١٠- منطقة جعلان : وهي تقع على البحر العربي
- ١١- جزر كوريا موريما ومصيرة : وأهم مدن وقرى هذه المقاطعة هي : صلاله ومرياط ، وطاقة ، وتمريت ، ورخيوت ، ومغش .

١-٢-١ الملكية الزراعية بالسلطنة :

تبلغ متوسط مساحة الطكية الزراعية الواحدة حوالي ٢٣ فدان ، تدار من قبل المالك بالإضافة الى بعض العمال الاجراء ، وذلك بالإضافة الى قيام العديد من النساء والأطفال ببعض الأعمال الزراعية في أوقات فراغهم .

ولما كانت عمان ذات تربة متفاوتة الخصوبة ، ومناخ متتنوع ، فإن عدد المستخدمين في المزارع يختلف من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر ، فالمنطقة الشمالية من البلاد تتطلب في أواخر فصل الصيف وأوائل الخريف اعمالاً تحضيرية واسعة كالحراثة والعزيق لتهيئة التربة لغير شتلات الخضر والفاكهه وبذور علف الماشية ، بالإضافة إلى ما يتطلبه موسم قطف التمور والليمون من أيد عاملة .

في المنطقة الجنوبيّة ذات الأُمّطار الموسمية الصيفية المنتظمة فان زراعة القمح وجوز الهند قد حل محل بعض المحاصيل المألوفة في تلك المنطقة ، الأمر الذي يتطلّب بالتالي توافر العمالة الزراعيّة في موسم الزراعة والحصاد .

وعادة ما تمتلك الأسرة الواحدة في المتوسط بقرة واحدة ، وعدد يتراوح بين ٣-٢ رأس من الأغنام أو الماعز في حالة التربية الشخصية ، ويزيد العدد في حالة الأغراض التجارية إلى حوالي ٢٠ رأساً . على أنه من الجدير بالذكر أنه لا توجد بيانات دقيقة عن تكاليف تربية الماشية والأغنام والماعز بالسلطنة نظراً لعدم احتساب تكاليف الرعي في المراعي الصحراوية والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتغذية معظم الحيوانات بالسلطنة .

٢-٢-١ الترکیب المھصولى الراهن بالسلطنة :

باستعراض البيانات الاحصائيّة الواردة بالجداول رقم (٦) والمتصل ببيان الأهميّة النسبيّة للترکیب المھصولى بسلطنة عمان يتضح الآتي :

- ١ أن المساحة المنزرعة بالنخيل والبرسيم تشغل حوالي ٤٢٪ من إجمالي المساحة الزراعية بالسلطنة ، كما تشكل قيمة انتاجها قرابة ٢١٪ من إجمالي قيمة الانتاج الزراعي .
- ٢ بالرغم من أن مساحة البرسيم تبلغ حوالي ٤٥٪ من إجمالي المساحة المنزرعة بالسلطنة ، إلا أن مساهمتها في إجمالي قيمة المنتجات الزراعية تبلغ قرابة ٤٦٪ . وهذه تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصاديه التي قد تساعده على التوسيع في زراعة البرسيم بهدف زيادة محاصيل العلف ، وبالتالي التوسيع في تنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة .

جدول رقم (٦) - الأهمية النسبية للتركيب المحصولي
بسلطنة عمان (عام ١٩٢١)

المحصول	%	النسبة المئوية للأراضي المنزرعة	%	النسبة في القيمة الانتاجية
التمور	٣٧١	٣٧١	٢٥٤	٢٥٤
البرسيم	١٥٤	١٥٤	٤٥٩	٤٥٩
الليمون	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
البصل	١٠٢	١٠٢	٤٨	٤٨
المانجو	١١	١١	١٢	١٢
الموز	٢٤	٢٤	٣٢	٣٢
القمح	٣٣	٣٣	١٤	١٤
محاصيل أخرى	٢٠٦	٢٠٦	٩٢	٩٢
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
المصدر : البنك المركزي العماني - التقرير السنوي لعام ١٩٢٥				

ومن الجدير بالاشارة الى أن الانتاج الزراعي قد أخذ في النمو خلال الفترة ١٩٢٤-٢١ بمعدل سنوي يبلغ قرابة ٣٪ مقابل زيادة مشابهة في عدد السكان طبقاً لتقديرات البنك الدولي للانشاء والتعهير ، وكما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) تطور الانتاج الزراعي بسلطنة عمان
خلال الفترة ١٩٢٤/٢١

السنة	كميات المنتجات الزراعية المحلية (*) (ارقام قياسية)
١٩٢١	١٠٠٠
١٩٢٢	١٠٥٢
١٩٢٣	١١٠٢
١٩٢٤	١١٢٢

(*) لا تشمل قيمة الناتج المحلي من الأسماك والمواشي والألبان .

المصدر : البنك المركزي العماني - التقرير السنوي لعام ١٩٢٥ - ص ٣٠

وقد قدر معدل زيارة محاصيل التمور والليمون والبرسيم والبصل خلال الفترة ١٩٢٤-٢١ بحوالى ٨٪ . كما أظهر الناتج الزراعي من المانجو والموز زيادة إضافية تراوحت بين ٤-٥٪ ، أما القمح فقد سجل زيارة جوهرية في الإنتاج بلغت قرابة ٥٦٪

وعلى الرغم من التزايد المضطرد في الإنتاج الزراعي بالسلطنة ، إلا أنها ما تزال تعتمد على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج - كما سبق اياً صاحه - للوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي . ويناً عليه فإن هدف السياسة الزراعية الرشيدة هو العمل على الإسراع بمعدلات التنمية الزراعية بالسلطنة حتى يمكن الوفاء بحاجة الاستهلاك الداخلي من مختلف المنتجات الزراعية مع تحقيق فائض - في المدى الطويل - يمكن تصديره إلى الدول الأخرى .

٣-١ المناطق البيئية الزراعية :

تقسم سلطنة عمان بيئياً إلى سبعة مناطق زراعية ، تتفاوت فيما بينها في الموارد الراهنة والكافحة وأشكال الاستثمار الزراعي وأماكن التطوير المرتقبة . وفيما يلى استعراض للأماكن الزراعية الراهنة سواء النباتية أو الحيوانية في كل منطقة على حدة - كما يتضح من البيانات الأحصائية الواردة بالجدول رقم (٨) والجدول رقم (٩) - حتى يمكننا تحديد مدى امكانية تطوير وتنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة :

المنطقة الأولى : جنوب الباطنة

وتبلغ جملة المساحة المنزرعة بها حوالي ٢٥٠ الف فدان . وتحتل مساحة الزروع الفاكهة حوالي ١١ الف فدان ، بينما تبلغ مساحة الزروع الخضرية حوالي ١٦٠ فدان ، ومساحة المحاصيل الحقلية حوالي ٢٠٠ فدان ، أما محاصيل الأعلاف فتبلغ مساحتها قرابة ١٢٠ فدان .

وتعتبر هذه المنطقة من أغنى مناطق السلطنة بالثروة الحيوانية . هذا وقد شكلت الماعز الفالبيبة العظمى بين سائر الحيوانات بهذه المنطقة حيث بلغ عددها حوالي ٣٠ الف رأس . تليها الأغنام فالماشية ثم الجمال .

جدول رقم (٨) إجمالي المساحة المزروعة وتوزيعها حسب
المناطق الزراعية في سلطنة عمان عام

١٩٢٥

(المساحة بالآلف فدان)

المنطقة الزراعية	فاكه	خضر	محاصيل	أعلاف	الجملة
جنوب الباطنة	١١٢	١٦	٢٠	١٢	١٥٢
شمال الباطنة	١٢٣	٢٥	١٥	١٢	٢٠٢
عمان الداخلي	١١٤	١٥	٠٣	٢٢	١٥٥
الشرقية	١٣٦	٤١	٦٢	٤٦	٢٦٣
الظاهرة	١٢٣	٢١	٢٢	٢٩	١٩٥
مسندم	٠٥	-	-	-	-
ظفار	٢٣	٩٠	٨٠	٣٢	٧٢
الإجمالي العام	٦٤١	١٢٢	١٢٢	١٥٨	١٠٤٩

% التوزيع النسبي للمساحة المزروعة

المنطقة الزراعية	فاكه	خضر	محاصيل	أعلاف	الجملة
جنوب الباطنة	١٨٣	٦٢	٥٧	٢٦١٠	١٥٠
شمال الباطنة	١٩٢	٩٤	١٢٣	٥٩٢٥	١٩٢
عمان الداخلي	١٢٨	٨١	٢٥	٩٢١٣	١٤٨
الشرقية	٢١٢	٠١١	٥٤٩	١١١٢٩	٢٥١
الظاهرة	١٩٢	٦٦	١٨٠	٣٥١٨	١٨٦
مسندم	٠١	-	-	-	٥٠
ظفار	٤٠	١٢	٦	٢٥٢٠	٦٨
الإجمالي العام	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر : جمعت وأحسبت من : سلطنة عمان - وزارة الزراعة والاسماك والنفط
والمعادن - المديرية العامة للزراعة - الخطة الخمسية للتنمية الزراعية -
٢٦/١٩٢٢ - ٨٠/١٩٨١ - ٠١٩٢٦ - يناير ١٩٢٦

جدول رقم (٩) - اجمالي عدد الحيوانات وتوزيعها حسب
المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام

١٩٢٥

(العدد بالرأس)

بيان	الماعز	الاغنام	الماشية	الجمال	المجموع
جنوب الباطنة	٢٩٩٥٠	١٧٨٩١	١٠٥٠٥	٢٢٠٣	٦٠٥٤٩
شمال الباطنة	٣٨١١٨	٢٠١٢٤	١٩٥٠٨	٢٩٢٠	٨٠٢٢٠
عمان الداخلي	١٢٣٨١	١٣٨٣	١٥٢٨٢	٥٣٨	٣٥٠٨٤
الشرقية	٢٥٤٠٤	١٦٢٩	٢٥٢٣	٣٧٥	٣٤٩٥١
الظاهرة	١٨٢١٨	١٢٩٣	١١٤٢٨	١٣٣٤	٣٣٣٢٣
السندم	٥٣٤٨	٣٠٨	١٠٨٦	٩٤	٦٨٣٦
ظفار	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠
المجموع	١٥٤٩١٩	٤٨١٨٨	١٢٥٨٤٢	١٢٤٦٤	٣٤١٤٦٣

التوزيع النسبي لعدد الحيوانات %

بيان	١٩٣	٣٧١	٨٣	١٥٥	١٧٢	١٧٢
جنوب الباطنة	٣٤٦	٤١٩	١٥	٢٣٤	٢٣٦	١٠٣
شمال الباطنة	١١٢	٢٩	١٢٥	٤٣	٣٠	١٠٢
عمان الداخلي	١٢١	٣٤	٦٠	٣٠	٣٠	٩٨
الشرقية	١٢١	١٦٤	٩١	١٠٧	١٠٧	٢٠
الظاهرة	٣٥	٣٢	٠٩	٠٨	٠٨	٤٠
السندم	١٢٩	١٠٤	٤٢٧	٤٠١	٤٠١	٢٦٤
ظفار	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
المجموع						

المصدر يحتمل وأحتسبت من : المديرية العامة للزراعة - وزارة الزراعة والأسماك والنفط
والمعادن - البيانات الاحصائية

أما من حيث الأهمية النسبية لمختلف الحيوانات بهذه المنطقة فقد وجد أن الأغنام تحتل المرتبة الأولى حيث تمثل قرابة ٣٢٪ من إجمالي الأغنام بالسلطنة. وتبلغ نسبة الماعز قرابة ١٩٪ من إجمالي الماعز ، والجمال حوالي ١٧٪ من إجمالي الجمال ، أما الماشية فقد بلغت نسبتها حوالي ٣٨٪ فقط من إجمالي الماشية بالسلطنة .

المنطقة الثانية : شمال الباطنة

تبلغ المساحة المحصولية بهذه المنطقة حوالي ٢٠ الف فدان تشغل الزروع والفاكهية قرابة ١٢ الف فدان . ويلى الزروع الفاكهية كل من الزروع الخضرية بمساحة تبلغ حوالي ٥ آلاف فدان ، فالمحاصيل الحقلية ١٥٠٠ فدان ، فالعلفية ١٢٠٠ فدان أي قرابة ٦٪ فقط من إجمالي المساحة المنزرعة بهذه المنطقة .

هذا وتشير البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٩) إلى أن هذه المنطقة تعتبر أغنى مناطق السلطنة بكل من الأغنام والماعز حيث يبلغ عدد الأغنام بها قرابة ٤٢٪ من إجمالي الأغنام ، بينما يبلغ عدد الماعز قرابة ربع عدده بالسلطنة أما بالنسبة لكل من الماشية والجمال فتحتل هذه المنطقة المرتبة الثانية بين سائر المناطق الزراعية بالسلطنة ، حيث لا يتفوق عليها سوى منطقة ظفار .

المنطقة الثالثة : عمان الداخلي

تبلغ جملة المساحة المنزرعة بها قرابة ١٥٥ الف فدان . وتبلغ مساحة الزروع الفاكهية بها قرابة ٤١ الف فدان أي حوالي ٢٣٪ من إجمالي المساحة المنزرعة بالمنطقة . ويلى الزروع الفاكهية كل من المحاصيل العلفية حيث تبلغ مساحتها قرابة ٢٠٠ فدان ، ثم الزروع الخضرية فالحقلية .

وبالرغم من أن هذه المنطقة تعتبر من أغنى المناطق بالماشية حيث لا يتفوق عليها سوى منطقتي ظفار وشمال الباطنة ، إلا أنها تعتبر من أفقى مناطق السلطنة بالحيوانات الأخرى وخاصة بكل من الأغنام والجمال .

هذا ويبلغ عدد رؤوس الماشية بها قرابة ١٥٢٨٢ رأساً أي حوالي ١٢٥٪ من إجمالي الماشية بالسلطنة ، أما الماعز فيبلغ عددها قرابة ١٧٤ الف رأس بنسبة ١١٪ والجمال قرابة ٣٨٪ رأساً بنسبة ٣٤٪ ، والاغنام حوالي ١٣٨٣ رأساً

بنسبة ٢٩٪ فقط من اجمالي الاغنام بالسلطنة .

المنطقة الرابعة : الشرقية

تبلغ مساحة الرقعة المزرعة بها حوالي ٢٦٣ الف فدان . تحتل الزروع الفاكهة قرابة نصف هذه المساحة . ويلي الزروع الفاكهة كل من المحاصيل الحقلية بمساحة تبلغ حوالي ٦٧٠٠ فدان ، فمحاصيل الاعلاف بمساحة تبلغ قرابة ٤٦٠٠ فدان ، بالزروع الخضرية بمساحة تبلغ حوالي ١٤٠٠ فدان .

وتشتهر منطقة الشرقية بتربية الماعز الذي يبلغ عدده حوالي ٤٢٥ الف رأس أى حوالي ١٦٤٪ من اجمالي الماعز بالسلطنة ، بينما يبلغ عدد الماشية قرابة ٢٥٣٣ رأساً أى بنسبة ٦٪ من اجمالي الماشية بالسلطنة ، فالاغنام حوالي ١٦٣٩ رأساً أى حوالي ٣٪ فقط من اجمالي الجمال بالسلطنة .

المنطقة الخامسة : الظاهرة

تبلغ مساحة الرقعة الزراعية بها حوالي ١٩٥ الف فدان ، تحتل الزروع الفاكهة معظمها حيث تبلغ مساحتها قرابة ١٣٣ الف فدان . ويلي الزروع الفاكهة من حيث الاهمية النسبية كل من المحاصيل العلفية بمساحة تبلغ حوالي ٢٩٠٠ فدان فالحقلية بمساحة تبلغ حوالي ٢٢٠٠ فدان ، ثم الزروع الخضرية بمساحة تبلغ حوالي ٢١٠٠ فدان .

وتشتهر هذه المنطقة بتربية كل من الماعز الذي يبلغ عدده قرابة ١٨٧ الف رأس أى حوالي ١٢٪ من اجمالي الماعز بالسلطنة ، والماشية التي يبلغ عددها قرابة ١١٥ الف رأس أى حوالي ٩٪ من اجمالي الماشية بالسلطنة . ويبلغ عدد الجمال حوالي ١٣٣٤ رأساً أى حوالي ١٠٪ ، والاغنام حوالي ١٢٩٣ رأساً أى قرابة ٢٪ فقط من اجمالي الاغنام بالسلطنة .

المنطقة السادسة : المسندم

وتعتبر أقرر مناطق السلطنة من الوجهة الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية هذا وتبلغ مساحة الرقعة المزرعة بها حوالي ٥٠٠ فدان أى قرابة ٥٪ فقط من اجمالي الرقعة الزراعية بالسلطنة تشغله أشجار الفاكهة .

ومن جهة أخرى يبلغ عدد الماعز بها ٥٤٨ رأسا ، والماشية ١٠٨٦ رأسا ، والاغنام ٣٠٨ رأسا ، والجمال حوالى ٩٤ رأسا فقط .

ومن الجدير بالاشارة الى ان فرص التنمية الزراعية في هذه المنطقة تعتبر محدودة لدرجة كبيرة نظرا لندرة المياه الجوفية فيها مع ارتفاع تكاليف استخراجها ، وذلك بالإضافة الى محدودية المناطق التي يتواجد فيها الطموح اللازم للزراعة . ولذلك لا ينتظر مستقبل كبير للتتوسيع الزراعي في هذه المنطقة .

المنطقة السابعة : ظفار

تبلغ مساحة الرقعة الزراعية بهذه المنطقة حوالى ٢٢٠٠ فدان وتشتمل المحاصيل العلفية منها حوالى ٣٢٠٠ فدان ، والزرع الفاكهي حوالى ٢٣٠٠ فدان والزرع الخضرية حوالى ٩٠٠ فدان ، والمحاصيل الحقلية قرابة ٨٠٠ فدان فقط .

وتعتبر هذه المنطقة أغنى مناطق السلطنة على الاطلاق بالثروة الحيوانية وخاصة بالماشية التي يبلغ عددها حوالى ٦٠٠٠ رأس أي قرابة نصف عدد الماشية بالسلطنة ، وذلك نظراً لتواجد المراعي الطبيعية والمصادر البروتينية والسمكية - والتي تعتبر علها جيداً للمواشي - بهذه المنطقة . ويبلغ عدد الماعز حوالى ٢٠ ألف رأس أي قرابة ١٣٪ من اجمالي الماعز بالسلطنة ، بينما يبلغ عدد الجمال حوالى ٥٠٠٥ رأس أي حوالى ٤٠٪ من اجمالي الجمال بالسلطنة ، والاغنام حوالى ٥٠٠٥ رأس أي قرابة ٤٠٪ من الاغنام بالسلطنة .

٤- الموارد المائية العمانية :

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية بالسلطنة - بحال رغم من انخفاض معدل ما يضيفه هذا القطاع الى الدخل القومي خاصة في السنوات الأخيرة - نظراً لاشتغال الفلاحية العظمى من السكان بها مباشرةً أو غير مباشرةً .

وما لا شك فيه أن امكانية تنمية القطاع الزراعي - سواء النباتي أو الحيواني - يتوقف بصفة أساسية على مدى امكانية تنمية الموارد المائية المتاحة بالسلطنة - وخاصة أن معدلات هطول الأمطار غير كافية لزراعة المحاصيل المختلفة .

ففي منطقة العاصمة "مسقط" يتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين ٩٢ - ١٨٠ مم / سنويًا حيث يتركز موسم الأمطار خلال شهر نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير . أما في منطقة ظفار "صلالة" فيتراوح معدل المطر بـ ٥١ - ٩٠ مم / سنويًا ، حيث يتركز موسم الأمطار عادة خلال أشهر يوليو وأغسطس (١) .

ومن هذا العرض - البسيط - يتضح ندرة الأمطار بمختلف مناطق السلطنة مع قصر موسمها ، الأمر الذي يجعل تنمية القطاع الزراعي يعتمد بصورة أساسية على امكانية الاستفادة من المياه الجوفية المتاحة بالسلطنة .

وبناءً عليه فإن جميع الأراضي المتزرعة يتلزم زراعة . وتأتي معظم المياه الازمة للزري من مياه الآبار . ولذلك فمن الضروري وضع خطة لايجاد أفضل الوسائل والطرق لاستخدام المياه الجوفية في أغراض الرى . ولما كانت خطة التنمية الزراعية بالسلطنة تهدف إلى تحسين إنتاج المزارع الموجودة حالياً ، مع التوسيع في الرقعة الزراعية ، فانه من الضروري معرفة الموارد المائية وموارد التربة مع معرفة كميات المياه المتاحة والممكن استغلالها في أغراض الرى ، وما هي أفضل الطرق التي يمكن بها استغلال هذه الموارد المائية استغلالاً اقتصادياً .

هذا وتشير التقارير المتاحة (٢) والتي أعدتها الشركات المختلفة أن كمية الموارد المائية الصالحة للاستعمال ذات الصفات الحالية التي تتعدّق بالتسرب والامتصاص فيسائر أنحاء السلطنة تبلغ حوالي ٦٣٠ مليون متر مكعب في العام . ويقدر مجموع الاستهلاك السنوي الحالى بحوالى مليون مليون متر مكعب . ويعنى ذلك أن الكمية المتبقية والتي يمكن استغلالها في أغراض التنمية تبلغ قرابة ٢٠٠ مليون متر مكعب / سنويًا .

على أنه بتطبيق طرق الرى الحديثة مع طريقة متارة من طرق التفريغ ، وتطبيق برامج علمية للتحكم في توفير المياه يمكن توفير نسبة ١٥٪ من المياه المستهلكة في الوقت الراهن أي قرابة ٦٠ مليون متر مكعب . وسوف يعني هذا أن مجموع مساحة المنطقة المروية حاليا يحتاج إلى حوالي ٣٧٠ مليون متر مكعب في العام . وعلاوة على ذلك فيشير نفس التقرير أنه يمكن الاستفادة من بعض مياه الفيضان التي لا يستفاد منها حالياً والتي تذهب إلى البحر والصحراء والتي تقدر بحوالى ١٠٠ مليون متر مكعب سنويًا .

(١) انظر ملحق (١) - جدول رقم (١) .

(٢) بنجت ساميلاين - مشروع برامج الأذماء - منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) مشروع المركز لموارد المياه .

وبناءً عليه يمكن القول أن كمية المياه المتناهية سنوياً والممكن استغلالها في مشاريع التنمية الزراعية بالسلطنة تبلغ حوالي ٣٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، وتعادل هذه الكمية زيادة في استعمال المياه الحالية بحوالي ٨٠٪.

على أنه من الجدير بالذكر أن هناك حاجة ماسة في اقرار سياسة قومية لاستغلال المياه بالسلطنة، على أن تتماشى هذه الأهداف مع نشاطات التخطيط القومي الأخرى. على أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرارات تتعلق بتنمية الموارد المائية بهدف تطوير الازتاج الزراعي سواء النباتي أو الحيواني العديد من الاعتبارات والتي لعل من أهمها:

- ١- أن موارد المياه بالسلطنة محدودة.
- ٢- ضرورة توفير المعلومات الرئيسية المتعلقة بالثروة المائية بالسلطنة خاصة إذا ما أريد انتهاج سياسة زراعية طويلة المدى، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون مثل السياسات قابلة للتتعديل بما يتلاءم والموارد المائية المتناهية والمرقبة.
- ٣- نظراً لضحالة المياه الجوفية بالسلطنة، مما يؤدى إلى سهولة استغلال الأفراد لها، فإنه من المحتم أن تصدر الدولة تشريعاً لحماية موارد المياه من الاستغلال السعى حفاظاً على الموارد القومية.
- ٤- تشير التقارير^(١) إلى أن كميات المياه المختلفة في الزراعة في الوقت الراهن متغيرة مع الموارد المائية، وأنه من المحتمل أن تتطلب برامج التنمية الاقتصادية الأخرى اللازراعية كميات كبيرة ومتزايدة من المياه، مما تدعى الحاجة إلى ضرورة استغلال الموارد المائية استغلالاً اقتصادياً.

وبناءً عليه يصبح من الضروري القاء مزيداً من الضوء على طرق الرى التقليدية بالسلطنة، ثم استعراض لأهم الطرق الحديثة والتي بدأ تطبيقها بالسلطنة بالأخذ بها تمهيداً لتعزيزها على نطاق واسع.

(١) التقرير السابق - بنجت ساميدين.

١-٤-١ طرق الري التقليدية بالسلطنة :

يمكنا حصر طرق الري التقليدية المتبعة بالسلطنة بـ مصدر الماء في الآتي :

أولاً : الري بواسطة الأمطار :

نظراً لانخفاض معدلات هطول الأمطار في جميع أنحاء السلطنة بالإضافة قصر موسمها ، فإن كمية الأمطار لا تفي بحاجة الانتاج الزراعي اللهم إلا نموات عشبية رعوية صحراوية فقيرة في معظم مناطق السلطنة باستثناء منطقة صلالة .

ثانياً : الري بواسطة الأفلاج :

تتضارب الآراء حول الاستمرار في الري بالأفلاج أو الاستغناء عن هذه الطريقة في الحصول على مياه الري . إلا أنه من المتفق عليه ضرورة الاحتفاظ بالأفلاج ذات معدلات التدفق العالية مع العمل على صيانتها بصفة مستمرة . وقد وجد أن إضافة مضخة كبيرة سوف تكون مفيدة لتدعم فعالية الفلج ، حيث تساعد هذه المضخة على توفير كمية من المياه بالإضافة لفترات التي يزيد فيها الطلب على المياه . كما أن تركيب مثل هذه المضخات ذات الحجم الكبير والتي تعمل سويا مع الأفلاج من شأنه أن يعمل على توزيع المياه من أماكن التخزين إلى الأراضي الزراعية بكفاءة مرتفعة .

هذا ويبلغ متوسط تكاليف رى الفدان بواسطة الأفلاج حوالي ٤٠ ريال عمانى / سنوياً . بينما ترتفع التكاليف الروائية للफدان في حالة الري بالأفلاج بواسطة المضخات إلى حوالي ٢٠ ريال عمانى / سنوياً . وبالرغم من ارتفاع التكاليف في حالة استعمال المضخات لأنها تعتبر أفضل بكثير من حالة الري بالأفلاج فقط .

٢-٤-١ طرق الري الحديثة والمرتقبة بالسلطنة :

نظراً لمحدودية كيات المياه المتاحة بالسلطنة من جهة ، ، علاوة على توقف مختلف برامج تطوير وتنمية الانتاج الزراعي - النبات والحيوان - أفقياً كان أم رأسياً على مدى ما يمكن توفيره من المياه ، فإن الأمر يقتضي في مثل هذه الظروف أن توجه الدولة جهودها إلى التخطيط الاقتصادي ، بفرض استعمال هذا المورد الانتاجي

الهام ، وفي نفس الوقت المحدود والذى يمثله الموارد المائية العمانية ، بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاستغلال مواردها الطبيعية . وبمعنى آخر ضرورة البحث عن طرق أخرى أكثر اقتصاداً في مياه الري المستغلة في انتاج مختلف الزروع والذى يمثلها تحت كل من الظروف العمانية والعالمية طريقى الري بالتنقيط والري بالرش . كما يتضح فيما يلى :

أولاً : الري بالتنقيط :

أتضح مما تقدم أن الماء يعتبر العامل المحدد للإنتاج الزراعي النباتى وبالتالي للإنتاج الحيوانى في سلطنة عمان . وقد أتضح مما سبق كذلك أن الفدان الواحد يحتاج في المتوسط لحوالي ٤٠٠ متر مكعب / السنة لريهرياً سطحياً (١) .

على أن سبل الري وأساليبه قد تطورت تطوراً كبيراً في دول العالم المتقدمة وفي الكثير من الدول الأخرى حديثاً بالطرق المتطرفة في الانتاج الزراعي ، حيث استخدمت حديثاً طرق مختلفة من شأنها توفير مياه الري . ولعل من أهم هذه الطرق هي طريقة الري بالتنقيط ، والتي يمكنها المساهمة بتوفير قرابة ٥٠٪ من كمية مياه الري المستخدمة في الوقت الراهن بالسلطنة (٢) . أى بمعنى آخر أن إستعمال طريقة الري بالتنقيط من شأنه أن يضاعف المساحة المنزرعة بالسلطنة .

ثانياً : الري بالرش :

بدأت السلطنة في السنوات الأخيرة بالأخذ بمسبيات النهوض بالقطاع الزراعي حيث ادخلت طريقة الري بالرش في العديد من المناطق الزراعية كمنطقة صلالة . على أنه من الجدير بالذكر أن للري بالرش العديد من المزايا التي لعل من أهمها :

-١- عدم الحاجة لتسوية الأرض التسوية الكاملة ، الأمر الذي يلائم الكثير من الأراضي الزراعية بالسلطنة .

-٢- توفير كمية المياه اللازمة للري ، حيث يمكنها المساهمة بتوفير حوالي ٣٠٪ من المياه المعطاة للري السطحي (٢) . وبعبارة أخرى يمكن عن

(١) على أساس ان كمية المياه المستغلة في الري في الوقت الراهن بالسلطنة تبلغ حوالي ٤٣٠ مليون متر مكعب . وتكفى هذه الكمية لري المساحة المنزرعة حالياً . بطرق الري الراهنة - والتي تبلغ حوالي ١٠٥ ألف فدان

(٢) وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن - حوار مع معالي الوزير - مجلة الموارد الطبيعية - ص ١٠ -

(٣) وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن - المرجع السابق - ص ١٠ -

طريق استخدام الري بالرش التوسيع في المساحة المنزرعة بحوالي ٤٠-٣٠٪

٣- تنظيم عملية الري وتقليل الحاجة لعملية الصرف .

٤- يمكن استغلال مياه الري بالرش في نقل الأسمدة والمعビدات مع ماً الري مباشرة وبالتالي توفير تكاليف نقل ونشر كل من الأسمدة والمعビدات .

على أن استخدام الري بالرش قد تقابله بعض الصعاب ، والتي لعل من أهمها :-

١- تحتاج العملية إلى طلبة ضخ وأنابيب ورشاشات وبالتالي دفع مما يزيد انشائية ضخمة تبلغ حوالي ٦٠٠ ريال عمانى للغدان وتستهلك خلال عشرة أعوام بما فيها المغير، والأنابيب والرشاشات .. أى أن تكاليف الاستثمارات الالزامية لري الغدان بالرش تبلغ حوالي ٦٠ ريال عمانى سنوياً .

٢- يتطلب الري بالرش دقة كبيرة في العمالة حيث تنقل الأنابيب والرشاشات بعد فترة زمنية من السقوف . على أن الاتهام في عملية النقل هذه قد يسبب آثاراً اقتصادية وخيمة على الانتاجية نتيجة تلف المحصول .

على أنه بالرغم من الصعوبات العديدة التي قد تتعارض واستعمال طرق الرش الحديثة ، الا أنه من الضروري أن تساير السلطنة التطور الحضاري في ميدان الزراعة وأن تحاول استغلال المياه المتاحة بها - والمحدودة في نفس الوقت - لا يصنى حد ممكн حتى يمكنها التوسيع في الانتاج الزراعي سواء النباتي أو الحيواني .

الباب الثاني

تطوير وتنمية الانتاج الحيواني في سلطنة عمان

الباب الثاني

تطوير وتنمية الانتاج الحيواني في سلطنة عمان

١-٢ أهمية الثروة الحيوانية العمانية :

تعتبر الثروة الحيوانية مكاناً هاماً في البنيان الاقتصادي للقومي العماني ، وتبين هذه المكانة بشكل واضح في القطاع الزراعي ، حيث بلغت قيمة الانتاج الحيواني في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٩٪ من قيمة الانتاج الزراعي العماني .

هذا وتقتضي نظم الزراعة الحديثة وجود توازن بيولوجي بين النبات والحيوان ، وهذا من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى توازن اقتصادي للبنيان الزراعي . وبماً عليه فقد أصبحت الزراعة الخليطة - نباتية وحيوانية - هي الوحيدة الأساسية للبنيان الاقتصادي للزراعي في أي اقتصاد متتطور . ف التربية حيوانات اللحم أو اللبن في أراضي المرعى تتتيح الاستفادة بها عندما يتعدى الأسباب طبيعية وشربية زراعة هذه الأراضي بالمحاصيل الحقلية . كما أن تربية الحيوانات المزرعية متكاملة مع المحاصيل مثل الاتبان والاحطاب أو نواتجها العرضية مثل الكسب والنخالة ، حيث تحولهما الحيوانات والدواجن إلى مواد مركزة ذات قيمة غذائية واقتصادية عالمية .

كما أنه يمكن الاستفادة من الثروة السمكية المتوفرة بدرجة كبيرة بشواطئ السلطنة الممتدة لمسافة ١٢٠٠ كم في رفع المستوى الغذائي البشري ، علاوة على امكانية الاستفادة من أنواع عديدة من الأسماك ومختلفاتها بعد طحنها وتجفيفها كهدف للماشية وبالتالي تنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة .

ومن جهة أخرى يمكن أن تلعب مخلفات المنتجات الحيوانية دوراً كبيراً في تطوير انتاجية مختلف الزروع محققة توازناً بيولوجياً حيث تمد التربة بالعمراء العضوية فتحسن من خواصها الطبيعية .

علاوة على ذلك فإنه يمكن للمشاريع الزراعية المتكاملة - الحيوانية والداجنة والسمكية - أن تضمن دخلاً نقدياً دائماً ومستمراً ، نظراً لسرعة دورة رأس المال في الانتاج الحيواني والداجني والسمكي مما يضمن مصدر تمويل لا جراءً مختلف العمليات المزرعية النباتية على الوجه الأكمل . كما يعمل هذا التنويع على حماية الاقتصاد

الزراعي سواً القومى أو الفردى من المخاطر التى قد تترجم عن عدم ملائمة الظروف الطبيعية أو المناخية أو الاقتصادية التى قد تحبط بانتاج أى منها ، أو الناجمة عن أثر السياسات الاقتصادية العالمية المتعلقة بأمكانية استعمال السلع الغذائية من قبل الدول المنتجة لها كأسلوب للضغط الاقتصادى والذى أتضحت جلياً فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول العرى فى أواخر عام ١٩٧٣ .

على أنه من الجدير بالاشارة أن الانتاج الحيوانى يعتبر أقل عرضة للمخاطر نسبياً من الانتاج النباتى ، ويناءً عليه فان تنمية الثروة الحيوانية وتنويعها وقيام المزارع الخليطة من شأنه أن يدعم الانتاج الزراعي وبالتالي الاقتصاد القومى العمانى .

ونظراً لزيادة الطلب على المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان والبياض والأسماك والتى تعتبر من العناصر الرئيسية للفداء الإنسانى اليومى ، فان الامر يتطلب العمل على زيادة الاهتمام بها عن طريق تمتيتها وتطويرها لما له من آثار مباشرة على المستوى الصحى لسائر سكان السلطنة .

هذا وتعتمد السلطنة فى سد احتياجاتها المتزايدة من المنتجات الحيوانية عن طريق الاستيراد من مختلف دول العالم ، وتعتبر كل من دولة الامارات العربية المتحدة وانجلترا واليابان وهولندا والمانيا الغربية واستراليا والهند والولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المصدرة لهذه المنتجات إلى السلطنة . هذا وقد تزايدت الطاقة الاستيرادية اللحومية العمانية كثيراً فى السنوات الأخيرة ، فبينما بلغت قيمة اللحوم المستوردة الحية والمذبوحة فى عام ١٩٧٢ حوالي ٤٦٨ الف ريال عمانى ، فانها قد بلغت فى عام ١٩٧٥ حوالي ٣٠٩٢ مليون ريال عمانى ، أى أن معدل الزيارة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ قد بلغ قرابة ٦٤٠٪ .

وبينما بلغت قيمة الواردات من الألبان والبياض فى عام ١٩٧٢ حوالي ٨١٨ ألف ريال عمانى ، فانها قد أرتفعت فى عام ١٩٧٥ مسجلة حوالي ٣٢١٦ مليون ريال عمانى ، أى بزيادة تبلغ قرابة ٤٤٥٪ خلال هذه الفترة .

على أن قيمة الواردات الداجنية قد تزايدت كثيراً خلال الفترة ١٩٧٥-٧٣ حيث أنه بلغت قيمة الواردات من الدواجن المجمدة فى عام ١٩٧٣ حوالي ١٨ ألف ريال عمانى ، فقد سجلت فى عام ١٩٧٥ حوالي ٨٠ الف ريال عمانى أى أنهما قد تضاعفت أربعون مرة خلال هذه الفترة الوجيزه .

ونظراً لهذه الزيادة الكبيرة والمطردة في الطاقة الاستهلاكية الحيوانية
العمانية، يصبح من الضروري العمل على تنمية الثروة الحيوانية وتطويرها بهدف سد
حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات بأسعار ملائمة مع تحقيق فائض
يخصص للتصدير خاصة من المنتجات الحيوانية المتوافرة بالسلطنة - والتي لا تستغل
استغلالاً اقتصادياً حتى الآن - مثل المنتجات السمكية .

جدول رقم (١٠) تطور قيمة وعداد الثروة الحيوانية بسلطنة عمان
وأهميتها النسبية خلال الفترة (١٩٢٥-٢١)

	(٢) ١٩٢٥	(١) ١٩٢١		
النوع	العدد * (بالالف رأس)	القيمة (بالالف ريل)	العدد * (بالالف رأس)	القيمة (بالالف ريل)
الماعز	١٩٠٢	١٥٤٩	١٦٦٥٠	١١١٠
الضأن	١٣٨٦	٤٨٢	٤٤٢٥	٢٩٥
الابقار	٢١٠٣٣	١٢٥٩	٣٤٠٠٠	٦٨٠
الجمال	٣٢٥٠	١٢٥	٦١٢٠	١٥
الاجمالي	٢٦٥٢٦	-	٦١٩٩٥	-

%

الماuz	-	٢٢٠	-	٧٢
الضأن	-	٨٤	-	٥٢
الابقار	-	٦٠٢	-	٧٩١
الجمال	-	٩٤	-	٨٥
الاجمالي	-	١٠٠٠	-	١٠٠٪

* على أنه يجب مراعاة أن البيانات الاحصائية بالسلطنة المتعلقة باعداد الثروة الحيوانية تختلف من مصدر لآخر . فمثلاً تبلغ هذه الأعداد تبعاً لمصادر مديرية الصحة والانتاج الحيواني العمانية حوالي ١٣٥ الف رأس ماعز ، ٤٣ الف رأس أغنام ، ٩٩٥ ألف رأس أبقار ، ٥٧ ألف رأس جمال .

** احتسبت القيمة بناءً على أسعار عام ١٩٢٤ - البنك المركزي العماني - التقرير السنوي لعام ١٩٢٥ .

المصدر : جمعت واحتسبت من : (١) البنك المركزي العماني - التقرير السنوي لعام ٢٥ .
(٢) المديرية العامة للزراعة - وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - بيانات احصائية غير منشورة .

٢-٢ تطور الثروة الحيوانية العمانية :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١٠) وال المتعلقة بتطوير أعداد وقيمة الثروة الحيوانية بالسلطنة خلال الفترة ١٩٢٥-٢١ ، يتضح أن أعداد وقيمة كل من الماعز والضأن والأبقار والجمال قد سجلت تزايداً مضطرباً^(١) إلا أن معدل التزايد في هذه السابقة وقيمتها يختلف من نوع إلى آخر .

فبينما بلغ عدد الماعز بالسلطنة في عام ١٩٢١ حوالي ١١١ الف رأس ، بلغت قيمتها حوالي ٦٦٥ مليون ريال عمانى ، ارتفع عددها في عام ١٩٢٥ إلى حوالي ١٥٥ الف رأس بلغت قيمتها قرابة ٩٠٢ مليون ريال عمانى ، أي أنه بينما ارتفع عدد الماعز بالسلطنة خلال الفترة ١٩٢٥-٢١ بحوالي ٤٠ % ، فإن قيمتها قد ارتفعت بما يقرب من ١٥ %.

وارتفع عدد الضأن بالسلطنة خلال نفس الفترة (١٩٢٥-٢١) من حوالي ٢٩٥ الف رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها قرابة ٤٣٤ الف ريال عمانى ، إلى حوالي ٤٨٢ الف رأس بلغت قيمتها حوالي ٣٨٦ مليون ريال عمانى ، أي أنه بينما ازداد عدد الضأن بحوالي ٢٣ % ، إلا أن قيمتها قد ارتفعت بما يقرب من ٦٨ % من خلال هذه الفترة .

وارتفعت كذلك أعداد الماشية من حوالي ٦٨ الف رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها حوالي ٤٣ مليون ريال عمانى ، إلى حوالي ١٢٦ الف رأس في عام ١٩٢٥ بلغت قيمتها قرابة ٢١ مليون ريال عمانى . أى أنه بينما ازدادت أعداد الماشية خلال الفترة ١٩٢٥-٢١ بحوالي ٨٥ % ، إلا أن قيمتها قد ارتفعت بمعدل أكبر حيث بلغت قرابة ٦١٨ %.

(١) بالرغم من تزايد أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩٢٥-٢١ إلا أنه يقال بأن هذه الأعداد أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة خلال الستينيات . ويعزى هذا إلى ظروف الحرب الأهلية في السلطنة خلال الفترة الأخيرة مما أضطر الكثير من المزارعين والمربيين للتخلص من حيواناتهم .

وبالمثل ارتفع عدد الجمال بالسلطنة خلال نفس الفترة من حوالي ٥١٠٠ رأس في عام ١٩٢١ بلغت قيمتها حوالي ٦١٢ ألف ريال عمانى ، إلى حوالي ١٢٥٥ ألف رأس فـ عام ١٩٢٥ بلغت قيمتها قرابة ٢٢٥ مليون ريال عمانى . أى أنه بينما ازداد عدد الجمال خلال الفترة ١٩٢٥-٢١ بـ حوالي ١٤٥٪ ، إلا أن قيمتها قد ازدادت بمعدل أكبر حيث بلغت حوالي ٢٦٧٪ - انظر جدول (١٠) .

وعلاوة على ذلك فتقدر الثروة الداجنة بالسلطنة بـ حوالي نصف مليون طائر تربى بطريقة بدائية في المنازل . على أنه من الجدير بالاشارة أن رعاية الثروة الداجنة واستغلالها كمصدر للحوم والبيض بالسلطنة ما زال في مراحله الأولى حيث ما زالت تربى الدواجن على نطاق ضيق وبأعداد قليلة مما يجعلها مؤثرة من الناحية الانتاجية لـ حد كبير . وذلك بالرغم من المجهودات الضخمة التي شهدتها السنوات الأخيرة لتأسيس مزارع أهلية لـ تربية الدواجن ، صارف الغديد من هذه المزارع نجاح محدود نظراً لـ عدم توسيعها بالقدر الذي يكفل لها حجماً تجارياً . على أنه من الجدير بالاشارة أن صناعة الدواجن تعتبر في الكثير من دول العالم من أهم الصناعات المزدهرة ، والتي تسا هم مسا همة فعالة في حل المشكلة الغذائية في تلك الدول وتوفير مصادر جيدة ورخيصة للبروتين اللازم لـ تغذية الإنسان ، خاصة في الدول التي تعانى من نقص في كميات الأعلاف الـ لازمة لـ تغذية الحيوانات الأخرى الكبيرة كالماشية كما هو الحال في سلطنة عمان .

أما بالنسبة للثروة السمكية بالسلطنة ، فمن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يتميز بـ ملامح أساسية يعتبر الـ امام بها ذات أهمية قصوى إذا ما أردت تطوير هذا القطاع لـ كي يلعب دوراً المنتظر في تنمية الاقتصاد القومي العـ اmani ، ولعل أهم هذه الملامح يـ نحصر في :

اولاً : يـ حتـ لـ قـ طـ اـعـ الشـ روـةـ السـ مـ كـ يـةـ وـ الـ موـاـرـدـ الـ بـ حـ رـ يـةـ الـ اـخـ رـىـ الـ عـ رـ تـ بـةـ الـ ثـالـ ثـةـ فـ يـ الـ اـهـ مـيـةـ بـيـنـ سـائـرـ قـطـاعـاتـ الـ اـقـتـصـادـ الـ قـومـيـ الـ عـامـانـيـ ، رـغـمـ مـسـاـ هـمـتـهـ الـ ضـئـيلـةـ وـ الـ سـتـىـ تـبـلـغـ حـوـالـيـ ٣ـ٪ـ فـقـطـ مـنـ الـ اـنـتـاجـ الـ قـومـيـ الـ جـمـالـيـ . إـلاـ أـنـ أـهـمـيـةـ هـذـاـ الـ قـطـاعـ تـرـجـعـ لـأـسـبـابـ عـدـيدـةـ لـعـلـ مـنـ أـهـمـهاـ :

١- يـ بـلـغـ عـدـدـ الـ مـشـتـقـلـينـ بـقـطـاعـ الشـ روـةـ السـ مـ كـ يـةـ قـرـابـةـ ١٥ـ٪ـ مـنـ مـجـمـوعـ الـ أـيـدـىـ الـ عـامـلـةـ الـ عـامـانـيـةـ .

٢- تـعـتـبـرـ وـجـةـ السـمـكـ الـوجـبـةـ الـأسـاسـيـةـ الشـعـبـيـةـ فـيـ السـلـطـنـةـ .

٣- تعتبر الشواطئ العمانية من أغنى شواطئ العالم بالثروة السمكية ، الامر الذي يترتب عليه توفير فرصا كبيرة نتيجة للاستغلال الاقتصادي المرتقب لهذه الثروة .

٤- تعتبر الموارد السمكية موارد استخراجية غير استنفاذية ، أي مورد دائم لا ينفذ اذا أحسن استغلاله واستثماره .

ثانياً : تتميز الصناعة السمكية بخصائص عديدة تميزها على ما عداها من الانشطة الانتاجية الحيوانية الاخرى ، ولعل من أهم هذه الخصائص ينحصر في :

١- تكرار الانتاج بكميات كبيرة دون تدخل الانسان . وهذه الخاصية تجعل من مصايد الاسماك بالسلطنة والمعتمدة لمسافة ١٢٠ كم مورداً لا ينضب مع الاستخدام السليم لها - وهذا يعكس الحال في الصناعات الاستخراجية الأخرى مثل النفط والمعادن والتي تتناقص كلما زادت الكمية المستخرجة منها ، أي ليست لها صفة الديمومة .

٢- الموسمية : ويقصد بها تكرار فترات ارتفاع وانخفاض الانتاج والتي قد تتسبب عن مجموعتين من العوامل تؤثر بطريق أو آخر في درجة الموسمية ، ويقصد بها العوامل الطبيعية والعوامل الاقتصادية . وتشمل العوامل الطبيعية الظروف البيولوجية والمناخية . أما العوامل الاقتصادية فيقصد بها مستوى تطور القوى الانتاجية وكذلك طبيعة العلاقات الانتاجية وكيفية تنظيم الانتاج . ويجب أن ت العمل العوامل الاقتصادية على تخفيف حدة الموسمية التي عادة ما تترجم عن العوامل الطبيعية .

على أنه يمكن الحد من آثار ظاهرة الموسمية في السلطنة باستخدام وسائل انتاجية متقدمة مثل استخدام شباك صيد على أعماق مختلفة بحيث تصل الى الاسماك في اماكن تواجدها في الموسما المختلفة ، او باستخدام اشكال مختلفة من الشباك مثل :

- أ - شباك الدق .
- ب - الشباك الخيشومية الفاطسة (البك) .
- ج - الشباك الخيشومية العائمة .
- د - شباك الاعماق .

- هـ - الجوافة الساحلية .
- و - السقار .
- ز - الجوابس .

سرعة تلف الأسماك : وهذه الخاصية توئثر بدرجات متفاوتة على تنمية الصناعة السمكية . ففي حالة عدم توافر وسائل نقل سريعة ومجهزة أو تأخر وسائل حفظ الأسماك أو بعد مناطق التسويق عن مناطق الانتاج فان سرعة التلف للأسماك تكون عاملاً محدداً لحجم الاستثمارات اللازمة لصناعة السمكية^(١) . وبناءً عليه فان استخدام الوسائل المتقدمة في الحفظ والتبريد والتجميد من شأنه أن يشجع الاستغلال الاقتصادي للمصايد المتوفرة بالسلطنة .

الحركة المستمرة للأسماك : تمتاز الأسماك بأنها في حركة مستمرة ودائمة ، بل أن بعضها يهاجر لمسافات كبيرة جداً مثل أسماك التونة والرنجة ، وذلك للقيام بعمليات وضع البيض في المهر ثم العودة مرة أخرى إلى موطنها الأصلي .

وهذه الخاصية تعيّن ضرورة تطوير طرق الصيد المستخدمة بالسلطنة بحيث تكون هي الأخرى متحركة وراء الأسماك وليس ثابتة تنتظر قدوم الأسماك لها . وكذلك ضرورة العمل على تطوير البحوث العلمية المتعلقة بالبحث عن الأسماك ودراسة سلوكياتها . وذلك علاوة على ضرورة تنظيم عمليات الصيد بحيث تضمن توافر الظروف الملائمة للتکاثر واستمرار دورة حياة الأسماك وبالتالي ضمان استمرار انتاجها .

٣-٢ التوزيع المنطقي (التمنطق) للثروة الحيوانية بالسلطنة :

باستعراض البيانات الإحصائية المتعلقة بتوزيع الثروة الحيوانية على مختلف المناطق الزراعية بالسلطنة يتضح (*) أن :

اولاً : تختلف المناطق الزراعية بالسلطنة من حيث التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بكل منها . فبينما تشتهر منطقة جنوب الباطنة بتربيه الأغنام التي تمثل قاربة ٣٢٪ من إجمالي الأغنام بالسلطنة ، فإن منطقة شمال الباطنة تشتهر بتربيه

(*) انظر الجدول رقم (٩) - الباب الاول .

كل من الأغنام والماعز والجمال . حيث تبلغ نسبة الأغنام قرابة ٤٢٪ ، والماعز حوالي ٢٥٪ ، والجمال حوالي ٢٣٪ . أما منطقة ظفار فتشتهر بصنف أساسية بتربية كل من الماشية التي تبلغ قرابة نصف عدد الماشية بالسلطنة ، والجمال التي تبلغ نسبتها حوالي ٤٠٪ من مجموع الجمال بالسلطنة .

ثانياً : ومن جهة أخرى فإن الأهمية النسبية للحيوانات تختلف من منطقة لأخرى . حيث يتضح باستعراض البيانات الاحصائية (**) المتعلقة بالتوزيع النسبي لسائر الحيوانات على مختلف المناطق الزراعية أن :-

-١ تتركز تربية الماعز على الترتيب في مناطق شمال الباطنة ، فجنوب الباطنة ، فالشرقية ، ظفار ، فالظاهرة ، فعمان الداخل ثم منطقة المسندم .

-٢ بينما تتركز تربية الأغنام على الترتيب في كل من مناطق شمال الباطنة ، فجنوب الباطنة ، ظفار ، فالظاهرة ، فالشرقية ، فعمان الداخل ، ثم في منطقة المسندم .

-٣ أما بالنسبة للماشية فكانت منطقة ظفار أهم المناطق تربية لها ، يليها كل من شمال الباطنة ، فعمان الداخل ، فالظاهرة ، فجنوب الباطنة ، فالشرقية ، ثم منطقة المسندم .

-٤ وبالنسبة للجمال فقد احتلت منطقة ظفار المرتبة الأولى ، يليها كل من شمال الباطنة ، فجنوب الباطنة ، فالظاهرة ، فعمان الداخل ، فالشرقية ، ثم منطقة المسندم كذلك في المرتبة الأخيرة .

ومن هذا يتضح أن كل منطقة من المناطق الزراعية بالسلطنة تشتهر بتربية نوع أو عدة أنواع من الحيوانات المزرعية ، كما أن كل نوع - أو أكثر - من هذه الحيوانات يتركز في منطقة معينة . وبناءً عليه فلا بد من دراسة الأسباب المختلفة سواء البيولوجية أو المناخية أو الاقتصادية التي أدت إلى هذا الوضع لكل منطقة على حدة ، ولكل نوع من هذه الحيوانات منفصل ، مع ضرورة العمل على :-

(**) الجدول السابق رقم (٩) - الباب الأول .

- ١- التوسيع في تربية كل نوع من هذه الحيوانات في المنطقة أو المناطق التي تلائمه.
- ٢- ضرورة العمل على اختيار واكتار السلالات الجيدة من مختلف الحيوانات ذات الانتاجية المرتفعة أو معدلات التسمين العالية.
- ٣- تهيئة الظروف الاقتصادية في كل منطقة من هذه المناطق الزراعية قبل التوسيع في تربية هذا النوع أو ذاك من مختلف هذه الحيوانات ، حتى يمكنها أن تجاهد التوسيع المنتظر ، مع ضرورة توفير والاحفاظ بالسجلات المزرعية المختلفة ، حتى يمكن الحكم على مدى أرباحية وملاءمة أي سياسة انتاجية من شأنها التوسيع في تنمية الثروة الحيوانية بالسلطنة على أساس اقتصادية سليمة . ويتطلب الأمر كذلك ضرورة العمل على توفير المعايير التسويقية الالزامية قبل انتهاج أي سياسة اقتصادية من شأنها التوسيع في الانتاج الحيواني ، حتى يمكن تصريف المنتجات الحيوانية الاضافية والمختلفة - والمرتقبة - في الصورة الصالحة وفي المكان والزمان الملائقيين (١) .

٤-٢ نظم الرعي بالسلطنة :

أمكن لفريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية تمييز الأشكال الآتية من نظم الرعي في السلطنة وهي :

أولاً : أما أن تقوم كل قبيلة برعي أغنامها وحيواناتها بطرق الرعي البدوية الشائعة المتنقلة . وفي هذه تكون كافة حيوانات القبيلة على المشاعر وأى ملكاً للقبيلة كلها .

ثانياً : واما أن يتفق سكان كل قرية من القرى على أن يتولى الرعي أسرة أو عائلة معينة في القرية يومياً بالتناوب . وفي هذه الحالة يقوم الشخص المكلف بالرعى بتجميع هذه الحيوانات في الصباح الباكر ثم يسلّمها لأصحابها في المساء عند عودته . وعادة ما يكون الراعي على علم تام بأماكن الرعي المتوافر فيها الكلاً .

(١) أكثر تفصيلاً - انظر الباب الخاص بتسويق المنتجات الحيوانية من هذا المجلد .

ثالثاً : وقد يسلم سكان قرية ما أغنامهم وحيواناتهم يومياً لشخص يطلق عليه "الراعي" نظير أجر بسيط يتلقى عنها كل رأس يرعاها يتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ بيسة تدفع له شهرياً . وعلاوة على هذا الأجر الذي يتلقى عنها الراعي فإنه يحصل على جزء من المحاصيل في مواسم حصادها مثل القمح والشعير من كل أسرة يرعى لها . وعادة ما يقوم الراعي باستلام الحيوانات يومياً في الصباح الباكر على أن يردها في المساء عند عودته من المراعي .

رابعاً : أما بالنسبة لرعى الأبقار ، فقد لوحظ أن متوسط الملكية البقرية لدى كل عائلة يتراوح بين ٣-٢ رأساً . وهي ملكية صغيرة علاوة على أنها متاثرة نظراً لتناشر العائلات في معظم مناطق السلطنة . وتحتفظ كل عائلة بأبقارها في مساكن العائلة . وعادة ما تقوم النساء برعاية الأبقار داخل المنازل حيث أنه غير مسموح لهن بمغادرة منازلهم لأغراض الرعي ، على أن يتولى الرجال ايتضمار العلائق والأعلاف الخضراء والعشب من المناطق التي يتواجد فيها . وبناءً عليه فإن عدد الماشية التي يمكن لكل عائلة أن تحفظ بها يتوقف على عدد الرجال القادرين على القيام بالرعى أو ما يتصل به .

على أنه نظراً للتناقص المضطرد في أعداد العمال الزراعيين نظراً لانتقالهم للمناطق الحضرية للاشتغال بالأنشطة الأخرى - نتيجة للانفتاح الذي حدث بالسلطنة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد اكتشاف النفط . وما ترتيب عليه من تعدد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، والذي استلزم بالتالي جلب الأيدي العاملة من المناطق الزراعية - فان ذلك من شأنه أن يعمل على تناقص الملكية البقرية لدى الأسر والعائلات الزراعية من جهة ، مع الاتجاه إلى تربية الماعز والأنعام من جهة أخرى .

٥-٢ الآفات الحيوانية :

ينتشر في العديد من مناطق السلطنة أنواع مختلفة من الحيوانات المتوجهة التي تتغذى على الحيوانات العزرعية والجبلية ، مما قد تسبب خسائر فادحة في الكثير من الأحيان وخاصة لسكان المناطق الجبلية والمناطق المتطرفة . وأهم هذه الحيوانات المفترسة هي : الذئب ، الشعالب ، النمس (القرعة) ، العرس ، والقفد . كما يوجد العديد من الحشرات التي قد تسبب مضايقات وأضرار كبيرة للحيوانات ذات تأثير بالغ على كل من الكفاءة والطاقة الانتاجية لها مثل : العقارب والدبور الأحمر والنمل والذباب القارض STOMOXIS حيث تكثر بصفة خاصة في المناطق الجبلية

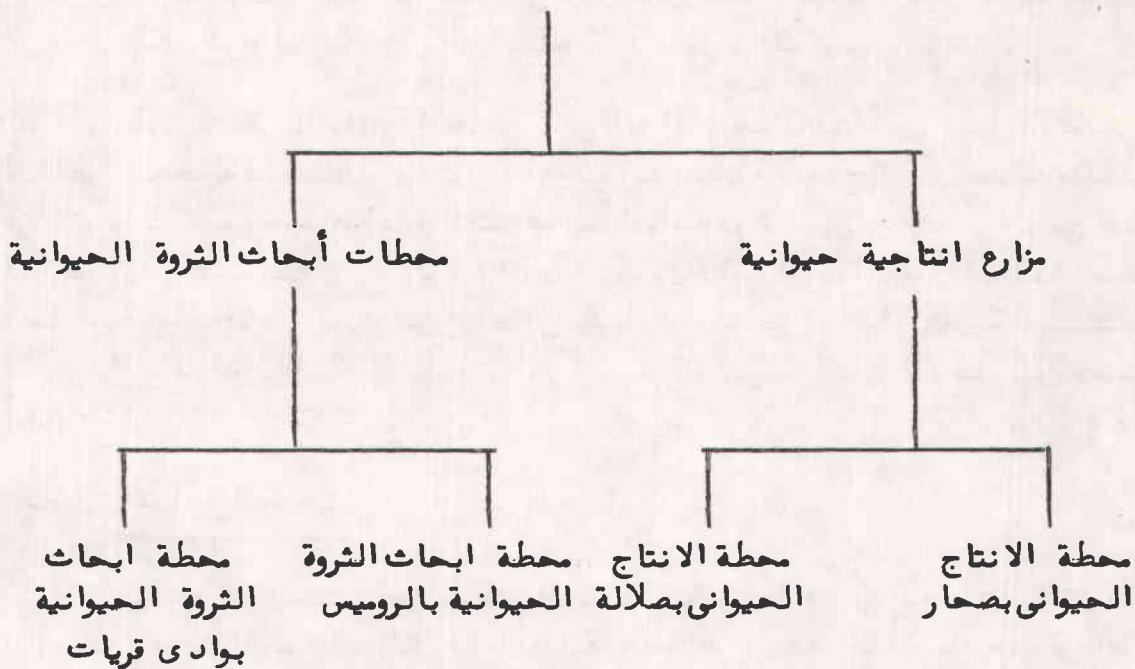
كما هو الحال في منطقة الجبل الأخضر ومنطقة الشرقية والمناطق الجبلية بظفار.

وعادة ما يقوم الرعاة وسكان الجبل بتربية الكلاب لمساعدتهم في أعمال الرعي والحراسة لدرء خطر مثل هذه الحيوانات المفترسة.

٦-٢ المزارع الحيوانية الحكومية :

رغبة من الدولة في تنمية وتطوير الانتاج الحيواني بالسلطنة، فقد أنشئت مزرعتين انتاجيتين للإنتاج الحيواني بكل من صلالة وبسخار، وذلك علاوة على مختطتين لابحاث الثروة الحيوانية بكل من الرميس ووادي قريات. كما يتضح من الشكل التوضيحي رقم (١) :

شكل توضيحي رقم (١) - المزارع الحيوانية
الحكومية



على أنه يمكن القول أن إنشاء مثل هذه المزارع الانتاجية الحيوانية ومعطيات أبحاث الثروة الحيوانية أولى الخطوات العلمية - بالرغم من النواقص العديدة

والصعوبات الكبيرة التي تقابلها - نحو تطوير وتنمية الشروء الحيوانية بالسلطنة على أن هناك العديد من الاعتبارات والمشاهدات التي لاحظها والتوصيات التي توصل إليها وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والتي من شأنها أن تعمل على رفع كفاءة وجدارة مثل هذه المشاريع الانذاجية والبحثية ، كما سوف يتضح لنا من العرض التالي لكل من هذه المشاريع :

١-٦-٢. مزارع الانتاج الحيواني :

تعتبر مشروعات المزارع الانذاجية الحيوانية في كل من صحار وصلالة بهدف تربية الأبقار الفريزيان لانتاج الألبان النواة الأولى لقيام مثل هذه المشروعات وتطويرها وتنميتها للمساهمة في توفير المنتجات الحيوانية اللازمة للاستهلاك المحلي بالسلطنة . وحتى يمكن لمثل هذه المزارع أن تحقق الأهداف المرجوة منها ، نستعرض فيما يلى كل منها على حدة مع محاولة اظهار مختلف العقبات والنقائص التي لاحظها وفدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي قد تعوق هذه المزارع من تحقيق أهدافها وما هي التوصيات التي يمكن الاسترشاد بها في هذا الصدد .

أولاً : مزرعة الانتاج الحيواني بصحار F.M.C :

انشأت هذه المزرعة شركة تابعة لشركة أمريكية يطلق عليها F.M.C وبينما تبلغ المساحة الإجمالية للمزرعة حوالي ٦٠٠ فدان ، إلا أن المساحة المستغلة منها حوالي ٣٠ فدان فقط ، مزرعة بالمحاصيل الحقلية مثل السورجوم والبرسيم الحجازي . أما الباقى ومساحته حوالي ٥٢٠ فدان فهو عبارة عن أراضى بور غير مستغلة .

ويزرع البرسيم الحجازى فى شهري سبتمبر وأكتوبر ، وتحصد الحشة الأولى منه بعد أربعة شهور ، ويعطى ٨ حشات يبلغ متوسط وزن كل منها حوالي ٢ طن . أما السورجوم فيزرع فى شهري يوليو وأغسطس . ويستخدم الرى بالرعى فى رى كل المساحة المزرعة .

هذا وتشتمل هذه المزرعة على الحيوانات الآتية : - (*)

بيان	عدد
رأس أبقار فريزيان سبق لها الولادة	٢٢
عجل أقل من ٦ أشهر	١١
عجلات أقل من ٦ أشهر	١٠
طلائق فريزيان	٣
عجلات من ٦-١٢ شهرا	١
عجلات فوق ١٨ شهرا	١٠

وعلاوة على ذلك يوجد عنبر للدجاج البياض يحتوى على ٤٥ دجاجة ملاصق مباشرة لعنابر ومظلات الماشية الحلابة والعجل الصغيرة .

ويوجد بالمزرعة مدیر ومساعد له للشئون الفنية وآخر للشئون الادارية وسائق تراكتور ، وسائق عادى ، عدد ٣ حلات ، ٢ عامل مستديم ، ٦ عمال رى ، ٢ حراس ليلي .

هذا وقد كانت أهم الملاحظات والتوصيات التي يراها وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية المتعلقة بتطوير هذه المزرعة تتحصر في :

-١ أن درجة تحويل الماشية على المساحة المستغلة من هذه المزرعة ملائماً من الوجهة الاقتصادية ، حيث يبلغ حوالي رأس واحدة من الماشية / فدان واحد . وبناءً عليه فإن أي توسيع في أعداد الماشية لا بد وأن تقابلة توسيع مناظر في المساحة المنزرعة .

-٢ ارتفاع حجم وكفاءة الادارة والفنين بهذه المزرعة بحيث يمكن التوسيع في مساحة هذه المزرعة وأعداد الحيوانات بها دون أي حاجة للتتوسيع في عنصر الادارة .

-٣ في حالة زيادة أعداد الحيوانات - المرتبطة - لا بد وأن يقابلها زيادة في مساحة الأراضي المنزرعة بالآلاف ، علاوة على ضرورة العمل على توفير أعداد مقابلة من العمال العاديين المستديمين . بالإضافة إلى إنشاء حظائر

(*) هذه البيانات من واقع الزيارة الميدانية لوفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمنطقة صحراء في ١٩٢٦/٩/٢١

ومظلات اضافية يراغع فيها تلافي النقائص الموجودة في مثيلاتها الراهنة .

٤ - بالنسبة للطوالات (المعالف) والمظلات لوحظ أنها قد صممت لخدمة أغراض ماشية اللحم فقط . وحتى لهذا الفرض فيوجد بها أخطاء هندسية حيث يجب أن تكون اتجاهات معالف الفدا ، والمظلات في اتجاه متعاكس على ما هو موجود حاليا .

٥ - بالنسبة للمعالف المخصصة لحيوانات انتاج اللبن يجب أن تكون منفصلة لكل حيوان على حدة ، على أن يوضع لكل حيوان على حدة المقتنات الازمة لة من الاغذية حسب كمية ادراجه من الالبان .

٦ - يجب ازالة حظيرة الدواجن من مكانها الحالى بهذه المزرعة وذلك للأسباب الآتية :

أ - احتمال تكوين حساسية كاذبة لاختبارات السل نظراً لعلاقتها بحظائر الماشية .

ب - تطوير الزغب والريش الى حظائر المعاشر واحتمال احداث التهابات تنفسية وهضمية .

٧ - ضرورة العمل على تذليل الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق هذه المزرعة للأهداف التي من أجلها أنشئت . ولعل أهم هذه العقبات هو :

أ - عدم توافر الانشآت المناسبة كاماكن عزل الحيوانات المريضة ، والأماكن الخاصة بالولادة ، بالإضافة الى عدم وجود عناير للفطام أو عنابر للرضاعة .

ب - عدم توافر ماكينات الحليب الآلية حيث لا يوجد سوى ماكينة واحدة صالحة للعمل بالإضافة الى ثلاثة ماكينات معطلة .

ج - تعطل مصانع الالبان وملحقاته من مستودع للتبريد وغيره والمحصور بالمزرعة من شأنه أن يسبب خسارة كبيرة نتيجة لعدم استغلال رأس المال المستثمر استغلالاً اقتصادياً .

٦ - عدم توافر السجلات المختلفة بالمزرعة وخاصة السجلات المتعلقة بتكليف العمليات المزرعية والدخول المزرعية من شأنه أن يعيق احتساب مدى أرباحية هذه المزرعة وبالتالي عدم تحديد الأسباب التي قد تسبب خسارة للمزرعة فيعمل على استبعادها بهدف رفع الجدارية الاقتصادية لهذه المزرعة .

٧ - يرى فريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن وجود الغريزيان في منطقة صحار قد لا يكون ملائماً للظروف البيئية التي يتطلبها هذا النوع من الماشية . وبناءً عليه ينصح بنقل هذا القطبي إلى المنطقة التي يتضح أنها أكثر ملائمة ونتيجة لذلك فيجب أن ينظر في دراسة امكانية احلال الماشية المحلية والهندية - مكان الغريزيان - في هذه المنطقة بمعن ضرورة العمل على تعسينها لانتاج سلالات ملائمة يمكن تربيتها ونشرها في منطقة صحار .

٨ - من ملاحظات فريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية - كذلك - وجود نباتات نباتية ومزارع متوازنة في المنطقة الواقعة على امتداد الطريق ما بين منطقة سقط ومنطقة صحار ، علاوة على استثمار مستوى سطح الأرض في سهل الباطنة . وهذا يعطى أملاً كبيراً في امكانية التوسيع في تحويل الأجزاء الرعوية إلى زراعة محاصيل اقتصادية وعلفية مثل القت والصويا وعباد الشمس ، علاوة على التوسيع في مساحة الزروع الأخرى . وبناءً عليه تستوجب الضرورة دراسة المخزون المائي ووضع خطة مدروسة لاستغلاله استغلالاً اقتصادياً .

٩ - يعتقد فريق المنظمة أن بهذه المنطقة امكانية نمو الحشائش الرعوية ، وأن احتمال الرعن الجائر المطلق يحولها إلى منطقة معراة يسهل منها البخر . ولهذا يجب عمل سياج حول مساحة في حدود ٥ هكتار تحمي من الرعي بالتفاهم مع الأهالي بالمنطقة ، بفرض دراسة أثر الحماية على زيادة مصادر الرعن .

١٠ - ضرورة دراسة امكانية استغلال مياه السهل عن طريق نشرها على مساحات واسعة حتى يمكن الاستفادة منها .

١١ - ضرورة الاعتماد بصفة أساسية على المراعي والنتائج المحلية كمصدر للأعلاف مع ضرورة العمل على الاستفادة تدريجياً عن الأعلاف المستوردة ، حتى يمكن خفض تكلفة الانتاج لأقل حد ممكن الأمر الذي يستتبعه بالحتم انخفاض أسعار اللحوم بالسلطنة .

٤٣ - ضرورة الاستفادة من الثروة السمكية كمصدر للبروتين الحيواني في علاج الماشية والدواجن .

ثانياً : مزارع الانتاج الحيواني بصلاحة :

من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمزارع الانتاج الحيواني بمنطقة صلاحة ، علاوة على الزيارة الميدانية لمنطقة الجبل بصلاحة للاطلاع على الوضع الراهن للثروة الحيوانية ، أمكن التوصل إلى العديد من الملاحظات والتوصيات المتعلقة بما كانية تطوير وتنمية ليس فقط هذه المزارع ، بل وكذلك الثروة الحيوانية بالمنطقة ، كما يتضح من العرض التالي :

١- مزرعة الانتاج الحيواني بصلاحة :

(*) يوجد بالمزرعة ١٥٠ بقرة فريزيان منها ٢٠ بقرة حوامل و ١٣٠ غير حوامل وملحق بالمزرعة وحدة للحلب الميكانيكي ومصنع للألبان جاهز للتشغيل ولكنه معطل نظراً لقلة الوارد إليه من الألبان المزرعة نظراً لكثرة الطلب عليه طازجاً من قبل المستهلكين بالمنطقة . ويتمكن مصنع الألبان من وحدة للبسترة ، ووحدة لـ التعليب ، وملحق بـ وحدة أخرى لـ التعليب المنتجات الخضرية والفاكهة ، وذلك علاوة على وحدة للتبريد ، وتبلغ طاقة هذا المصنع ألف لتر يومياً في حالة تشغيله . على أنه من الواجب فصل وحدة تعليب الألبان عن وحدة تعليب المنتجات الفاكهة والخضراء .

على أنه قد لوحظ على حيوانات هذه المزرعة الهزال الشديد ، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على دراسة الأسباب المؤدية لمثل هذه الظاهرة فهل هي أسباب مرضية ؟ أم أسباب متعلقة بالتنفيذ ؟ ، أم أنها أسباب متعلقة بعدم ترويض مثل هذه الحيوانات وحبسها طوال الوقت في الحظائر ؟ أم أن الأسباب ترجع إلى عدم ملائمة الظروف المناخية بالمنطقة لتربية الفريزيان ؟ .

٢- مزرعة جازيزين للإنتاج الحيواني بصلاحة :

هذه المزرعة متخصصة في تربية الأبقار الجبلية المحلية . هذا وقد لوحظ أن العجل عمر سنتين بهذه المزرعة قد حقق وزنا يبلغ حوالي ٣٠٠-٢٦٠ كجم . ويبلغ ثمن العجل وزن حتى ٣٠٠ كجم حوالي ٣٣٠ ريال عماني ، وأن أن سعر الكيلوجرام الحسن

(*) الأعداد المذكورة من واقع الزيارة الميدانية لوفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦ لمنطقة صلاحة

يبلغ حوالي ١١٠٠ ريال عمانى . ويوجد بهذه المزرعة حوالي ١٢٠٠ رأس . هذا وقد لا حظ وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية الملاحظات الآتية :

أ - لوحظ أن وضع طوالات التنفيذية معاكس للوضع السليم حيث وجد أنها تتجه من الشرق إلى الغرب ، وأن الوضع السليم هو الوضع المتعادم على الوضع الراهن حتى تتمكن حيوانات المزرعة أن تتمتع بأكبر فترة - على مدار العام - من الظل في مثل هذه المنطقة المرتفعة الحرارة .

ب - لوحظ وجود عجول وصلت الحد الأقصى للوزن ، ولم يتم التخلص منها ببيعها ، مما يجعل الاستمرار في تسمينها بدون فائدة . وبالتالي فهو تحقيق خسارة مستمرة نتيجة لتفديتها دون أن تتحقق زيادة اقتصادية في وزنها .

على أنه قد أمكن التوصل إلى التوصيات الآتية والمتعلقة بما كانية تطوير وتنمية الثروة الحيوانية ليس فقط بهذه المزارع الانتاجية بل وكذلك بالانتاج الحيواني بمنطقة صلاة والتي لعل من أهمها :

١ - ضرورة توافر السجلات العزرعية المختلفة وخاصة السجلات المتعلقة بالأوزان والتكليف والدخول المزرعية ، حتى يمكن احتساب كل من الأرباحية والجودة الاقتصادية ، ليس فقط لهذه المزارع ، بل وكذلك في سائر مزارع الانتاج الحيواني بالسلطنة .

٢ - ضرورة تصنيع المصادر الغذائية وخاصة البروتينية المتوافرة بالمنطقة مثل السردين واستغلاله في تغذية الحيوانات المزرعية . هذا وقد دلت المشاهدات المختلفة للعاملين بمزرعة "بير بنت أحمد" صحة هذه التوصية ، حيث وجد أن معدل ادرار حيوانات هذه المزرعة للبن قد انخفض كثيراً عندما استبعد السردين من علائق حيوانات هذه المزرعة حيث أصبحت التنفيذية خفيفة البروتين لاعتمادها على أغذية غالبيتها نجيلية .

٣ - وضع تخطيط مستقبلي لاختيار مواقع مزارع الانتاج الحيواني بمنطقة صلاة يراعي فيه احتمالات التوسيع العمراني للمدينة في المستقبل .

٤ - العمل على تحسين وسائل نقل الأسماك وتجفيف السردين والتوسيع في استعماله كغلف للحيوانات ، مع ضرورة الاستفادة تدريجياً عن استيراد الأعلاف من الخارج بهدف العمل على تخفيض تكاليف انتاج اللحوم وبالتالي انخفاض أسعارها .

- ٥- ضرورة استغلال الاعلاف الخضرا ء المتوافرة في المنطقة بتحويلها إلى سيلاج أو تجفيفها لاستعماله في الفترات التي تقل فيها مثل هذه الاعلاف الخضراء .
- ٦- ضرورة تشجيع وتحث مواطنى الجبل على الافادة من نتاجات حيوانا ناتهم الى أقصى حد مستطاع قبل بيعها على أن يتبع في ذلك نظام غذائى مكثف عالى الارباحية .
- ٧- ضرورة استغلال المراعى الطبيعية ذات الامكانيات الرعوية الضخمة والمتوفرة بمنطقة صلالة فى تنمية الثروة الحيوانية بهدف توفير اللحوم بالمنطقة بأسعار ملائمة للمستهلك وذلك في حدود ميزانية غذائية كافية على مدار العام .

٢-٦-٢ محطات ابحاث الثروة الحيوانية :

رغبة من السلطنة في تنمية وتطوير الانتاج الحيواني على أساس علمية مدروسة ، فقد قامت بانشاء محطتين لأبحاث الثروة الحيوانية في كل من الروميس ووادي قريات . وفيما يلى استعراض للمعالم الرئيسية لهذه المحطات بالخشية ، ثم استعراض لأهم التوصيات التي توصل إليها فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن امكانية تطوير هذه المحطات حتى يمكنها القيام بالمهام الموكولة إليها على أتم وجه :

اولا : محطة أبحاث الثروة الحيوانية بوادي قريات :

أنشئت هذه المحطة بهدف اجراء التجارب المختلفة المتعلقة باماكنية تحسين كل من الماعز والابقار . وتبلغ المساحة الاجمالية للمزرعة حوالي ٤ فدان ، يستغل منها في الانتاج الزراعي النباتي قرابة ٣٢ فدان ، بينما تبلغ مساحة المنشآت حوالي ٨ أفدنه .

وعلاوة على تجارب الانتاج الحيواني ، تقوم المزرعة على اجراء المحاصيل الحقلية والعلفية مثل القمح والأذرة الشامية والأذرة الرفيعة والشعير والقصب والبرسيم الحجازى وغيره من المحاصيل العلفية .

هذا وقد وجد أن هناك أصناف عديدة من محاصيل العلف قد لاقت نجاحا ملحوظا في هذه المزرعة مثل البرسيم الحجازى ، MEDIC ، والجلابيسين واللبلاب ، والبوليياتك ، والأذرة الرفيعة ، وخشيشة السودان . وتعتبر هذه النتيجة من أهم المؤشرات على امكانية التوسع في كل من محاصيل العلف وبالتالي الثروة الحيوانية بهذه المنطقة .

ثانياً : محطة أبحاث الثروة الحيوانية بالروميس :

والمحطة عبارة عن وحدة للماعز البلدي ، ووحدة أخرى للماعز الهندي الذي يعرف بالجمنابري ، علاوة على وحدة للاغنام (الجعد) . وبالإضافة إلى ذلك فجاري حديثاً إنشاء وحدة للماشية . ويوجد بجوار هذه المحطة وحدة للعلف الأخضر مساحتها حوالي ٢٦ فدان .

والهدف من إنشاء هذه المحطة هو تحسين السلالات المحلية عن طريق استيراد سلالات أجنبية وأقلمتها على الجو المحلي الحار ، ثم تعميم هذه السلالات التي تصلح للمنطقة . هذا وقد أمكن حتى الآن استجلاب سلالات هندية تعرف باسم "الجمنابري" وذلك علاوة على أنواع الماعز البلدي التي يوجد منها عدة سلالات محلية تميز حسب المنطقة المستحلبة منها مثل : البطني والروساقي والجبلى ..

هذا ويوصي وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالاتي :

١- ضرورة معاملة السلالات الجبلية معاملة خاصة مع ضرورة اجراء التجارب على حيوانات الأراضي العالية منفصلة عن تجارب الأراضي الواطئة حتى يمكن تحديد مميزات حيوانات كل منطقة على حدة ، حيث أنه قد لوحظ أن الماعز الجبلى يتميز بضخامة الجسم وعرض الصدر ، بينما عليه يجب أن تقتصر محطة الروميسي باجراء تجاربها على سلالات الماعز المحلية التي في الوديان ، أما الماعز الجبلية فيجب أن ينتخب فيها في بيئتها العالية .

٢- يعتبر إنشاء محطة بحوث تربية الماعز لانتاج سلالات تمتاز بوفرة اللحم واللبن كمنتجات رئيسية ذات أهمية بالغة ليس فقط للسلطنة ، ولكن للمنطقة العربية كلها .

٣- يجب ألا يقتصر استيراد الماعز على السلالات الهندية ، ولكن يجب التوسيع في استيراد وتجربة الماعز النبوi من الحبشة ، والصومالي من الصومال ، والشامي من سوريا والأردن .

٤- دراسة معدلات النمو لانتاج اللحم وانتاج اللبن وقياس تصفاف اللحم ، مع دراسة الكفاءة التحويلية الغذائية تحت الظروف البيئية الراهنة للسلطنة ، ثم دراسة الاحتياجات الغذائية الفعلية المقابلة للنمو والانتاج وتقييم ذلك اقتصادياً .

- ٥- دراسة المراعي المتأحة وأنواعها ومدى توافرها وتركيبها الفذائي والاماكنيات المتأحة والمرتبطة لتحسينها واماكنيات تدعيمها بنباتات أخرى للرعى ومدى تحملها للظروف البيئية .
- ٦- ضرورة توفير السجلات المختلفة مع انشاء نظام التسجيل حتى يمكن دراسة الجدوى الاقتصادية لانتاج الماعز بالسلطنة .
- ٧- العمل في مثل هذه المزارع البحوثية - على قدر الامكان - أن تكون ذات جدوى اقتصادية على قدر الامكان بجانب كونها مزارع بحثية .
- ٧-٢ المعدلات الحيوانية :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١١) والمتعلقة بالتقديرات المختلفة للمعدلات الحيوانية الخاصة بالمواليد ، وانتاج الألبان وانتاج اللحوم وانتاج الصوف وانتاج البيض وانتاج لحوم الدواجن ومعدلات النفوق ، وجدد أن هذه التقديرات تختلف اختلافاً بيناً من تقدير لآخر بالنسبة للحيوانات المختلفة .

فمثلاً بالنسبة لمعدلات انتاج اللحوم تشير احدى التقديرات الى أنها تبلغ حوالي ٢٥ كجم للماعز ، حوالي ٢٥ كجم للاغنام ، ١٥٠ كجم للابقار ، ٢٥٠ كجم للجمال . بينما يشير تقدير آخر الى أنها تبلغ حوالي ١١ كجم للماعز ، ١٣ كجم للاغنام ، ٩٠ كجم للابقار ، ١٥٠ كجم للجمال . انظر جدول رقم (١١) .

هذا ويرى وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أن مثل هذه التقديرات قد بنيت على اجتهادات شخصية ، مما يستدعي الامر ضرورة العمل على دراسة هذه التقديرات بالطرق العلمية حتى يمكن الاعتماد عليها عند وضع تخطيط شامل للثروة الحيوانية بالسلطنة .

٨-٢ الطاقة الانتاجية والاستهلاكية اللحمية واللبنية بالسلطنة :

لما كان التطور الانتاجي والاستهلاكي في الشروق الحيوانية يرتبط أساساً ببعضيات الحمل والولادة والتنمية واسلوب التسويق وفي ضوء نقص البيانات الاحصائية عن السن والجنس في المعاجم الحيوانية فقد ناقشنا نسبة الاناث المكتلة الصالحة للتزاوج فيها ونسبة الفرز السنوي الطبيعي منها تبعاً للسن أو الانتاجية ونسبة الفرز من النتاج سنوياً كما أوردتها تقديرات الم هيئات العمانية المختصة وفي ضوء ملاحظاتنا بالنسبة للظروف البيئية سواءً غذائية أو جوية ومقارنة هذه الأوضاع عالمياً الدول العربية ، يمكن التوصل إلى التقديرات الآتية فيما يتعلق :

جدول رقم (١١) التقديرات المختلفة للمعدلات الحيوانية
بسلطنة عمان

المعدل	نوع الحيوان	الاول	الثاني	التقديرات
١- معدل المواليد	الماعز	% ٣٥	-	
	الاغنام	% ٤٠	-	
	الابقار	% ٣٥	-	
	الجمال	% ٤٠	-	
٢- معدلات انتاج الالبان	الماعز	٦٠ كجم / رأس	٦٠ كجم / رأس	
	الاغنام	٥٠ كجم / رأس	٦٠ كجم / رأس	
	الابقار	٤٠٠ كجم / رأس	٤٠ كجم / رأس	
	الجمال	-	-	
٣- معدلات انتاج اللحوم	الماعز	١١ كجم / رأس	٢٥ كجم / رأس	
	الاغنام	٢٥	١٣	
	الابقار	١٥٠	٩٠	
	الجمال	٢٥٠	١٥٠	
٤- معدلات انتاج الصوف	الاغنام	-	-	
٥- معدلات انتاج البيض	دواجن محلية	٦٠ بيضة / سنوية	-	
	دواجن مستوردة	٢٣٠	-	
٦- معدلات انتاج لحوم الدواجن	دواجن محلية	٥٠ كجم	-	
	دواجن مستوردة	٢١	-	
٧- معدلات النفوق	الماعز	% ١٠	% ١٥	
	الاغنام	% ١٥	% ١٠	
	الابقار	% ١٠	% ٥	
	الجمال	% ١٠	% ٣	

أولاً : انتاج واستهلاك اللحم :

قدرت نسبة الفرز للحم سنوياً وزن الحيوانات - بعد الرجوع للتقديرات المحلية العمانية وبعض تقارير الهيئات الدولية ومشاهدات وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية - كالتالي ، كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢) - تقدير نسبة التصافي والفرز لمختلف الحيوانات
الزرعية بالسلطنة

نوع	الوزن القائم (كجم)	نسبة العظام	وزن الذبيحة المجزأة لحم	نسبة التصافي	نسبة الفرز السنوي
بقر كبير	٣٠٠	% ٤٧	١٤٠	١٠ % من الإناث الكبيرة ٤٠ % من القطبيع	
عجل بقرى سن عام	١٠٠	% ٥٠	٥٠	٥٠ % من عدد الولادات	
ماعز بالشعر	٣٠	% ٤٠	١٢	١٥ % من القطبيع	
اغنام بالصوف	٢٥	% ٤٠	١٠	١٥ % من القطبيع	
جمال	٥٠٠	% ٥٠	٢٥٠	١٠ % من القطبيع	
دواجن محلية			٥٠٠		

وعلى ضوء هذه التقديرات ، يمكن تقدير كمية الانتاج المحلي من اللحوم كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٣) .

أما بالنسبة لللحوم المستوردة في صورها المختلفة - حيوانات حية ومسبرات ومثلجة - فتشير التقارير المتاحة (*) أن كميتها قد بلغت في عام ١٩٧٥ حوالي ١٢٨٩ طن ، كما يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (١٤) .

(*) د ورمان (دكتور) - خبير هيئة الأغذية والزراعة - تقرير عن المحاجر البيطرية والعوامل المتداخلة في استيراد الحيوانات واللحوم - عام ١٩٧٥ .

وبناءً عليه يمكننا من البيانات الاحصائية الواردة بالجدولين رقم (١٣) ورقم (١٤) تقدير الطاقة الاستهلاكية للحوم والأنحاء الداخلية والرؤوس والأرجل والجلود - والتي غالباً ما لا تستخدم وتعتبر من العوادم التي تستبعد - بالسلطنة في عام ١٩٢٥ كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٥) .

ومن البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١٥) يتضح انها بينما يبلغ جملة استهلاك السلطنة من لحوم الماعز والضأن المحلي والمستورد حوالي ١٥٦١ طن في عام ١٩٢٥ ، فإن استهلاك اللحم البقرى يقدر بحوالي ١٨٩٠ طن ، والجملى حوالي ١٨٨ طن ، بينما بلغت جملة استهلاك الدواجن حوالي ٨٠٠ طن . وبناءً عليه فإن إجمالي الطاقة الاستهلاكية لللحمة العمانية في عام ١٩٢٥ تقدر بحوالي ٤٤٣٩ طن .

وبناءً عليه فمن البيانات الواردة بالجداول أرقام (١٤) ، (١٥) ، (١٦) استخلاص العديد من المؤشرات ، والتي لعل من أهمها :

-١- أن الثروة الحيوانية العمانية لم يمكنها أن توفر للاستهلاك من لحومها عام ١٩٢٥ إلا حوالي ٦١٪ من الاستهلاك العام للحوم بينما تقل الاستيراد بتفصيل الباقى الذى يبلغ حوالي ٤٠٪ من الطاقة الاستهلاكية لللحمة العمانية .

ويدل ذلك على أن هذه الثروة المحلية لن يمكنها بوضعها وظروفها الحالية أن تضيف جديداً في الأعوام التالية ليتمكن أن تساير الزيادة الطبيعية في السكان ومتطلبات النهضة الاجتماعية والاقتصادية والانتاجية التي بدأت في السبعينيات والتي كان من نتيجتها نهضة تموينية وغذائية لشعب السلطنة وبالعكس فإن بقاء الثروة الحيوانية على مستواها الحالى لا بد وأن يهدى إلى زيارات متتالية في معدلات استيراد اللحوم .

-٢- أن اللحم الأحمر يكون ٨٢٪ من جملة اللحوم المستهلكة بينما يكون اللحم الأبيض ١٨٪ فقط .

-٣- أن اللحم البقرى يشكل ٤٢٪ من جملة الاستهلاك بينما يشكل لحم الماعز والضأن ٣٥٪ . أما اللحم الجملى فيكون ٤٪ فقط من جملة الاستهلاك العام .

ومن ناحية أخرى فإن الأبقار المحلية تقدم حوالي ٩١٪ من إجمالي اللحم البقرى المستهلك ، بينما تقدم الماعز والضأن المحليين حوالي ١٥٪ فقط من المستهلك منها .

جدول رقم (١٤) الطاقة الاستهلاكية اللمحية في سلطنة عمان (عام ١٩٧٥م)
(حيوانات حية مستوردة ولحوم مجرودة أو مثلجة)

نوع	العدد بالرأس المهجن (كجم)	متوسط وزن الدبائج في الكلبة (بالطن)	نسبة من الذبيحة الكلبة (بالطن) (كجم) الذبيحة الكلبة (بالطن) (كجم)	متوسط وزن الدبائج في الكلبة (بالطن) (كجم)	نحوتة للحمة*
- حيوانات حية مستوردة للذبيحة	٢٥٠	٣٦	٤٩	١٤٠	٣٥٠
أبقار	٢٥٠	٣٦	٤٩	١٠٢٠	١٠٢٠٠٠
اغنام	٣١٥	-	-	١٠٦١	١٠٦٩
جبلة الحميريات الحية (الحوم حمراء)	٣١٥	-	-	١٠٦١	١٠٦٩
ب - لحوم مستوردة لحوم بقرى مثلث وقطبي وفلكان وضمان مثلث	١٢٠	١٢٠	١٨٠	٦٤٠	٣٠٠
حملة اللحوم الحمراء المستوردة المعبورة والذبيحة	٤٢٠	٤٢٠	٤٦٠	٦٤٠	٦٤٠
ج - لحوم بيضا مستوردة	٣٠٠	٣٠٠	٤٤٥	٥٢٠	٥٢٠
دواجن (مثلجة)	١٦٩	١٦٩	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
جبلة اللحوم البقرى المستوردة	١٣٢٠	١٣٢٠	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
جبلة اللحوم الخضراء المستوردة	٣٤٨٩	٣٤٨٩	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
حملة اللحوم البيضاء والثانية المستوردة	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥
حملة عامة اللحوم المستوردة	٢٧٨٩	٢٧٨٩	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧

* استغاثة اعماق الخلية ورؤوس الرجال

جدول رقم (١١٥) تقدّم الطاقة الاستهلاكية للعلوم والآداب
والإرجل والجلود بالسلطنة في عام ١٩٢٥

نوع اللحم	نوع اللحم	نسبة المستهلك إلى إجمالي إنتاج السلطان	نسبة المستهلك في النحو من إنتاج السلطان	نسبة المستهلك في النحو من إنتاج السلطان	نوع اللحم
اللحم الحمر:	اللحم الحمر:	مستورد إلى ميناء السلطان	باليمن	باليمن	اللحم الحمر:
ماغر وضأن	١٣٢٠	٢٤	٣٩٦	١١٣	٢٤٠
بقري	١٦٦٩	١٢٢	٤٣٩	٢٤٠	٢٢
جمل	-	١٨٨	٣٠	٣٠	-
جبل	٢٤٢	-	-	-	-
جل	٦٢	-	-	-	-
صقر	٩٢٤	-	-	-	-
لحم العجل	٢٤٢٩	-	-	-	-
جلة اللحوم العصرية	٢١٥٠	-	-	-	-
جلة اللحوم العصرية	٢٤٢٠	-	-	-	-
لحم أبيض (دواجن)	٣٠٠	٥٠٠	-	-	-
حلة الاستهلاك السنوي في مجموع اللحوم	٢٦٥٠	٢٧٨٩	-	-	-
اللحم	٣٠٠	٨٦٥	-	-	-

ويتضح من ذلك الاقبال الشديد على استيراد اللحأن من الخارج الذي يبلغ حوالي ٨٥٪ لسد الطلب على هذا النوع من اللحم الأمر الذي يتفق مع طبيعة الرعى وصغر التجمعات السكانية في مناطق الرعى ، مما يجعل ذبح الأغنام والماعز أمراً ستساگا عن ذبح البقر أو الجمال للاستهلاك الشخصي أو للتسويق المحلي . وبذلك تكونت طبيعة الاستساغة ونوعية التذوق وبالتالي الاقبال على هذا النوع من اللحم وهي الخاصية التي تتركز في المناطق الرعوية المهاجرة في الدول الأخرى .

بينما تتجه استهلاك اللحم البقرى الى التجمعات السكانية الاكبر مثل المدن . هذا وما يجدر الاشارة اليه أنه نتج عن عمليات الذبح واعداد اللحوم في السلطنة كميات ضخمة من الاصوات تقدر بحوالي ٨٢٠ طناً أى حوالي ٢٠٪ من وزن اللحوم المستهلكة سنوياً يمكن تصنيعها او استعمالها بصورةها الراهنة في اغراض التغذية .

-٤- ان التطور الاخير للسلطنة وخاصة بالنسبة لحركة العمران وانشاء الطرق وبداية تركز العمران حولها لتكوين كثافات سكانية مع امكانيات توفير التبريد والحفظ للحوم المذبوحة قد فتح الباب لاستيراد اللحوم المبردة والمثلجة حيث بلغت الكمية المستوردة منها في عام ١٩٢٥ حوالي ٧٢٠ طناً وهي ما تعادل ٢٪ من جملة استهلاك اللحوم بالسلطنة .

ويشير هذا المؤشر الى أن استخدام هذه اللحوم يتوجه الى التزايد السريع نتيجة لتزايد السكان ونمو المستوى الغذائي ، علاوة على اقبال الأجانب الذين يتزايد عددهم نتيجة لتعدد برامج التنمية بالسلطنة . غير أن استخدام هذه اللحوم في المناطق الجبلية والتجمعات الصغيرة ما زال ضئيلاً جداً نتيجة للصعوبات المتعلقة بعدم توافر طرق الحفظ والتسويق .

ثانياً : انتاج واستهلاك الألبان :

أخذنا بتقديرات المختصين المحليين لنسبة عدد الاناث الكبيرة التي تتواجد في مجموع الماعز والأغنام والأبقار المنتجة لل لبن والتي تقدر بحوالي ٣٥٪ من مجموع كل نوع ، وكذلك بتقدير كمية الادارات السنوية التي تبلغ في المتوسط حوالي ٥٠٠ كجم للبقرة ، ٥٠ كجم للمعتنزة ، ٤٠ كجم للنعنعة ، وذلك بعد الاطلاع على نوعية الحيوانات المحلية والظروف البيئية التي تعيش في ظلها وخاصة فيما يتعلق بالتغذية والحرارة والرطوبة فإنه يمكن تقدير الطاقة الانتاجية اللبنية بالسلطنة في عام ١٩٢٥ بحوالي ٢٥٣٨٠ طن ، كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٦) .

جدول رقم (١٦) تقدير الطاقة الانتاجية اللبنانية
بالسلطنة عام ١٩٢٥

نوع	العدد بالمليون	عدد الاغذى بالآلاف	متوسط الادرار السنوي	جملة الحليب ال السنوي بالطن
ماعز	١٥٥	٥٤	٥٠	٢٢٠٠
اغنام	٤٨	١٢	٤٠	٦٨٠
ابقار	١٢٦	٤٤	٥٠٠	٢٢٠٠
الاجمالى	-	-	-	٢٥٣٨٠

ولما كان ادرار اللبن يلزمه بالضرورة ارضاً عالياً فان فائض اللبن الناتج لا يمكن ان يزيد عن $\frac{2}{3}$ كمية الادرار ، أي حوالي ١٦٩٢٠ طن . أى أن هذا الادرار يهمنا لمتوسط نصيب فرد يبلغ حوالي ٦٦ كجم من اللبن في العام (*) .

٩-٢ وسائل تحسين انتاج اللحوم والألبان بالسلطنة :

عند الاتجاه لعمل خطة لتحسين انتاج الألبان واللحوم بالسلطنة يجب مراعاة كل من العدد والحجم بالنسبة للأبقار حيث تختلف من منطقة لأخرى . فمثلاً في المناطق التي تتميز حيواناتها بصغر الحجم مثل نزوبي حدثت بعض التلقيحات من جانب حيوانات كبيرة الحجم مما أدى إلى صعوبة كبيرة في عملية الولادة . هذا يعكس الذي حدث نتيجة للخلط في منطقة صلالة مع حيوانات الجبل حيث لم يكن هناك اى صعوبات في عمليات الولادة . ومن هذا يكون التلقيح بوسائل منوى محمد أسهل في منطقة ظفار (صلالة) عنه في باقى مناطق السلطنة .

(*) على اساسان عدد السكان يبلغ حوالي ٦٥ الف نسمة . وينخفض هذا المتوسط كثيراً في حالة احتسابه على اساس أن عدد السكان يبلغ ١٥ مليون نسمة ، حيث يبلغ في هذه الحالة حوالي ١١ كجم فقط .

ويجب أيضاً أن يراعى في عمل الخطة القومية للتسعين ان تأخذ في الاعتبار العادات السائدة في المنطقة بين السكان . فمثلاً في منطقة صلالة يتم ذبح عدد كبير من الذكور بعد الولادة مباشرة مما يؤدي إلى خسارة قومية كبيرة نتيجة لعدم وصول الحيوان إلى الحجم الاقتصادي . وذلك علاوة على أن معدل الولادة منخفض في الأبقار بصفة عامة ، بالإضافة إلى نقص الرعاية والعناية البيطرية بصفة عامة في السلطنة .

وعلى هذا يجب أن تتركز مشروعات تحسين الثروة الحيوانية بالسلطنة على قاعدتين رئيسيتين :

اولاً : تحسين الماشية المحلية :

وذلك عن طريق :

أ - تخصيص محطات بحثية لدراسة أبقار السهل والوديان في المناطق المنخفضة ، أما أبقار صلالة والجمال فينشأ لها محطة خاصة بهما لدراسة خصائص هذه الأبقار والانتخاب فيها .

ب - يجب البدء ببرامج التحسين لدى الأهالي بمشروع ارشاد زراعي ، على أن ينتخب من عند الأهالي طلائق جيدة ، ويحسن أن تجرى عملية الانتخاب بواسطة الأهالي أنفسهم والمرشد الزراعي بالمنطقة لاستعمال هذه الطلائق في تلقيح أبقار الأهالي ، على أن يسمح للمرشد الزراعي بتسجيل نتائج هذه الطلائق ودراسة انتاجيتها عند الفلاح نفسه .

ثانياً : استيراد ماشية أجنبية :

عند استيراد ماشية أجنبية لا دخالها في السلطنة يجب مراعاة الآتي :

- ١- أن يكون حجم الحيوانات المستوردة مناسباً لحجم الحيوانات المحلية .
- ٢- يمكنها أن تحتمل الحرارة المرتفعة والأمراض المنتشرة في المنطقة والمناطق المجاورة .

ولذلك لعند الاستيراد ننصح باستعمال الـ RED SINDI أو اتباع مواشي محسنة موجودة في الصومال . وإذا أردت الاستيراد من أوروبا فيحسن استيراد الجرسى أو الجرنسى . عموماً يجب إنشاء محطات بحثية خاصة بكل

نوع من أنواع هذه الحيوانات المستوردة ودراسة انتاجيتها ومدى اقليمتها .
في هذه الأجيال الحارة قبل النصح باستعمالها في التلقيح أو في تحسين مواشى السلطنة .

١٠-٢ الحمولة الفدانية الحيوانية بالسلطنة :

أوضح لنا فيما سبق أن المساحة المزروعة بالسلطنة بمختلف الزروع النباتية تبلغ قرابة ١٠٥ الف فدان ، أي حوالي ١٥٪ فقط من إجمالي المساحة الكلية للبلاد . وأن مساحة محاصيل الأعلاف بالسلطنة تبلغ حوالي ١٥٪ الف فدان ، وذلك علاوة على مساحة المراعي الطبيعية - الفقيرة - والتي تقدر بحوالي ٣ مليون فدان .

ونظراً لقصور الانتاج الحيواني المحلي عن الوفاء بحاجة الاستهلاك الداخلي اتجهت السلطنة إلى استيراد كميات متزايدة من هذه المنتجات الحيوانية من الدول الأخرى . وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة امكانية تطوير وتنمية الشروء الحيوانية بالسلطنة - كما سبق الذكر - مع الاستفادة بكلفة الامكانيات المحلية الراهنة والمرتقبة لتحقيق هذا الهدف .

على أنه بدراسة الحمولة الفدانية الحيوانية لتحديد حدود التوسيع في الانتاج الحيواني بالسلطنة يتضح الآتي :-

اولاً : يبلغ عدد الحيوانات بالسلطنة في عام ١٩٧٥ :

الماشية حوالي ١٢٥ ألف رأس
الماعز حوالي ١٥٥ ألف رأس
الاغنام حوالي ٤٨ ألف رأس
الجمال حوالي ١٢٥ ألف رأس

ثانياً : بقياس الحمولة الفدانية الراهنة للماشية (الأبقار) والتي تتطلب توافر محاصيل علفية كالبرسيم والسورجم .. الخ . - يتضح أنها تبلغ حوالي ٢١٠١ رأس مائة
الماشية / فدان من مساحة الأراضي المزروعة وهي حمولة مناسبة برأس خمسة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

ثالثاً : على أنه يمكن القول أن كل من الماعز والأغنام تتغذى بصفة أساسية على نباتات المراعي الطبيعية وبقايا معالم الحقول المزروعة بالمحاصيل الحقلية بعد حصارها ، بينما تتغذى الجمال على الأشجار الصحراوية المنتاثرة في سائر أنحاء السلطنة .

أى أنه يمكن القول أن هذه الحيوانات - الماعز والأغنام والجمال - لا تزاحم الماشية لحد كبير على المصادر الغذائية العلفية الرئيسية والتي تنتجهما الرقعة الزراعية الراهنة. وبناءً عليه يمكننا افتراض ان التوسيع في كل من الماعز والأغنام والجمال سوف يسير بمعدل متوازى مع التزايد في اعداد الماشية.

رابعاً : ويناً عليه يمكن القول ان المقصود بالحملة الفدانية هو عدد رؤس الماشية والماعز والاغنام والجمال التي يمكن للفدان الواحد من اعانتها في المتوسط على مستوى السلطنة . ونتيجة لذلك يمكن القول - قياساً على الافتراض السابق - أن الحملة الفدانية الحيوانية بالسلطنة تبلغ حوالي :-

- | | |
|----------------|-------|
| رأس من الماشية | ٢٠ ر. |
| رأس من الماعز | ١٥ ر. |
| رأس من الاغنام | ٤٦ ر. |
| رأس من الجمال | ٢١ ر. |

خامساً : عليه يمكن القول أن التوسيع المرتقب في المساحة الزراعية المتربعة على إنجاز مختلف المشاريع التنموية بالسلطنة والمتعلقة بالاستغلال الاقتصادي لكل من الثروة المائية والأرضية يجب أن يقابله توسيع حيواني متوازن بالنسبة السابقة .

سادساً: ويناً عليه يمكن القول أنه يمكن تنمية الشروة الحيوانية بمعدلات متوازية مع امكانية التوسيع في المساحة الزراعية بالسلطنة . الا أنه أتضح لنا - من الاستعراض السابق (*) - تضارب الآراء والدراسات المختلفة حول حدود التوسيع في المساحة الأرضية الزراعية . ويناً عليه يمكننا اقتراح البدائل التالية - باعتبارها مؤشرات اقتصادية - لحدود التوسيع المرتقب في الشروة الحيوانية بالسلطنة . كما يتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٢) .

على انه من الجدير بالذكر ، أنه يمكن اقتراح العديد من البدائل الأخرى المختلفة والمتعلقة بحدود التوسيع في الإنتاج الحيواني بالسلطنة . على أنه من جهة أخرى فإنه يمكن لحكومة السلطنة أن تقرر حدود هذا التوسيع في ظل مختلف تقديراتها الاقتصادية والسياسية الراهنة والمرقبة .

(*) أكثر تفصيلاً - راجع الباب الأول - المعالم البارزة في الاقتصاد الزراعي العماني

جدول رقم (١٢) البدائل المقترحة لحدود التوسيع في
الثروة الحيوانية بالسلطنة (على أساس
أن العمولة الفدانية الحيوانية ،، ١٢٠
رأس ماشية ، ٥١ رأس ماعز ، ٦٤ رأس
رأس أغنام ، ١٢ رأس جمال)

الحدود المتوقعة في المساحة الزراعية البدائل (١) المتضررة في المساحة الزراعية	التوسيع الحيواني المرتب (٢)
الاول ٢١ الف فدان	بناءً على تقديرات الخطة الخمسية ٢٥ الف رأس ماشية للتربية الزراعية بالسلطنة ٣٢ الف رأس ماعز ١٠ الف رأس أغنام ٨٠٪ - ٧٢٪ والتي ترى أن هناك Möglichkeit استصلاح مساحات جديدة تبلغ حوالي ٢١ الف فدان
الثاني ٣٥ الف فدان	نتيجة لتعظيم طريقة الرى بالرش بسائر أنحاء السلطنة ، وبالتالي توفير ٣٠ - ٤٠٪ من كمية المياه المستغلة حالياً واستغلالها في أغراض التوسيع الزراعي المرتقبة

(١) باستثناء البدائل المتعلقة بمكانية استخدام طريقة الرى بالتنقيط والذى من شأنه العمل على توفير ٥٪ من كمية المياه المستغلة حالياً لاغراض التوسيع المستقبلة ، نظراً لعدم ملائمتها للتوسيع في معظم المحاصيل وخاصة العلفية

(٢) باستثناء الدواجن التي يقترح تحيتها عن طريق التوسيع في إنشاء المزارع
الانتاجية المركزية

الباب الثالث

محاصيل العلف والمراعي ووسائل تربيتها في السلطنة

الباب الثالث

محاصيل العلف والمراعي ووسائل تهيئتها في السلطنة

١-٣ مقدمة :

يعتمد تطوير الانتاج الحيواني في عمان أساساً على القدرة على توفير المزيد من الأعلاف الخشنة (الخضراً) ذات القيمة الغذائية الجيدة.

وتتحقق مصدر العلف الخشن الحالية في السلطنة فيما يلى :-

- ١ محاصيل العلف المزروعة وأهمها "القت والسورجم" والستي تستغل أساساً في تغذية الأبقار وإلى حد ما في تغذية الأغنام والماعز.
- ٢ المراعي الطبيعية خاصة في الوديان الجبلية والمناطق المرتفعة مثل الجبل الأخضر وجبل القرا.
- ٣ مخلفات البساتين وتشمل أوراق الأشجار ونفايات فرز ثمار الفواكه وخلافة وكذلك بقايا المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر.

أما الأعلاف المركزة الإضافية فتتحقق في التمور غير الصالحة للتسويق وبعض محاصيل الحبوب كالأذرة البيضاً (السورجم) والشعير. هذا ويسين الجدول رقم (١٨) الكميات التقديرية للأعلاف الخشنة المنتجة في مختلف المناطق الزراعية بالسلطنة :

جدول رقم (١٨) تقدير جملة مواد العلف الخشن المنتجة
محلياً بالسلطنة (بالألف طن)

المنطقة	اعلاف خضراً مزروعة من المراجع الطبيعية ومساتين (٣)	اعلاف خضراً (١)	اعلاف خضراً من مخلفات محاصيل (٢)	الجملة
جنوب الباطنة	٢٥	٢٠٤	٢٧٠	٢٢٠
شمال الباطنة	٨٥	١٤٤	٢٧٠	٩٢٨٠
عمان الداخل	٣٢	٢٦٤	٢٠٠	
الشرقية	٧٠	٥٥٢	٥٤٠	
الظاهرة	٥٠	٣٤٨	٤٠٠	
ظفار	١٣	٣٨٤	٢١٠	
	٢٥٨	١٨٩٦		

(١) على أساس متوسط إنتاج الفدان من محاصيل العلف ١٢ طناً، وحسب مساحات المحاصيل الواردة في تقرير الخطة الخمسية للسلطنة.

(٢) ٨٠ - ١٠٠ كجم علف / فدان من المراجع الشمالية تمثل ٥٠٪ استغلال علفي ١٥ طن / فدان من مراجع ظفار (٩٠٠ ألف فدان) ومعيار استغلال ٦٠٪.

(٣) ٦ طن مخلفات فدان الخضر والمحاصيل.
٢٠ طن مخلفات فدان الفاكهة.
١٠ طن تبن من القمح والشعير.

مدى كفاية الأعلاف الخشنة المتوفرة للثروة الحيوانية :

نظراً لأنَّ الأعلاف الخشنة ROUGHAGE (خضراً أو جافة) هي العامل الرئيسي في تحديد مدى التوسيع في الانتاج الحيواني من الحيوانات المجترة (الأبقار الماعز ، الغنم ، الجمال) ملحق (٣) (جدول ١) ، فقد تم حصر الكميات المنتجة سنوياً من هذه الأعلاف في مختلف مناطق السلطنة كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٨) ومقارنتها بالكميات الضروري توافرها من هذه الأعلاف (المائة) في غذاء الحيوان .

ولمقارنة الكميات المتوفرة من الأعلاف الخشنة بما تحتاجه الحيوانات ، فلقد أخذ في الاعتبار أنَّ :-

١- تربية الأبقار في السلطنة - فيما عدا ظفار - تعتمد أساساً على الأعلاف الخضراً المزروعة وعلى مخلفات المحاصيل والبساتين إضافة إلى بعض المواد العلفية المركزة مثل التمور والأسمك المجففة والشعير .

٢- الماعز والأغنام والجمال تعتمد أساساً على الأعلاف الخشنة من مصادر الرعي الطبيعية .

١-٢-٣ مدى الكفاية في المناطق الشمالية :

بافتراض أنَّ الوحدة الحيوانية (*) تحتاج يومياً إلى ١٢ كجم (٤٣٨ ر طن سنوياً) من الأعلاف الخشنة الخضراً كحد أدنى ، على أساس أنَّ الحيوان يحصل على حوالي ٥٠٪ من حاجته من المواد الغذائية من الأعلاف الخشنة والباقي من الأعلاف المركزة ، فاننا نجد في مناطق شمال وجنوب الباطنة وعمان الداخل أنَّ جملة العلف الخشن الناتج من الأعلاف الخضراً المزروعة ومخلفات المحاصيل تتقصَّ عن جملة ما تحتاجه الأبقار في هذه المناطق بحوالي ٦٤٦ ر طن . بينما في منطقتي الظاهرة والشرقية فإنَّ هناك فائض من الأعلاف الخشنة مقداره حوالي ٥٢ الف طن . كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١٩) .

(*) الوحدة الحيوانية الدولية " بقرة وزنها ١٠٠٠ رطل = ٤٥٣ كجم وتحتاج هذه تحت ظروف انتاج منخفض في عمان إلى ٣٥٥ كجم معادل نشا ، ٤٥٠ كجم بروتين مهضوم تقريباً .

جدول رقم (١٩) تقدیر كمیات العلف الخشن اللازم
للأبقار فی السلطنة

كمیات العلف الخشن (الفطن)

المنطقة	الناتج من العلف الأخضر مـا تحتاجه الأبقار ومخلفات المحاصيل	الفرق
جنوب الباطنة	٢٣٩	٢٢٧
شمال الباطنة	٢٠٢	٥١٠
عمان الداخل	٢٩٦	٤١٨
الشرقية	٦٢٢	١٩٢
الظاهرة	٣٩٨	٣٠٢
الجملة	١٢٥٢	١٢٠٤
	٥٣	

أما بالنسبة للاغنام والماعز والجمال فان ما تنتجه المراعي الطبيعية سنوياً في المناطق الشمالية عامة يفيض عن حاجة هذه الحيوانات بمقدار ٣٤ الف طن ، ويتركز هذا الفائض في مناطق عمان الداخل والشرقية والظاهرة التي تعوض جزءاً من النقص الكبير في العلف في منطقة الباطنة والذي يقدر بحوالي ٦١ الف طن ، كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠) تقدير كميات العلف الخشن المنتج
بالرعاع الطبيعية سنوياً بالسلطنة

كميات العلف الخشن الطبيعي (الفطن)

المنطقة	المتوفر من المراعي الطبيعيه	ما يحتاجه الحيوان	الفرق
جنوب الباطنة	٢٢	٥١٩	٢٤٩-
شمال الباطنة	٢٢	٦٤٢	٣٧٢-
عمان الداخلي	٢٠	١٨٥	٥١٥
الشرقية	٥٤	٢٥٤	٢٨٦
الظاهرية	٤٠	٢٣٧	١٦٣
الجملة	٢١٨	١٨٣٧	٣٤٣

٢-٢-٣ مدى الكفاية في المنطقة الجنوبية :

يلاحظ في ظفار أن المواد العلفية الكلية توفر الاحتياجات الغذائية السنوية للثروة الحيوانية الحالية خاصة في اثناء موسم نمو المراعي الطبيعي (شهر الصيف). أما في بقية السنة فان موارد العلف تتحصر في الأعلاف الخضراء من محاصيل العلف الاروائية وفي السنوات الجافة المستخلفة من المراعي الطبيعية ، ونظراً لأنّه لم يمكن الحصول على نسبة توزيع الحيوانات في ظفار ما بين منطقة الجبل وسهل صلالة قان موقف الأعلاف الخشنة كلها يبدو كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١) موقف الأعلاف الخشنة في المنطقة
الجنوبية من السلطنة

كمية العلف المتوفرة (الف طن)			مصدر العلف
موسم الجفاف ٢٤٥ يوما	فترة الصيف (موسم النمو) ١٢٠ يوما		
٢٥٤ (*)	١٣	محاصيل العلف	
١٨٥٠	٧١٠	مراعى الجبل	
٢١٠٤	٧٢٣	الجملة	
٩٢٠	١٣٨	ما يحتاجه الحيوان	
١١٨٤	٥٨٥	الباقي	

ومن الجدول رقم (٢١) يتضح وجود فائض في العلف الأخضر يقدر بحوالي ٨٥ ألف طن خلال فترة شهور الصيف ، تتحول إلى قرابة ١١٨ الف طن علف جاف . على أنه يلاحظ أن الوحدة الحيوانية في موسم الجفاف لا تأخذ العلف الجاف كفداً منفرد ، بل تحصل أيضاً على بعض البروتين من السمك المجفف وخاصة أن العلف الجاف فقير في البروتين .

(*) علف خشن جاف تستهلك منه الوحدة الحيوانية ٨ كجم / يوم (= ٢٠ طن في ٢٤٥ يوما)

(**) علف أخضر باعتبار ٢٥ كجم يومياً للوحدة الحيوانية لتفطية احتياجاته (نحو ٦٣ كجم نشا) .

وبناءً على الاستعراض السابق ، فاننا نخلص الى التوصيات التالية :

اولاً : أن كمية الأعلاف الخشنة الناتجة من محاصيل العلف في مناطق الباطنية وعمان الداخل لا تتناسب مع الأعداد الحالية من الأبقار ، وعليه فإن الانتاجية الحالية للحيوانات أقل من الانتاجية الممكنة فيما لو توفرت لهذه الحيوانات التغذية الكافية . وعلى الرغم من أن هذه الحيوانات تحصل على كميات من العلف المركز إلا أن هذه الكميات الإضافية لا تتناسب مع الاحتياجات الضرورية لاعطاء انتاج حيوي مناسب . وبالتالي فإن تحسين انتاجية الحيوانات في هاتين المنطقتين تعتمد بالدرجة الأولى على تفطية النقص في الأعلاف الخضراوية الإضافية (المركزة) . كذلك فإنه لا يمكن زيادة أعداد الأبقار فيها قبل توفير كميات إضافية مما هو متوفّر حالياً من الأعلاف.

ثانياً : هناك فائض من الأعلاف الخشنة من محاصيل العلف في مناطق الشرقية والظاهرة يتيح زيادة أعداد الأبقار فيها بنسبة نحو ٢٠٪ (حوالي ١٠٠ الف بقرة) ، اذا لم يكن هذا الفائض من العلف الأخضر يستخدم لتغذية الماعز والأغنام التي افترض اعتمادها على المراعي الطبيعي .

ثالثاً : يجب عدم تشجيع زيادة أعداد الأغنام والماعز في الباطنية عن الأعداد الحالية حيث أن كميات العلف الخشن الناتج من مصادر الرعي الطبيعي فيها لا تكفي هذه الحيوانات ولكن يمكن زيادة العدد الحالي بنسبة ١٪ بالنسبة لمناطق عمان الداخل والشرقية والظاهرة اذا أمكن توفير كميات مناسبة من الأعلاف المركزة لتقليل الاحتياجات الغذائية لهذه الحيوانات .

رابعاً : هناك فرصة لزيادة أعداد الحيوانات بنسبة ٣٠-٤٠٪ (٢٣-١٥ الف بقرة) بالنسبة لمنطقة ظفار بعد اتخاذ الاجراءات التالية :

- ١- توفير أعلاف مركزة إضافية للحيوان اثناء موسم الجفاف .
- ٢- تطبيق برنامج رعاية مكثف لمرعى الجبل لزيادة انتاجها من العلف .
- ٣- ضرورة الاستفادة من أى فائض علف أخضر لعمله دريسا (أو سيلاجا) لاستخدامه في فترة الجفاف وتقليل الاحتياج من المركبات الغذائية في هذه الفترة (كما يأتي ذكره في موضع آخر) .

ويمكن ايجاز أهم المشاكل التي تعترض زيارة انتاج العلف في السلطنة فيما يلى +

- ١- قلة ساحة الأعلاف المزروعة وضعف انتاجية وحدة المساحة .
- ٢- ضعف انتاجية المراعي الطبيعية نتيجة الى :-
 - أ - قلة كميات الأمطار وعدم انتظام توزيعها .
 - ب - عدم وجود خطة محددة لتنظيم استغلالها .
 - ج - غياب وسائل الرعاية والتحسين الممكن تطبيقها لزيادة انتاج العلف .
 - د - ضعف التكامل بين استغلال المراعي الطبيعية ومصادر العلف الأخرى .

بالاضافة الى أن نقص الأعلاف المركزية المحلية يرجع الى :

- أ - صفر ساحة محاصيل الحبوب ومعاصل البذور البقولية .
- ب - عدم الاهتمام بمخلفات تصنيع المحاصيل الحقلية والبساتنية .
- ج - عدم الاهتمام بمصادر البروتين الحيواني من مخلفات الأسماك والمجازر .

٣-٣ علاقة المناخ والترية في عمان بانتاج العلف :

تلعب الظروف المناخية وخواص التربة دورا هاما في تحديد انتاجية العلف عن طريق :

- ١- تحديد أنساب محاصيل العلف الممكن زراعتها تحت الرى .
- ٢- تحديد الطاقة الانتاجية للمراعي الطبيعية

وعلى ذلك فإن تفهم ظروف المناخ والترية في السلطنة مقدمة أساسية لبحث مشاكل انتاج العلف ، كما سوف يتضح فيما يلى :

٤-٣ الترية :

بالنسبة للتربة الزراعية في عمان فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

١- ترب المناطق المستوية نسبياً كما هو الحال في ساحل الباطننة والوديان الداخلية .

٢- ترب المناطق الجبلية والمتجمدة .

ففي ساحل الباطننة وساحل صلاة نجد أن الترب في غالبيتها من نوع الريجوسول التي تكسوها الحصى والأحجار الصغيرة في كثير من المواقع ، ويترافق قواها بين الرملية الخشنة والطينية الرملية ، وهي غنية في كربونات الكالسيوم (لكسية) ، وعليه فإن تفاعلاها قاعدية عامة (PH أكثر من ٨) ، ومعظم هذه الترب ملحيّة بدرجة ما وتزداد الملوحة كلما اقتربنا من ساحل الخليج .

ومن ناحية الخصوبة فإن هذه الترب فقيرة في المادة العضوية ، فقيرة في النيتروجين والفسفور وذات محتوى معتدل من البوتاسيوم ، وهذه الترب تصلح لانتاج المحاصيل العلفية النجيلية والبقولية مقاومة للملوحة والقلوية المرتفعة مع ملاحظة أن :

١- التسميد العضوي والمعدني ضروري للحصول على إنتاجية مرتفعة .

٢- المحاصيل البقولية متعمقة الجذور مثل : القت ، يجب أن تزرع فقط في الواقع ذات الترب العميقه .

وترب الباطننة وبعض الوديان القريبة منها بها نسبة مرتفعة أحياناً (تصل إلى ٤ جزء في المليون) من عنصر البورون السام للنبات ، ولكن لحسن الحظ أن المحاصيل مقاومة للملوحة والقلوية عادة ما تكون مقاومة للبورون ، وعليه فان وجود البورون لا يشكل عائقاً هاماً في اختيار المحاصيل العلفية .

اما ترب الوديان الداخلية - سواء في المناطق المزروعة أو التي يمكن زراعتها - فانها تشا به ترب الباطننة في خواصها الكيماوية عامة ، ولكنها ذات قوام اميل إلى الطينية منها إلى الرملية نتيجة للطبيعة الرسوبيّة التي ساعدت على تكون هذه الترب ، كما أنها أكثر عمقاً وهي عامةً أنساب لمعظم محاصيل العلف البقولية والنجلية .

اما في المناطق المتجمدة والجبلية ، فإن الترب عادة صخرية جدًا خاصة في المناطق شديدة الانحدار ، وهذا يؤدي إلى أن الأمطار القليلة التي تسقط على هذه المناطق تؤدي إلى تكون كميات كبيرة من السيول Run off تتساقط إلى

الوديان وبالتالي فإن هذه الوديان تستقبل كميات من الرطوبة أكبر مما تشير إليه بيانات الأمطار كما أن تربتها أكثر عمقاً من المناطق المرتفعة ، وهذه الوديان هي المصدر الرئيسي للنباتات العلفية في مناطق المراعي الطبيعية .

٢-٣ المناخ :

باستثناء ساحل صلالة ومنطقة الجبل الأخضر فإن عمان تتميز بمناخ شديد الحرارة معظم شهور السنة ، من الطراز الاستوائي شبه الصحراوي Tropical semi desertic

الذى يقترب من المناخ القارى Continental كما اتجهنا من الساحل إلى المناطق الداخلية . ففى شمال شرق عمان يبلغ متوسط درجة الحرارة حوالي 30°C فى الفترة من أبريل إلى أكتوبر ، بينما الفترة من نوفمبر إلى مارس تكون الحرارة معتدلة نوعاً ، ويصاحب ذلك أيضاً هطول كميات من الأمطار تعمل على ارتفاع الرطوبة النسبية خلال هذه الفترة .

ويزداد ارتفاع متوسط درجة الحرارة في المناطق الداخلية عنه في الساحل عامة ، ولكن تقل درجة الحرارة نوعاً من أثر الارتفاع في المناطق الجبلية العالية مثل الجبل الأخضر الذي يصل ارتفاعه إلى ٣٠٠٠ متر . كذلك فإن الجزء الجنوبي من السلطنة (ساحل صلالة) أكثر اعتدالاً في حرارته صيفاً عن شمال السلطنة نتيجة لهبوب الرياح الشرقية الغريبة المنخفضة الحرارة التي تهب من جهة المحيط . هذه الرياح أيضاً تغير منطقة ظفار بالسحب الكثيفة مما يقلل من حدة الإشعاع الشمسي أثناء الصيف بصورة ملحوظة .

وتزداد درجة قارية المناخ Continentiality كما اتجهنا من الساحل إلى داخل عمان حيث يزداد الفرق بين درجات الحرارة صيفاً وشتاءً ونهاراً وليلاً . ولكن درجة الحرارة شتاءً لا تصل إلى درجة الصقيع (الانجماد) في أى جزء من السلطنة ربما باستثناء المناطق المرتفعة جداً مثل الجبل الأخضر . هذا ويبين الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٣) متوسط درجة الحرارة ومتوسطات الأمطار السنوية لبعض المواقع بالسلطنة .

جدول رقم (٢٢) متوسط درجات الحرارة لبعض المواقع
في عمان (درجات مئوية)

بيان	مسقط	صلالة	فهود	فهود
درجة الحرارة العظمى	٣١٦	٢٩٥	٢٦١	٢٦١
درجة الحرارة الصفرى	٢٥٦	٢١٢	١٩٢	١٩٢
أعظم درجة حرارة	٤٦٢	٤٢٣	٥٠٠	٥٠٠
أقل درجة حرارة	١٠٦	١١٢	٦١	٦١
آخر شهور السنة :	يونية	مايو/يونية	يونية	يونية
متوسطه	٣٤٥	٢٨٩	٣٦١	٣٦١

وعادة ما تختلف كثيارات الأمطار بدرجة جوهرية فيسائر مناطق السلطنة
- كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٣) :

جدول رقم (٢٣) متوسطات الأمطار السنوية لبعض المواقع
في عمان (مم)

بيان	امطار شتوية						امطار صيفية موسمية	
	مسقط	نزلوى	الأخضر	الجبيل	فهود	صاللة	ظفار	
الأمطار السنوية	١١٤	١٦١	*٤٥٠	٣٠	١١٠	٦٥٠*	٦٥٠*	
الأمطار خلال الفترة	١٠٤	١٠٥	٢٠٠	٢٢	٤٧	٥٠	٥٠	سبتمبر/مايو
يونيو/اغسطس	١٠	٥٦	٥٠	٣	٦٣	٦٠	٦٠	يونيو/اغسطس

* أرقام تقديرية

على أنه يمكن القول أن كميات الأمطار قليلة بصفة عامة ومتباينة في توزيعها بدرجة كبيرة على مدار الموسم المطري ومن سنة لأخرى . وما يلاحظ على الأمطار ما يلى :

- ١- معظم الأمطار شتوية في شمال السلطنة وصيفية في ظفار .
- ٢- معظم هطول الأمطار في صورة عواصف رعدية قوية ، وهذا يقلل من تشرب التربة لها ويزيد من كمية السيول .
- ٣- المناطق الجبلية المرتفعة أكثر امطاراً من الساحل والمناطق الداخلية .

والرطوبة النسبية في عمان عادة مرتفعة معظم شهور السنة خاصة في الساحل ، ولكن :

- ١- الرطوبة مرتفعة صيفاً في الساحل وفي ظفار (تصل إلى ٩٠ %)
- ٢- الرطوبة منخفضة نسبياً صيفاً في الداخل ومرتفعة شتاءً (٥٥ %)

ومن استعراض المناخ في عمان يتضح ما يلى بالنسبة لانتاج العلف والانتاج الحيواني :

- ١- الأمطار لا يمكن الاعتماد عليها مباشرة في انتاج المحاصيل ولكنها بالطبع عامل مهم في تغذية المياه الجوفية التي يعتمد عليها في الرى ، وكذلك في رى بعض الوديان من المياه المنجرفة .
- ٢- ارتفاع الحرارة يعمل على زيادة التبخر والنتج وبالتالي زيادة الاحتياجات المائية للنباتات .
- ٣- ارتفاع الرطوبة صيفاً يساعد على انتشار الأمراض النباتية الفطرية والحشرات .
- ٤- تعتبر الفترة من سبتمبر إلى يونيو مناسبة لانتاج معظم المحاصيل العلفية الشتوية .
- ٥- الفترة من مايو إلى سبتمبر تصلح لانتاج المحاصيل الصيفية العلفية ولكن على حساب زيادة استهلاك المياه .

٦ - يؤثر اختلاف الظروف الطبيعية في مناطق عمان على أنشطة الانتاج الحيواني عن طريقين :

- ١- تحديد مصادر العلف.
- ٢- تحديد نوع الحيوان وقدرته الانتاجية .

وكما سبق فأن سلطنة عمان تعتبر منطقة جافة قليلة الأمطار ذات مناخ شبه استوائي حار ، وهذه الظروف المناخية اضافة الى التبغرافية الوعرة لمعظم المناطق يجعل النبات الطبيعي خشنا ، ويتركز اساسا في الشجيرات والنباتات العشبية قليلة القيمة الغذائية ، وبالتالي فانها لا تصلح الا لرعى الماعز والفنم والجمال - وهو ما يتضح من تركيز هذه الحيوانات في مناطق الباطنة وعمان الداخل والظاهرة وهي المناطق الشمالية من السلطنة (ملحق ٣ جدول ١) .

ونظرا لقلة الأمطار في عمان فأن الزراعة الحقلية تتركز في الساحلية الزراعية الصغيرة المنتشرة والتي تعتمد على الرى من المياه الجوفية سواه من الأفلاج أو الآبار . وهذه المساحة الزراعية هي مراكز التجمع السكاني الريفي وتربية الأبقار اعتمادا على محاصيل العلف خاصة السورج و القت .

وعلى عكس شمال عمان ، في المنطقة الجنوبية (ظفار) فأن تربية الحيوان تتركز في سلسلة جبل القراء التي يصل ارتفاعها الى ٢٠٠٠ متر . هذه السلسلة الجبلية هي المنطقة الوحيدة من السلطنة التي تستقبل امطارا موسمية (صيفية) تصل الى ٢٠٠ مللم وهو كمية كافية لنمو مراتع نجيليات غزيرة وملائمة لتربية الأبقار . ولكن هذا النوع من الانتاج الحيواني يعوقه بصفة رئيسية فقر علف مراتع الجبل في القيمة الغذائية خلال موسم الجفاف وعدم توفر الاعلاف المركبة بصورة كافية للثروة الحيوانية الموجودة .

ولا شك أن طبيعة العلف الحيواني المتوفّر في عمان مع قسوة الظروف الجوية قد تفاعلت في تحديد طرز الحيوانات المحلية بدرجة واضحة . فمعظم سلالات الحيوانات تميل إلى الحجم الصغير كما أنها تتمتع بأغلب مميزات حيوانات المناطق الاستوائية ، ومن مظاهر ذلك وجود السنام واللب المتداول في الأبقار مما يجعلها قريبة من ماشية الزيبيو . كما أن صغر الحجم في الفنم والماعز بصورة عامة يجعلها أكثر تلاؤماً مع الطبيعة الجغرافية القاسية والنبت الخشن المتوفّر في المراعي ، بل إن كثرة الماعز بالنسبة للأغنام ترجع بدرجة رئيسية إلى صلاحية الماعز لاستغلال النبات الشجري والشجيري بصورة أكبر من الفنم .

٥-٣ محاصيل العلف لا رواية :

تعتبر محاصيل العلف المزروعة مصدراً رئيسياً لอาหาร الحيوانات - خاصة الأبقار - بالعلف الأخضر في مناطق الزراعة المستقرة ، ومصدر اضا في للحيوانات التي تعتمد على المراعي الطبيعية أساساً . وتبلغ المساحة المزروعة بالعلف حوالي ١٤٥ الف فدان من مجموع المساحات المزروعة وقد رها ٨٤٠ الف فدان أي بنسبة ١٥٪ تقريباً . ومقارنة بالمحاصيل الحقلية الأخرى فإنها تعادل حوالي ١٣٠٪ من المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية (*) .

ويعتبر القت (الألفالفا) أهم محصول علفي في السلطنة ، ويليه في الأهمية السورجم *Sorghum* المعنى في عمان "بالأرزه البيضاء" . أما المحاصيل العلفية الأخرى التي سوف يرد ذكرها ، فإنها تزرع في ساحات ضئيلة جداً في الوقت الراهن بالسلطنة .

١-٥-٣ القت (الألفالفا (*Medicago sativa*)

يعتبر القت محصول العلف الأخضر الرئيسي في السلطنة . وبالإضافة إلى ذلك فهو من أكثر المحاصيل الحقلية أرباحية بالنسبة للمزارع العماني ، حيث يقدر صافي عائد الفدان منه بأكثر من ٥٠٠ ريال عماني (يبلغ ثمنطن من القت الأخضر في الأسواق المحلية حوالي ٣٠-٢٠ ريال عماني) .

ويرجع هذا السعر المرتفع للقت إلى أنه مصدر العلف الرئيسيثناء الصيف ، وهذا يجعله يكتسب سعراً أكبر من قيمته الغذائية مما يجعل سعر المواد الغذائية منه يقارب أو يزيد عن سعرها في المواد العلفية المركزة (وعلى سبيل المثال) فإن سعر وحدة معادل النشا من الشعير حوالي ١٧ بيضة (**) ، بينما سعر الوحدة المقابل من القت يتراوح بين ١٤ - ٢١ بيضة .

(*) انظر الباب الأول - جدول رقم (٨) .

(**) يبلغ ثمن طن الشعير حوالي ١٤٠ ريال

ويزرع القـت عند المزارعين في أحواض (جلب) صفيرة ٢٠١٠-٣ تروي بفرازرة وتسمد بالسماد البلدي بحولى ٢٠ م^٣/هـ، وقد يضاف لها سماد مركب ١٥/١٥/١٥، كما يعمد بعض المزارعين في شمال عمان إلى خلطـه بالشعير عند الزراعة لزيادة محصول الحشـه الأولى.

وتحتـلـف انتـاجـية العـلـفـ الأخـضرـ من الـقـتـ باختـلـافـ منـاطـقـ عـمـانـ وـباختـلـافـ عمرـ الـحـقولـ ، ومـدىـ ماـ تـلـقـاهـ منـ رـعـاـيـةـ وـحـسـبـ نـوـعـ التـرـبـةـ حيثـ تكونـ الـأـنـتـاجـيـةـ أـقـلـ فـيـ التـرـبـةـ الرـمـلـيـةـ عنـ الطـيـنـيـةـ ، ويـلـاحـظـ عـامـةـ أـنـ اـنـتـاجـيـةـ الـحـقولـ فـيـ مـنـطـقـةـ الدـاخـلـ أـعـلـىـ مـنـهـاـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـبـاطـنـةـ . وـبـصـورـةـ عـامـةـ فـانـ اـنـتـاجـيـةـ الـفـدـانـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ ٤٠ـ طـنـ ، وـهـنـيـ تـدـلـ عـلـىـ مـدـىـ الـتـفـاوـتـ الـكـبـيرـ فـيـ ظـرـوفـ الـرـعـاـيـةـ الـتـيـ تـعـطـىـ لـهـذـاـ الـمـحـصـولـ وـمـدىـ مـاـ يـمـكـنـ الـوـصـولـ إـلـيـهـ بـالـرـعـاـيـةـ الـجـيـدةـ .

وـكـلـ مـسـاحـاتـ الـقـتـ الـحـالـيـةـ تـرـعـ بـأـصـنـافـ تـكـتـسـبـ اـسـمـاـ مـنـ الـمـنـطـقـةـ الـتـيـ اـنـتـجـتـ فـيـهـاـ التـقاـوىـ . وـقـدـ عـرـفـ الـمـزـارـعـونـ بـالـخـبـرـةـ الـمـصـادـرـ الـجـيـدةـ لـلـبـذـ وـرـعـاـيـةـ الـأـنـتـاجـيـةـ فـيـ كـلـ مـنـطـقـةـ .

وـبعـضـ الـمـزـارـعـونـ يـنـتـجـونـ حـاـجـتـهـمـ مـنـ التـقاـوىـ وـمـاـ زـادـ بـيـاعـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـمـحـلـيـةـ ، وـلـكـنـ لـاـ يـوـجـدـ مـزـارـعـ مـتـخـصـصـ فـيـ اـنـتـاجـ التـقاـوىـ ، كـمـاـ لـاـ تـوـجـدـ أـىـ مـحاـوـلـةـ لـتـحـسـسـيـنـ اـنـتـاجـيـةـ الـأـصـنـافـ الـمـحـلـيـةـ ، وـلـاـ أـىـ دـرـاسـةـ عـلـىـ اـنـتـاجـ التـقاـوىـ مـحـلـيـاـ .

وـنـظـرـاـ لـقـلـةـ اـنـتـاجـ الـبـذـ وـرـ فـانـ ثـمـ الـكـيـلـوـجـرـامـ يـتـرـاـوـحـ بـيـنـ ٤ـ٨ـ رـيـالـ عـمـانـ وـهـوـ سـعـرـ مـرـفـعـ جـداـ ، حـيـثـ يـعـادـلـ مـاـ بـيـنـ ٥ـ١٠ـ اـضـعـافـ سـعـرـةـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ مـنـاطـقـ الـعـالـمـ الـمـنـتـجـةـ لـلـقـتـ .

وـمـنـ الـأـصـنـافـ الـمـحـلـيـةـ الشـائـعـةـ "ـ الـبـاطـنـيـ "ـ وـهـوـ قـوـيـ النـمـوـ وـلـكـنـ كـثـيرـ الـاـصـابـةـ بـالـحـشـراتـ وـبـدـورـهـ كـبـيرـ صـفـرـاءـ اللـونـ ، "ـ الـحـجـرـيـ "ـ وـهـوـ ضـعـيفـ النـمـوـ صـفـيـرـ الـأـورـاقـ ضـعـيفـ الـاـنـتـاجـ وـلـكـنـ قـلـيلـ الـاـصـابـةـ بـالـحـشـراتـ وـبـدـورـهـ صـفـيـرـ لـوـنـهـاـ فـاتـحـ . وـهـنـاكـ الـصـنـفـ "ـ قـرـيـاتـىـ "ـ وـهـوـ صـنـفـ جـيـدـ النـمـوـ فـيـ ظـفـارـ وـالـدـاخـلـ ، وـالـصـنـفـ "ـ ظـفـارـىـ "ـ الـذـىـ يـزـرـعـ فـيـ ظـفـارـ وـهـوـ أـقـلـ اـنـتـاجـيـةـ مـنـ "ـ الـقـرـيـاتـىـ "ـ .

وـجـمـيعـ الـأـصـنـافـ الـمـحـلـيـةـ مـنـ الـقـتـ تـتـعـيـزـ بـأـنـ مـنـطـقـةـ الـتـاجـ شـبـةـ مـدـفـونـةـ تـحـتـ سـطـحـ التـرـبـةـ Deep set Crown وـيـدـوـاـنـ ذـلـكـ كـمـ كـانـ نـتـيـجـةـ لـلـاـنـتـخـابـ الـطـبـيـعـيـ النـاـشـيـ مـنـ الـحـشـ الـيـدـوـيـ قـرـبـ سـطـحـ التـرـبـةـ مـبـاشـرـةـ كـمـ يـفـعـلـ الـمـزـارـعـونـ . وـهـذـاـ يـفـسـرـ عـدـمـ اـسـتـجـابـةـ هـذـهـ الـأـصـنـافـ إـلـيـ الـحـشـ الـمـرـفـعـ نـسـبـياـ

كما هو متبع في البلاد الأخرى ، حيث يجب أن يرتفع الحش إلى ٢ سم عن الأرض
لتفادى منطقة التاج السطحية التي تظهر منها البراعم التي تعطى الحشة التالية ،

١-٥-٣ المعايير كل المعايير لزيادة انتاج القمح :

أن أهم العقبات في سبيل زيادة انتاج القت في شمال شرق عمان هي :

- انخفاض انتاجية معظم الأصناف المحلية .

١- اطالة عمر الحقول ، حيث يصل الى ١٠ سنوات ، بينما يفضل الا يبقى المحصول في مكانة أكثر من ٤ سنوات نظراً لتناقص الانتاجية بصورة كبيرة بعد ذلك . ويرجع نقص محصول الحقول القديمة الى ضعف نمو النباتات واصابته بالأمراض والحشرات التي تقتل كثيراً من النباتات مما يخفض كافية النباتات بدرجة كبيرة .

٢- الاصابة بالآفات الحشرية والأمراض .

٣- ضعف تكوين العقد البكتيرية التي تثبت النيتروجين الجوي وبالتالي ارتباط المحصول بدرجة التسميد النيتروجيني . المعدنى والعضوى .

٤- قلة التسميد الفوسفاتي وعدم المعنوية بالری ونظام الحش .

٥-

٣-٥-٢ مشاكل الافتات على الاقت :

تعتبر الاقات احد العوامل الرئيسية في الحد من انتاجية العلف من القتافى عمان ، ومن أهم الاقات الحشرية والمرضية التي تقلل انتاجية هذا المقصوص ما يلى :

-١- المَنْ :

ویوجد منه نوعان :

- | | | |
|---|-------------|-------|
| Spotted aphid (<i>Therioaphis</i> sp.) | المن المنقط | - أ - |
| Black aphid (<i>Aphis</i> sp.) | المن الاسود | - ب - |

وهذه الحشرات يزداد انتشارها على القوت ابتداءً من أكتوبر ، نظراً لأنخفاض الحرارة في الخريف والربيع ، حيث تمتلك العصارة النباتية من الأوراق والسيقان ما يضعف نمو النبات ويقلل من استساغته من قبل الحيوان بسبب الافرازات اللزجة لهذه الحشرات .

وتنتشر على النباتات في المراحل المتأخرة للنمو خاصة في الربيع والصيف.

أما أهم الآفات المرضية هي :

١- الشلل (النثراكتوز) : Anthracnose crown rot

يسبب هذا العرض هن الفطر *Colletotrichum trifolii* ويعتبر من أخطر الأمراض التي تصيب القت في السلطنة ١٩٦٧ Marble، حيث انتشاره يهدد زراعة القت في منطقة ظفار بصفة خاصة، ولو أنه لوحظ أيضاً من قبل الفريق في بعض زراعات الأهالي في منطقة الباطنة . . وتخلص الأعراض الأولى لهذا المرض في ظهور بقع سواه غير منتظمة على الأوراق السفلية والسيقان بالقرب من سطح الأرض وعلى منطقة التاج ، ويعقب ذلك تحلل الأجزاء السفلية من السيقان والتاج حيث يتحول لونها إلى اللون الأصفر ثم اللون البني الداكن ، وفي المقطع الطولى للتيجان المصابة تظهر الأجزاء المتحللة منها بلون يتراوح ما بين الأصفر والبني الداكن ومحاطة بشريط ضيق لونه بني محمر ، ويعقب ذلك موت النبات. ونظراً لانتشار هذا المرض عن طريق مياه الرى والآلات الزراعية فإنه من الممكن أن يصيب مساحات كبيرة من الحقول بعد ظهوره لأول مرة .

والوسيلة الوحيدة لمقاومة هذا المرض هي زراعة أصناف مقاومة له مثل بعض الأصناف الأمريكية الحديثة أو نقل هذه الصفة منها إلى الأصناف المحلية.

٢- مرض بقع الأوراق : Common leaf spot

يسبب هذا العرض عن الفطر *L epidosphaeruling - brisoniana* ويصيب هذا العرض أوراق القت خاصة في الخريف والربيع حيث تظهر بقع بنية داكنة على الأوراق السفلية للنبات ، ثم تنتشر على الأوراق العليا ويتبع ذلك اصفرار الأوراق وتساقطها خاصة في الجو المعتدل الرطب .

ويقاوم هذا المرض بزراعة أصناف مقاومة مثل الصنف كالمفرد وياتياع الرعاية الزراعية السليمة التي تقتضي العش المبكر للزراعات المصابة وعدم ترك بقايا النباتات المصابة في الحقول أو حفظ العلف الناتج من الحقول المصابة على هيئة دريس .

٣-١-٥-٣ مشاكل القت في صلاة :

يعتبر القت أهم محصول علف في سهل صلاة . وعلى الرغم من أن القت محصول معمر إلا أنه يعامل في صلاة معاملة المحاصيل الحولية الشتوية حيث يزرع سنوياً في أغسطس وسبتمبر ، ويستمر في اعطاء الحشات حتى مايو أو يونيو عندئذ تضاءل إنتاجيته إلى الحد الأدنى بسبب موت معظم النباتات في الحقل ، ولوان الانتاجية في الواقع تبدأ في التناقص اعتباراً من العشة الخامسة التي تؤخذ في بذار حيث تقل بنسبة ٤٤٪ عن الحشات المبكرة . ويرجع تدهور القت في صلاة خلال شهور الربيع والصيف إلى الأسباب التالية :

- ١ الاصابة بالمن والتربس خاصة في الشتاً مما يتطلب المقاومة الكيماوية وما تتطوى عليه من اخطار صحية سوء للحيوان أو الإنسان إضافة إلى أن الاصابة بالحشرات تقلل من القيمة الغذائية للعلف وتؤدي تدريجياً إلى ضعف النباتات .
- ٢ الاصابة بأمراض تعفن الجذور خاصة الانثراكتوز الذي يؤدى إلى فقد ما بين ٥٠ - ٢٠٪ من النباتات .
- ٣ ضعف تكوين العقد البكتيرية Nodules وما يترب علىه من ضعف تثبيت النيتروجين الجوي الذي يمكن أن يفني عن التسميد الكيماوي بالنيتروجين كما هو متبع حالياً .
- ٤ الاصابة بأمراض المجموع الخضرى (خاصة تقع الأوراق) والتي تؤدي إلى جفاف الأوراق وسقوطها وتقليل القيمة الغذائية للعلف .

٢-٥-٣ النجيليات والعلفية الصيفية :

١-٢-٥-٣ الذرة البيضاً (السورجم) والخشيش السوداني : Sudanesse

تزرع الذرة البيضاً للحبوب وللعلف في مساحات محدودة جداً في السلطنة ، كما يزرع الخشيش السوداني في بعض المزارع التجريبية فقط وذلك على الرغم من ملائمة الظروف المناخية والتربيّة لها بشكل عام بما يمكن من الاستفادة من هذه المحاصيل سواءً في إنتاج الحبوب أو العلف الأخضر بصورة جيدة ، ويزرع من

السورجم أصناف محلية حبوبها بيضاً تتبع مجموعتي "المهجرى" أو "الشالو" وهي أصناف طويلة بعضها سيقانه عصيرية وبعضها لا يصلح للعلف اطلاقاً.

ويكث السورجم حوالي ١٠٠ يوم من زراعته في مايو، حيث يعطى خلال هذه الفترة محصولاً جيداً من العلف الأخضر يصل إلى ٣٠-٤٠ طن أو أكثر للغدان موزعة على ثلاث قطعات، وتشكل القطعة الأولى الجزء الأكبر من المحصول.

ولقد قام فريق البنك الدولي - بالتعاون مع وزارة الزراعة العمانية - في تجربة بعض الأصناف الأجنبية من سورجم العلف حيث ثبت نجاح الصنفان سوداكس وأوفانس التي تفوقت على الصنف المحلي. أما حشيشة السودان فإنها أقل إنتاجية للعلف من الأصناف الجيدة من الذرة البيضاً حيث أعطيت في الظروف التجريبية لمنطقة الرميس حوالي ١٦ طن / فدان.

مشاكل إنتاج الذرة البيضاً والسودان في عمان هي :

- ١- الاصابة بمحار الساق Chilo simplex
- ٢- الاصابة بأمراض الصدأ والبياض الزغبي نتيجة لارتفاع الحرارة والرطوبة اثناء فترة زراعتها .
- ٣- صعوبة إنتاج البذور ، خاصة في الساحات الصغيرة نظراً لمهاجمة الطيور للنورات .

كما أن السورجم والسودان يظهر عليهما أعراض نقص الحديد في معظم الترب المحلية نتيجة قلوية التربة التي تسبب قلة امتصاص الحديد ، وهذا يتطلب معاملة الحقول بالرش بمحلول كبريتات الحديد لتعويض نقص الحديد المستنشق .

٢-٥-٣ الذرة : Corn(Zea mays)

ترعرع الذرة للسيلاج في ساحات محدودة في ظفار فقط . ولكن يجب الاهتمام بهذا المحصول لأنّه يتمتع بالقدرة على إنتاج كميات كبيرة من العلف بالنسبة للمياه المستعملة في الرى . ولكن الذرة ضعيف المقاومة للملوحة ، كما أنه يحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة مع الاهتمام بالزراعة والرى وتعتبر الظروف التالية مثالية لنبات الذرة :

- ١ متوسط درجة الحرارة خلال موسم النمو يجب أن يتدرج من ١٨ إلى ٣٢°C.
 - ٢ الرطوبة النسبية خلال موسم النمو في حدود ٥٠-٦٠٪.
 - ٣ تربة عصيقة فنية في المادة العضوية ولا تزيد بها نسبة الملوحة عن ١٠٪.
- ويندراسة الظروف المناخية في عمان فانه يقترح أن تزرع الذرة في المواسم التالية :

الباطنة فبراير (شتوى) ، أغسطس (صيف)
ظفار فبراير (شتوى) ، يوليه (صيف)

٣-٥-٣ النجيليات العلفية المعمرة :

يزرع حالياً في ظفار فقط ثلاثة من النجيليات الاستوائية المعمرة في ساحات محدودة وهي على الترتيب حسب الأهمية :

- ١ حشيشة رودس *Rhodes grass* (*Chloris gayana*)
- ٢ هجين النابير والدخن -*Bullrush Hybrid* (*P. purpureum* X *P. typoides*)
- ٣ حشيشة بابل *Buffel grass* (*Cenchrus ciliaris*)

ويعتبر هجين النابير أكثر هذه المحاصيل إنتاجاً للعلف حيث يعطى حوالي ٢٠ طناً للهكتار بينما تعطي الحشيشة الأخرى ما بين ١٥-١٠ طن/هكتار، ونظرًا لطبيعة هذه الأعلاف فإن أغلب نموها وانتاجها للعلف يتركز في الفترة من مايو حتى ديسمبر بينما يبطئ نموها بدرجة ملحوظة اثناء فترة انخفاض الحرارة.

وتقتصر هذه الأعلاف بالميزات التالية :

- ١ يمكن زراعتها في الترب الرديئة التي لا ينجح فيها القت.
- ٢ أقل استهلاكاً للمياه من القت.
- ٣ مقاومة للأمراض والحشرات.

ولكنها تفتقر بالعيوب التالية :

- ١ قلة إنتاج العلف في الشتاء والربيع. وكذلك في السنوات المتكررة لزراعة ما لم يعتني برعايتها.

٢- احتياجها الى مستويات مرتفعة من التسميد النيتروجينى للحصول على محصول عال.

٣- انخفاض القيمة الغذائية (خاصة البروتين) ما لم يتم حشها وهي صغيرة نسبيا.

وما ينصح به أن لا تزرع هذه الأنواع منفردة بل يجب زراعتها مخلوطة بالبقوليات العلفية المعمرة مثل :

القت العادى والستايلو (Cerano stylo (Stylothanthes hama-
ta)
والسراترو (Seratro (Phaseolus atropurpureus))

وعطية الخلط من المؤكد أنها تزيد من محصول العلف وتحسن من قيمة الغذائية خاصة فيما يتعلق بكمية البروتين ، كما أنها ستتوفر ما يجب ان يضاف لهذه النجيليات من سماد نيتروجيني .

٤-٥-٣ محاصيل علفية تحت التجربة :

هناك عدد من البقوليات والنجليليات العدفية الحولية والمعمرة التي تجرى تجربة مدى نجاحها تحت الظروف العمانية وقد أعطى بعضها نتائج مشجعة تدعو الى استمرار التجارب عليها ، على أنه من الواجب توسيع نطاق هذه التجارب واستجلاب أكبر عدد ممكن من الأنواع المحتمل نجاحها .

ومن الأنواع التي أثبتت نجاحها ملحوظا ما يلى :

١- حشيشة البنيكم (Panicum antidotale) (نجيل معمر)

٢- السراترو (بقول معمر)

٣- اللبلاب (بقول معمر)

٤- بسلة الحمام (Cajamus cajan) (بقول معمر)

٥-٥-٣ وسائل زيادة انتاج العلف من المحاصيل العلفية :

بالنسبة للمحاصيل العلفية المزروعة في عمان فإنه يمكن زيادة انتاج العلف من المساحات المزروعة حاليا بنسبة ١٠٠٪ على الأقل باتباع التوصيات التالية بالنسبة الى :

- ١ التقاوى و اختيار الأصناف .
- ٢ مقاومة الآفات .
- ٣ التسميد .
- ٤ ترشيد الري .
- ٥ اختيار المحاصيل العلفية .

١ التقاوى و اختيار الأصناف +

ان ارتفاع سعر التقاوى ، خاصة بالنسبة للقت (لقلة الكمية المنتجة منها) وعدم توفرها بالنسبة للأصناف العالية الانتاجية من المحاصيل الأخرى ، كالذرة وال سورجوم وحشيشة السودان ، من أهم معوقات زيادة الانتاج ، لأن المزارع يضطر لابقاء حقل القت مثلاً لعدد أكبر من السنين ، وبالتالي يقل انتاجه كما أنه ليس من السهل عليه الحصول على تقاوى الأصناف الجديدة من السورجوم وخلافه .

ويمكن التوصية بما يلى :

- ١ أن تقدم التقاوى للمزارعين بسعر رمزى مع حملة ارشادية لبيان أهمية تحديد حقول القت باستمار ، وايضاً ح الفائدة من زراعة المحاصيل العلفية الجديدة .
- ٢ تحسين أصناف القت المحلية بالنسبة لمقاومة الآفات باتباع برنامج تربية - كما هو مدون بالملحق رقم (١) .
- ٣ يمكن خفض سعر تقاوى القت بدرجة كبيرة بانتاج تقاوى الأصناف العمانية في مصر أو أحدى الدول ذات المناخ المناسب ، كما يمكن التعاقد مع وزارة الزراعة المصرية لانتاج الكميات اللازمة منها في منطقة الوادى الجديد في مصر ، وهي مشابهة مناخياً للسلطنة بحيث انه من غير المحتمل أن يؤدى انتاج التقاوى فيها إلى تغيير في صفاتها الوراثية .

٢-٥-٥-٣ مقاومة الآفات :

لا شك أن المقاومة الكيماوية للآفات الحشرية على القتوغيره من الأعلاف ضرورية لزيادة الانتاج وتحسين قيمته الغذائية . ولكن يجب الاشارة هنا الى ان معظم

الكيماويات المستعملة لهذا الغرض ذات تأثير ضار على صحة الحيوان والانسان الذى يتغذى على منتجات الحيوان . اضافة الى أن الاستعمال غير المنظم للمبيدات الكيماوية يؤدى الى تفاقم مشاكل الاقات بدلا من القضاء عليها .

وعليه فانتا نوصى بما يلى :-

- ١- حش الحقول المصابة بالحشرات فى أى مرحلة من مراحل نموها بدلا عن رشها بالكيماويات .
- ٢- عند الالتجاء لمقاومة المن والمطاقي (الذبابة البيضا) فانه يجب عدم استعمال المبيدات الجهازية وتلك التى لها فترة بقاء طويلة .
- ٣- عدم ترك مخلفات الحش فى الحقول .
- ٤- استخدام أصناف من المحاصيل ذات قدرة وراثية على مقاومة الاقات الحشرية ، وهذا ما يتحقق من برنامج تحسين الاصناف المذكور فى الملحق رقم (٣) .

ومن المبيدات القليلة الخطورة التى يمكن استعمالها على القت ما يلى :

- الملائيون لمقاومة المن .
- ديلوكس (الدبرتركس)
- Web worms لمقاومة لفافات الورق
- Tepp للتسب مقاومة النطاط .

مع ملاحظة ألا تستعمل هذه المبيدات الا عند الضرورة وقبل ميعاد الحش بفترة ١٥ يوم على الأقل بالنسبة للأول والثانى . وأسبوع على الأقل بالنسبة للثالث .

٣-٥-٥ التسميد :

تعتبر اضافة الأسمدة الكيماوية والعضوية من أهم العوامل التى يجب الانتباه اليها بالنسبة لزيادة انتاجية محاصيل العلف . فالترسب العمانية فقيرة عامة فى الماء العضوية والنیتروجين والفسفور . والاستعمال الحالى للأسمدة لا يتجاوز ١٥ كجم للفدان . ومن ناحية أخرى فان محصول القت يعانى من مشكلة ضعف تثبيت النیتروجين على جذور النبات بواسطة البكتيريا العقدية (لاحظ الفريق ضعف تكوين العقد فى

بعض العقول وانعدام وجودها في حقول أخرى .

وعليه فإنه يوصى بالنسبة للقتـات بما يلى :

- ١ اضافة السوبر فوسفات بمعدل ٥ كجم للفدان قبل الزراعة وكجرعات سنوية اثناء الشتاء .
- ٢ يفضل استعمال السوبر فوسفات المضاف اليه العناصر النادرة خاصة الموليبيدـن والزنك والمنجنيـز لاحتـال ارتباط ضـعـف النشـاط البكتـيري عـلـى الجـذـور بـنـقـص بـعـض هـذـق العـناـصـر خـاصـة المـوليـبيـدـن .
- ٣ استيراد سـتـحضرـات البـكتـيرـيا العـقدـية الـتـي تـنـتج فـي مـصـر بدـلاً مـن استـرـالـيا أوـأمـريـكا إـذـا توـافـرت فـي مـصـر وـحـفـظـها فـي مـبـرـدـات لـتـفـارـى تـلـفـهـا وـخـلـطـهـا بـالـبـذـور قـبـلـ الزـرـاعـةـ والـرـىـ بـاـشـرـةـ عـنـدـ اـنـشـاءـ حـقولـ الـجـدـيدـةـ .
- ٤ تشجيع المزارعين على اضافة أكبر كمية من الأسمدة العضوية قبل الزراعة وعدم اضافة أي سماد عضوي بعد الزراعة لتقليل انتشار الفطريات المرضية .

أما بالنسبة لمحاصيل السورجـمـ والـسـوـدـانـ والـذـرـةـ والنـجـيلـيـاتـ الـعـلـفـيـةـ المـعـرـمةـ فـانـهـ يـوصـىـ بـمـاـ يـلىـ :

- ١ اضافة كل ما يمكن اضافته من الأسمدة الحيوانية .
- ٢ تشجيع تعاقب هذه المحاصيل محل القتـاتـ الـقـدـيمـ أوـالـبـرـسـيمـ المـصـرىـ .
- ٣ اضافة ٥ كجم من الأسمدة الـأـزـوـتـيـةـ قـبـلـ الزـرـاعـةـ وـ٠٠١ـ كـجـمـ أـثـنـاءـ النـموـ وـيـعـدـ كلـ حـشـةـ .
- ٤ رشـ العـقولـ بـمـحلـولـ مـلحـ حـدـيدـ لـتـوفـيرـ الـحـدـيدـ النـاقـصـ فـيـ التـرـبةـ .

٤-٥-٥-٣ ترشيد استخدام مياه الـرـىـ :

في معظم السلطنة يتم توزيع المياه من مصدر المياه إلى العقول في قنوات مكشوفة أو مغطاة جزئيا ، وفي داخل العقول يتم توزيع المياه عن طريق قنوات مكشوفة تؤدي إلى أحواض صغيرة (جلبات) مساحتها 4×3 متر تقريبا ، وتؤدي طريقة الـرـىـ السـطـحـيـ هذهـ الـكـثـرـةـ فقدـ المـيـاهـ بالـرـشـحـ وـالتـبـخـيرـ ماـ يـؤـدـيـ إـلـىـ اـرـتـفـاعـ

الاحتياجات الارواحية بنسبة تصل الى ١٦٠٪ من الاحتياجات المائية الحقيقة للمحاصيل . أما في المزارع الحكومية فإنه يستعمل الرى بالرش ما يقلل من النسبة الضائعة من المياه الى ٢٥٪ فقط (نتيجة للتتبغير عادة) ، ولكن الرى بالرش لا يمكن تعميمه حالياً في السلطنة لسببين :

- ١ ارتفاع تكلفته .
- ٢ صفر حجم المزارع .

وعليه فإنه لا بد من رفع كفاءة نظام الرى السطحي المستخدم حالياً لدى المزارعين بقدر المستطاع لتحسين اقتصاديات إنتاج المحاصيل .

ومن الملاحظات التي تم تسجيلها يتضح :

- ١ استخدام كميات مياه رى أكبر من حاجة المحاصيل العلفية .
- ٢ تكرار الرى على فترات قصيرة .

وعلى سبيل المثال فقد قدرت كمية المياه المعطاة فعلاً لحقن قـ٣٧ في الريمة الواحدة في الرميس بحوالي ٥٥-٣٥ ملم ، علماً بأن الرى يتم كل ٤-٣ أيام صيفاً وكل ٨-٧ أيام شتاءً . فمعنى ذلك أن الفدان يحصل سنوياً على حوالي ٣٦٠٠ ملم ، وهذه الكمية أكبر بحوالى ١٠٠٪ من الاحتياجات المائية المحسوبة للفردان المزروع بالقـ٣٧ .

وتكرار الرى على فترات متقاربة والمكبات الصغيرة المستعملة كل مرة يؤدي إلى عدم ترتيب التربة للعمق المناسب ، وهذا يقلل من كميات المياه التي يمتصها محصول متعمق الجذور مثل القـ٣٧ ، كما يؤدي أيضاً إلى زيادة الفقد بالتتبغير وما يتبعه من تركيز الأملاح في الطبقة السطحية .

وعلى ذلك فإنه لتحسين كفاءة الرى يوصى بما يلى :

- ١ تشجيع المزارعين على تطبيق نظام الرى بالشرايح المستطيلة Border irrigation method والذى يتم فيه تقسيم الحقول إلى مستطيلات كبيرة نوعاً منتظمة الانحدار (٤٠-٢٠ × ٣٠ متر تحت الظروف المحلية) .

- الـ ٢ - الحث على اطالة الفترة بين الريات الى ١٥-١٠ يوم شتاً وأسبوع صيفاً .
- الـ ٣ - تناسب كميات المياه المستعملة مع ظروف النسب يعني تقليل الرى قبل الحش وبعد الحش لتوفير كميات من المياه التي تعطى زيادة عن حاجة النبات في هذه الفترة .
- الـ ٤ - تبطين قنوات الرى الموصولة للحقول من مصدر المياه بواسطة الاسمنت لتقليل فقد المياه بالترشيح .
- الـ ٥ - تشجيع احاطة الحقول الجديدة من المحاصيل بمصدات الرياح لتقليل حدة الرياح السخرة ، وبالتالي تقليل فقد المياه ، ومن النباتات المناسبة لهذا الغرض الكازورينا والصرسوع .

٥-٥-٥ اختصار محاصيل العلف :

يعتمد التوسيع في الانتاج الحيواني في السلطنة عن طريق المشا ربع الكبيرة بالدرجة الأولى على زراعة محاصيل العلف لتوفير العلف الخشن وبعض الحبوب (كأعلاف مرکزة) . وعليه لا بد من تأسيس خطة انتاج العلف في مثل هذه المشا ربع بل وفي السلطنة على وجه العموم ، على اساس المفاضلة بين محاصيل العلف المختلفة تبعاً لكمية المياه التي تحتاجها لكي تنتج وحدة وزن من العلف ، والسبب في ذلك :

الـ ١ - ان تكاليف مياه الرى بالنسبة لمحاصيل العلف تشكل حوالي ٤٠-٥٠٪ تقريباً من جملة تكلفة الانتاج ، وبالتالي فان توفير مياه يعني خفض سعر وحدة العلف.

الـ ٢ - أن الاقتصاد في المياه - باستعمال محاصيل ذات كفاءة عالية في استخدام المياه - يتيح فائضاً من مياه الرى يمكن التوسيع به في انتاج المزيد من العلف.

هذا ويبيّن الجدول رقم (٢٤) الاحتياجات المائية لمحاصيل العلف الهامة في المناطق الزراعية الرئيسية في السلطنة وانتاجية كل محصول وكمية المياه اللازمة لانتاج طن من العلف الجاف . ومن الجدول يتضح ما يلى :

الـ ٣ - انخفاض ما ينتجه القت من العلف بالنسبة لكميات المياه اللازمة لريه ، فوق الوقت الذي يلزم فيه استخدام ١٩٢٠ م^٣ من المياه لانتاج طن دريس

من القت فـى عمان فـان هذه الكمية حوالى ٦٠٠ م^٣ فـى ولاية أريزونا الـأمـريـكـيـة تحت ظروف مشابهة .

بـ - أن الذرة وال سورجم والخشيش السوداني وكذلك النجيليات المعمرة (مثل البانيك وخشيشة بافل وغيرها) تنتـج كـمـيـات أـكـبـرـ من العـلـفـ الخـشـنـ بـالـنـسـبـةـ لـمـيـاهـ الرـىـ الـلـازـمـةـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ الـقـتـ أوـ الـبـرـسـيمـ ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ فـانـهـ لـأـنـتـاجـ كـمـيـةـ أـكـبـرـ مـنـ الـعـلـفـ بـاستـخـدـامـ مـيـاهـ الرـىـ الـمـتـوفـرـةـ حـالـيـاـ ،ـ نـوـصـىـ بـمـاـ يـلىـ :

١ - التركيز على زراعة البرسيم المصرى شتا على أن يعقبه محصول كالذرة أو السورجم أو السودان صيفا حيث أن ذلك يمكن من انتاج ضعف كمية العلف الناتج حاليا من القت باستخدام نفس كميات مياه الرى تقريبا .

٢ - تشجيع انتاج العلف من النجيليات المعمرة بدلا من القت فى المناطق الداخلية .

٣ - تشجيع زراعة القت مخلوطا مع النجيليات لتحسين التركيب الغذائي للعلف وزيادة كمية .

ومن النباتات التي يمكن خلطها مع القت ما يلى :

١ - حشيشة دالاس Paspalum Dilata-tum

٢ - حشيشة رودس (Chloris gayana)

٤ - تجربة انتاج العلف البقولى من الهوكسين Hauxin (Leucaena Leucocephala)

بدلا من القت وهو نبات شجيري معمر يمكن زراعته بالبذور بصورة كثيفة حيث ينتج كميات كبيرة من العلف ويمكـن بالـأـرـضـ ٣ـ سـنـوـاتـ وـيـمـكـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ بـذـورـهـ مـنـ :

Tropical College of Agric. , University of Hawi , U.S.A.

جدول رقم (٢٤) الاحتياجات المائية ومتسط انتاج العلف
وكفاءة استخدام مياه الرى لمحاصيل
العلف الهامة في عمان

بيان	القت	البرسيم	الشعير والسودان الشاميه	العمره	السorghum الذرة النجيليات	
<u>الاحتياجات المائية</u> <u>بالملليمتر (*)</u>						
الباطنة الداخلي صلالة						
-	-	٦٣٠	-	٨٧٥	١٢٥٥	
-	-	٢٥٦	٦٢٠	١٠٥٠	٢١١٠	
١٤٠٠	٦٠٠	-	-	١٠٠٠	١٣٤٠	
<u>الانتاجية (طن /</u> <u>فدان ماءة جافة)</u>						
الباطنة الداخلي صلالة						
-	-	٧٢٠	-	٢٠	٣٠	
-	-	٧٢٥	١٢١	٢١	٤٥	
٤٠	٤٠	-	-	٢٢	٤٥	
<u>كفاءة استخدام</u> <u>المياه (ألف متر مكعب</u> <u>لكل طن ماءة جافة)</u>						
الباطنة الداخلي صلالة						
-	-	-	٤٠	٩٨٠	٢٥٠	
-	-	-	٤٢	٢٢٠	٢٠٠	
١٥٠	٦٢	-	-	١٩٠	١٢٥	
<u>المتوسط</u>						
		١٩٢	٢٠	١٩٠	٤٥	٥٠١

* محسوبة بمعادلة كريدل ويليني وباستعمال معاملات المحصول القياسية .

٦-٣ تنمية انتاج العلف في اراضي التوسيع الزراعي :

تشير الدراسات التي أجرتها مكاتب الخبرة الأجنبية ، وما لا حظة الفريق بقدر ما اتيح له الى احتمالات التوسيع الزراعي في بعض مناطق السلطنة ، وهذا التوسيع مرتبط لحد كبير بكثيات المياه الجوفية التي يمكن سحبها وبصورة منتظمة دون الاضرار بدرجة ملوحة مياه الري خاصة في المناطق القريبة من الساحل مثل الباطنة .

١-٦-٣ وادي بنى خروص :

ويقع على طريق صهار - مسقط ، وتقدر المساحات الممكن استغلالها بما يلى :

- ٢٠٠٠ فدان من الأراضي الجيدة ذات طبغرافية معتدلة وتربيتها قليلة الملوحة وبالتالي يمكن تجتنبها بأقل التكاليف .
- ٨٣٠٠ فدان من اراضي الفئة الثالثة طبغرافيتها وعرة نوعاً (اراضي متوجدة) ملوحتها مرتفعة وهذه تحتاج الى عناية في استغلالها وذلك لخض الملوحة .
- ومعظم الترب في وادي بنى خروص رملية الى رملية طميية ، مائلة للقلوية (PH من ٩.٨-٨.٥) نظراً لارتفاع محتواها من كربونات الكالسيوم (أحياناً أكثر من ٣٠ %) وبها نسبة مرتفعة من الأملاح في بعض الواقع وكمية المادة العضوية وكذلك محتواها من الفوسفور والبوتاسيوم منخفضة .

ويرى الفريق بالنسبة لهذه الأرض أنه اذا أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية أفضلية استخدام اراضي هذا الوادى في الانتاج الحيوانى أن يتم استغلالها على أساس قيام مشروع متكامل ل التربية الحيوان اعتماداً على الأعلاف الخشنة والمرکزة التي يمكن انتاجها من المساحة المذكورة ، وتتضمن الخطة الأساسية لهذا المشروع ما يلى :

١ - تخصيص المساحات المستوية القليلة الملوحة لانتاج الأعلاف الاضافية والمرکزة في دورة مناسبة على النحو التالي :

المساحة (فدان)	المحصول	الانتاجية المتوقعة (طن/فدان)	الجملة (طن)
٥٠٠	الشعير (حبوب)	١٢٥	٦٢٥
٥٠٠	برسيم مصرى	١٠٠	٥٠٠
٥٠٠	زرة بيضاء	١٥	٢٥٠
٥٠٠	خشيش سودان	٨	٤٠٠
٩٠٠	علف خشن		
١٣٢٥	علف مركز		

- ٢- تخصيص المساحات المتوجة ذات الملوحة المرتفعة لانشاء مراعي شبة مستديمة على نظام رى بالرش من الانواع العلفية المقاومة للملوحة التالية :

فدان

٢٠٠٠ حشيشة الحنطة الطويلة (*Agropyron elongatum*)

٤٠٠ مخلوط من حشيشة الروس (*Chloris gayana*)
Seratro (*Phaseolus atropurpureus*)

٢٠٠٠ مخلوط من الفلارس (*Phalaris tuberosa*)

برسيم الشليك (*Trifolium fragiferum*)

حشيشة دالاس (*Paspalum dilatatum*)

مع مراعاة تقسيم المساحة المزروعة بالمراعي المستديمة الى احواض كبيرة - ٥٠ فدان - تستغل بالرعى ، ومن المقدر أن تنتج هذه المراعي حوالي ٨ طن للفدان من العلف الأخضر وعليه تكون جطة انتاجها حوالي ٤٠٠٤٦٦ طن .

ويحساب جملة العلف الأخضر والمركز الممكن انتاجها فان هذا المشروع يمكن أن يحمل حوالي ٥٠٠٥ وحدة حيوانية أو ما يعادل ٨ آلاف بقرة محلية أو حوالي ٢٥ ألف رأس من الاغنام .

٢-٦-٣ وادى قريات :

يقع هذا الوادى على مساحة ١٥ كم جنوب بحلا ، ومساحة هذا الوادى كبيرة لا يستغل منها حاليا سوى ٣٢٠٠ فدان تقربيا يزرع منها سدوا ويواحوالي ٨٢٠ فدان ، والباقي يتربك بورا للتبارل مع الحنطة . ويتميز هذا الوادى بطبوغرافية معتدلة نسبيا وتربة طيبة او طينية قليلة الملوحة ولذلك فهو صالحة لزراعة معظم المحاصيل .

والمشكلة الرئيسية في استغلال هذا الوادى هي في توفر مياه الرى بكمية كافية ، وتشير المسوحات الأولية التي قام بها مكتب "الكسندر جب وشركاه " الى وجود حوالي :

٤٦٠٠ فدان من اراضي الفئة الثانية .

٢٣٠٠ فدان من اراضي الفئة الأولى والثالثة .

وهذه المساحة يمكن البدء في تعميتها أولا وحسب ما أثبتته دراسات المياه الواقع استغلالها ويمكن لوادى قريات اقتراح مشروع مماثل لمشروع وادى بنى خروص مع بعض الاختلافات الأساسية في نوعية الأعلاف المزروعة . حيث أن القنوات ثبتت

باللحاظة أنه يعطى إنتاجية مرتفعة تصل إلى ٣٥ - ٤ طن للغدان ، وعليه يجب التركيز على زراعة القمح وكذلك على نبات البانيكum *Panicum antidotale* النجيلي نظراً لقلة استهلاكه للمياه ، على أن يكون هذان المحصولان هما أساس انتاج العلف الخشن ذو النوعية الجيدة ومن مساحات محدودة نسبياً (نظراً لقلة المياه الممكن ضخها) ، أما باقى المساحة فإنه يمكن تتميّتها على أساس انتاج القمح ومحاصيل العلف البقولية التي تحتاج إلى مياه قليلة نسبياً . فعلى وادى قريات (وكذلك في منطقة نزوى ومهلا والحرما) التي تتركز فيها زراعة القمح فإنه تتبع دورة زراعية يتبادل فيها القمح مع البوار في دورة خماسية (قمح / بور أربع سنوات) بهدف قتل الأرغال ولكن السبب الرئيس هو نقص مياه الرى والعملة والقدرة الانتاجية للمزارعين ومن الممكن استبدال هذه الدورة الزراعية بأخرى يتبادل فيها القمح مع محصول علفي قليل الاحتياج للمياه بحيث يمكن رعيه في الأرض مباشرة من قبل الأغنام ، وبالتالي يمكن تربية الأغنام عليه أثناء الشتاء والربيع وعلى بقایا محصول القمح في فترة الصيف والخريف . والمحصول العلفي المقترن لهذا الغرض هو القمح الحولي *Annual medic*

ذاتي البذر التابع لجنس *Medicago truncatula* ، *M. scutellata* (صنف سيبيرس) والتي يمكن استيراد بذورها من جنوب استراليا . ونظراً لقدرة هذه الأنواع على البذر ذاتي فإنها لا تحتاج للبذرة إلا في بداية الدورة الزراعية حيث يمكن احراقها محل البوار بالدورة الحالية وريها بعد عدد محدود من الريات يمكن لنموها بصورة مرضية . ويمكن اجمال الفوائد المتوقعة من ابتكاع هذه الدورة فيما يلى :

١ - زيارة الحمولة الحيوانية من الأغنام بنسبة لا تقل عن خمسة رؤوس للغدان .

٢ - تحسين إنتاجية القمح نتيجة لتحسين خصوبة التربة بسبب وجود نبات العلف البقولي ومن مخلفات رعن الحيوان عليها .

٣-٦-٣ وادى البطحة ومنطقة مضيبة :

في هذه المناطق تدل الدراسات الأولية إلى وجود مساحة حوالي ٨٣٠٠ فدان قابلة للتنمية الزراعية نظراً لتوفر كميات ضافية من مياه الرى تقدر بحوالي ٤٠٠٠ لتر / ثانية ، وهذه الكمية من المياه تكفى لسد الاحتياجات الارواحية لحوالي ٣٥٠ - ٣٠٠ فدان فقط من محاصيل العلف وهي ساحة صغيرة لا يمكن بناؤاً على مشروع اقتصادي لتربيه الحيوان عليها ، وبالتالي يجب النظر في استثمارها للأغراض الزراعية الأخرى .

٤-٦ التوسيع الزراعي في سهل صلاة :

تتطلب منطقة صلاة ببعض الميزات التي تساعد على قيام صناعة انتاج حيوانى ناجحة . وأهم هذه الميزات هو :-

- ١ - ملائمة الظروف المناخية لحد كبير لزراعة الكثير من محاصيل العلف ذات الانتاجية المرتفعة .
- ٢ - امكانية انتاج محاصيل الحبوب والبذور البقولية كمصادر للاعلاف المركزة .
- ٣ - ملائمة المناخ للإنتاج الحيواني بدرجة أكبر من غيرها ، وكذلك نظافة المنطقة من الناحية الصحية للحيوان .
- ٤ - وجود ثروة سمكية كبيرة في الساحل يمكن أن تساهم في سد النقص الكبير في مصادر البروتين للحيوان .

ولكن هناك معوقات كثيرة لنمو الانتاج الحيواني أهمها :

- ١ - قلة مياه الري وبالتالي وجود حد أعلى على المساحة الممكن استغلالها .
- ٢ - ارتفاع أسعار العمالة وقلة توفرها مما يتطلب ميكنة بنسبة مرتفعة ، وهذا يرفع الاستثمارات الرأسمالية لأى مشروع انتاج بدرجة كبيرة .
- ٣ - عدم وضوح الرؤية بالنسبة لتسويق المنتجات الحيوانية .

والعامل المحدد للتتوسيع في انتاج الاعلاف في هذا السهل هو مياه الري وحسن استخدامها . وتشير الدراسات المساحية التي تمت على المنطقة أن هناك ما يقرب من خمسة آلاف فدان من الأراضي من الفئة الثانية والثالثة تصلح لزراعة الارواحية ، وأن هناك رصيد من المياه الأرضية التي يمكن ضخ ٣٠ مليون متر مكعب منها سنويًا . والسؤال البارز في هذا العقام هو عن مدى أرباحية زراعة الاعلاف وقيام صناعة انتاج حيوانى عليها مقارنة بزراعة محاصيل حقلية نقدية أو محاصيل خضر على المصادر الأرضية والمائية المتاحة . وتشير الدراسات التي أجراها خبراء البنك الدولي () إلى ارتفاع العائد من الفدان من زراعة الخضر بصورة تجعلها منافسا قويا لصناعة تربية الحيوان على محاصيل العلف ، ولكن زراعة الخضر تحتاج إلى :

- ١ - عماله كثيرة ومتخصصة
- ٢ - خطة تسويقية محددة ومنظمة لتصريف الخضر الناتجة
- ٣ - قيام صناعة اعداد وتجهيز للخضر لاعدادها للتصدير خارج المنطقة.

ويجب الاشارة الى أنه حتى لو تبنت الدولة اقتراح تنمية زراعة الخضر فـ في سهلا صلالة فان محاصيل العلف يجب أن يستمر وجودها في الدورة الزراعية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ لضمان المحافظة على خصوصية التربة الزراعية. وفي هذه الحالة فان تكامل زراعة الخضر والانتاج الحيواني على محاصيل العلف من المحتمل أن يؤدي الى نظام اقتصادي أكثر استقرارا من أي من نويعات الانتاج الزراعي كل على حدة . وفي هذه الحالة فانه يمكن اقتراح الدورة التالية لمشاريع التوسيع الزراعي في منطقة صلالة .

السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
ذرة سيلاج ثم خضر صيفى	برسيم مصرى ثم خضر صيفى	خضر شتوى ثم بور
خضر شتوى ثم بور	ذرة سيلاج ثم خضر صيفى	برسيم مصرى ثم خضر صيفى
برسيم مصرى ثم خضر صيفى	بور	ذرة سيلاج ثم خضر صيفى

٧-٣ تنمية انتاج العلف في بعض مزارع الدولة ومحطات البحث :

١-٢-٣ مزرعة انتاج اللبن في صغار :

يعتمد انتاج العلف في المزرعة على مساحة اروائية حوالي ٣٠ فدان موزعة كالتالي :

١٢ فدان مزروعة قت ، ١٨ فدان تزرع بالسورجم . ويزرع القت بالصنف المحلي "قرياتي" ولا يعطي أى سداد سوى السماد البليدى بمعدل ٣٢ طن / فدان ، ويقدر انتاجية القت في المحطة سنويا بحوالي ٦٢ طن / فدان علف أحضر يتركز حوالي ٩٠٪ منها في الفترة من سبتمبر حتى مايوبينما تقل الانتاجية إلى حدودها الأدنى في شهور الصيف (يونية ، يولية ، أغسطس) نتيجة للإصابة بالحشرات وضعف النمو عامه . ويجرى حش القت عادة في مرحلة التبرعم (قبل الازهار) .

وقد لوحظ على القت ما يلى :

- ١ انخفاض الانتاجية نتيجة لنقص عدد النباتات في وحدة المساحة عن الحد اللازم للانتاجية المثلث وما يتبع ذلك من كثرة الحشائش خصوصا النجيف والرجلة (صيفا) .
- ٢ كثرة الاصابة بالحشرات - خاصة المن والتربس والنطاط - ابتداء من الشهر الخامس .
- ٣ انعدام التسميد الفوسفاتي الذي يؤدى إلى نقص الانتاجية .
- ٤ القيام بالرى بالرش نهارا وهو ما يؤدى إلى كثرة تبخر المياه وقلة استفادته للنبات منها .

اما بالنسبة للسورجم (الذرة البيضا) المحلى الذي يزرع في الصيف في يونية ويولية فهو خذ منه حشتين فقط : الاولى قبل الازهار عندما يصل ارتفاع النبات حوالي مترين ، والثانية بعد شهر ونصف من الاولى . ولا تتوفر بالمزرعة بيانات عن مدى انتاجية هذا المحصول ولكن تقدر باللحظة حوالي ١٥ طن للفدان في الحشتين ، والعوامل الرئيسية في خفض انتاج هذا المحصول في المزرعة ما يلى :

- ١- الاقتصر على استعمال السماد البلدى للسورجم رغم ما هو معروف من شدة استجابة هذا المحصول للتسميد النيتروجينى وعليه يجب الاهتمام بالإضافة ٢٠ وحدة نيتروجين للغدان اثناء بداية النمو وعقب الحشنة الأولى للحصول على زيادة لا تقل عن ١٠ طن للغدان .

-٢- عدم الاهتمام بكافة النباتات وانتظام الزراعة وهذا يتطلب بالدرجة الأولى بذل عناية كافية في اعداد الارض للزراعة والاهمام بوضع البذور على عمق مناسب (٥ سم) عند الزراعة .

احتياجات القطبيع الحالى :

يتكون القطبيع الحالى فى المزرعة من ٣٧ بقرة كبيرة ، ٢٢ من العجول وال Ungulates ٣ شيران طلائقي . ويبيين الجدول رقم (٢٥) كمية العلف المنتج من محاصيل العلف والكمية اللازمة للقطبيع اثناً عشر سنة .

جدول رقم (٢٥)

الحصول	العلف الناتج بالمزروعه (طن)	احتياجات القطيع من ألغاف الاخضر (طن)	العلف الناتج بعد وسائل تحسين الانتاجية (طن)
القات	٢٦٤	٣٢٠	٣٦٠
السورجم	٢٢٠	٢٩٥	٤٥٠
الجلطة	٥٣٤	٧١٥	٨١٠

ومن الجدول يتضح أن ما ينتج من العلف الأخضر سنويًا لا يفي باحتياجات الحيوانات، ولكن من الممكن - باتباع وسائل الرعاية المناسبة ، كما أشرنا أعلاه - أن تزداد كمية العلف الناتج من المساحة المزروعة حالياً إلى ٨١٠ طن وهذا يحقق فائضاً من العلف الأخضر يمكن التوسيع عليه لاضافة أعداد أخرى من الحيوان .

٢-٢-٣ مزرعة صحار الانتاجية :

أُنشئت هذه المزرعة في سنة ١٩٦٢ ، وهي متخصصة في إنتاج الخضر والفاكهة في المساحات التالية :

١٢ فدان خضر .

٦ أفدنة فاكهة (مانجو ، سابونا ، شادوك ، موالح ، رمان) .

ونظراً لأنَّ هذه المزرعة تربتها قلوية بدرجة عالية ($\text{PH} = ٩٥$) فإنَّ الخضر التي تتوجه تحت هذه الظروف هي : الكرنب ، البازنجان ، البامية ، السبانخ . ولكن هذه الزراعات جميعها تعانى بشدة من الإصابة بدودة ورق القطن والدودة الخضرا ، والتى تتطلب مقاومة كيمائية مكثفة ومن ملاحظات الفريق على هذه المزرعة ما يلى :

-١ وجود مشكلة قلوية مرتفعة تحد من انتاجية وتتنوع المحاصيل ويقترح عمل خطة اصلاحية تتضمن اضافة الجبس الزراعي بمعدل ٤٠ طن للهكتار تحرث فى الارض حراثة عميق قبل بداية الموسم الشتوى ثم غمر الارض بالمياه والسماح لها بالرشح الى المصادر .

-٢ انشاء مصارف سطحية بين القطع وتعقيم المصادر المحلية لخفض الملوحة بالرشح .

-٣ التوسيع في زراعة البرسيم المصرى كمحصول يتبادل مع الخضر في الدورة وتحت اشجار الفاكهة لزيادة خصوبة التربة وتوفير علف اضا فى زيارة عدد الحيوانات العرياء .

٣-٢-٣ محطة بحوث تربية الحيوان في وادى قريات :

تهتم هذه المحطة ببحوث المحاصيل الحقلية خاصة محاصيل العلف وبحوث تربية الحيوان ، وتقع في وسط وادى سيفم .

وتشمل الزراعات التجريبية التي يجريها القائمون على هذه المحطة في مجال محاصيل العلف تجارب على استجابة القمح لمعاملة البذور بالبكتيريا العقدية ومواعيد الزراعة على مدار السنة . كما توجد دراسات على ملائمة بعض البقوليات

المعمرة الاستوائية لظروف المنطقة وكذلك بعض النجilikيات المعمرة خاصة حشائش الردرس والبانيكم ، وكذلك تجارب مقارنة لبعض اصناف السورجم والخشيش السوداني والذرة كأعلاف صيفية موئقة .

ومن ملاحظات الفريق على نتائج هذه التجارب والمشاهدات العامة لها ما يلي :

ينمو القت بصورة جيدة في هذه المنطقة ، خاصة عند زراعة الصنف المحلي "الباطني" الذي لوحظ تفوقه على جميع الأصناف المحلية والمستوردة ، كما لا يجد على القت مظاهر الاستجابة لمعاملة البدور بمحض البكتيريا العقدية في ظروف التجربة القائمة فعلاً والتي ينقصها الكثير من دقة التصميم التجريبي كما أنها لم تعامل بالسماد الفوسفاتي مما لا يساعد على اظهار الاستفادة من المعاملة بالبكتيريا .

ب - من الواجب تضييق المسافة بين سطور القت الى ٢٠-١٥ سم لرفع محصولة حيث أن المسافة الحالية للزراعة هي ٣٥-٣٠ سم .

ج - من الواجب أن يدخل في جميع التجارب الحالية سجل لكميات مياه الري التي تعطى للحقول لربطها بكمية العلف المنتج حتى يمكن الاستفادة بمثل هذه البيانات في عمل مقارنة اقتصادية بالنسبة لمحاصيل العلف المختلفة تحت ظروف المنطقة من ناحية كفاءة استخدام مياه الري .

٢- النجيليات المعمرة :

لواحتظ النمو الجيد لنباتات البانيك Panicum antidotale كما أشار الدكتور أخضر المشرف على المحطة الى اقبال المزارعين المحليين على الحصول على تقاوى هذا النبات من المحطة ما يؤكد انتاجيته المرتفعة من العلف وتقبل الحيوانات له ، وعليه يجب التركيز على هذا النوع في التجارب المستقبلة وذلك باستيراد أكبر عدد ممكن من الطرز التابعة له من الهند وافريقيا ، كما يتتوفر لدى معهد بحوث الموارد الطبيعية في بغداد / العراق عدد كبير من هذه الطرز يمكن الحصول على منى

عينات منها لتجربتها و اختيار أفضلها . كذلك ينصح بعمل دراسات على خلط هذا النوع ببعض البقوليات المعمرة والهولية مثل : اللبلاب والسراترو للحصول على علف أكثر توازنا من الناحية الغذائية .

وتدل الملاحظات على أن حشيشة الرودس *Chloris gayana* رغم نموها الجيد في المحطة إلا أنه لوحظ عدم اقبال الحيوانات عليها (باستثناء الجمال والخيول) ولذلك تقرر عدم الاستمرار في تجربة هذا النوع . هذا مع العلم بأنه من الأنواع الناجحة والمستساغة من قبل كافة فئات الحيوان في مناطق أخرى من السلطنة (ظفار) ولكن يجد وأن قلة استساغته في وادي قريات ترجع إلى تقدم يمه للحيوان في أطوار نمو متأخرة (حيث تقل استساغة هذا النبات وغيره بتقدم عمر النبات) .

٣- النجيليات الصيفية الهولية :

تشير الملاحظات إلى نجاح بعض الأصناف المستوردة من السورجم للعلف والحبوب وكذلك الحشيش السوداني . وينصح بالاستمرار في هذه التجارب لعدد من المواسم مع الأخذ في الاعتبار أثر التسميد النيتروجيني المرتفع على إنتاجية هذه الأصناف ، إذ أن المقارنة بدون تسميد كاف تضع حدًا على القابلية المرتفعة على إنتاج العلف لبعض الأصناف المستوردة . كما يجب التأكيد على أن رفع إنتاجية العلف سواء بالتسميد أو المعاملات الزراعية الأخرى من شأنه تحسين كفاءة استهلاك مياه الري (كمية العلف المنتجة لكل وحدة مياه مستعملة) .

٤- البقوليات العلفية الاستوائية :

بالتعاون مع مسيرة " فالون " خبير المراعي بالبنك الدولي تجرى تجارب ملاحظة على إنتاجية بعض البقوليات الاستوائية المعمرة والهولية مثل : فول الصويا والسراترو واللبلاب ولكن لا يمكن الحكم حاليا على سلوك هذه الأنواع تحت ظروف المنطقة وإن كانت تبشر باحتمالات نجاح كبيرة .

٨-٣ المراعي الطبيعية بالسلطنة :

إن المراعي الطبيعية في أي منطقة هي محصلة التفاعل بين الظروف المناخية وظروف التربة وطبوغرافية السطح . ولا شك أن قسوة ظروف المناخ في عمان من حيث قلة الأمطار وارتفاع الحرارة وطبيعة الهضاب والجبال التي تستقبل الأمطار ساعدت على رداءة النبت الطبيعي وبالتالي انخفاض الطاقة الرعوية للمراعي كما يتضح من البيانات الواردة في جدول رقم (٢٦) .

ومن الناحية التقسيمية يمكن تعریف ثلاث مناطق للمراعي الطبيعية في عمان

هي :

- ١ مراعي منطقة الباطنة .
- ٢ مراعي مناطق عمان الداخلية بما فيها الجبل الأخضر .
- ٣ مراعي جبل ظفار .

جدول رقم (٢٦) تقدیر لمساحة المراعي الطبيعية
الموجودة في المناطق المختلفة
من السلطنة والحملة الحيوانية

لهمـا

المنطقة	مساحة المراعي (الفدان)	كمية الأمطار ملم	الحملة الحيوانية الحالية (فدان لكل وحدة حيوانية)
جنوب الباطنة	٣٠٠	١٥٠-١٠٠	٢٥٤
شمال الباطنة	٣٠٠	١٥٠-١٠٠	٢٠٥
عمان الداخل	٧٠٠	١٦٠	١٦٦
الظاهرة	٦٠٠	١٠٠	١١١
الشرقية	٥٠٠	١٢٠-١٠٠	٢١٤
ظفار	٩٠٠	٢٠٠-٥٠٠	١٩٦
الجملة			٢٣٠٠

١-٨-٣ الباطنة :

وهي الشريط الساحلي الضيق الذي يمتد عدة كيلومترات من الساحل الشمالي الشرقي من السلطنة وهي منطقة مستوية عامة فيما عدا بعض الكثبان الرملية بالقرب من الشاطئ . وتشغل الواحات الزراعية نسبة ضئيلة من الساحل بينما أغلب المساحة يمكن اعتبارها مراعي طبيعية ذات نسبت صحراء وشبه صحراء بسبب قلة الأمطار التي لا تتجاوز ١٥٠-١٠٠ ملم في أحسن الأحوال وفي بعض المناطق

القريبة من الساحل تتركز الشجيرات الملحية ، بينما في المناطق الداخلية تنتشر أشجار الأكاسيا بنسبة كثيفة إلى خفيفة Acacia Woodlands ويتخلل ساحل الباطنية بعض الوديان المنحدرة من المهاضب المجاورة . هذه الوديان تغيب عادة بعد العاصفة العطرية الرعدية وتضيق ميادينها فن الساحل باتجاه البحر .

ويعتبر أهم النباتات الطبيعية في ساحل الباطنية ما يلى :

أشجار :

للداخل	<u>Acacia tortilis</u> <u>Cassia italica</u>	السمير
(قرب التجمعات السكنية والأراضي المزروعة)	<u>Prosopis cineraria</u>	الفاف

شجيرات :

(قرب الساحل - مقاوم للملوحة)	<u>Calligonum comosum</u>	الأرطة
(قرب الساحل - مقاوم للملوحة)	<u>Zygophyllum</u> sp. <u>Tephrosia apollinea</u>	الثرمت
	<u>Lycium persicum</u>	كب
	<u>Heliotropium ramosissimum</u>	رمام
	<u>Indigofera</u> sp.	عشيبات بقولية
(على الكثبان الرملية)	<u>Cenchrus ciliaris</u>	عشيبات نجيلية
قرب البحر (مقاوم للملوحة)	<u>Aleuropis littoralis</u>	

ـ ٣-٨- عمان الداخل :

وتشمل مناطق المهاضب الجبلية والسفوح المستدبة من جنوب إلى شمال الباطنية والمناطق الأقل ارتفاعا في الظاهرية والشرقية وعمان الداخل . وتقدر مساحة المراعى في هذه المناطق بحوالي ٢٠٠ الف فدان . وهذه المراعى تستقبل سنويا كميات من

الأمطار أكبر بكثير من الساحل في الأجهزة المرتفعة منها وأقل من الساحل باتجاه الجنوب . ونظراً لطبيعة المها ب الصخرية في معظم مناطق الداخل ، فإن الأمطار تتجمع وتفيض إلى المناطق المنخفضة في صورة وديان متقطعة الجريان عادة ولو أن بعضها يفيض باستمراً . وفي هذه الوديان وحولها تتركز المناطق الزراعية . ونظراً لقلة الرطوبة المتوفرة فإن النبات الطبيعي في هذه المواقع يتخلّ أساساً في بعض الشجيرات والعشبيات المعمرة بكثافة قليلة جداً خاصة على ~~المنحدرات~~ .

وأهم النباتات المنتشرة هي :

أشجار صغيرة وشجيرات :

<u>Acacia</u> sp.	السمير
<u>Tamarix</u> <u>aphylla</u>	الاثل
<u>Zygophyllum</u> sp.	زفرة
<u>Euophorbia</u> sp.	
<u>Crotalaria</u> <u>aegyptica</u>	

عشبيات نجيلية وسقولية :

نجيل	<u>Cyperus</u> <u>schoenanthus</u>	صرصار
نجيل	<u>Panicum</u> <u>turgidum</u>	شام
	<u>Dactyloctenium</u> <u>aegyptiacum</u>	حشيش
	<u>Salsola</u> sp	خضراف
بقول	<u>Indigo-fira</u> sp.	

الجبل الأخضر :

يعتبر الجبل الأخضر أكثر مناطق السلطنة ارتفاعاً (حيث يصل إلى أكثر من ٣٠٠ متر عن سطح البحر) ، وهذا الارتفاع يساعد على زيادة كميات الأمطار السنوية وانخفاض درجة الحرارة عن المناطق الداخلية بدرجة ملحوظة . وبالرغم من عدم وجود بيانات عن الأمطار السنوية في الجبل الأخضر إلا أن طبيعة النبات

الموجود تشير إلى أن الأمطار لا تقل عن ٣٠٠-٤٠٠ ملليم سنتوياً ، وهي كمية تساعد على وجود غطاء نباتي به نسبة من العشبيات أكبر مما هو موجود في المناطق الشمالية الأخرى ، كما أن موسم النمو في الجبل أطول بكثير مما هو في المضاد المجاورة وهذا يعني موسم رعي أطول .

وتبلغ مساحة الجبل الأخضر حوالي ٣٠ الف فدان من الأرض الصخرية والجوية المتوجة ذات الطبوغرافية الوعرة نوعاً (خنفر وآخرون ١٩٦٦) ، ولهمذا فإن الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي هو الرعي وتربية الحيوان وكذلك انتاج الفاكهة . ولكن الحمولة الحيوانية الحالية للجبل منخفضة جداً حيث لا يتجاوز عدد الحيوانات ثلاثة آلاف رأس أغلبها من الماعز . وعليه فإن هناك فرصة كبيرة لزيادة عدد الماعز والغنم في هذه المنطقة لاستثمار كميات العلف المتوفرة في موسم النمو الطويل نسبياً .

على أن أهم معوقات تنمية الشروق الحيوانية في الجبل الأخضر ما يلى :

- ١- قلة النباتات البقولية ضمن الكسا الطبيعي .
- ٢- عدم توفر الأعلاف الإضافية لموسم العفاف نظراً لصغر المساحة المزروعة بالمحاصيل .
- ٣- وعورة المنطقة وصعوبة المواصلات إليها .

ملاحظات

النوع

نبيليات :

(صغير) معمر قليل القيمة
العلفية

Cymbopogon schoenanthus

معمر - علف جيد

Hyparrhenia hirta

(سودة) حولى

Eragrostis barrelieri

حولي

Lopochloa berythea

حولي

Tetrapogon spathaceus

شجيرات :

(خقلان) Euryops arabicus

(سخفة) Dodonea viscosa

(جعدة) Teucrium polium

(بقيان) Helianthemum lippi

مشاكل المراجع الشمالية :

- ١ قلة النباتات البقولية العلفية سواء العشبية أو الشجيرية (فيما عدا بعض الشجيرات غير المستساغة أو السامة) . وعليه فان الحيوان لا يحصل على القدر الكافى من البروتين فى غذائه ، وهذا سبب رئيسى للجوء البدو الى شراء لقت من المزارعين لتفذية الأغنام والماعز ، ويعتبر هذا النقص فى البروتين سبباً رئيسياً فى ضعف خصوبة الحيوانات . وعادة يواكب نقص البروتين نقصاً فى الفوسفور وهذا ايضاً يضعف من سرعة نمو الحيوانات .
- ٢ عدم توفر أعلاف اضافية لتمويل النقص فى الاحتياجات الغذائية للحيوان خاصة قبل وأثناء موسم الولادات .
- ٣ صعوبة استغلال بعض مناطق المراجع الجيدة مثل الجبل الأخضر .
- ٤ قلة مصادر مياه الشرب وعدم انتظام توزيعها .
- ٥ ضعف الرعاية البيطرية خاصة للقطعان البدوية .

٣-٨-٣ مراجع الجبل في ظفار (جبل القراء) :

تعتبر منطقة جبل القراء في ظفار أغنى مناطق السلطنة على الأطلاق في ثروتها الرعوية . هذه المنطقة تبلغ مساحتها حوالي ٦٠٢ مليون فدان (فالون ١٩٢٦) من الجبال المتموجة التي تستقبل سنوياً كمية من الأمطار الموسمية تصل إلى ٥٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر تتركز في شهور الصيف (يونيو ، يوليه ، أغسطس ، سبتمبر) وينمو عليها غطاء كثيف من النباتات النجيلية ، وبعض الشجيرات والأشجار . ويكون النبات الطبيعي في الجبل أساساً من نباتات نجيلية حولية مع بعض النجيليات المعمرة بنسبة قليلة . وفي الواقع التي تتعرض للرعى بشدة ، خاصة قرب التجمعات السكانية فإن نسبة هذه النباتات جميعاً تقل ويزداد انتشار بعض النجيليات والشبيفات حولية مثل *Steria sp.* كعلامة مميزة على التدهور .

ويتميز نبات الجبل عادة بانعدام وجود النباتات البقولية الحولية أو المعمرة كما أن موسم النمو الخضرى محدود ويتركز خلال شهور الصيف بعدة تجف الأعشاب الحولية ولا يبقى سوى بعض النجيليات المعمرة لفترة أطول .

وستغدو مراعن الجبل برعى الابقار والاغنام التي يمتلكها سكان الجبل الذين
يعيشون في شكل تجمعات صفيرة تعيش حياة بدائية جداً .

وأهم مكونات الكسا النبات في هذه المراعي هو الأنواع التالية :

النوع	النوع
عشبيات نجيلية :	
Themedia triandra	أكبر الأنواع انتشاراً على الاطلاق - حولى
<u>Panicum repens</u>	معمر
<u>Eragrostis ciliaris</u>	Eragrostis pilosa
<u>Tricholaena teneriffae</u>	Aristida meccana
<u>Avena spp.</u>	
عشبيات مختلفة :	
<u>Dichanthium annulatum</u>	معمر ذو قيمة علفية مرتفعة
<u>Apluda mutica</u>	حولى
<u>Setaria glauca</u>	حولى
<u>Setaria verticillata</u>	
<u>Cyperus shimpereianus</u>	
<u>Ammi majus</u>	

وتتلخص مشاكل مراعن الجبل فيما يلى :

- ١ - موسمية الانتاج العلفي في المرعى حيث ينحصر موسم النمو وتتوفر العلف الأخضر بكثافة كافية في الفترة من مايو حتى آخر سبتمبر بينما تعتمد التغذية بعد ذلك على النباتات الجافة ذات القيمة الغذائية الредية .
- ٢ - قلة الأعلاف المركبة المتوفرة للحيوان لتعويض النقص في القيمة الغذائية للمراعي أثناً موسم الجفاف .

- ٣- عدم توفر مصادر مياه الشرب للحيوان بدرجة كافية .
- ٤- عدم انتظام شدة الرعي في مناطق الجبل حيث تتعرض المناطق القريبة من التجمعات السكانية إلى رعي جائر أدى إلى تدهور نباتها ، بينما المناطق البعيدة خاصة التي لا تتتوفر فيها مياه الشرب تتعرض للرعي الخفيف.
- ٥- قلة النباتات النجيلية المعمرة .
- ٦- قلة الشجيرات والمعسليات خاصة البقولية .
- ٧- ضعف الرعاية الصحية للحيوان .
- ٩-٣ تحسين انتاجية واستغلال المراعي الطبيعية :

١-٩-٣ مراعي المناطق الشمالية من السلطنة :

لقد سبق أن أوضحنا أن الحمولة الحيوانية الحالية للمراعي في المناطق الشمالية وهي الباطنة وعمان الداخل والظاهرة والشرقية تعتبر مناسبة تقريباً مع ما يسمح به الانتاج العلفي الحالي للمراعي .

ويعني ذلك أن زيادة أعداد الحيوان بدرجة كبيرة على نبت المراعي تجعله يستغل بدرجة أكبر مما تسمح القواعد العلمية للرعاية السليمة للمراعي والتي تؤمن قدرتها على الاستمرار كمصدر متعدد للعلف الجيد .

وعلى ذلك فإنه قبل التخطيط لزيادة الأعداد الحيوانية المعتمدة على الرعي الطبيعي فإنه يجب :

- ١- عمل حصر دقيق لمناطق الرعي الطبيعي وتحديد الأنواع النباتية الصالحة للرعي .
- ٢- تقدير الكثافات الممكن استغلالها من العلف الناتج ومواسم توفر هذه الكثافات .
- ٣- تقدير الأعداد الحيوانية الحالية بدقة حتى يمكن مقارنتها بالأعداد الممكن تربيتها تبعاً لكتيبة العلف .

وكخطوة رئيسية لتحقيق التخطيط السليم لاستغلال المراعي ، فإننا نقترح اتباع برنامج لرعاية المراعي يشمل ما يلى :

ا - انشاء مراكز رعاية للأغنام والماعز والجمال في عدد من المواقع قرب التجمعات السكانية التالية :

نزوئي - عبرى - آدم . ويضم كل من هذه المراكز اصحاب زراعى وبيطري .
كما يمكن ان يضم أيضا طبيب بشرى كوسيلة لجذب البدو وتكون مهمة هذا المركز ما يلى :

- أ - توفير الخدمات البيطرية لأصحاب القطعان في منطقة نشاطه .
- ب - تحديد المساحة القابلة للرعي والأنواع النباتية التي تتغذى عليها الحيوانات ومواسم تغذيتها .
- ج - تحديد مصادر مياه الشرب وأمكانية توفير مصادر أخرى عن طريق السدود الصغيرة في مجاري الوديان أو الآبار .
- د - تقديم العلف المركز بناءً على تعاقد على شراء بعض النتاج بأسعار مجزية لأصحاب الحيوانات .

- وكل من هذه المراكز يجب أن يزود بما يلى :

- أ - مخزن للإغذية الإضافية .
- ب - مفطس للحيوانات لمقاومة الطفيليات الخارجية (ويمكن عن طريق تقدير أعداد الحيوانات .
- ج - مصدر لمياه الشرب للحيوان والانسان .
- د - أدوية بيطرية وبعض لوازم الاسعافات الأولية .

الدراسات الرعوية : - ٢

وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة النبت والطريقة السليمة لاستغلاله وكذلك كيفية تطويره عن طريق إدخال نباتات علفية جديدة وغير ذلك .

الاهتمام بالشجيرات العلفية : - ٣

يجب الاهتمام بزيارة أعداد الأنواع الشجيرية التي يمكن أن تكون علفاً للحيوان ،
از عن هذا الطريق يمكن زيارة كمية العلف بدرجة كبيرة . وجانب الأنواع

المحلية من هذه الشجيرات فإنه يجب ادخال أنواع جديدة منها ، ويمكن أن يتم إعداد مشاتل لهذه الشجيرات وتجربة زراعتها في موقع مماثلة لشمال السلطنة للحكم على ملائمتها للبيئة .

ومن الشجيرات التي يمكن الاهتمام بها ما يلى :

Tamarix sp.
Sesbania sp.
Opuntia sp.
Prosopis juliflora

Acacia sp.
Parkia sp.
Leucaena glauca

٢-٩-٣ مراعي الجبل الأخضر :

تعتبر مراعي الجبل الأخضر فقيرة في النباتات البقولية . وعليه فإنه لتحسين نوعية العلف الناتج من هذه المراعي ، وزيادة كميته ، فإنه من الممكن بذر بعض البقوليات الحولية قبل موسم الأمطار في الموقع الجيدة ، ومن الأنواع المحتمل نجاحها ما يلى :

Sub - clover (<u>Trifolium subterraneum</u>)	البرسيم الأرضي	-
Clare	(صنف كلير)	-
Barrel medic (<u>Medicago truncatula</u>)	القت الحولي	-
Jemalong	(صنف جمالونج)	-

هذه الأنواع ذاتية البذر أي لا تحتاج لإعادة بذرها كل سنة . كما أن ثمارها الجافة يمكن أن تكون مصدراً لغذاء الحيوان اثناء موسم الجفاف .

ويمكن استيراد بذورها من جنوب استراليا من شركة :
M. F. Hodge & Sons Ltd.
128 Gilbert St. Adelaide.

٣-٩-٣ نوعية المياه المتوفرة في المراعي :

علاقة ملوحة المياه بانتاج العلف وصحة الحيوان :

هناك ما يشير إلى أن مياه الرى المتوفرة من بعض الآبار والأفلاج تحتوى على نسبة ملوحة مرتفعة بصورة تؤثر على انتاجية الاعلاف المزروعة وعلى صحة الحيوان .

وقد سبق أن ناقشنا أثر الملوحة المرتفعة على انتاج العلف .

أما فيما يتعلق بصحة الحيوان فان زيادة ملوحة مياه الشرب تؤدي إلى :

- ١ قلة اشتهاء الحيوان للعلف.
- ٢ ارديار عبيء المحافظة على درجة حرارة الجسم في ظروف الحرارة والرطوبة المرتفعة بسبب قلة ما يتناوله الحيوان من المياه والحلوه .
- ٣ وجود بعض العناصر المعدنية في مياه الشرب قد تؤثر على الوظائف الفسيولوجية للحيوان من هضم وخلافه بصورة غير مرغوبه .

كما لوحظ أيضاً أن مياه الأفلاج على وجه الخصوص تحتوى على أنواع متعددة من الكائنات الدقيقة التي قد ينضم بعضها ضمن الطفيليات الداخلية على الحيوان ، وهو أمر يتطلب دراسة بيولوجية دقيقة .

وعليه ، فاننا نقترح أن تعنى وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن بدراسة مصادر مياه الري والشرب وتحليلها الكيماوى والبيولوجي ، ومدى ملائمتها لنوع الاستخدام المطلوب .

٤-٩-٣ مراعي جبل ظفار :

يجب أن يتم تطوير مراعي الجبل في ظفار في إطار تحقيق التكامل الزراعي بين الجبل وسهل صلاة ، لأن هذا التكامل يحقق ميزتين هما :

- ١ رفع كفاءة استغلال مراعي الجبل .
- ٢ ربط المجتمع السكاني الجبلي اجتماعياً واقتصادياً بالسهل ، وهذا يحقق استقراراً مطلوباً للتنمية .

وتتضمن خطة التطوير المقترحة ما يلى :

- ١ اضافة الأسمدة النيتروجينية (كما أثبتت التجارب الأولية التي قام بها فريق البنك الدولى) حيث أمكن زيادة انتاج العلف بنسبة ٣٠٠٪ عن طريق اضافة حوالي ٤ كجم نيتروجين للفدان . وهذه الزيادة في الانتاج - صاحبها ايضاً زيادة في نسبة البروتين في العلف .

ب - ادخال أنواع نجيلية وبقولية عمرة تبشر في الواقع ذات التربة الجيدة .

ومن الانواع المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة تحت ظروف الجبل ما يلى :

١- (محلى ويمكن استيراد بذوره من الهند) *Dicanthium annulatum* (Marvel)

(يمكن استيراده من جنوب افريقيا أو أمريكا) *Eragrostis Lehmanianq* (Lovegrass)

(بقول محلى) *Sesbania aegyptiaca*

٢- توفير مصادر مياه الشرب للحيوان والانسان وتنسيق توزيعها . ولقد حضرت حدinya بعض الابار المكلفة جدا . هذه الابار يجب الاستفادة القصوى منها بتوصيل المياه منها الى موقع بعيدة عن طريق مواسير لتقليل الرعن الجائر قرب هذه الابار . على أنه ينصح لتوفير مصادر مياه جديدة للمياه وبتكلفة أقل استثمار مياه الأمطار عن طريق حصادها بطريقة مناسبة وحجزها في خزانات أرضية كونكريتية .

٣- توفير أعلاف مرکزة للحيوان أثناه موسم الجفاف .

٤- توفير الرعاية البيطرية للحيوان والرعاية الطبية لسكان الجبل .

ومن الممكن أن يتم التطوير المطلوب في الأطراف التالي :

انشاء جمعيات تعاونية تضم كل جماعة منها اثنين أو أكثر من التجمعات السكانية التي تستغل مساحة من المراعي تتراوح بين ٤٠٠-٤٠ الف فدان ، ويحدد لكل جماعة مسئول من أهل المنطقة . وتكون هذه الجمعيات خاضعة للإشراف الفني من قبل الدولة ، على أن تقسم مراعي الجمعية إلى أقسام محددة بالفاصل الطبيعية كالآخاديد والشجيرات الخ ..

وتكون أهداف الادارة في هذه الجمعيات ما يلى :

١- تنظيم الرعي في أقسام المراعي مع تحديد اقسام للرعى اثناه موسم النمو وأخرى لموسم الجفاف مع التبادل بين سنة وأخرى (رعن دوري) .

٢- تشجيع الأهالى على حصاد جزء من العطيف الزائد عن موسم النمو في صورة دريس يستعمل اثناه موسم الجفاف (أذ أن هناك صعوبة في ميكنة تصنيع الدريس نظراً لطبيغرافية المراعي الوعرة) .

٣- توزيع الأعلاف الإضافية .

أما الشراف الفنى على هذه الجمعيات فيشمل :

- ١ تحديد كميات الأعلاف المركزة الازمة بناً على عدد الحيوانات المسجل لدى الجمعية .
- ٢ المساعدة في تنظيم الرعن الدورى وتحديد بداية ونهاية الرعن فى كل قسم .
- ٣ تدريب الأهالى على وسائل الرعاية الحيوانية السليمة .
- ٤ تنمية مصادر المياه فى كل مرعى .
- ٥ توفير الرعاية البيطرية والطبية .

ويجب الاشارة هنا الى أن الاستغلال الاقتصادى لمراعى الجبل يتطلب ابقاً^{*} للحيوانات الصغيرة الذى عمر سنة ونصف على الجبل قبل تسويقها نظراً لأنخفاض تكلفة تغذيتها بدرجة كبيرة بالمقارنة بالمشروع الحالى الموجود بالسهل والذى يعتمد على تسمين حيوانات صغيرة ولفتره طويلة على العلف الأخضر . ولكن ابقاء الحيوانات الصغيرة على مراعى الجبل لا يمكن تشجيعه الا عن طريق توفير أعلاف مركزة للحيوانات الصغيرة على مراعى الجبل لتنقص فى القيمة الغذائية للعلف الخشن الموجود . وعليه فان توفير هذه الأعلاف وبيعها للجمعيات التعاونية على أساس سداد ثمنها من العجلول الكبيرة وسيلة فعالة لزيادة الانتاج الحيوانى الحالى من مراعى الجبل . هذه العجلول الكبيرة يمكن ان خالها فى برنامج تسمين قصير فى السهل لتحسين نوعية اللحم الناتج منها .

ويمكن أن تحسب كميات العلف الازمة لكل جمعية على أساس :

- ١ عدد العجلول (الذكور والإناث معاً) .
- ٢ عدد الإناث الحلابة فقط .

أما الحيوانات الأخرى فإنه يمكن اعطاؤها أقل كمية ممكنة من الأعلاف المركزة .

الباب الرابع

الأعلاف المركزة وتغذية الحيوان

الباب الرابع

الأعلاف المركزة وتغذية الحيوان

١-٤ مدى كفاية الأعلاف المركزة للثروة الحيوانية في السلطنة :

ان مواد العلف المركزة المتاحة كفداً للحيوان في السلطنة ، جزء منها يأتي من مصادر ثابتة وهي لاعطاً الطاقة أساساً - وتأتي من حبوب الأذرة وال سورجم وردة القمح المطحون ، ومن البلح المنخفض الجودة (التمور) ، أما الجزء الآخر فمن مصادر حيوانية - وتعتمد أساساً على السمك المجفف وجزء يسير من اللبن للحيوانات الرضيعة قبل فطامها . وهذه الكميات من اللبن يمكن اهمالها لانخفاض مستوى انتاج اللبن وسرعة التخلص من العجول الصغيرة بالذبح المبكر .

وعلى اساس البيانات الاحصائية الواردة بالخطة الخمسية للتنمية الزراعية ١٩٢٦ / ١٩٨١ - ٨٠ يمكن اعتبار أن ما يستغل من التمور كعلف للحيوانات يبلغ حوالي ٢٠٪ من المحصول في المنطقة الشمالية من السلطنة ، وأن القمح الناتج ١٠٪ منه ردة مخلوطة تستهلك ايضاً في المنطقة الشمالية ، أما حبوب الأذرة وال سورجم في يمكن اعتبار أن ٥٠٪ يستهلك في المنطقة الشمالية ، ٥٠٪ في الجنوبية .

أما السمك المجفف في يمكن أن يعتبر المتوسط المعطى منه للحيوان في حدود نصف كيلوجرام (١٨٢ كجم سنوياً) للوحدة الحيوانية (بقرة قياسية وزنها ٦٤٥ كجم) وقد سبق بيان أن الوحدات الحيوانية في السلطنة تبلغ ٦٤ الف في ظفار ، ٨٢٥ الف في المنطقة الشمالية بجملة قدرها ١٢٨٥ الف (جدول رقم ٢٢) .

ويبيّن الجدول رقم (٢٢) الكميات المتاحة من المواد المركزة وما تعادله من الطاقة والبروتين المنهض على مستوى السلطنة مع اهمال المستورد منها في السنوات الأخيرة في محطات الانتاج الحيواني التجريبية لضائمة هذه الكميات :

جدول رقم (٢٢) مصادر العلف المركز في السلطنة

بالمليون الفدائيه جملة القيمة الفدائيه

بيان	الناتج كعلف	نشا	معادل بروتين	المستهلك معادل بروتين	نها	مهمضوم
------	-------------	-----	--------------	-----------------------	-----	--------

أ - مصادر نباتية:

تمور	١٧٦	٣٥٢	٦٠	-	٢١١٢	-
قمح	٢	٦٥	٦٥	(ردة)	٠١٣	١٠
أذرة	١٥	١٥	١٥		٨١٢	٢
سورجم	٦	٦	٦		٤٠٥	٤

اجمالى المصادر النباتية	١٩٤	٥١٤	١٩٤	٣٨٥	١٣١	١٣١
-------------------------	-----	-----	-----	-----	-----	-----

ب - سمك مجفف:

سمك مجفف	٢٣٤	٦٥	٥٠	١٥٢١	١١٢٠	١١٢٠
----------	-----	----	----	------	------	------

المجموع الكلى	٢٤٨	-	-	٥٣٢١	١٣٠١	١٣٠١
---------------	-----	---	---	------	------	------

ويكون توزيع المصادر النباتية والحيوانية على مناطقى السلطنة كالتالى بالمليون الف طن :

المنطقة	علف مركز نباتى	سمك مجفف	معادل بروتين	الكميه	نها	معادل بروتين	الكميه	نها	مهمضوم
---------	----------------	----------	--------------	--------	-----	--------------	--------	-----	--------

أ - المنطقة الشمالية

(٨٢٥ ألف وحدة حيوانية)

١٥	٢٩٨٨	٢٩٦٢	٠٦٢	٩٢	٤٥٩	٤٥٩	٤٥٩	٤٥٩	٤٥٩
----	------	------	-----	----	-----	-----	-----	-----	-----

ب - المنطقة الجنوبية

(٤٦ ألف وحدة حيوانية)

٥٥	٣٧٥	٣٧١	١٣١	١٣١	٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦
----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

المجموع

وذلك يكون المستهلك للمنطقة الشمالية ٥٤٤٣ الف طن معادل نشا ٩٩٢ (الف طن ببروتين مهضوم) ، والمنطقة الجنوبية ١٤٢ الف طن معادل نشا (٤٦٢ الف طن ببروتين مهضوم) . حيث وضح أن المنطقة الجنوبية نصيتها من المواد المركزة أقل نسبياً من المنطقة الشمالية فهى تحصل على ٢٥٪ من معادل النشا المتاح من المركبات في السلطنة رغم أن نصيتها من الوحدات الحيوانية يبلغ ٣٥٪ على مستوى السلطة . أما توزيع البروتين المفروم فهو متاسب تقريباً بين المنطقتين ، إن أن المنطقة الجنوبية تحصل على ٣٢٪ منه ، وهذا الوضع ناشئ من وجود جزء متاح من التمور لغذاء الحيوان في المنطقة الشمالية يبلغ ٢١ الف طن معادل نشا .

ويكون بذلك نصيب الوحدة الحيوانية يومياً على مدار السنة من المواد المركزة وما تحتويه من الطاقة (معادل نشا بالكيلوجرام وببروتين مهضوم بالجرام) كالتالي :

كمية المواد المركبة/يوم	معادل النشا / يوم	بروتين مهضوم/يوم	كيلوجرام	جム	
٢٦٥	١٢٤٣	١٩٤٠	أ - المنطقة الشمالية		
٢٢٨	٠٢١٥	٠٩٢٢	ب - المنطقة الجنوبية		
٢٢٠	١٠٥٤	١٥٩٥	مستوى السلطة		

وإذا اعتبر ما يلزم للوحدة الحيوانية يومياً لتغطية العلية الحافظة مع انتاجية ضعيفة على مستوى السلطة هو ٣٥٥ كجم معادل نشا ، منها ٤٥ جم ببروتين مهضوم ، فإن مواد العلف المركزة المتاحة تعطى نحو ٣٠٪ من الطاقة على مستوى السلطة (٣٥٪ في المنطقة الشمالية ، ٢٠٪ في المنطقة الجنوبية) ونحو ٦٠٪ من البروتين المفروم .

وعلى ذلك يكون الاعتماد للحصول على ما يلزم لباقي الاحتياج اليومي (٢٠٪ من الطاقة و ٤٠٪ ببروتين مهضوم) من المتاح من مواد العلف الخشنة (خضراً وجافة سواً مزروعة أو مراعي طبيعية) والتي لا يمكن استيرادها ، وقد سبق دراسة المتاح من مواد العلف الخشنة ومدى كفايتها في السلطنة ، ولتوسيع الصورة النهاائية للوضع العلقي في السلطنة تلزم عرضاً مقارناً للمواد العلف الخشنة والمركزة معاً ومدى تكاملهما لتغطية احتياج الحيوان لا ربطاً بذلك بالسياسة التي يخطط لها للنهوض بالانتاج الحيواني رأسياً وأفقياً .

مدى كفاية المتأخر من الأعلاف المركزة والخشنة معاً :

يتبيّن من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٨) كمية المواد الغذائية المقدمة كوحدات غذائية من معادل النشا والبروتين المنهض في كل من شمال السلطنة وجنوباً مبيناً المتأخر من المواد الخشنة والمركزة كل على حدة ومجموعها معاً.

ومنه يتضح أنه في شمال السلطنة يبلغ المستهلك من معادل النشا ٩٣٥٪ الف طن والبروتين المنهض ١٨٩٪ الفطن ، وتعطى المواد المركزة ٤٢٪ من معادل النشا ، ٤٣٪ من البروتين المنهض ، بينما نصيب المواد الخشنة ٥٧٪ ، ٥٢٪ على الترتيب ، وفي جنوب السلطنة فإن المستهلك من معادل النشا هو ٦٣٥٪ الف طن ومن البروتين المنهض ٧٣٪ الفطن تعطى المواد الخشنة منها ٧٧٪ من الطاقة (معادل نشا) ونحو ٣٤٪ من البروتين المنهض ، ومنه يتضح أن معظم الطاقة الغذائية في الجنوب تعتمد أساساً على المرعى الطبيعي في العقلة المواد المركزة في الجنوب التي تساهم فقط بـ ٢٢٪ كمصدر للطاقة ، ورغم انخفاض كمية المواد المركزة في الجنوب فإنها تساهم بقسط كبير في اعطاء البروتين المنهض (نحو ٦٥٪).

وإذا تمت المقارنة على مستوى السلطنة فإن المستهلك من المواد الغذائية يعطى ١٥٢٪ الف طن معادل نشا و٦٣٪ الفطن بروتين منهض ، وتساهم المواد الخشنة باعطاؤه ٦٥٪ من الطاقة ، واعطاً ٥٠٪ من البروتين المنهض والباقي في الحالتين يكون من المواد المركزة.

جدول رقم (٢٨) المتاح من مواد العلف الخشنة والمرکزة وقيمتها
 الغذائية (معادل نشا وبروتين مهضوم)
 الفطن في العام

القيمة الغذائية للمستهلك		العلف المستهلك	الناتج الف طن	بيان
معادل نشا	بروتين مهضوم	الف طن		
الفطن	الفطن			
أ- المنطقة الشمالية (٨٢٥ ربع ألف وحدة حيوانية)				
أولاً : مواد علف خشنة :				
٢٦٠٠	١٢٥٢	١٢٥٢ ربع	١٢٥٢	علف اخضر ومخلفات محاصيل
٢٨٠٠	٢١٨٠	٢١٨٠ ربع	٢١٨٠	مداعن طبيعية خضراً
١٠٨٠	٣٩٣٣	٣٩٣٣ ربع	٣٩٣٣	المجموع
ب- المنطقة الجنوبية (٤٦٤ ألف وحدة حيوانية)				
٥٤٠٠	٣٩٣٣	٣٩٣٣ ربع	٣٩٣٣	علف اخضر متزوع *
١١٥	٣٨٤	٣٨٤ ربع	٣٨٤	مداعن خضراً بالجبل ** ١٢٠ يوماً
٥٢٦	١٢٨	١٢٨ ربع	١٢٨	جاف بالجبل * ٢٤٥ يوماً
-	٩٢	٩٢ ربع	٩٢	المجموع الكلي
١٣٣٤	٦٦١٢	٦٦١٢ ربع	٦٦١٢	أ- المنطقة الشمالية
ثانياً : مواد علف مرکزة :				
٤٥٩	٤٥٩	٤٥٩ ربع	٤٥٩	مرکزة نباتية
١٥٠	١٥٠	١٥٠ ربع	١٥٠	سمك مجفف
٣٩٥٨	٦٠٩	٦٠٩ ربع	٦٠٩	المجموع
ب- المنطقة الجنوبية				
٨٦٣	١٠٥	١٠٥ ربع	١٠٥	مرکزة نباتية
٥٥٠	٤٨	٤٨ ربع	٤٨	سمك مجفف
١٤١٣	١٨٩	١٨٩ ربع	١٨٩	المجموع
٥٣٢١	٢٩٨	٢٩٨ ربع	٢٩٨	المجموع الكلي
ثالثاً : مواد علف خشنة ومرکزة معاً				
٩٣٥٨	٤٥٤٢	٤٥٤٢ ربع	٤٥٤٢	أ- المنطقة الشمالية
٦٣٥٩	٢٨٢٣	٢٨٢٣ ربع	٢٨٢٣	ب- المنطقة الجنوبية
١٥٦١٧	٢٤١٥	٢٤١٥ ربع	٢٤١٥	المجموع الكلي

*قيمة غذائية ٥١ معادل نشا ، ٣٪ بروتين مهضوم ** نشا ١٪ بروتين *** ٢٥٪ معادل نشا

واذا ما قورن المستهلك من مواد العلف فى الشمال بما هو مطلوب للوحدات الحيوانية بها (٨٢٥ الف) والبالغ مقداره ١٠٦٩ الف طن معادل نشا ، و ١٣٥ الف طن بروتين مهضوم ، فإنه يتضح أن احتياج الطاقة ينقص بمقدار ١٣٣٢ الف طن معادل نشا ، بينما هناك زيادة فى البروتين المهضوم ، وهذا النقص فى الطاقة يمكن أن يعطى بمخلوط علية مركز "قيمه ٦٥%" بما يبلغ ٢٠٥ الف طن علف يمكن استيرادها .

أما في جنوب السلطنة فان المستهلك (٦٣٥٩) الفطن معادل نشا ، و (٢٣٨) الفطن بروتين مهضوم) يغطي الاحتياج المطلوب للوحدات الحيوانية (٤٦ الف وحدة) وهو (٦٩٥) الفطن معادل نشا ، (٥٧٥) الفطن بروتين مهضوم على أساس الاتاج الحالى للحيوانات (انتاج ضعيف) .

وعلى المستوى ككل فإن المستهلك يتناول ١٥٢٠ الف طن معادل نشا و ٣٥٢٦ الف طن بروتين مهضوم والمطلوب ٦٦٥١ الف طن معادل نشا ، ٢١ الف طن بروتين مهضوم أى أن هناك نقصاً في الطاقة يبلغ ٣٣٩٠ الف طن يمكن تفطيطها بالاستيراد (نحو ٣٥٤١ الف طن علف مركز قيمته التشوية ٦٥٪) . ويبيين جدول (٢٩) توفر العناصر الغذائية بالمناطق المختلفة محسوبة لوحدة حيوانية واحدة (بقرة وزنها ٤٥٠ كجم) .

ويتضح بصفة عامة أن المنطقة الشمالية تحتاج لمصادر للطاقة لتغطية الاحتياج مع كفاية من البروتين المهمضو بينما بالمنطقة الجنوبية يمكن تغطية الطاقة بزيادة طفيفة وتغطية البروتين بنقص طفيف أيضاً.

٣-٤ علاقـة المـواسم الزراعـية بالـسلطـنة والأـمـطـار بـحـالـة الـاعـلـاف الـنبـاتـية وـتـغـذـيـة الـحيـوان :

رغم أن الاحصائية السابقة بالميزانية الفدائية للحيوانات المجترة بالسلطنة من حيث توزيع الاعلاف الخشن (المترعنة والرعوية) والأعلاف النباتية المركزة من شمال وجنوب السلطنة ، بالإضافة لما يمكن استهلاكه من الأسماك المجففة ، اظهرت نقصاً قليلاً يمكن استدراكه بالاستيراد لمواد مركزة (نحو ١٥ الف طن علف) وذلك لتفطية الاحتياج للعلفية الحافظة ولانتاج ضعيف الا أن توزيع الاعلاف على مدار السنة حالياً له ارتباط وثيق بالحالة الفدائية والصحية وانتاجية الحيوان ، فالحيوانات في مواسم الامطار ونمو المحاصيل العلفية (البرسيم المعزروع والنباتات الرعوية) وخشائش الحقل في المنطقة الجنوبية ، قد تأخذ كفايتها وزيادة ويكون نموها وانتاجها متحسن بل قد يحصل على زيادة خاصة من البروتين المهمض الذي يكون فاقداً غذائياً

جدول رقم (٢٩)

بيان	كمية معاذل اليومياً	النسبة المئوية من المذهب اليومياً	كمية البروتين اليومياً	النسبة المئوية من المذهب اليومياً	النسبة المئوية من المذهب اليومياً
العلية القياسية	٣٥٥	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٠٠
<u>المستهلك من الموارد</u>					
<u>الخشنة</u>					
المنطقة الشمالية	١٢٩٣	٥٠٥	٣٥٩	٢٩٨	٢٩٨
المنطقة الجنوبية	٢٩٤٦	٨٣٠	١٥١	٣٣٦	٣٣٦
السلطنة كلها	٢٢٠٦	٦٢١	٢٨٤	٦٢١	٦٢١
<u>المستهلك من الموارد</u>					
<u>المرکزة</u>					
المنطقة الشمالية	١٣١٤	٣٢٠	٢٢١	٦٠٢	٦٠٢
المنطقة الجنوبية	٠٨٤٢	٢٣٢	٢٨٨	٦٤	٦٤
السلطنة كلها	١١٤٥	٣٢٣	٣٢٨	٦١٢	٦١٢
<u>المستهلك من الصوار</u>					
<u>المرکزة والخشنة</u>					
المنطقة الشمالية	٣١٠٢	٨٧٥	٦٢٠	١٤٠	١٤٠
المنطقة الجنوبية	٣٢٨٨	١٠٦٢	٤٣٩	٩٢٤	٩٢٤
السلطنة كلها	٣٣٥١	٩٤٤	٥٦٢	١٢٤٩	١٢٤٩

ويقابل ذلك في مواسم الجفاف عدم الكفاية سواءً من احتياج الطاقة أو البروتين مما يسبب ضعفاً وهزلاً للحيوانات ويزيد من نسبة النفوق ويقلل الخصب فيها كما هو مشاهد حالياً.

ولذلك تلزم تنظيم دورة توزيع الأعلاف على مدار السنة بحيث يمكن حفظ جزء من الأعلاف الخضراء على صورة دريس (أو سيلاج) لأي فائض من البرسيم المزرع أو للخشيش الأخضر في الجبل بالجنوب بدلاً من تركه يجف في الحقل ويصبح علفاً فقيراً في البروتين كما هو الحال حالياً، ويلزم لتنفيذ ذلك بالحقل استنبط وسائل ميكانيكية سهلة لخش المراقي بالحقل اثناءً موسم النمو الخضرى الجيد. فقد قدر العلف الأخضر في الجنوب في منطقة الحقل بنحو ٢١٠ الف طن يستهلك منها ١٣٨ الف طن في مدة ١٢٠ يوماً والباقي يترك يجف في الحقل ليكون منه نحو ١٦٨ الف طن جاف يستهلك منها الحيوان ٩٢ الف طن (بواقع ٨ كجم) يومياً لأن افتقار العلف الجاف من البروتين يضعف قدرة الحيوان على تناوله وقدرت هذه الكمية بنحو ٢٣ الف طن من معادل نشا دون بروتين مهضوم يذكر فيها، بل أنها إذا أخذت للحيوانات بدون إضافة سمك مجفف إليها فإن الحيوان يصبح في ميزان بروتيني سالب، بل أنه بالتدريج يعاف تناول القش الجاف، وقد يصوم نهايياً عن تناوله، وهذا ينتج عنه هزال الحيوانات ونفوق الكثير منها. ولكن لو قطع الخشيش الأخضر وبه نسبة مناسبة من البروتين يمكن أن يتكون منه دريساً بنفس الكمية السابقة (١٦٨ الف طن) قيمتها التشوية ٣٠٪ وبروتين مهضوم قد يصل إلى ٦ أو ٧٪، ومعنى ذلك أن نفس كمية العلف الجاف إذا أصبحت دريساً نحصل منها على نحو ٥ الف طن معادل نشا ونحو ١١ الف طن بروتين مهضوم (بدلاً من ٢٣ الف طن معادل نشا بدون بروتين مهضوم). وهذا العلف كدريس يمكن أن يتناول منه الحيوان يومياً كمية مناسبة قد تصل ١٢ كجم بها نحو ٣٦ كجم معادل نشا ونحو ٨٠٠ جم بروتين مهضوم وهذا يقطع العلاقة الحافظة وجزءاً مناسبًا من العلاقة الانتاجية سواءً من ناحية الطاقة أو البروتين المهضوم.

٤-٤ الاحتياجات الغذائية للحيوانات المجترة في السلطنة حالياً عند مضاعفتها :

٤-٤-٤ الانتاج الحالى :

من الحقائق المعروفة حالياً عن انتاجية الحيوانات بالسلطنة هو أنه انتاج ضعيف بالنسبة للمعدلات العالمية، فهو لا يتجاوز نحو ٢٥٪ إلى ٢٥٪ كجم نمو في حالة الماشية لتصل وزن ٢١٠ - ٢٢٥ كجم عند عمر سنتين إلى سنتين ونصف (٣٠٪ - ٢٤٪ شهراً) وانتاج اللبن يتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ كجم لبن، وقد يصل إلى ٦٠٠ كجم (بمتوسط

نحو ٥٢ كجم لبن في موسم ادرار نحو ٢٠٠ يومياً أى بمتوسط نحو ١٦١-١٦٢ كجم يومياً على مدار السنة) وفي حالة الماعز والغنم التي تصل لوزن ٣٥-٣٠ كجم في مدة سنة فان معدل نموها نحو ٩٠ جم يومياً .

وعلى هذا الاساس فان الوحدة القياسية للحيوانات (وزن ٤٥٣٦ كجم) والتي تساوى ١٦٥ بقرة عمانية ، ونحوه من الماعز أو الغنم ، والتي تحتاج لغذاء حافظ لها يومياً ٥٥٥ كجم معاذل نشا و ٢٥٠ جم بروتين مهضوم (كل ١٠٠ كجم وزن حتى تحتاج ٥٨٠ كجم معاذل نشا و ٥٠ جم بروتين مهضوم وهن معدلات غnim في مصر) ، فان احتياج الانتاج يكون كالآتي :

أ - في حالة انتاج للبن :

في حالة الابقار التي تنتج نحو ٨٠٠ كجم لبن (165×500) أى بمعدل نحو ١٢٠ كجم يومياً على مدار السنة بنسبة دهن حوالي ٥٪ وهذه تعادل نحو ٢٥ كجم لبن معدل الدهن (٤٪ دهن) تحتاج لانتاجها ٦٥٠ كجم معاذل نشا ، ١٨٠ جم بروتين مهضوم (الواقع ٢٦٠ كجم معاذل نشا و ٧٢ جم بروتين مهضوم لكل كجم لبن معدل الدهن) .

واذا زيد على العلية الحافظة للبقرة القياسية ١٠٪ من العلية الحافظة لتفطير احتياج التناوب من الحمل ونمو الجنين (كما ينصح بذلك مجلس البحوث الامريكى) أى نحو ٢٥٥ جم معاذل نشا و ٢٥ جم بروتين مهضوم ، فان ما يلزم للعلية لانتاج اللبن والتراكم حوالي ٩٠٥ كجم معاذل نشا و ٥٥ جم بروتين مهضوم أى نحو كجم معاذل نشا و ٢٠٠ جم بروتين .

وذلك يكون اللازم للعلية الحافظة والمنتجة (العلية الكلية) هو ٥٥٥ كجم و ٤٥٠ جم بروتين مهضوم .

ب - في حالة النمو :

البقرة القياسية (= ١٦٥ بقرة عمانية يمكن أن يعتبر معدل نموها على مدار السنة ٤٠ كجم يومياً (165×100) ومعدل نمو خمس من الماعز (التي تكافىء بقرة قياسية) يبلغ ٥٤٠ كجم يومياً .

وعلى ذلك يمكن اعتبار معدل النمو للوحدة الحيوانية القياسية من كل من البقر والماعز تبلغ في المتوسط ٤٢٥ كجم يومياً وهذه تحتاج لانتاج ٦٠٠ كجم معاذل نشا و ١٢٦ جهروتين مهضوم (على أساس أن كل كجم نمو يحتاج ٢٥٢ كجم معاذل نشا منها ٢٠٪ بروتين مهضوم) .

وعلى هذا الاعتبار يكون المطلوب لانتاج ٤٢٥ كجم نمو هو ١ كجم معاذل نشا و ٢٠٠ جم بروتين مهضوم .

و بذلك يكون الانتاج الكلي في علية يومية على مدار السنة للوحدة الحيوانية هو ٣٥٥ كجم معاذل نشا و ٤٥٠ جم بروتين مهضوم وذلك لانتاج اللبن أو للنمو من هذه الوحدات الحيوانية .

وقد أخذ هذا الأساس في تقدير الاحتياج الكلي على مدار السنة للوحدات الحيوانية بالسلطنة (١٢٨٥ الف وحدة) وقدرت الكمية الازمة بمقدار ١٦٦٥ الف طن معاذل نشا و ٢١ الف طن بروتين مهضوم لكل وحدة حيوانية على مدار السنة .

٤-٤-٤ الاحتياج عند مضاعفة النمو أو مضاعفة انتاج اللبن :

في حالة رفع انتاج اللبن للوحدة الحيوانية في السلطنة إلى ١٦٠٠ كجم لبن ٥٪ (أي ٨٤٠ كجم لبن معدل الدهن بواقع نحو ٥ كجم لبن كمتوسط طول السنة) فإن ما يتطلب للعلية الحافظة وانتاج اللبن والتسلل يومياً للبقرة القياسيه سيكون يومياً ١٤٤ كجم معاذل نشا و ٦٣٥ جم بروتين مهضوم حسب الأساس التي سبق بيانها .

وعند مضاعفة النمو للماعز والبقر ليكون للوحدة الحيوانية نحو ٨٪ كجم نمو يومياً فإن الاحتياج اليومي الكلي يصل إلى ٥٥٤ كجم معاذل نشا و ٦٥٠ جم بروتين مهضوم .

واذا أخذ متوسط الاحتياج اليومي الكلي لكلا الانتاجين (انتاج اللبن أو النمو) فإن ذلك يكون ٣٤٤ كجم معاذل نشا و ٦٥٠ جم بروتين مهضوم ويبلغ ذلك في السنة لكل وحدة حيوانية ١٥٣٥ طن معاذل النشا و ٢٣٠ طن بروتين . وبذلك يرتفع الاحتياج على مستوى السلطنة لجميع الوحدات الحيوانية إلى ١٩٦٦ الف طن معاذل نشا وهو ٢٩٦ الف طن بروتين مهضوم ، وهذا يزيد عن المحتاج استهلاكة حالياً (وهو ٢٦٧٢ الف طن معاذل نشا و ٣٥٦ الف طن بروتين مهضوم) بمقدار

٤٩٣ الف طن معادل نشا و٣٢ الفطن بروتين مهضوم ، وهذه الكمية يمكن
مداركتها باحدى الطريقتين :

-١ باستيراد مواد علف مرکزة رخيصة لانتاج الطاقة مثل الاذرة (الفاريما من
السودان وهي رخيصة السعر) ولها نحو ٦٠ دولار امريكي) أو درنات
التبيوكا المجففة ، ولو أعتبر متوسط قيمتها الغذائية ٧٠٪ؑ معادل نشا فان
ذلك يحتاج لاستيراد ٦٣٥ الف طن منها نحو ١٢١ مليون ريال عماني
(على اعتبار ٣ دولارات لكل ريال عماني) وزيادة المحتاج من السمك المجفف
٥٪ؑ أي زيادة ٢٥٪ؑ كجم للوحدة الحيوانية لتعطى نحو ٨ الف طن
بروتين مهضوم ليكون المحتاج ٣٢ الف طن لتفطية ما يلزم من البروتين المهضوم
لزيادة الانتاج .

وهذا يعتبر حلاً سريعاً ويحتاج الأمر لتوزيع هذه الكميات على المزارعين
والرعاة ولا يحتاج الأمر لعملية تصنيع بل يكتفى فقط بعملية الجرش للحبوب
الموزعة خاصة عند تغذيتها للمجترات التي تهتم الجرش الخشن لها .

-٢ أو زيادة محصول البلح (التمر) والحبوب في السلطنة رأسياً (عن طريق
تطوير وسائل الزراعة والتسييد وانتخاب السلالات الجيدة) ليصل الناتج
إلى ضعف محصول عام ١٩٢٥ .

وهذا أمل منشور في الخطة الخمسية ، حيث ستضاعف المحصول سنة
١٩٨٠ وهذا المصدر سيوفر ٥٢٨ الف طن معادل نشا و٣١ الف طن
بروتين مهضوم مع الزيارة ايضاً بحوالى ٥٠٪ؑ في السمك المجفف المعطى
للحيوانات للحصول على نحو ٨ الف طن بروتين مهضوم من هذا المصدر ،
وهذا الحل تدريجي ، أي يأخذ عدة سنوات .

وما هو جدير بالذكر أنه مما يساعد للوصول لذلك ، ويسرع من هذا التدرج ،
محاولة الزيارة في محصول البرسيم سواء رأسياً أو أفقياً ، واضح من الخطة
الخمسية للسلطنة زيارة محصوله في عام ١٩٢٥ (١٠٤ الف طن) ليصل
إلى ٤٦٢ الف طن سنة ١٩٨٠ ، وهذا معناه زيارة ١٤٢ الف طن على
أحضر قيمته الغذائية نحو ١٢١ الف طن معادل نشا ونحو ٢٥٪ؑ الف طن
بروتين مهضوم . وقد سبق ذكر أن تنظيم التغذية على المراجع - خاصة في
الجنوب على الجبل وعمل درييس في المراجع - ينظم توزيع العلف على مدار
السنة ويزيد من القيمة الغذائية المتحصل عليها نحو ٢٧ الف طن معادل نشا
ونحو ١١ الف طن بروتين مهضوم .

٥-٤

الكافأة الانتاجية للحيوانات المختبرة في السلطنة عند الوضع الحالى وعند مضايقة الانتاج :

١-٥-٤ الكافأة الانتاجية الحالية :

إذا عبر عن الكافأة الغذائية بمقدار الناتج من اللبن (لبن معدل دهن في اليوم على مدار السنة قيمته النشوية ١٨ ر. لكل كجم فيه نحو ٤٠ جم بروتين) أو النمو بالكيلوجرام المقابل لكل كيلوجرام معاذل نشا في الغذاء المعطى يومياً (للعلقة الكلية = حافظة + انتاجية)، فإن الكافأة الغذائية في حالة انتاج اللبن = ١٢٢ ر (١٨٢٥ × ١٢٣٪). ويلزم لانتاج كيلوجرام معاذل نشا في

اللبن الناتج ٢٨٨ كجم معاذل نشا في الغذاء. وإذا حسبت الكافأة الغذائية على أساس وحدة الانتاج كجم لبن معدل، فإن الكافأة تصبح ٤٢٠ ر. كجم معاذل نشا مأكول أي يلزم ٤٢ ر كجم معاذل نشا لانتاج واحد كجم لبن معدل الدهن.

ويقابل ذلك الكافأة البروتينية: على أساس عدد كيلوجرامات اللبن معدل الدهن الناتج من واحد كيلوجرام بروتين مهضوم في الغذاء. ستكون الكافأة ٦٥ ره وتكون كمية البروتين اللازمة لانتاج واحد كيلوجرام لبن معدل الدهن هي ١٨ ر كجم بروتين مهضوم في الغذاء.

وفي حالة النمو فإن الكافأة الغذائية = ١٢ ر (أي ٤٢٥٪)، أي ١٢٪، ويلزم لانتاج كيلوجرام نمو مقدار ٣٥٥ ر كجم معاذل نشا، وهذا يسمى (العدد الانتاجي) أو مقياس النمو.

وتكون الكافأة البروتينية = ٤٩ ر. (أي ٤٤٢٥٪). ويلزم لانتاج واحد كيلوجرام نمو مقدار ٩٠٥ ر كيلوجرام بروتين مهضوم في الغذاء.

٢-٥-٤ الكافأة الغذائية عند مضايقة الانتاج الحالى :

في حالة انتاج اللبن سيلزم لانتاج ٥ كجم لبن معدل القيمة (معاذل النشا فيه ٩٠ ر) مقدار ٠٤ ر كجم معاذل نشا يومياً أي بكافأة = ٤٥٪، أي ٢٢٪، أي يلزم ٥٥ ر كجم معاذل نشا لانتاج ١ كجم معاذل نشا في اللبن المنتج. وإذا حسبت

الكافأة الغذائية على أساس كجم لبن معدل الدهن فان الكافية ستصبح ٢٢ ر ١ كجم ،
لبن / كجم معاً نشا مأكولة يلزم ٨٢ ر . كجم معاً نشا لانتاج واحد كجم لبن
معدل الدهن .

ويقابل ذلك كافية بروتينية ٨ كجم لبن معدل الدهن / كجم بروتين مهضوم في
الغذاء أي انه يلزم ١٢٥ ر . كجم بروتين مهضوم في الغذاء لانتاج واحد كجم لبن
معدل . وفي حالة النمو فان الكافية الغذائية = ١٢٦ ر (أي $\frac{8}{126}$) أي ٦ ر ٦٧٦
أي يلزم ٦٨٨ ر كجم معاً نشا في الغذاء لانتاج كجم نمو .

والكافأة البروتينية = ٣٠ ر (أي $\frac{8}{65}$) ،
أي يلزم ٨١٢ ر . كجم بروتين مهضوم لانتاج واحد كجم نمو .

ويمكن تلخيص هذه المقارنة كالتالي على أساس ما يلزم لانتاج كجم لبن معدل
الدهن أو كجم نمو من كل من معاً نشا أو البروتين المهضوم في الغذاء :

انتاج ١ كجم لبن	انتاج ١ كجم
معدل الدهن	نمو

أ - في حالة الانتاج الحالي :

٨٣٥	٤٢٠	معادل نشا كجم
١٠٥٩	١٨٠	بروتين مهضوم كجم

ب - في حالة مضاعفة الانتاج :

٥٦٨٨	٨٢٠	معادل نشا كجم
٨١٢	١٢٥	بروتين مهضوم كجم

وقد يتضح أن ما يلزم من الطاقة لانتاج كجم لبن معدل الدهن يبلغ في
الحالة الأولى ١٢٣٪ مما يلزم في الحالة الثانية ويقابل ذلك ١٤٦٪ في حالة
البروتين المهضوم ، وفي حالة النمو فان ما يلزم من الطاقة في الحالة الأولى يبلغ
٨٤٨٪ في الحالة الثانية مقابل ٤٣٠٪ في حالة البروتين المهضوم .

أى أن مضاعفة الانتاج سيترتب عليها توفير كبير في الغذاء والبروتين المهضوم
لانتاج الوحدة المطلوبة سواء اللبن أو النمو ، وهذا له ارتباط وثيق بالكافأة

الاقتصادية للإنتاج من جانب التكلفة الغذائية ، وهذا منصرف على الغذاء الداخل في الانتاج (النقود الانتاجية / وحدة نقود مصروفة على الغذاء) .

فازا فرض وكان الغذاء مأخوذاً فقط من البرسيم في الحالة الأولى ، فإنه يلزم ٦٤٩ كجم ببرسيم لانتاج كجم لبن معدل الدهن ، ٦٥٥ كجم ببرسيم لانتاج كجم نمو، وفي الحالة الثانية يكون المقابل ٤٤٦ كجم و٩٣٢ كجم . وانما كان ثمن كجم ببرسيم ٥ بيضة عمانية ، فإن التكلفة الغذائية ستكون ٤٢٣ رياضي عمانى لانتاج كجم لبن ، ونحو ٢٢٨ رياضي لانتاج كجم نمو في الحالة الأولى ، ويقابل ذلك ١٨٣ رياضي و٢٨١ فسح الحاله الثانية . واضح أن استخدام البرسيم وحده في التغذية سيرفع كثيراً التكلفة الغذائية وبالتالي يرفع سعر بيع المنتجات الحيوانية ولن يكون هناك عائد يبلغ ٣٠٪ من التكلفة الغذائية فان سعر كجم اللبن في الحاله الثانية لن يقل عن ٢٣٨ رياضي عمانى وثمن كجم اللحم قد يكون ٦٤٤ ريالاً عمانياً .

ومن هذه الدراسة يتضح أنه لخفض تكلفة الانتاج الغذائية يجب رفع الكفاءة الانتاجية للحيوانات مع الاعتماد على مخالطي علف رخيصة الثمن . واضح في شمال السلطنة أن انتاج اللحم من الماعز أرخص في التكلفة الغذائية لاعتماده على الأعشاب الرعوية حول واحات الجبال وفي بعض السهول . أما تكلفة الانتاج للبقر فتعتبر مرتفعة لاعتمادها على البرسيم والحبوب والتمر والسمك المحفوظ وبعض القش . وترتفع التكلفة كلما زاد الاعتماد على البرسيم الأخضر الذي يشتهر عليه الطلب ويعتبر ثمنه غالياً .

وفي جنوب السلطنة فإن تكلفة انتاج اللحم واللبن من الأبقار يعتبر منخفضة لاعتمادها غالباً في المقام الأول على الرعي من العشائش الخضراء (لمدة ١٢٠ يوماً) وتناول الحشيش المتبقى الجاف بقية العام مع اضافة كمية مناسبة من السمك المحفوظ .

ويجب عقب دراسة اقتصادية على تكلفة الانتاج في مناطق السلطنة المختلفة حيث تختلف نسبة المواد الغذائية كمية ونوعاً وسعرها حسب كل منطقة .

٦-٤ مشروع تسمين العجلول في صلالة :

الفرض من هذا المشروع - كما يبدو - محاولة الاستفادة من العجلول البقرى الصفيرة في سن نحو ٦ أشهر وزن ٦٥ كيلوجراماً والتي يتمخلص منها أهل الجبل بالدفع والذبح ، وذلك بشرائها وتجميعها في محطة نموذجية بجزء للاستمرار في تغذيتها لمدة سنتين لتصل وزنها إلى ٢٥٠ كيلوجرام مع وجود

المزرعة وسط مساحة تزرع بمحاصيل علف كالبرسيم والذرة والسورج والنمير ،
ويبدأ المشروع بتجريته في ٥٠٠٥ عجل يزداد عددها ليصل ٥٠٠٠ في سنة ١٩٨٠.

ولكن وجدت عقبات في التنفيذ والتخطيط بحيث لم يتم البدء تحت نظام تجريبي سليم ، أى لم يحدد العامل أو العوامل المدار دراستها بحيث يمكن تصميم التجربة بأسلوب يمكن من استخلاص نتائج واضحة ، كما أن الاعتماد في تنفيذية الحيوانات على محاصيل علفية مزروعة ومركيزات مستوردة مع اطالة مدة التسمين لا يمكن أن يكون اقتصاديا ، وذلك لارتفاع ثمن الأعلاف وانخفاض معدل النمو ، وهذا يتسبب عنه انخفاض الكفاءة الانتاجية والاقتصادية .

ومن معدلات النمو الآتية تحت ظروف تنفيذية واحدة لكل من العجل المحنى والخلطة وهي :

عجل محلية من الجبل خليط (اجنبي
x محلن)

١٨ كجم / يوم	٣٢ كجم / يوم	أ - أغذية مختلفة
٤٨ كجم / يوم	٥٢ كجم / يوم	ب - غذاء مكون من : $\frac{1}{3}$ حبوب + $\frac{2}{3}$ سيلاج مع بوريما + $\frac{1}{3}$ ماردة
١٦٣٪	١٨٨٪	خضراً مقطعة
		الزيادة في معدل النمو

يتبين من استخدام الخليقة ب فإن معدل النمو ازداد كثيراً عنه في الخليقة أ ، بمعنى أن تحسين مخلوط الخليقة واعطاً ثلث المخلوط من الحبوب أدى إلى رفع النمو نحو ثلاثة أمثاله . كما أن التجربة توضح بجلاً تفوق الخليط عن المحنى ، فمعدل نمو الخليط يزيد ٥٨٪ عنده في حالة المحنى مثاليقة أ ، ويزيد ٥٦٪ مع الخليقة ب .

وهذه التجربة في حد ذاتها تبين الأمل الكبير في تحسين معدل النمو عن طريق تحسين التغذية .

ويمكن الاستفادة من هذه المحطة للقيام بالمهام الآتية قبل البت في التخطيط
لمشروع تسمين للمعجول كالآتي :-

أولاً : التعرف على خصائص النمو الطبيعي لمعجول الجبل تحت ظروف تغذية ورعاية
جيدة وذلك لمعرفة منحنيات النمو الطبيعية وسرعة النمو النسبية في مراحل
العمر المختلفة ومعرفة مدى التغير في أوزان الحيوانات عند الأعمار المتتالية
حتى تمام النمو.

دراسة استجابة المعجول للتسمين في مراحل العمر المختلفة ولتكن في مدى الست
أشهر الثانية والثالثة والرابعة حتى عمر سنتين وذلك باستخدام اغذية مختلفة
التركيب (كالنسبة) بين الأعلاف الخشنة والمرکزة) وعلى مستويات غذائية
مختلفة ، ثم دراسة معدلات النمو والكفاءة الانتاجية والاقتصادية في كل مرحلة
مع ذبح عينات من الحيوان لتقدير خواص الذبيحة كنسبة التصافى والتشراف في
والقطع المستازة .

ثانياً : بعد التتحقق من خواص عجول الجبل يمكن معرفة انساب العمر لبد° التسمين
وقطع التسمين ، وهناك ما يبشر للوصول لنتائج مرضية قد تسمح بالتسمين
في الزرائب والحصول على عائد من عملية التسمين .

وينصح بال الحاج بانشا ° محطة تجريبية وارشادية في الجبل نفسه لدراسة
ما يأتي :

١ - طريقة الجبليين لرعاية وتغذية الحيوان ومعدلات النمو لحيوانات الرعي وكمية
المأكول وتحليل وتقدير القيمة الفدائية للمرعن المأكول على مدار السنة .

٢ - اجراء تجارب لتحسين طريقة الجبليين بطرق يمكن تطبيقها منها :

أ - اعطاء اعلاف مركزة من ٥- ٢ كجم على الرأس كاضافة للمأكول بالرعى .
وهذا يتم اثناء حليب الابقار .

ب - تنظيم طرق الرعي وعمل تجارب لمعرفة كمية المأكول اليومي على مدار
السنة .

٣ - دراسة امكانية تحسين المراعي في الجبل نفسه ، كعمل دراس من المراعي قبل
خفافه في الحقل ليستمر إلى خواص غذائية مرتفعة ، والتعرف على الانواع
الموجودة من النباتات الرعوية ، والاستعانة بالدراسات السابقة في علم المراعي
مع مراعاة الظروف المحلية والاستفادة لأقصى حد بالسمك المجفف .

-٤ دراسة امكالية استخدام بدائل اللبن لمنع نبح الذكور صفيرة وابقائها عند الجبليين لسن متأخرة ، ويمكن شراءها منهم فى انساب الاعمار لعطلية التسمين النهائية ، تتضمن فترة يكون فيها كلا من الكفاءة الانتاجية والاقتصادية مناسبة .

٧-٤ خلط وتجهيز الأعلاف والتقطيع للطاقة الانتاجية لمصانع العلف بالسلطنة :

هناك ضرورة للتوضيح فى مشروعات الانتاج الحيوانى لسد الاحتياجات المتزايدة للمنتجات الحيوانية ، للتكامل من الاعتماد على الاستيراد من هذه المنتجات كاستراتيجية تعليمها السياسة الحكيمية لسرعة الوصول للاكتفاء الذاتي . كما أنه من الوسائل الفعالة لزيادة معدلات الانتاج للحيوانات هو العناية بتغذيتها ، واعطاؤها الحيوانات المحلية اضافات من العلائق المركزة المقترنة لدفع النمو وانتاج اللبن واللحم ، كما أن وجود وحدات لخلط وتجهيز الأعلاف أصبح ضرورة يمكن الاستفادة من مختلفات المطاحن والأسماك والمجازر وتصنيع التمور مع الأعلاف المحلية كحبوب الإزرة وال سورجم لتجهيز الأعلاف المترندة والتي يمكن توزيعها على المزارعين والعربين في صورة يسهل تداولها وتجربتها ، وتناسب النظم المتقدمة للإنتاج المكثف الحيواني خاصة في انتاج اللحم والبياض من الدواجن الذي يلزم تحضير مساحيق من العلف المركز ذات خصائص معينة من حيث مكوناتها وقوامها .

ويمكن وضع تصور معتدل للاحتياجات الالزمة من الأعلاف المركزة على مستوى السلطنة مبنية على الأسس الآتية :

اولاً : يمكن مضاعفة الانتاج الحالى للحيوانات المحلية بتحسين التغذية واضافة مركبات تحسين من خصائص العلف المقدم للحيوان .

وقد سبق دراسة ما يلزم من الوحدات الفدانية زيادة ما هو موجود حاليا في السلطنة لتغطية الاحتياج لزيادة الانتاج ، وقد قدر ذلك بنحو ٤٣٩ الف طن معادل نشا يمكن استيرادها على صورة حبوب رخيصة كالذرة والسورجم (الفتاريتا من السودان) أو كاسافا (البيوكا المجففة) بعد تسخينها (لازلة مفعول حامض الهيدروسياتيك) ، وهذه تبلغ نحو ٦ الف طن علف.

ثانياً : يمكن تقدير الاحتياجات الالزمة لمشروعات الانتاج الحيوانى في السنة مبنية على أعلى مستوى انتاجي في آخر سنة من سنوات الخطة الخمسية للتنمية الزراعية بالسلطنة وهي سنة ١٩٨٠ وهي كالتالي :-

أ) - انتاج ٣٥ مليون بيضة :

يلزم لذلك ٢ الف طن عليقة (كل مليون بيضة يحتاج ٢٠٠ طن عليقة على أساس كل دسته تحتاج ٢٤٢ كجم) .

ب - انتاج ٢٢٠٠ طن لحم دجاج : (٢٢٢ مليون دجاجة)

وهذه تحتاج ٦٦٦ الف طن علف (باعتبار كفاية انتاجية ٣ كجم عليقة لكل دجاجة أى كجم لحم) .

ج - تفريح ٥ مليون كتكوت من نوع الدواجن صفيحة الحجم كال محلية النشطة (كالبلدي المصري والغبيون مثلاً لتحمل ظروف الهيئة عند المزارعين) وهذه تحتاج ٥٢ الف طن علف (كل مليون كتكوت يحتاج لأمهات تبلغ ١٢٥٠٠ ينتج كل منها ١٠٠ بيضة ، وكل فرخة تحتاج ٤٠ كجم عليقة) .

د - تسمين ١٠٠٠٠ رأس غنم وماعز :

وتحتاج ٥١ الف طن معادل نشا تؤخذ بعد الغطس (سن شهرين) لتتفذتها لمدة عشرة أشهر لتنمو بسرعة نحو ١٢٥ جم إلى ٢٥ جم (بمتوسط ١٠٠ جم يومياً) وتحتاج الرأس ٥٠ كجم ومعادل نشا يومياً ، أى ١٥٠ كجم في ٣٠٠ يوماً .

ه - تسمين ٥٠٠٥ عجل في صلاة :

لمدة سنتين لتصل من وزن ٦٠ كجم عند بد التسمين إلى ٣٥٠ كجم (بمعدل ٤٠ كجم يومياً) :

السنة الأولى : تحتاج ٣٩٢٥ الف طن معادل نشا (يأخذ الحيوان ٢١٥٠ كجم معادل نشا يومياً في المتوسط لمدة ٣٦٥ يوماً) .

السنة الثانية : يحتاج ٢٥٠ ره الفطن معادل نشا (يأخذ الحيوان ٢٨٨ كجم معادل نشا كمتوسط يومي لمدة ٣٦٥ يوماً) .

وذلك يكون المتوسط اللازم سنتوياً للقطيع ٤٥٨٨ الف طن معادل نشا .

و - انتاج ٢٢٢٥ طن لبن من ٣٢٠ بقرة :

وهذه الأبقار بتواجدها من الخلف يمكن اعتبارها ٥٠٠ بقر فريزيان (أو خليط) . فيكون احتياج البقرة لحفظ الحياة والتسلل ٤٢٤ طن معادل نشا في السنة (البقرة في اليوم تحتاج ٤٣ كجم معادل نشا) فتحتاج ٥٠٠ بقرة ٦٢٠ طن وانتاج اللبن (٢٥ × ٢٢٢٥ = ٥٢٠٠ الف طن معادل نشا) .

وذلك يلزم لإنتاج اللبن علية كلية = ١٣٢٠ الف طن معادل نشا .

ومن ذلك يكون مجموع الاحتياج لمشاريع الانتاج الحيواني في السنة هو ٢٦٥ الف طن علف مركز للدواجن و٤٤٠ الف طن معادل نشا لتسفين العجول والفنم والماعز وإنتاج اللبن ، ولهذه المجترات يمكن اعتبارها ثلث معادل النشا (٤٦٢ الف طن معادل نشا) من العلية في مواد ملف خشنة . فتبقي بذلك ٩٣٤ الف طن معادل نشا من المركبات وهي تعادل ٤٠٧ الف طن علية مركزة قيمتها النسوية ٢٠٪ .

ويكون مجموع اللازم من مواد العلف المركزة لهذه المشاريع هو ٣٣٥ الف طن .

وعلى ذلك فيكون ما يلزم رفع الكفاية الانتاجية في حيوانات السلطنة إلى الضعف بتحسين التغذية ، وكذلك القيام بمسايرة إنتاج حيوانى مكثفة في أعلى مرحلة نحو ٩٠ الف طن مواد علف مركزة سنوياً .

وعلى هذا الأساس يمكن التخطيط لطاقة انتاجية لمصانع العلف تبلغ ١٠٠ الف طن علف مركز (بزيادة ١٠٪ احتياطي) ، وهذه يمكن انجازها في مصنعين للعلف طاقة كل منها ٦٠ طن في الساعة ، لأن كل مصنع في التشغيل العملي يعمل ٣٠٠ يوم فقط في السنة (للعطلة الأسبوعية وأعمال الصيانة) والعمل اليومي ١٦ ساعة (أي ورد بيدين كل منها ٨ ساعات) . وذلك تكون طاقة كل مصنع يومياً ١٦٠ طناً وسنوياً ٤٨ الف طن .

ويمكن قبل تركيب هذه المصانع تدريب مهندسين هما على تشغيل هذا النوع من المصانع في أماكن الاستيراد ، والزام الشركات المستوردة منها المصانع لفترة مناسبة بتجربة ، على أن يمكث فيها فنيون وعمال من الشركة لتدريب مواطنين عمانيين على الادارة والتشغيل .

واستكمالاً للنهوض بالانتاج الحيوانى ، يجب أن تكون هناك معملاً لتحليل مواد العلف سواءً التي يجري تنسينعها أو المواد المحلية للتحقيق من المواقف القياسية لكل مادة علف . كما يجب عمل محطة بحوث لتنفيذية الحيوان يتم فيها اجراء تجارب الهضم والتتمثل الغذائي لمعرفة القيمة الغذائية لمواد العلف خاصة المراعى في فترات النمو المختلفة وعلى أنواع الحيوانات المختلفة للتكامل البحثى على محطات تجارب النباتات العلفية وكذلك لتقييم المخلفات الزراعية والصناعية التي يمكن ان تدخل في مواد العلف . ويجب التركيز على زيارة انتاج السمك المجفف تحت ظروف ومواصفات دولية موحدة حتى يمكن تصدر الكميات التي قد تزيد عن حاجة الاستهلاك الحيوانى المحلي بالسد طنة .

ويجب أن تكون سياسة استيراد العلف المركزية في المقام الاول على اعلاف مجهزة وهي غالبية الشن نسبياً ، وبعد التمرن على تشغيل مصانع العلف تستورد ٪ ٣٠ من المخاليط الساق تحضيرها (Premix) ٪ ٢٠ حبوب وأكسب تستورد ويتم خلطها بالمصانع أولاً بول . وهنا تجدر الاشارة انه ثبت ايضاً أفضلية شراء الاعلاف من الخارج معبأة في أكياس خاصة أفضل من شرائها سائبة في احواض بالماوكب (سوا) حبوب أو سا حيق اكساب أو (Premix) لأن الأخيرة - رغم أنها ارخص في الشراء الا ان الفاقد منها كبير وتتعرض للتلوث والمحشرات وتحتاج لوسائل مجهزة في مينا الاستسلام للتفریغ والتغذیة بالبناء الامر الذي قد يزيد السعر بحوالى ١٥-١٠ ٪ عنه في حالة الشراء معبأ في عبوات صغيرة .

وقد يكون من الأوفق البدء بعمل مصنعاً لتجفيف السمك لتصديره قبل البدء في تركيب مصانع العلف وذلك لخلق مصدر دائم وتمويل لشراء وتداول الأعلاف ، خاصة وأن الطلب العالمي على الأسماك المجففة مرتفع علاوة على ارتفاع اسعاره في الأسواق العالمية .

الباب الخامس

تطوير الانتاج الداجنى بسلطنة عمان

الباب الخامس

تطوير الانتاج الدواجن بسلطنة عمان

١-٥ مقدمة :

تعتبر كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهم العوامل المؤثرة على امكانية تعميم وتطوير صناعة الدواجن في أية دولة . وبناً عليه فلا بد وأن يكون هناك حرية تامة في اختيار الطرق التكنولوجية الحديثة في الانتاج ، الامر الذي من شأنه تقليل دور الحكومة في إنشاءات وتنظيمات صناعة الدواجن العزum قيامها . أما فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية فإن كل من قوى العرض والطلب تعتبر أهم العوامل المحددة لها ، خاصة اذا لم يكن هناك أية عوامل أخرى خارجية قد تؤثر عليها .

هذا ويجب ان يضع المنتجين المشتغلين بصناعة الدواجن في اعتبارهم الخطة القومية التي ترتبط بالاحتياجات الغذائية للبلاد . على انه من الواجب ان تقوم صناعة الدواجن على اساس من البحث العلمي للإجابة على الاسئلة المتكررة التي تطرح نفسها باستمرار اثناء التطبيقات الفعلية المختلفة من مكان لآخر .

ان البحث العلمي الذي ادى الى تطور صناعة الدواجن في البلاد المتقدمة بدأ واستمر في المزارع الحكومية . وكانت هذه الابحاث عادة تختص - ليس فقط بالنوع ووسائل تعسفيه - ولكن كانت تتعلق بكل جوانب الصناعة عموما . ولكن الابحاث العلمية في بلد حجم الصناعة به نسبيا صغير مثل سلطنة عمان ، لا بد وأن يأخذ في الاعتبار ان المنتجين لا بد وأن يكون لهم المقدرة والقدرة الاقتصادية على المنافسة القوية في السوق العالمي . وعلى هذا يجب تنظيم البحث العلمي بين مزارع الحكومة الخاصة بالانتاج وذلك المزارع الخاصة بالمنتجين بحيث يكون خطة مزارع الحكومة البحثية تتصل بدراسة الآتي :

١- رفع الكفاءة الانتاجية للدواجن المحلية :

وهذا يتطلب دراسة الدواجن المحلية والطرق المختلفة لتحسينها وراثيا مع الأخذ في الاعتبار أن الشركات العالمية لصناعة الدواجن حاليا تبحث عن أنواع من الدواجن الصغيرة ذات الكفاءة الانتاجية العالية ، ويمكن أن

تكون السلطنة مصدراً لامداد هذه الشركات بما يسمى "مصادر وراثية" .
 وذلك لتوثيق امتياز نوع الدجاج العماني وراثياً لبعض الصفات التي تهم
 هذه الشركات بوجه عام وخاصة ما يلائم منها منطقة الشرق الأوسط.

-٢ المساكن والظروف البيئية الملائمة :

وهذا يتطلب دراسة أنساب أنواع المساكن الملائمة لمناخ السلطنة وكذلك
 الأقلمة الفسيولوجية للطيور مع الظروف البيئية السائدة ونوع المسكن
 المناسب .

-٣ التغذية ومواد الغذاء :

واماكنيات استخدام الاماكن المحلية في سد الاحتياجات الغذائية
 المطلوبة ، وكذلك دراسات الكفاية الغذائية لأنواع المحلية ومكونات العلائق .

-٤ الرعاية الصحية :

وتتضمن الاهتمام الدائم بالتحصينات وتوفير الأمصال والأدوية اللازمة لحفظ
 القطعان في حالة صحية جيدة .

أما مزارع المستجدين فتهتم بالابحاث . هذا إذا رأى هو لا المستجدون أن يكون
 لهم وحدات بحثية تتعلق دراستها بالآتي :

-١ ابحاث تتعلق بالطرق والوسائل التي توفر إلى تقليل تكاليف الانتاج عامة ،
 وهذا مرتبط ارتباطاً مباشرًا بأرباحية المزارع نفسها .

-٢ ابحاث تتعلق بنوعية الانتاج وجودته ، وهذا يؤدي إلى المرونة والمقدرة
 على المنافسة .

على أنه في حالة قيام السلطنة بالتخفيض لانشاء صناعة للدواجن ، فيجب
 مراعاة ما يلى :

أولاً : مصادر التمويل لهذه الصناعة ، هل ستقوم الحكومة بالتمويل ، أو أن الصناعة
 ستعتمد على قيام شركات مساهمة كبيرة تقوم بالتعاقد مع المربين .

ثانياً : طبيعة الانتاج الذي ستقدمه هذه الصناعة ، أى في صورة طيور حية ، أو طيور مجهرة - أم طيور منظفة للطهي مباشرة ؟ . عموماً ترتبط نوعية الانتاج بالعائد من كل انتاج . وعليه ستناقش في نهاية هذا الباب أيهما أكثر احتمالاً للنجاح لسلطنة عمان . أما إنشاء مزارع لانتاج البيض أم مزارع لبداري اللحم ، وكذلك أى صورة من صور الانتاج تحقق أكثر ربحاً وأيهما أكثر ثباتاً ، من حيث التذبذب السعرى داخلياً وعالمياً وعلاقة الدول المحيطة بوضع هذا الانتاج بالسلطنة .

ثالثاً : تأثير منتجات صناعة الدواجن على الصناعات الفذائية الأخرى خاصة التي تتعلق بتوفير البروتين الحيواني . كما يجب الأخذ في الاعتبار العادات الفذائية للشعب العماني ومدى تقبله للحوم الدواجن . ولو انه من الواضح حالياً ان توافر الدواجن المجمدة والأسماك مثلاً لا يؤثر على استهلاك اللحوم بدليل عدم تأثير أسعار اللحوم بالسلطنة بمدى توافر هذه السلع البديلة بالمناطق المختلفة .

الوضع الراهن لانتاج الدواجن لسلطنة عمان :

٢-٥

بدراسة الوضع الراهن لانتاج الداجن بالسلطنة وجد انه ينحصر في قطاعين رئيسيين هما :

اولاً : انتاج الدواجن لدى غالبية الشعب او الانتاج الاهلي سواءً كانت مزارع انتاجية مكتففة أو مجموعات صغيرة من الدواجن عند المزارعين .

ثانياً : انتاج المزارع الحكومية ووضعها الراهن .

وفيما يلى استعراض لهذهين القطاعين كل على حدة :

١-٢-٥ الانتاج الاهلي :

تعتبر الدواجن من المهام الأساسية لربة البيت ، حيث تهتم الفلاحنة العمانية بحفظ عدد من الدواجن لذبحها في حالة الحاجة إليها ، أو استخدام البيض الناتج منها خصوصاً في منطقة الباطنة والشرقية وعمان الداخل ، أما في منطقة ظفار فقد لوحظ ان سكان المناطق الجبلية لا يستسيغون البيض بدرجة كبيرة .

ومن هنا نرى ان انتاج الدواجن عند الفلاح يستهلك محليا ولا يسوق ، ويمكن تقدير سعر الدجاج المحلي بين ٥١ - ٢ ريال للدجاجة الحية ، بينما يبلغ سعر الدجاج المجمد ما يوازي ٦٥٠ - ٧٥٠ بيسة لكل كجم . ويترافق سعر البيض المحلي حوالي ١٠٠ بيسة لكل ٣ بيضات أو ١٠٠ بيسة لكل بيضتين من المستورد . وعادة ما ترتفع الأسعار نسبيا في مناطق نزوى - وادى قريات - صغار - الشرقية عنها في منطقة العاصمة بسبب سهولة استيراد احتياجات العاصمة والمنطقة المجاورة وتوفير المنتجات بها .

١-١-٢-٥ الصفات الشكلية والانتاجية للدجاج المحلي :

عاده ما يكون الدجاج الموجود عند الفلاحين دجاج صغير الحجم يتراوح وزنه بين $\frac{1}{2}$ - ١ كجم . ويرجع صغر الحجم الى عاملين : الأول هو عدم توفر المواد الغذائية بصورة كافية تحت ظروف البيئة الصعبة . والعامل الآخر هو التربية الداخلية خاصة في المناطق الداخلية : نزوى - الشرقية - القرىات - صغار ، حيث تعتمد الفلاحه عادة على تربية كتاكيتها بنفسها من نفس قطيع الأمهات ، وهذا يؤدي الى الانخفاض المستمر في الحجم . ويترافق انتاج البيض للدجاجة من ٥٠ - ٢٠ بيسة سنويا ، والبيض صغير الحجم يصل الى ٤٠ - ٥٠ جم تقريبا .

ويعتبر الدجاج العماني دجاج صغير الحجم نظيف الأرجل وعليه فهو يتبع أحد أنواع حوض البحر الأبيض المتوسط أو دجاج الهند وباكستان الخاص بانتاج البيض . شكل العرف السائد هو المفرد ، وان اختلف عدد الفصوص مع تضاعف بعضها عند القاعدة ، ولون الجلد اصفر ، ويترافق لون الريش من الأبيض الى الاسود الغامق ، وكثير من الألوان بينهما مثل ريش الدجاج البلدى في جمهورية مصر العربية ويختلف نمط الريش في هذا الدجاج بالتالى بين المبقع - المخطط - المقلم - المزركس والكوليبي ، وعدد الأصابع اربعة ، ونظرا لطبيعة السلطنة الجغرافية بين دول الخليج وقربها من الهند وباكستان فان هذه الأنواع المختلفة من الدجاج من المحتمل ان تكون قد جلبت الى البلاد من مصادر كثيرة مع الخلط بين كل مجموعة واخرى على مراحل وآوقات متتالية . ولوحظ ان تفريخ الكتاكيت يتم دائما تحت الأمهات ، اما التفريخ الصناعي فغير موجود حاليا بعمان .

عاده ما ترى الدواجن في ساكن المزارع أو حول منازلهم حيث تقوم النساء برعايتها والاهتمام بالكتاكيت في الأيام الأولى بتوفير مكان للمبيت وتوفير درجة الحرارة الملائمة في فترة الحضانة ، علما بأن درجة الحرارة أغلب شهور السنة عالية قرب درجة التحضين .

٤-١-٢-٥ تعداد الدجاج المحلي :

يتراوح عدد الدجاج لكل عائلة بين ٥ - ١٠ دجاجات (نزوى والشرقية) . وعلى هذا الأساس يمكن تقدير تعداد الدواجن بعمان باعتبار أن هناك حوالي ١٠٠٠٠٠ عائلة (حسب تقدير FAO & UNICIF) بخلاف المهاجرين . وذا افترضنا أن ٢٠٪ من هذه العائلات تربى الدواجن ، فإن جملة عدد الدواجن تتراوح بين :

$$\frac{٢٠ \times ١٠٠٠٠٠}{١٠٠} = ٩٠٠٠٠ طائر على أساس ٧ دجاجات للعائلة .$$

$$\frac{٢٠ \times ١٠٠٠٠٠}{١٠٠} = ٦٠٠٠٥ طائر على أساس ٧ دجاجات للعائلة .$$

ويجب الأخذ في الاعتبار عند مناقشة هذه الأرقام أن تعداد السكان المستقلين بالزراعة يقل حالياً بالسلطنة تباعاً . وهذا العدد علاوة على أنه سيتطلب زيادة في الانتاجات الداجنية المطلوبة عند اشتغاله بالتجارة أو الصناعة . فهو سيؤثر أيضاً على نقص انتاج الدواجن الحالى مما هو عليه الآن . وتغريد التقارير أن تعداد السكان المستقلين بالزراعة نقص في عام ١٩٢١ إلى ٢٠٪ ومنه إلى ٥٥٪ عام ١٩٢٥ ، ويتوقع أن يصل إلى ٤٥-٥٥٪ عام ١٩٨٠ . وبالتالي يجب عند وضع خريطة انتاج الدواجن بالسلطنة الاهتمام بالمناطق الكثيفة بالسكان مثل مناطق مسقط ومطروح وزنوى وصحرار وصلالة . ومن الملاحظ أن امكانيات تسويق المنتجات الداجنة بالسلطنة ميسرة نظراً لامتلاك كل تاجر ثلاثة أو أكثر ، وهذا يسهل عليه حفظ البيض والدجاج المجمد لحين بيعه في هذه المناطق المزدحمة بالسكان والتي بدأ يظهر بها حالياً قيود شرائية لم تكن موجودة من حوالي ٦ سنوات مثلاً ، وهذه القواعد الشرائية الجديدة آخذة في النمو تباعاً مع التطور العمراني والصناعي والزراعي بالسلطنة عموماً ، حيث تصل في بعض المناطق مثل منطقة زنوى نتيجة لنزوح أهالى الزراعة إليها علاوة على المهاجرين والغبراء الأجانب بما يقرب من ٢٠٪ .

٣-١-٢-٥ مزارع الدواجن الأهلية :

يوجد في السلطنة عدد من مزارع الدواجن الأهلية التي تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد الكتاكيت والعليقية من الخارج ، وتشتغل غالبيتها بانتاج اللحم (بدوارى اللحم) ومنها ٣-٢ مزارع حول العاصمة في منطقة الرميس . وهذه المزارع عبارة عن ساكن يتكون كل مسكن منها من جزئين ، الجزء الأول للفترة الأولى من الحضانة ،

والجزء الثاني عبارة عن حوشة كبيرة مفطأة بتعلقيشة من الاسبستس والجانب المتوجه للريح عبارة عن سلك شبكي . وهذه المزارع تعتبر خطوة أولية لصناعة الدواجن في السلطنة وفيما يليه من تنظيم هذه المزارع أنها اجتهاد شخص لا أصحابها من ناحية اختيار نوع المسكن ومساحة وطريقة التعرضين وكذلك نوع الدجاج المستخدم كبداري اللحم حيث يتوقف اختيار النوع هذا على نوع التعاقد مع شركة معينة .

ولا تعتبر هذه المزارع بالحجم المؤثر حاليا في انتاج الدواجن بالسلطنة .

٢-٢-٥ انتاج المزارع الحكومية ووضعها الراهن :

يوجد بالسلطنة ثلاثة مزارع انتاجية حكومية في صفار والرميس وصلالة . وهي على وجه العموم عبارة عن محطات تجارب أولية لا مكانية تربية الدواجن تحت ظروف السلطنة الحارة . وهذه المزارع عبارة عن عناير لبداري البيض واللحم فقط لدراسة امكانية تربية الدواجن تحت الظروف المحلية . وقد لوحظ أن نسبة النجاح في الدفعات التي ربيت كانت أقل من ١٥٪ وكانت سرعة النمو تقرب من المعروفة لسرعة نمو "التيسكولنر" المستخدم . وقد لوحظ في مزرعة الرميس أن حوالي ٨٠ - ٩٠٪ من الطيور كانت تلهمث من الحرارة ، ولكن حالتها الصحية عموماً جيدة . وتتكون مزرعة الرميس من عدد ٢ عنبر دواجن . ويوضح شكل (٢) رسم كروكي للمزرعة موضحاً عليه اتجاه الريح ومسقط رأس العنبرين والمخزن .

ويلاحظ أن اتجاه العنبرين في عكس اتجاه الريح ، وعلى هذا كانت درجة الحرارة يوم الزياره (٢٩ سبتمبر ١٩٧٦) في الشمس ١١٤° ف بينما درجة حرارة المنبر من الداخل هي ٥٠٢° ف ، بينما درجة الحرارة امام العنبر في الظل ٥٨° ف .

وعلى هذا نجد أنه بتغير نوع المسكن وطريقة البناء واتجاه المسكن يمكن ان تخفض درجة الحرارة داخل العنبر صيفاً إلى حوالي ٩٠° ف كما هو موجود في مزرعة الزواوى المجاورة التي صممت بحيث يكون الجانب المواجه للريح عبارة عن سلك شبكي مما يساعد على سرعة التهوية داخل العنبر .

وعموماً ، فأهم عائق امام صناعة الدواجن في السلطنة هو درجات الحرارة والرطوبة النسبية العالية والتي تتراوح في منطقة مسقط ومطروح بين درجات عظمى ٧٣° ف في يناير و ١٠٥° ف في مايو مع رطوبة نسبية حوالي ٨٢٪ في نوفمبر و ٩٤٪ في أغسطس كنهايات عظمى .

أما المنطقة الجنوبية خصوصاً صالة فالنهايات العظمى للحرارة في يناير $^{\circ}C 79$ ومايو $^{\circ}C 89$ مع رطوبة نسبية عظمى في ديسمبر بين $54 - 64\%$ وأغسطس $86 - 96\%$ ومن المعروف أن ارتفاع درجة الحرارة لفترة $85 - 95^{\circ}C$ مع رطوبة نسبية تصل إلى 55% لا يؤثر كثيراً على النمو والحالة العامة للدواجن ، ولكن ارتفاع الحرارة عن $95^{\circ}C$ مع رطوبة نسبية 75% يسبب "صدمة حرارية" لدى جن اللحم أو البيض . ويجب الأخذ في الاعتبار هنا أن ارتفاع درجة حرارة الجو يؤدي إلى زيادة المياه المستخدمة للشرب حيث يستخدم الطائر كمية مياه عند $95^{\circ}C$ ضعف استهلاكه عند $70^{\circ}C$ أو ما يعادل ٨ قدم لكل طائر في حالة الحرارة أعلى من درجة $90^{\circ}C$. ويوضح شكل (٣) تأثير درجات الحرارة المختلفة على قطاع الدواجن . بينما عليه تعتبر درجة حرارة الجو من النقاط الهامة الواجب مراعاتها عند التفكير في مشروع دواجن ، كما أن درجة الحرارة والرطوبة العالية مع كميات مياه الشرب الكثيرة ستؤثر حتماً على الغرفة ونوعيتها وكذلك على التهوية .

٣-٥ الحجم المقترن لصناعة الدواجن في السلطنة :

يجب قبل إنشاء صناعة دواجن موسعة بالسلطنة أن ندرس أولاً امكانيات السوق المحلية لاستيعاب المنتجات . وهذه السوق تتكون أساساً من أهل المدن وبالتالي بدراسة التطور الصناعي يمكننا عمل التوقع اللازم في الزيادة في الانتاج . ومن العوامل المشجعة لتطور الانتاج الداجني بالسلطنة - دون الخوف من خطر المنافسة - إن الدول المحيطة بها تعتبر دول مستوردة للمنتجات الداجنية .

هذا ويوضح الجدول رقم (٣٠) كل من الطاقة الإنتاجية والاستيرادية والتتصديرية والاستهلاكية للمنتجات الداجنية بالدول المحيطة بالسلطنة ، ومنه يتضح أن غالبية هذه الدول - عدا قطر - تقوم باستيراد كميات متزايدة من هذه المنتجات من الدول الأخرى مثل دول آسيا الشرقية وأوروبا الغربية والصين . وعليه فليس هناك أي خوف من المنافسة المباشرة لدول الخليج أو الدول المحيطة من ناحية الانتاج الداجني ، لكن المنافسة قائمة موجودة بطريقة غير مباشرة مع الدول الأكثر تقدماً التي ترغب دائمًا في أن تظل كل الدول النامية سوقاً تجارياً لمنتجاتها على المدى الطويل ولا تساعدها وبالتالي على الوصول للاكتفاء الذاتي .

١-٣-٥ علاقة النمو السكاني بانتاج البيض واللحم في السلطنة :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٣١) والمتعلق بتوضيح ومقارنة متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني واللحوم والبيض في السلطنة بالعديد من الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة الاميريكية ، يتضح مدى انخفاض متوسط نصيب الفرد العماني من هذه المنتجات . فبينما بلغ متوسط استهلاك الفرد العماني من اللحوم سنوياً حوالي ١٦ رطلاً ، فإنه يبلغ حوالي ١٢٤ رطلاً في الولايات المتحدة الاميريكية ، وحوالي ١٠١ رطلاً في الدول الأوروبية ، وحوالي ٢٧ رطلاً في العراق ، وحوالي ٢٣ رطلاً في المغرب ، و١٧ رطلاً في جمهورية مصر العربية . بينما انخفض متوسط استهلاك اللحوم في كل من : سوريا والجزائر حيث بلغ حوالي ١٢ رطلاً ، وحوالي ١١ رطلاً سنوياً فقط في تونس .

اما بالنسبة لاستهلاك البيض ، فقد بلغ متوسط الاستهلاك الفردي العماني السنوي حوالي ٣١ بيضة ، بينما بلغ هذا المتوسط في الولايات المتحدة الاميريكية حوالي ٣٤ بيضة ، حوالي ٢٤ في الدول الأوروبية ، وحوالي ٦٣ في سوريا ، وحوالي ٩ في تونس ، وحوالي ٥٧ في المغرب ، وحوالي ٤١ في جمهورية مصر العربية ، وحوالي ٢٩ في ليبيا ، وحوالي ٢٨ في العراق ، وحوالي ١٤ فقط في الجزائر . (انظر جدول رقم (٣١)) .

على أنه وافتراض أن متوسط وزن البيضة الواحدة حوالي ٥٠ جم للبيض المنتج محلياً ، فإن استهلاك البيض يصل إلى حوالي ٣١ بيضة سنوياً ، وهذا العدد يعيث بحد أعلى نظراً لأن كمية البيض المستورد تبلغ حوالي ٥٠٠ طن سنوياً ، حيث تمثل حوالي ٦٪ من كمية البيض المستهلك سنوياً في السلطنة . وعليه يجب أن تكون الحسابات لنصيب الفرد على أساس ٦٥-٦٠ جرام للبيضة الواحدة (*) الامر الذي من شأنه أن يقلل الرقم السابق (**) بحوالي ١٠ بيضات للفرد سنوياً وبالأخذ في

(*) وهو متوسط وزن البيضة الواحدة المستوردة

(**) والذى يبلغ ٣١ بيضة كمتوسط للاستهلاك الفردى العماني سنوياً - زنة البيضة ٥ جرام ، وعلى اساس أن عدد سكان السلطنة يبلغ ١٠٥ ألف نسمة . وننظراً لاختلاف التقديرات السكانية من مصدر إلى آخر فيجب ضرورة العمل على اجراء تعداد سكاني بالسلطنة حتى يمكن الاعتماد عليه في وضع خطة دقيقة لتنمية وتطوير الاقتصاد العماني

جدول رقم (٣٠) الطاقة الانتاجية والاستيرادية والتعداد بيرية
والاستهلاكية للمنتجات الداجنية في الدول
العربية المحيطة بالسلطنة (عام ١٩٢٣)

الدوله	البيان	الوحدة	اللحوم والدواجن	البيض	النوع
البحرين	مستورد	١٠٠٠ دينار	٥٥١	٣٢٢	-
	منتج محليا	-	-	-	-
	مصدر	-	-	٦	-
	الاستهلاك	-	-	٣٢١	٥٥١
ایران	المستورد	١٠٠٠ ریال ایرانی	٢٢١	١٤٥	-
	المنتج محليا	-	-	٢٩٠٥	٢٤٤١
	المصدر	-	-	-	-
	الاستهلاك	-	-	٣٠٥٠	٢٦٦٢
العراق	المستورد	١٠٠٠ دينار عراقي	٤٢	٣١٢	-
	المنتج محليا	-	-	٩٨	١٣٤
	المصدر	-	-	-	-
	الاستهلاك	-	-	٤١٠	١٢٦
الكويت	المستورد	١٠٠٠ دينار كويتي	*١٢٢	*١٦١	-
	المنتج محليا	-	-	٨٠	٥٥
	المصدر	-	-	٤	٢
	الاستهلاك	-	-	٢٣٨	١١٠
قطر	المستورد	١٠٠٠ ریال قطري	٥٩٥	٢٤١	-
	المنتج محليا	-	-	-	٢٥
	المصدر	-	-	٥١	٤٦
	الاستهلاك	-	-	١٩٠	٥٢٤
السعودية	المستورد	١٠٠٠ ريال	-	-	-
	المنتج محليا	-	-	٩٣	١٢٣
	المصدر	-	-	-	١٢٣
	الاستهلاك	-	-	-	-

* بيانات الكويت لعام ١٩٢٢
المصدر : مقتبس من تقرير

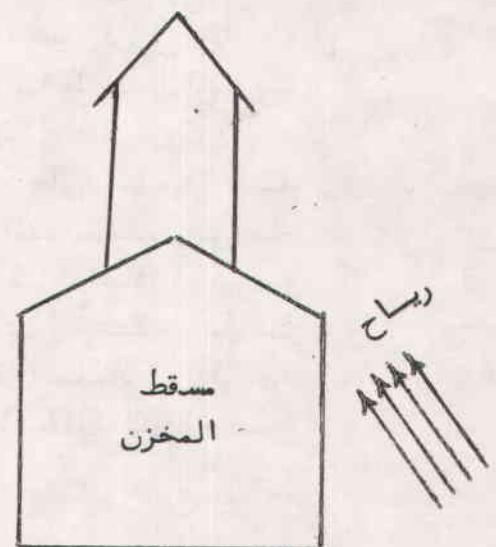
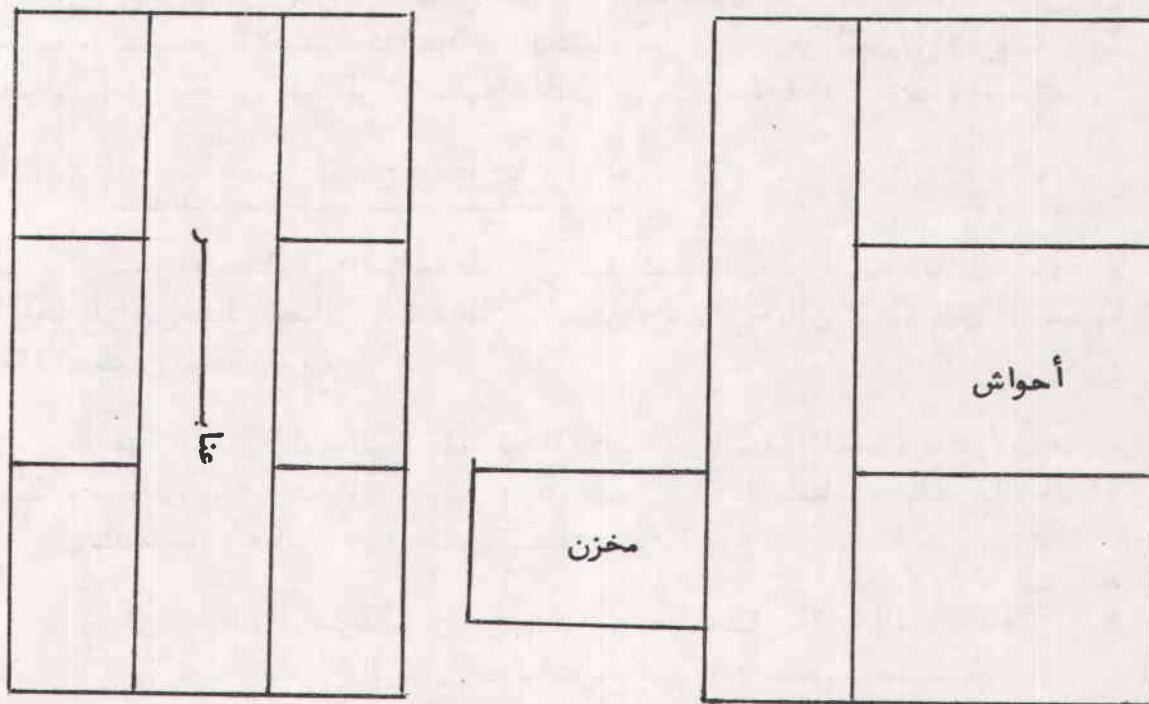
Whitehead 1975

جدول رقم (٣١) مقارنة متوسط نصيب الفرد من الدجاج
والبيض في سلطنة عمان بالدول العربية
والولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	البروتين للفرد	الكلى للفرد	كمية البروتين الحيوانى	رطل لحم	* بيض
عمان	-	-	-	١٦	٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٣	٩٠	٤١	٢٤	٢٣٤
أوروبا	٥٨	٦٢	٣٨	١٠١	٢٢٤
جمهورية مصر العربية	٥٦	٦٩	٧	١٢	٤١
العراق	٥٨	٥٨	١١	٢٢	٢٨
ليبيا	٦٤	٦٤	١١	-	٢٩
سوريا	٦٩	٦٩	١١	١٢	٦٣
الجزائر	٥٦	٥٦	٦	١٢	١٤
المغرب	٥٨	٥٨	٩	٢٣	٥٧
تونس	-	-	-	١١	٥٩

* بنيت هذه التقديرات على أساس عدد السكان بالسلطنة يبلغ حوالي ٥١ الف نسمة . إلا أن هناك من التقديرات ما يشير إلى أن عدد سكان السلطنة يبلغ حوالي ٦٥٠ الف نسمة . بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن هذا العدد يبلغ قرابة ٥١ مليون نسمة . الأمر الذي من شأنه أن يقلل هذه المتوسطات كثيرا .

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي للأمم المتحدة - ١٩٧٤



شكل (٢) رسم آرکي لمزرعة الرميس موضح به اتجاه الريح ومسقط رأسى لعنابر الدواجن

الاعتبار ان ما يخص الفرد العماني هو ٣١ بيضة سنويا فان هذا يمثل حوالي ١٣٪
ما يخص متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من البيض في الدول الأوروبية ،
وحوالي ٩٪ فقط من متوسط الاستهلاك الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢-٣-٥ الحجم المقترن لانتاج البيض بالسلطنة :

تشير الاحصاءات المتاحة على أن كمية المستهلك من البيض في السلطنة في
الوقت الراهن تبلغ حوالي ٨٠٠ طن ، يستورد منها حوالي ٥٠٠ طن أي ما
يعادل مليون بيضة (*) .

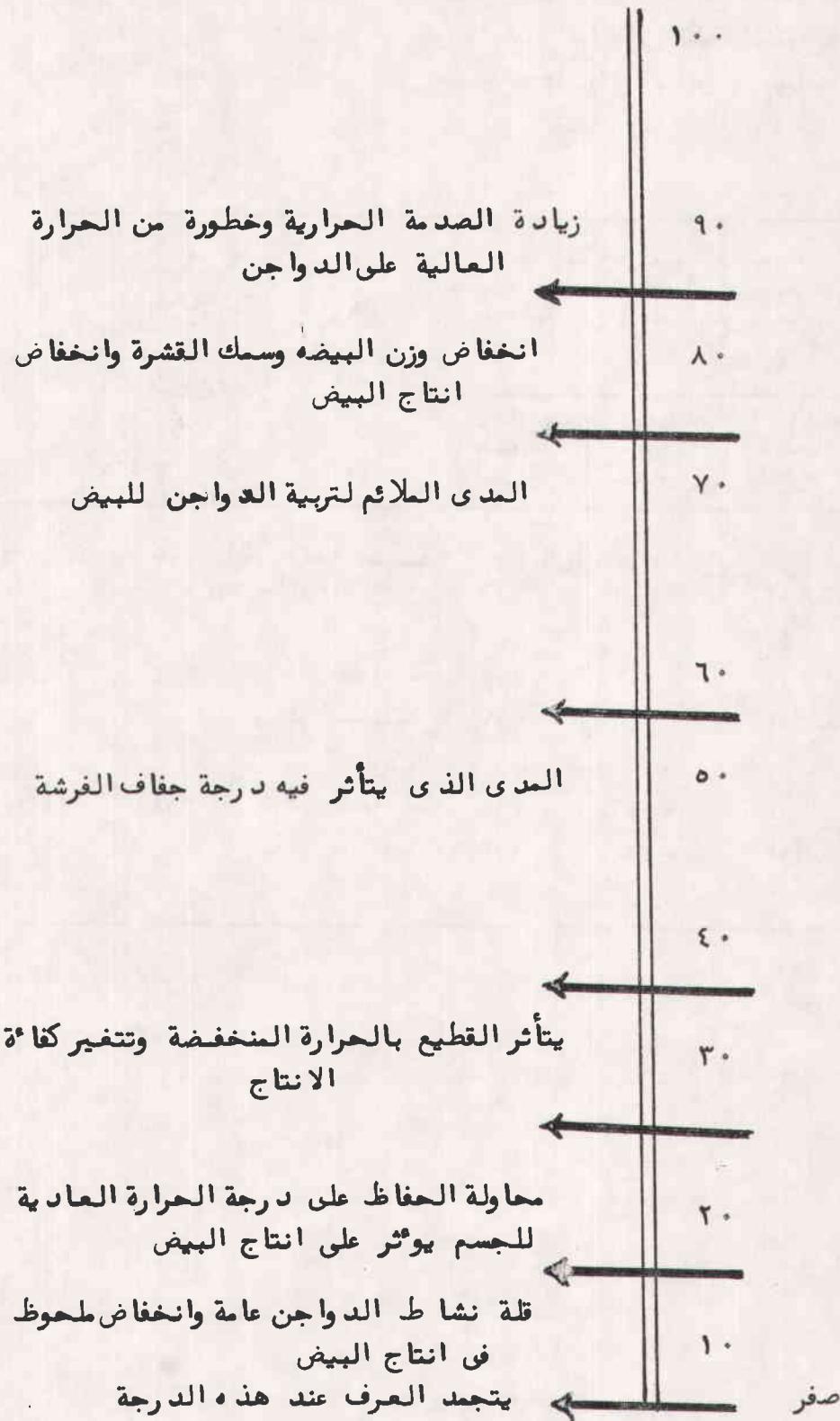
هذا وتقدر الكمية المستهلكة في العاصمة من البيض المستورد - ٨٢ مليون
بيضة - بحوالي ٢٢ طن أي حوالي ٣٦ مليون بيضة ، بينما تستهلك سائر المناطق
الأخرى بالسلطنة حوالي ٧٤ مليون بيضة مستوردة فقط .

وعلى اساس ان متوسط وزن البيضة المنتجة محليا يبلغ حوالي ٥٥ جم ، يمكن
تقدير الكمية المستهلكة من البيض بالسلطنة بحوالي ١٦ مليون بيضة سنويا .

ومن البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٣٢) والمتعلق بتوضيح
الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من البيض بالسلطنة مع الاخذ في الاعتبار ان
الانتاج المحلي سوف يقل بمعدل ٣٪ سنويا نتيجة للهجرة الداخلية من المناطق
الزراعية الى المناطق الحضرية للاشتغال بالأنشطة الأخرى اللازامية ، وعلى اساس
الزيادة المتوقعة في الاستهلاك تبعا لمستويات غذائية مختلفة ، وعلى اساس الاخذ
بأقل التقديرات السكانية والتي تقدر عدد السكان بحوالي ١٥ الف نسمة ، وعلى اساس
ان معدل الزيادة السكانية بالسلطنة يقدر بحوالي ٣٪ ، وأن هناك أعدادا كبيرة
من المهاجرين الى السلطنة . وعلى اساس كل هذه الاعتبارات تتضح أهمية العمل على
زيادة الكميات المنتجة من البيض بالسلطنة حتى تقابل الزيادة الاستهلاكية الكبيرة
والمضطربة والمرتفعة بالسلطنة - انظر الجدول رقم (٣٢) والشكل التوضيحي
رقم (٤) ورقم (٥) :

(*) على اساس ان وزن البيضة المستوردة يتبلغ حوالي ٦٠ جم .

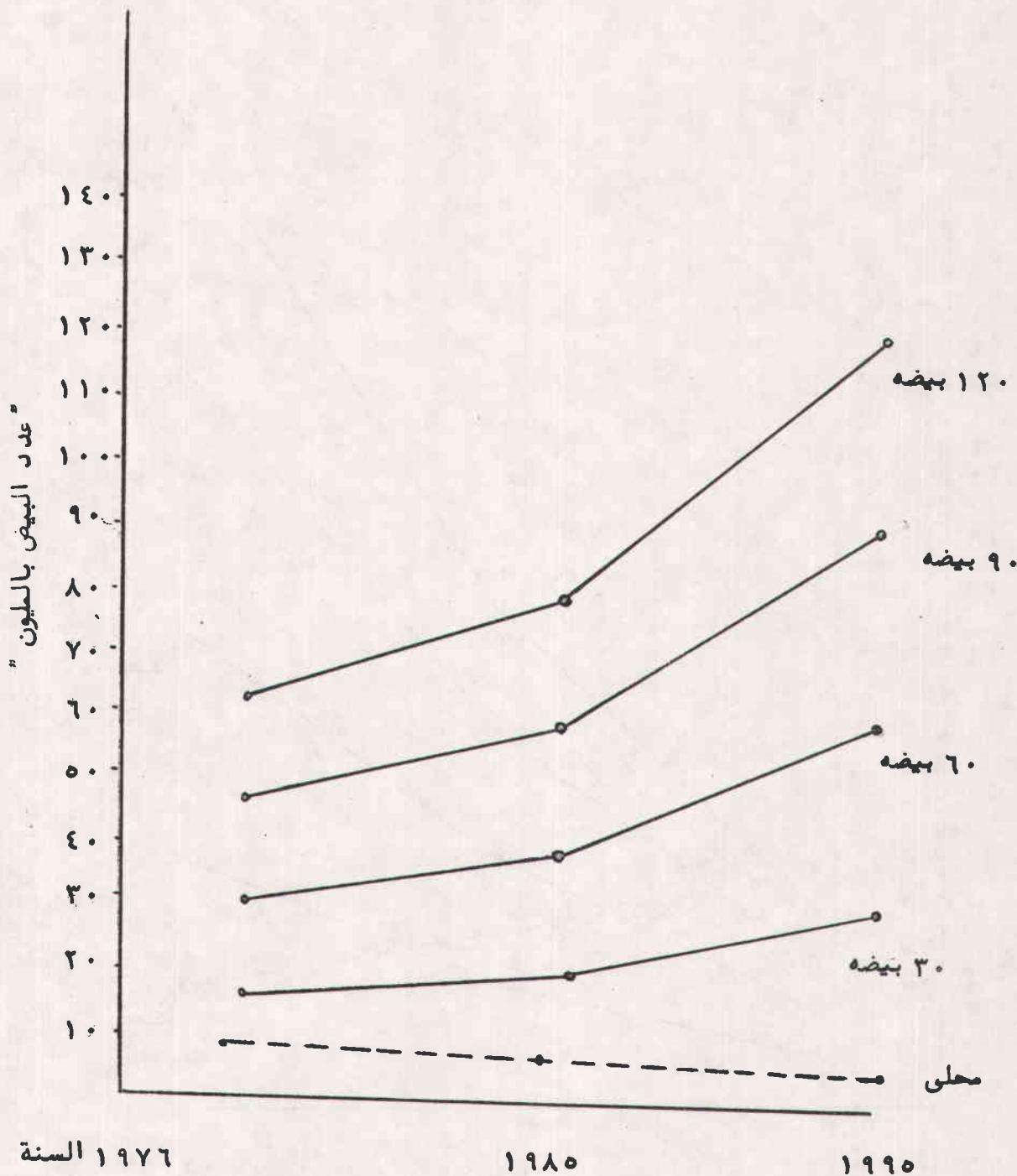
درجات الحرارة بالفهرنهايت



شكل (٣) تأثير درجات الحرارة المختلفة على قطعان الدواجن

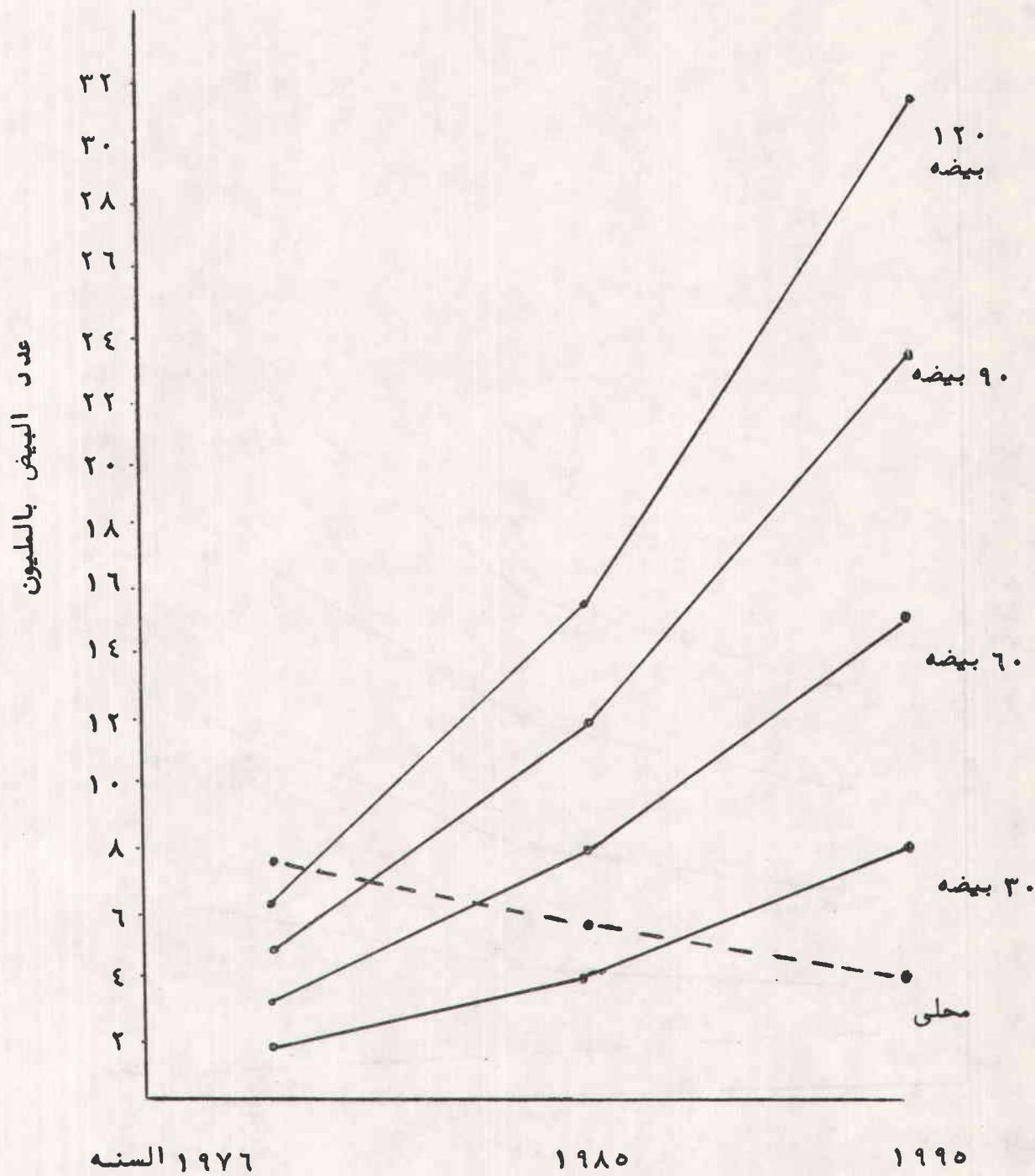
جدول رقم (٣٢) تقدير كمية البيض المنتج محلياً والمستورد
 في الوقت الراهن والكمية المتوقعة انتاجها
 واستيرادها على اساس مستويات غذائية
 مختلفة حتى عام ١٩٩٥

المنطقة	السنة (بالمليون)	كمية البيض المنتج محلياً (بالمليون)			
		٣٠ بيضة سنوياً للفرد	٦٠ بيضة سنوياً للفرد	٩٠ بيضة سنوياً للفرد	١٢٠ بيضة سنوياً للفرد
الكمية اللازمة لسد العجز في الانتاج الكلى سواء بالاستيراد أو التوسيع في الانتاج (بالمليون وحدة على أساس مستويات غذائية)					
منطقة العاصمة	١٩٢٦	٢٧	٥٣	٣٠	١٢٠
سائر السلطنة		٥٣	٣٨	٢٢٩	٤٥
منطقة العاصمة	١٩٨٥	٤٤	٣٩	٢٨	١١٢
سائر السلطنة		٢٣٦	١٤١	٣٣٦	٥٣١
منطقة العاصمة	١٩٩٥	٣٨	٢٨	١٥٦	٢٣٤
سائر السلطنة		١١٦٢	٨٦٢	٥٦٢	٣١٢



شكل (٤) كمية البيض اللازمة لسلطنة عمان مقارنة بكمية البيض الناتج محلياً على أساس الزيادة المتوقعة في الاستهلاك تبعاً لمستويات

ذائقية مختلفة حتى عام ١٩٩٥



شكل (٥) كمية البيض اللازمة لمنطقة العاصمة مقارنة بكمية البيض
الناتج محلياً على أساس الزيادة المتوقعة في الاستهلاك
تبعاً لمستويات غذائية مختلفة حتى عام ١٩٩٥

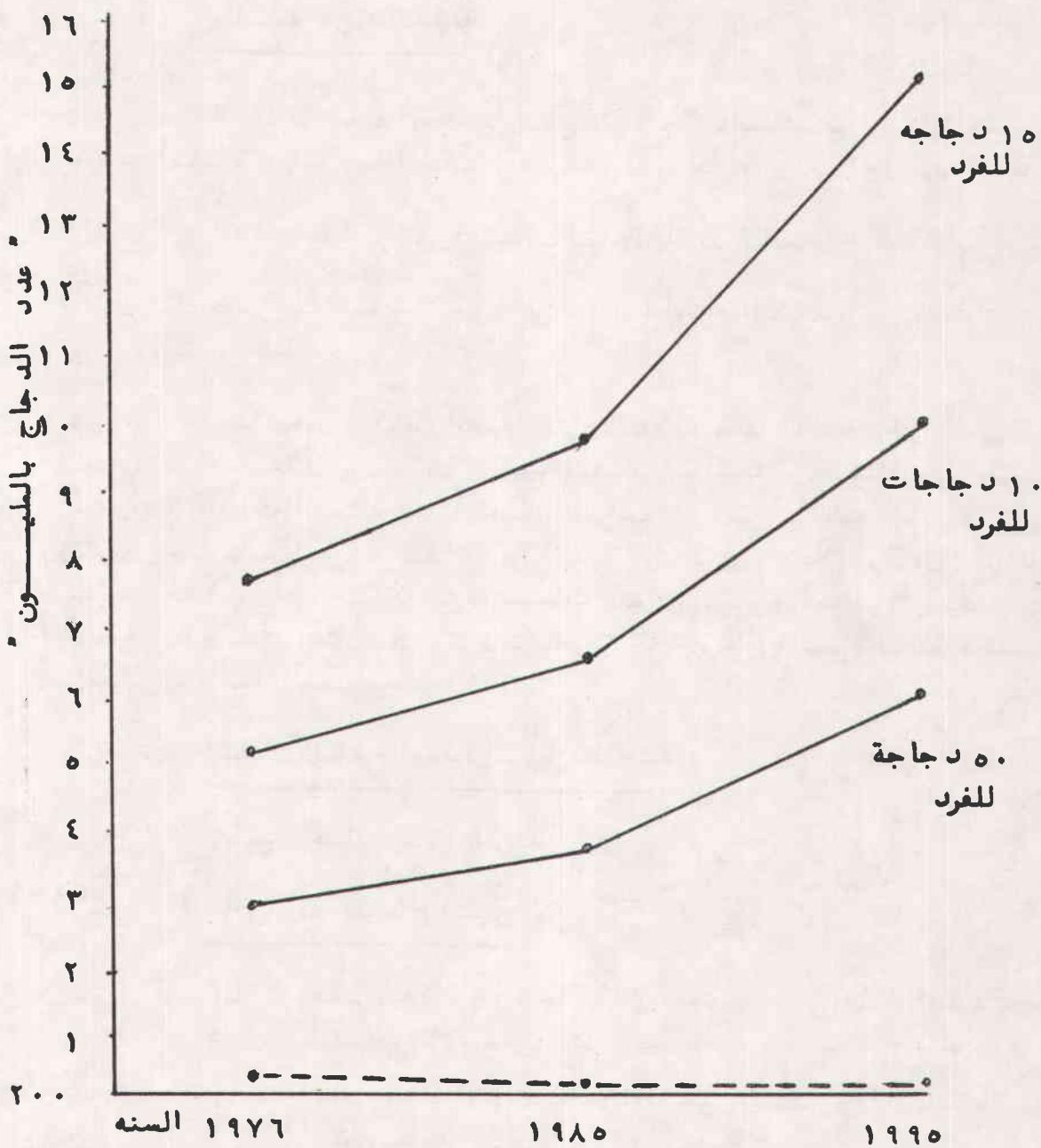
٣-٣-٥ الحجم المقترن لانتاج لحوم الدواجن بالسلطنة :

تستورد عمان ما قيمته ٨٠٠,٠٠٠ ريال عمانى من لحوم الدواجن ، وهو ما يعادل ١٣ مليون دجاجة سنويا . ولو قد رنا مهدئيا كمية اللحوم المنتجة محليا من الدواجن على أساس أن تعداد الدواجن المحلية ٥٠٠,٠٠٠ دجاجة تنتج حوالي ٦٠٠,٠٠٠ كتكوت منهم ٣٠٠,٠٠٠ ديك (على أساس ان نسبة النفوق في الكتاكيت هي ٢٥ % تحت ظروف عمان ، فان هذا ينتج ما يعادل حوالي ٢٢٠ الف طائر يضاف اليها عدد الأمهات التي أكلت سنة انتاج بيض وذبحت في نهاية مدة الانتاج وهو حوالي ١٨٠ الف دجاجة (على أساس نسبة النفوق في مدة انتاج البيض ١٥ %) ، فيكون العدد الكلى المذبح هو ٤٠٠,٠٠٠ طائر سنويا أو ما يعادل ٤٠ دجاجة للفرد سنويا ، ويخص الفرد من الدجاج المستورد حوالي ٤٢ دجاجة . وعليه يكون جلة نصيب الفرد حوالي ٤ دجاجة سنويا .

هذا ويوضح الجدول رقم (٣٢) والشكل التوضيحي رقم (٦) كمية دجاج اللحم اللازم توفيرها سنويا تبعاً للمستويات الاستهلاكية المختلفة حتى يمكن سد حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات - لحوم الدواجن بالسلطنة - وذلك خلال الفترة ١٩٩٥ / ١٩٢٦ :

جدول رقم (٣٣) تقدير كمية لحوم الدواجن المنتجة محلياً
والمستوردة في الوقت الراهن والكميات
المتوقع انتاجها واستيرادها في المستقبل
على اساس مستويات غذائية مختلفة
خلال الفترة ١٩٩٥/٢٦ بالسلطنة

الدجاج المطلوب انتاجه أو استيراده للسوق بحاجة الاستهلاك المحلي (بالمليون) دجاجة على اساس مستويات غذائية مختلفة		الدجاج المنتج محلياً (بالمليون)	السنة
١٥ دجاجة للفرد سنوياً	١٠ دجاجات للفرد سنوياً	٥ دجاجات للفرد سنوياً	
٢٤٥	٤٢	٢٤٥	١٩٢٦
٩٤٢	٦٢٢	٢٩٢	١٩٨٥
١٤٨٠	٩٥٠	٤٨٠	١٩٩٥



شكل (٦) كمية اللحوم من الدواجن اللازمة لسلطنة عمان مقارنة بكمية لحوم الدواجن المنتجة محلياً مع توقعات زيادة الاستهلاك تبعاً لمستويات غذائية مختلفة حتى عام ١٩٩٥

٤-٥

الشاريع الحالية والمستقبلة لتطوير انتاج الدواجن بالسلطنة :

١-٤-٥

بالنسبة لمزارع الحكومة :

لا بد - مع بداية تطوير انتاج الدواجن بالسلطنة - ان تكون هناك
مقومات أساسية تهتم بها الحكومة وتعمل على تطويرها ، والتي لعل من أهمها :

أ - اعداد الكوادر الفنية المدرية لراحت الانتاج المختلفة .

ب - توفير الامكانيات البحثية في مجال تطوير صناعة الدواجن تحت الظروف
المحلية .

وفيما يخص الكوادر الفنية فيمكن للسلطنة حاليا الاعتماد على الخبرة
العربية أو الأجنبية لحين امكانية تدريب العدد المناسب من العمانيين . وفيما
يختص بالامكانيات البحثية فيقترح فريق الدراسة ان يكون بسلطنة عمان ٣ مراكز
رئيسية بحثية للدواجن ، احداها في الرميس والأخرى (صحار أو نزوى) والثالثة
بصلاوة . هذا على أن تختص كل مزرعة بأبحاث تتعلق بموضوع مختلف كأن تختص مزرعة
بأبحاث انتاج البيض مثلا ، وأخرى تختص بأبحاث دجاج اللحم ، وثالثة تختص
بالمساكن والأقلمة الفسيولوجية .

١-٤-٥ الهيكل المقترن لوحدة الرميس البحثية :

يتطلب اعداد وحدة الرميس الآتي :

أ - عناير أرضية لدجاج البيض :

-١ عناير سعة ٢٥٠ دجاجة لكل حوش بالعنبر وهذه عادة ستخصص
للنسيل الناتج سنويا وتكون بحجم ٣٠٠٠ - ٢٠٠٠ دجاجة .

-٢ عناير سعة ٣٦ دجاجة لكل حوش بالعنبر وهذه عادة للأمهات
وتكون بسعة ٥٠٠ - ١٠٠٠ دجاجة .

-٣ عناير سعة ١٥ دجاجة لكل حوشة بالعنبر . وهذه تكون خاصة
بالأمهات الجيدة وكذلك الجذود في حدود ٥٠٠ دجاجة .

ب -

بطاريات انتاج بيض :

- ١ - نظام الدجاجة المفردة لا مكانيات التسجيل الدقيق لانتاج البيض و تكون بحجم ١٠٠٠ دجاجة .
 - ٢ - بطارات بها ٤ دجاجات بالقصص لدراسة النواحي الانتاجية ، و تكون بحجم ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ دجاجة لدراسة انتاجية النسل الناتج سنويا .
 - ج - وحدة لتخزين العلية وكذلك خلط العلية وحجرة تغذية .
 - د - وحدة تربية كتاكيت بطارات ، و يتبعها وحدة تربية كتاكيت حضانات أرضية .
 - ه - وحدة تفريخ بيض بها مفرخات متوسطة "J.W." مع حجرة تفريخ وأجهزة فحص بيض .
 - و - حجرة بيض متصل بها Cooler لتخزين البيض وبها ميزان لتدريج البيض.
 - ز - مكتب به سجلات متصل به امكانيات دروات المياه وحجرة لوقت الراحة .
 - ح - معمل ذبح متصل به Freezer به جمع اجهزة الذبح ونزع الريش - والميزان والأدوات الأخرى .
 - ط - فصل دراسي متصل به أقفاص فردية لجز الطيور العراد فحصها .
 - ى - معمل لا جهرة فسيولوجيا الدواجن والتلقيح الصناعي وخلافه .
- ويمكن لوحدة نزوئ أو صغار مثلا تكرار هذه الامكانيات السابق شرحها
لزراعة الريميس .

اما بالنسبة لوحدة صلاله فيمكن ان يوضع في تحفيظها مزرعة مراعي للدجاج حيث يتم التحضين بعنابر العضانة ، ثم توضع الدواجن بالمراعي الى فترة وضع البيض وهذا سيؤدى الى تقليل تكاليف الانشاءات على أن تكون هذه المزرعة نواة لدراسة امكانية استخدام المراعي في تربية البداري بالمنطقة الجنوبية . وتعتبر هذه

المحطات نوات لدراسة الابحاث العلمية عن نوع السكن الملائم لجو عمان . وكذلك دراسات تحسين أنواع الدواجن عند الفلاحين . وعلمًا بأن الكفاءة الانتاجية للنوع المحلي متواضعة عند مقارنتها بالأنواع القياسية ، ويمكن اقتراح توزيع نوع آخر من الدجاج على الفلاحين قريبا في صفاته من الدجاج المحلي العماني مثل الفيومي نظرا لتشابه الظروف الفردائية والصحية للبيئتين (مصر - عمان) مما يساعد على أقلمة هذا النوع تحت الظروف العمانية . أو اقتراح توزيع بعض الأنواع القياسية على الفلاحين مع محاولة تدريجها مع الأنواع المحلية . ومن نتائج هذه التجارب سيكون هناك رأى قاطع عما يوزع على القرى من نوع الكتاكيت المحسنة والمحسنة . ومن هنا تستطيع في بحر فترة غير طويلة في السلطنة من أن نغير من انتاج الدواجن عند الفلاحين تماما حيث يصبح المصدر الوحيد لكتاكيتهم هو هذه الأنواع المحسنة أو المدرجة .

٢-٤-٥ مشروعات صناعة الدواجن بسلطنة عمان :

١-٤-٥ مشروع انتاج البيض :

لوضع خطة لمشروع لإنتاج البيض في سلطنة عمان يلزمنا دراسة كثير من خصائص الانتاج . وبهمنا في عرض المشروع أن يكون واضحًا امامنا دائمًا ما هو المطلوب تماماً عليه لتحقيق الانتاج اللازم من البيض . وللسهولة سنضع خطة مشروع لإنتاج مليون إلى مليون ونصف بيضة سن ويها . وعلى هذا يمكن عمل وحدات متكررة من هذا المشروع لإنتاج الكمية اللازمة من البيض . وبهمنا هنا أن ننظر - بجانب التكاليف الثابتة للإنشاءات والأدوات وخلافة - إلى التكاليف المتغيرة مثل : التنفيذية - العمالة - تكاليف الكتاكيت الصغيرة - المعدات المستهلكة - النقل وتكاليف الغرفة - الفائدة - الكهرباء وكذلك الأدوية وخلافة . ويفضل حالياً لعمان بالنسبة لإنتاج البيض أن نبدأ باستيراد كتاكيت عمر يوم ، وترعن هذه الكتاكيت لحين بداية وضع البيض ، ثم يمكن نقلها بالتالي إلى بيوت البيض طوال المرحلة الانتاجية لها . وهذه البداية ستكتسب فريق الخبراء في الحكومة والمرشفين على المشروع الخبرة اللازمة التي يمكن بعد ذلك أن يتعاركوا منها إلى بداية استيراد قطعات الأهمات وتغليفها ببارى محلياً ، ويمكن بعد ذلك في سنوات متعاقبة استيراد الجدود وما تتطلبها هذا من خبرة فنية في عمليات التلقيح والخلط ، ومن رعاية قطع الأهمات والجدود وكذلك العناية بالبيض الناتج منهم حتى يتم الفقس والتوزيع على المزارع الانتاجية .

ويجب التدوير هنا لأن منطقة كمنطقة صالة تعتبر منطقة نموذجية لتنمية الدواجن بالسلطنة من حيث الحرارة والرطوبة طوال العام ويمكن حفظ قطعات الأهمات والجذور بهذه المنطقة بدون التعرض للحرارة الشديدة داخل القطر.

٢-٤-٥ مشروع انتاج ١٥ مليون بيضة :

لتنفيذ انتاج ١٥ مليون بيضة سن ويما يلزمها ١٠ بيوت سعة كل منها ٣٠٠ طائر وينتج البيت الواحد حوالي ١٥ مليون بيضة (بمتوسط ٢٢٨ بيضة سنويما تحت ظروف عمان ونسبة نفوق ١٠٪) ويكون البيت الواحد من مبني عبارة عن ٣٣٦×٣٠ قدم يوجد به أربعة صنوف أقفاص معلقة سعة ٢٤×١٦ بوصة ويتسع كل منها لعدد ٦ دجاجات . و حوالي ١٢١٦ - ١٢٠ - قفص في الأربعة صنوف.

ويلزم ببيوت البيض هذه بيوت رعاية تسع ١٥٠٠٠ كتكوت وبالتالي كل بيت يصلح لتفطية ٢ بيوت انتاج بيض . ويمكن تقسيم الدورة الى ٥ دفعات في الستون أسبوعاً بمعدل كل ١٢ أسبوع ١٥٠٠٠ كتكوت .

ويلاحظ لزوم أقفاص بداري لمدة ١١ أسبوع لحفظ البداري بعد عملية التحضير حتى بداية انتاج البيض . وعلى هذا تكون كل دفعة يلزمها ٩ اسابيع حضانة + ١١ أسبوع رعاية = ٢٠ أسبوع ، وبعد ذلك تنقل ببيوت البيض للانتاج لمدة عام كامل .

ويمكن تنظيم تتبع الدفعات الخمسة للحضانة والرعاية في حالة البداري كالآتي :

$$5 \text{ دفعات} \times 15000 \text{ كتكوت} \times 9 \text{ اسابيع حضانة} = 45 \text{ أسبوع حضانة} + 5 \text{ أسبوع نظافة} \\ = 60 \text{ أسبوع}$$

$$5 \text{ دفعات} \times 15000 \text{ كتكوت} \times 1 \text{ أسبوع رعاية} = 5 \text{ أسبوع رعاية} + 5 \text{ اسابيع نظافة} \\ = 60 \text{ أسبوع}$$

ويوضح الجدول رقم (٣٤) حركة المزرعة بالنسبة للدفعات الخمس . على أنه اذا رؤى تخفيض عدد الدفعات الى ثلاثة دفعات سنويما لسهولة الحركة بالمزرعة وهو أقل عدد يمكن به الحفاظ على مستوى انتاج ثابت يمكن في هذه الحالة متابعة الجدول رقم (٣٥) .

جدول رقم (٣٤) حركة المزرعة وعمر الدواجن الموجودة بها
في حالة استخدام نظام الخمس دفعات سنوية

الاسبوع	بيوت البيض	كتاكيت رعاية	كتاكيت حضانة	-	-
٩ - ١		/		-	-
٢١ - ١٠		/		-	/
٢٣ - ٢٢		/		/	/
٤٥ - ٣٤		/		/	/
٥٢ - ٤٦		/		/	/
٦٨ - ٥٨		/	-		
٠٠ - ٦٩		-	-		

جدول رقم (٣٥) حركة المزرعة وعمر الدواجن الموجود بها في
حالة استخدام نظام الثلاثة دفعات سنوية

الاسبوع	بيوت البيض	كتاكيت رعاية	كتاكيت حضانة	-	-
٩ - ١		/		-	-
٢١ - ٢٠		/		-	/
٣٠ - ٢٢		/		/	/
٤٢ - ٣١		/	-		
٥٢ - ٤٣		-	-		

وجدول رقم (٣٥) لايصال تتابع الدفعات وحركة المزرعة طول العام .
ويمكن بمنطقة صلاة مثلاً استخدام مدة الحضانة ٩ أسابيع ، ١١ أسبوع رعاية بالمرعى
وهذا يقلل تكاليف الانتاج الى حوالي ٨٪ من التكاليف الكلية لحين نقل الدواجن
إلى بيوت البيض . وفي هذه الحالة يكون المناسب هو استخدام نظام الثلاث دفعات سنوياً
للمنطقة الجنوبيّة ، أما ما يخص التكاليف المتغيرة لمشروع بداري البيض هذا فهو :

اولاً : التنفيذية ويراعى أنه يلزم حوالي ١٤ رطل عليقة لكل دستة بيض . وفي حالة
حساب تكاليف رعاية البداري يكون تكاليف انتاج دستة البيض ٤٠ رطل عليقة .

ثانياً : العمالة ويمكن لها عمال العناية بالبيت الواحد للدجاج البياض (٢٣٠٠
رجاجة) من حيث النظافة ومتابعة البيض والتدريج ، أما في حالة
العناية بعمليات المزرعة مثل قطع المنقار والتحصين فهذا يحتاج إلى مجموعة
متخصصة من العمال للقيام بها زيادة على قوة المزرعة . وعموماً القاعدة
العامة لتوزيع العمال بمزرعة البيض هي ٦٠٪ عمالة للأعمال المزرعية ٣٥٪
لأعمال حجرة البيض ومعاملات البيض عموماً ، ٥٪ فقط للأعمال المكتبية .

ثالثاً : حجرة البيض وما يلزمها من معدات تسع ٤٠ كرتونة بيض يومياً . وأن تكون
كافية فحص البيض بهذه الحجرة ٣٥ كرتونة/الساعة ، ويتم العمل بها ٧
ساعات يومياً ، اضف إلى خواص حجرة البيض السابقة قدرة التخزين بالمزرعة
التي يجب أن تكون حوالي ٦٠٠ كرتونة للمنتج والموزع من المزرعة وهي تماثل
انتاج ٥ أيام .

رابعاً + يبقى بعد ذلك من التكاليف المتغيرة إمكانيات المياه والتغذية والضوء
والتدفئة . وعموماً في حالات حساب أرباحية المشروع يجب الأخذ في الاعتبار
أن تكاليف دستة البيض يدخل فيها غذاء الدجاج وغذاء البداري للاحلال
 محل الأمهات ، وتكاليف التكتوت ، والضرائب ، وخدمة العمالة ، مطروح
 منها أي دخل لفرز الدجاج اثناء سنة الانتاج .

٣-٤-٥ مشروع انتاج بداري اللحم :

لتصميم مشروع انتاج لحم لعيان سنلتزم بنفس السياسة السابقة لمشروع انتاج
البيض وبالتالي سنخطط مشروع لانتاج مليون رطل دجاجة سنوياً ومنها يمكن بسهولة
 مضاعفة هذا العدد لانتاج كمية اللحوم المطلوبة سنوياً .

يلزمنا هنا لانتاج مليون دجاجة ه بيوت سعة الواحد ٤٠٠٠٤ كتكوت .
ويكون البيت الواحد من اثنين طابق وأربعة عناير سعة كل منها ١١٠٠٠ . ويلاحظ
اذا كان يفضل عمل مساكن من طابق واحد أن العدد اللازم لانتاج مليون دجاجة
هو ١٠ بيوت . ولو أنه يفضل لطبيعة ارض عمان الجبلية أن تكون الساكن من أربعة
عنابر وأرضية من دورين . وبين كل عنابرین أو أربعة حجرة تغذية في المنتصف
لتغذية العنابرین .

واذا خطط لانتاج ٥ مليون دجاجة حسب الخطة الخمسية للتنمية الزراعية
بالمملكة يلزمنا هنا ٢٦ وحدة بهذه الشكل على اساس ان الوحدة تنتج ٥ دفعات
سنوية .

ويراعى أن تكون التغذية والسياه اوتوماتيكيا وكذلك التدفئة يفضل أن تكون بالزيت
حتى لا تتعرض لاستهلاك الكهرباء وزيادة تكاليف الحضانة .

ويفضل ان تكون ساكن البدارى بجوار منطقة العاصمة المزدحمة بالسكان
ويقترح ان تكون أغلب هذه المزارع بمنطقة نزوى . ونظرا لارتفاع درجة الحرارة فى
هذه المنطقة يلزم تهوية جيدة بالمساكن ، وهنا يفضل الساكن المفلقة مع
Ovaporated Cooling Controlled environment ويخلو من استخدام نظام التهوية .

حيث درجة الرطوبة عالية فى منطقة نزوى والداخل . ويجوز ألا تكون كفاية هذه
المساكن عالية نظرا للحرارة الشديدة والرطوبة العالية . ويمكن بعد بداية طريق
الجبل الأخضرى البرى أن تكون مزرعة امداد العاصمة بالبدارى على الجبل الأخضر .
ويلزمنا لهذا المشروع مذبح آلى سعة ٢٤٠٠ دجاجة فى الساعة يمكن زيارتها الى
٤٨٠٠ وذلك الى ٩٦٠٠ دجاجة ، أى يكون به امكانيات التوسيع عند تصميمه .

أما فيما يختص بالتكليف المتغير فى تربية بدارى اللحم فأهمها هو الفخذ
حيث يمثل حوالي ٢٠٪ من جملة التكاليف . وما أنه لا يوجد فى عمان امكانية تكوين
العلاقى حاليا فننصح بأن يتم استجلاب Concentrated premix وبعد ذلك يمكن
ادخال الأذرة الصفراء وفول الصويا لتركيب الخليقة ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى
تقليل التكاليف للطن .

واما بالنسبة للعملة مع التغذية والشراب الاوتوماتيكي فيلزم تقريرا لكل بيت
سعة ٤٠٠٤ كتكوت عامل واحد لوقت كامل ٨ ساعات يوميا يمكنه عادة أن يقوم بالتنفيذ
ورعاية الحضانة ومراقبة نظام التهوية .

الباب السادس

تحسين وتطوير الخدمات البيطرية بالسلطنة

الباب السادس

تحسين وتطوير الخدمات البيطرية بالسلطنة

١-٦ . الخدمات البيطرية والانتاجية بالسلطنة :

كانت الثروة الحيوانية العمانية أن تكون محرومة من الوقاية والرعاية الانتاجية خلال فترات طويلة قبل النهضة العمانية الأخيرة ، إلا أنه من الواجب الاشارة باتجاه النهضة العمانية الأخيرة الى النظر للثروة الحيوانية في البلاد نظرة أخرى تقوم على تنمية الانتاج ووقايتها من الوبئية والامراض المعدية التي تفتك بها سوا ، وكانت هذه الامراض وافدة مع الحيوانات التي بدأ استيرادها أو لحومها أو الامراض المتقطعة في البلاد ، وكان من ثمراتها انشاء مديرية الانتاج والصحة الحيوانية بالمديرية العامة للزراعة بوزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن من أقل من عامين وبداية استخدام خبراً من الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين فيها ، ولئن كان البناء ما زال في طور التكوين ، إلا انه خطوة أولى ، نرجو أن يتبعها الدعم السريع القوى المخطط ليتمكن أن تقوم هذه الأجهزة في خدمة الثروة الحيوانية وانتاجها لصالح الأمة تعينا واقتضاداً وصحة ، بما يسair التطور الحالى في السلطنة .

وفيها يلى ملخص عن هذه الخدمات حالياً ومستقبلاً :-

١-٦-١ . الخدمات البيطرية :

بديهى أن تكون الأهداف الرئيسية الضرورية للثروة الحيوانية وارتباطها بالمجتمع السكاني كالتالى :

- ١ - وقاية الحيوانات من الوبئية والامراض المعدية الخطيرة سوا ، الوافدة في الحيوانات التي ترد للبلاد أو لحومها ومنتجاتها الأخرى واتخاذ الاجراءات الفعالة لمكافحة ما يظهر منها سوا ، بالسيطرة على مصادر المعدوى أو التحسين أو العلاج . ويمارس ذلك بالحجر البيطري وتنفيذ القوانين المنظمة لذلك ، أو بالكافحة أو الاجراءات الداخلية التي تتخد للسيطرة عليها في الداخل وتكوين السياج الوقائى والمناعى المناسب ضدها .

ويرغم أن السلطنة تقع جغرافيا بقرب موطنين رئيسيين للأوبئة الحيوانية وهما : أفريقيا وأسيا ، ويرغم الاتجاه الواضح جدا إلى التوسع في استيراد الحيوانات الحية واللحوم من خارج السلطنة لسد حاجة البلاد من اللحوم والمنتجات الحيوانية ، فان الحجر البيطري ما زال في حاجة الى تدعيم كبير ليتمكن وقاية ثروة البلاد من الأوبئة الوافدة مثل الطاعون البقرى في الأبقار والأغنام والماعز ومرض الريكتسيا (ما القلب) في الأغنام والأبقار ومرض ذات الرئة المحيطية في الأبقار والأغنام والماعز (الالتهاب الرئوي البلوري المعدى) والكثير من الأمراض المنقوله بالقراد والذباب القارص ... الخ .

وطبقاً للتقرير المقدم من دكتور " دورمان " خبير منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٢٥ ، فإنه قد أمكنه حصر ٨ مداخل للبلاد منها أسود وقابلل وختمة الملاحة في الشمال ، وميناً قابوس البحري ومطار السيب في مسقط ، والرييسوت وكاريابقى وادى جيزى وصور في الجنوب ، والحدود . كما أشار التقرير إلى دخول الحيوانات السلطنة من القرى الصغيرة الموجودة على الساحل وتظهر متابعة هذا التقرير صفر حجم الكميات الشهرية التي ترد إلى غالبية هذه المداخل ، الأمر الذي يستدعي ضرورة تحديد المداخل الاستيرادية في ثلاثة مناطق رئيسية هي : الحدود الشمالية ومسقط والرييسوت مع نقطة مراقبة محجرية ثابتة على الحدود البرية .

ولقد أخذت السلطنة بهذا الاتجاه في خطتها الخمسية الأولى ١٩٢٢/٢٦ - ١٩٨١/٨٠ غير أن بعض الصعوبات المكانية والتنفيذية ما زالت عائقاً في سبيل إقامة المحاجر الثابتة الضرورية لاحكام الحجر البيطري وتنفيذ اجراءاته . ونرى أنه يمكن التجاوز عن الصعوبات المكانية اذا أقيم المحجر البيطري بعيداً عن العمران ، على أن تنقل الحيوانات المستوردة في صنادل من المينا إلى مقر الحجر البيطري .

٢ - وقاية الإنسان من الأمراض المشتركة التي تنتقل إليه من الحيوان :

لما كانت أمراض الحيوان تشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان سواءً بالمخالطة أو استخدام لحومه ونواتجه أو مخلفاته حيث ثبت وجود أكثر من ١٠٠ مرض مشترك بينهما ، نذكر منها على سبيل المثال : مرض السل والبروسيلاء والحمى الفحمية ... الخ ، فإن الضرورة تتحتم أن تفرض الرقابة الصحية البيطرية على الحيوانات ومنع تسرب الأمراض إلى الإنسان في السلطنة .

ولعل أهم ميدان لفرض هذه الرقابة هو المجازر التي يلزم أن تقام وتدار بأسلوب سليم ليتمكن السيطرة على الأمراض المشتركة ، علاوة على منع تسرب أمراض الحيوانات الذبيحة إلى الحيوانات الحية بالسلطنة .

وتجدر بالذكر أن هذه الرقابة يلزم أن تتوافر أيضاً بالنسبة للحوم والدواجن المستوردة ، كما تقضي الضرورة بأن تفرض رقابة حاسمة على تخزين وتسويق اللحوم للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآمن وقت البيع واعدام ما ينافي من اللحوم قبل التسويق .

والصورة الحالية في السلطنة تحتاج إلى تعديل جذري ونظم لأداراتها بما يقل سلامتها التنفيذ ، كما وأنه يلزم أن تكون المجازر بحالة تتلاءم مع ذلك ، وأن تكون ملكيتها وادارتها تابعة كلية للدولة مثلها في ذلك مثل المحاجر البيطرية .

وعنى عن البيان أن وقاية الإنسان والحيوان من الأمراض المشتركة والحيوانية أمر يجب تدبيرها عن طريق قانون تصدره الدولة لتحديد الضوابط والإجراءات اللازم اتباعها وخاصة بالنسبة لمخالفات هذا القانون من مسئوليات وذلك حتى تتوحد الإجراءات التي تتبع ولتكون فيصلاً فيما يتخذ وما يحدده من مسئوليات.

ومن المؤكد من مشاهدات الفريق لمجازر طرح ونزوء وصلالة أن نظام المجازر في السلطنة في مسيئ الحاجة إلى التناول الجذرى السريع حماية للجماهير المستهلكة للحوم والثروة الحيوانية بالسلطنة .

٣ - التشخيص والبحوث والانتاج المعمل

لما كانت مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية تستوجب توفير إمكانيات التشخيص المعمل بمختلف أنواعه وأجراً الدراسات والبحوث الالزمة في هذا الشأن مع انتاج وحفظ الأصال واللقاحات والمواد المشخصة البيولوجية طبقاً لحاجة الشروة الحيوانية بالسلطنة ، فإن إنشاء وتشغيل معمل مركزى قادر على ذلك ضروري ليمكن التأكد من الحالات المرضية وتشخيصها ومدار الإطهاء العاملين بالحقن بالتأكيد الصحيح لما يقدرونها بالتشخيص السيدانى وذلك ليمكّنهم من اتخاذ الإجراءات السريعة الفعالة في الوقاية والمكافحة والعلاج .

ولئن كان قصر الفترة التي اتجهت إليها الدولة في نهضتها الأخيرة قد

حدد العمل المعطى في معمل بسيط للاستخدام الميكروسكوب في وحدة
للفحص (معمل صالة) ، فان الخطة الخمسية للسلطنة قد أقرت إنشاءً
معمل حديث للفحص والدراسات المعملية وحددت له عام ١٩٢٦ للبدء في
إنشاءه (ربما عطلت بعض الظروف بدء التنفيذ عام ١٩٢٦ ، ويرجى - لأهميته
الشديدة - أن يبدأ في التنفيذ في عام ١٩٢٧ بعد تذليل الصعوبات القائمة
حالياً وخاصة بالنسبة للتمويل) .

ولقد ترتب على عدم وجود المعمل المتخصص ان كانت تقديرات البيطريين
لأنواع الأمراض مبنية على الأعراض الأكلينيكية مما يجعلهم غير قادرين على الجزم
الحاسم في نوعية الأمراض المشخصة .

هذا ، والى أن يتم إنشاء المعمل центрالبيطري وتجهيزه وتوفير
الكتابات الفنية اللازمة له ، نقترح الاستعانة عند الاقتضاء بالعامل البيطري
الموجودة في المنطقة وفي الدول العربية لا جراً التشخيصات اللازمة وتوفير
الأمصال واللقاحات والمواد المشخصة .

٤ - القوة البشرية البيطرية :

لما كان قيام الدولة بالأضطلاع بتوفير الخدمات البيطرية بالسلطنة حدث
جداً ، حيث لم يتجاوز العاشرين ، فان هذه الخدمات قد امتدت لتصل إلى
استخدام عشرة أطباء بيطريين مصريين موزعين في السلطنة ويقطنون تحت قيادة
مدير عمان متخصص في الانتاج والصحة الحيوانية ومستشار بيطري مصري
(استاذ في كلية الطب البيطري في القاهرة) ويتبعهم عدد قليل من
المساعدين البيطريين ويشكل الجهاز البيطري شقاً من مديرية الانتاج والصحة
الحيوانية بوزارة الزراعة التي يرأسها نفس السيد المدير العماني .

ويعمل هؤلاء الأطباء في السلطنة كلاتق حيث يختص كل طبيب بجميع
الأعمال البيطرية في منطقته :

- | | |
|---|---|
| ٦ | أطباء في المناطق الزراعية الستة بالسلطنة ، بواقع طبيب واحد
لكل منطقة . |
| ١ | طبيب لمنطقة صور (بالمنطقة الشرقية) |
| ١ | طبيب لمنطقة جبلان () |

١ طبيب لمنطقة البوريسى على الحدود مع السعودية
١ طبيب لمنطقة مسقط ، حيث يختص أساساً بأعمال الحجر البيطري
التي يشرف عليها حديثاً جهاز الخدمات البيطرية بوزارة الزراعة
في ميناء قابوس البحري ومطار السيف الجوى .

وفي ضوء عدم إنشاء الوحدات البيطرية في المناطق الزراعية والمحاجر
والمحاجر الثابتة الحديثة وكذلك المعمل البيطري ، وفي حدود النقص الشديد في
عدد المساعدين والعمال الفنيين البيطريين المهرة ، فإن القوة البشرية العاملة
في حقول الخدمات البيطرية في السلطنة تعتبر بحجمها وامكانياتها نواة لتكوين
الخدمات المذكورة . نواة تحتاج إلى التدعيم السريع القوى ليتمكن أن تقوم
بواجبها في حماية الثروة الحيوانية وسكان البلاد من غائلة الأمراض وفي تدعيم
الإنتاج وفرة واقتاصاداً .

وما يبشر بالاتجاه السليم إلى هذا الطريق ما علمه الفريق بأن مديرية
الإنتاج والصحة الحيوانية بسبيل تدعيم القوة البيطرية هذا العام بخمسة أطباء جدد
يستعارون من مصر ، علاوة على الخطة الخمسية التي تقررت في هذا الميدان والتي
تقوم على أساس إنشاء ٦ مستشفيات مركبة وعشرين وحدة فرعية في المناطق الزراعية
لتغطية الخدمات المطلوبة لريف السلطنة .

وما لا شك فيه أن توفير القوة البشرية البيطرية والمساعدة والعاملة ستكون
من أهم ما سيواجهه السلطنة سواء لتفطير الخدمات المطلوبة لهذه الخطة
حالياً أو لتكوين الكادرات الازمة مستقبلاً للتدعيم والاحلال ، الأمر الذي يتطلب
منذ الآن التخطيط والتنفيذ والمتابعة لتحقيقه .

هذا وتتجدر الاشارة هنا انه برغم الجهد المضنية التي تبذلها الدولة
لتوفير الخدمات من فحص وعلاج في مواطن وجود الثروة الحيوانية ، وما تتطلب
من نفقات ، فإن جميع هذه الخدمات بما فيها الدواء تؤدى مجانياً وعلى نفقة
الدولة .

٥ - الأمراض المعدية والانتاجية :

تعتبر الأمراض المعدية المشتركة والانتاجية في السلطنة من الجوانب التي
لم تتناولها الخدمات البيطرية أو الانتاجية بما يحتجه تشخيصها تشخيصاً دقيقاً

محقاً . ولهذا استمر موقف الثروة الحيوانية منها ومن مكافحتها ومقاومتها أمر يحوطه الفوضى الذى لا دخل للجهاز البيطري فيه فى ضوء عدم وجود الجهاز المعطن المناسب للتشخيص .

ويرغم عدم وجود تسجيلات رسمية عن ظهور الكثير من الأوبئة والأمراض المعدية والأمراض الانتاجية ، فإن بعض التقارير التى تناولت الثروة الحيوانية ، والمناقشات مع المختصين بالسلطنة تشير إلى ثبوت ظهور الأمراض الاتية اعتقاداً على الأعراض الأكلينيكية ، والصفات التشريحية وبعض الفحوص الميكروسكوبية وهى :

- ١) الحمى القلاعية في الأبقار والماعز والأغنام
- ٢) الشيلاريا في الأبقار
- ٣) الحمى الفحمية
- ٤) مرض النيوكاسل في الدواجن

أما أغلب الأمراض المشتركة والانتاجية في السلطنة فانها لم تدل حظاً من خدمات الدولة حتى الآن وخاصة بالنسبة للحيوانات الحية على النطاق العام ، فمثلاً لم تجرى أي استبيانات عن مدى اصابة مجتمع الحيوانات البقرية بمرض السل البقرى برغم شيع رداءة ما فيها ، وما يتبعه من رداءة التهوية وضعف الرعاية وسوء التنفيذية .

وذلك فإنه لم يثبت وجود أو انتشار مرض الالتهاب الملوي الرئوى في الأبقار أو الأغنام أو الماعز ، برغم وجود شكوك كبيرة لدى البيطريين بوجوده وانتشاره وخاصة في الماعز بل وقد أشارت تقارير خبراء هيئة الأغذية إلى هذا الشك وذكره " نورمان " من نفوق حوالي ٥٠٪ من رسالة الماعز الجنابرى التي استوردت بهدف تحسين سلالة الماعز وشكه في هذا المرض كسبب ، كما وأنه لم يجري حتى الآن أي فحوص استبيانية لمرض البروسيللا (الأجهاض المعدى) للأبقار أو الأغنام والماعز برغم خطورته الانتاجية المسيبة للأجهاض وخطورة كونه مرضًا مشتركًا يصيب الإنسان عند استعماله ألبان الحيوانات أو أجزاءً معينة من لحومها .

ومن الأمراض الانتاجية التي تؤثر بالهدم في انتاجية الثروة الحيوانية على نطاق السلطنة الأصابة بالطفيليات الخارجية التي تتصادم مع الحيوانات كما في القراد والذباب القارض ... الخ ، والتي تعمل ك وسيط ناقل لطفيليات الدم من

الحيوان المصاب الى الحيوان السليم . كما وأن الأصابة بالطفيليات الداخلية كالديدان المغوية والكبدية وربما غيرها أيضا تؤثر على الانتاج الحيواني تأثيراً شديداً بمجرد وجودها وربما تمتصله من غذاء الحيوان المنهض .

ومن المؤكد أن الظروف الجوية - من ارتفاع درجة الحرارة ، ونسبة الرطوبة ، والأسلوب الرعوى المستديم - كلها يههى^٥ الى سرعة تكاثر الطفيليات المذكورة وتهىء^٦ لها التوسع في اصابة الحيوانات بها .

وأخيراً فإن الأمراض الخاصة بالنقص الغذائي - وخاصة في العناصر النادرة - أثر كبير في خفض انتاجية وصحة الحيوانات، علاوة على أثر نقص العناصر الغذائية الرئيسية والفيتامينات . وتشير التقارير الزراعية عن الدراسات التي أجريت بالسلطنة على وجود ظواهر نقص هذه العناصر على بعض النباتات مما يمكن أن ينعكس أثراً على الحيوانات التي تعيش في المناطق التي يوجد فيها هذا النقص .

٦-١-٢ . الخدمات الانتاجية الحيوانية :

يعتبر انشاً جهاز للخدمات الانتاجية الحيوانية في مديرية الصحة والانتاج الحيواني بوزارة الزراعة تطور هادف ضمن للنهوض بالانتاج الحيواني في السلطنة - ذلك أن هذه الخدمات تتوجه أساساً الى دراسة أنواع الشروط الحيوانية المعملية وطاقاتها الانتاجية الحالية في ضوء الظروف القائمة في بيئات السلطنة ومدى تأثيرها بها والتعرف على الطاقات الكامنة فيها والتي قد لا تواتي بها الامكانيات المتاحة لاظهارها وهي المعيار الحقيقي عن العوامل الوراثية التي تتفاعل في هذه الانواع .

ومن جهة أخرى محاولة تطوير الانتاج الى مستويات أعلى سواً بالرعاية والتجذيدية والصحية أو التزاوج من أنواع عالية الانتاج، أو استخدام السلالات العالمية الوفيرة الانتاج ومحاولة أقلمتها للتلاحم مع الظروف البيئية.

ومن الطبيعي أن يكون ميدان هذه الدراسات محطة لبحوث تديرها وتشرف عليها الدولة وتعاملها بصفتها البحثية التي لا تتقييد بالنفقة ونظام الربح والخسارة طالما كانت تسير وفق مخطط علمي مدروس على أن تكون نتائج هذه الدراسات عنصرا أساسيا لوضع خطة تنفيذية تستهدف تطبيق هذه النتائج في

ريف السلطنة لصالح حائزى الحيوانات واقتدار البلاد وتموين سكانها . ومن الطبيعي أن يكون دور الاعلام والمحطات الرئاسية اثر كبير في توجيه أصحاب الحيوانات للاستجابة لخطط التطوير والاقفال عليها .

ولقد بدأت خطة الدولة في هذا المضمار منذ عام ١٩٧٣ بتنفيذ
المشروعات التالية مع الاستعانة بقرض من بنك الانماء والتعهير الدولي وبعض
الخبراء الأجانب والمحلي ::-

- ١ - مشروع تربية ماشية للبن المستوردة في مزرعتين انشئتا في صفار وصلالة . وأوكلت ادارتها في العام الأول الى شركة أجنبية ثم تولت وزارة الزراعة العمانية أمرها .
 - ٢ - مشروع تحسين الماعز والأنعام في محطة الرميس عن طريق التدريج الى نوع الجنمايرى (ماعز هندي يشتهر بكبر الحجم) .
 - ٣ - مشروع انتاج بداري اللحم وانتاج البيض ، وما زال في خطوة دراسية ، حيث يربى حوالي ٥٠٠ دجاجة بياضة في كل من صفار وصلالة .
 - ٤ - مشروع تدرج الماشية الجبلية في صلالة الى بعض السلالات الهندية
 - ٥ - مشروع تسمين العجول البقرية من النتاج المحلي بهدف ايجاد متصرف للنتاج الصغير الذي يباع غالبا بوزن ٦٥ كيلو جرام حيا لتربيته وتسمينه حتى يصل الى وزن حوالي ٣٠٠ كيلو في سن عامين ، وكذلك كأسلوب للتوجيه أصحابها الى اتباع هذا السبيل عند التحقق من نتائجه وأرباحيته وتشجيعا لاصحاب العجول للارتباط بالمشروع تقدم الدولة اعانة اضافية لثمن الرأس تقدر حاليا بحوالي ١٥ ريالا عمانيا عند الشراء منه .

وقد وَكَبْ قِيَامُ هَذِهِ الْمَشْرُوعَاتِ تَخْطِيطَ وَتَنْفِذَ أَهْمَهُ مَا يَلُو : -

- ١ - انشاء اسطبلات وحظائر مكشوفة ومظلات للماشية والماعز والاغنام وكذلك حظيرة للدواجن .
 - ٢ - محاولة حل مشاكل التغذية في بعض الفترات عن طريق استخدام

سيلاج السورجم وأحياناً القت واستخدام الأعلاف المركزة المستوردة من كينيا وذلك بالإضافة إلى نباتات الرعن التي تحش وتقدم للحيوانات في المزارع المذكورة .

- ٣ - استخدام الحلب الميكانيكي في محطة الفريزيان في صغار وصلالة مع انشاء جهاز بسيط للتبريد وتصنيع اللبن داخل مصنع حديث يقام لصناعات الفاكهة في صغار .
- ٤ - استخدام التقطيع الطبيعي للماشية الفريزيان من طلوقتين من نفس النوع يلزمان القطيع بالتناوب اليومي بينهما .
- ٥ - استخدام طبيب بيطرى في كل من الرميس وصغار وصلالة للقيام بالتحصينات والعلاجات اللازمة .
- ٦ - الحرص على إجراء الاختبارات والتحصينات اللازمة للحيوانات الفريزيان المستوردة وإجراء التحصينات الدورية لها في محطاتها .

الباب السابع

تطوير تسويق المنتجات الحيوانية في سلطنة عمان

الباب السادس

تطوير تسوير المنتجات الحيوانية في سلطنة عمان

١-٢. أهمية ودراسة تطوير تسوير المنتجات الحيوانية :

المقصود بتسويق المنتجات الحيوانية تلك المجهودات الداخلة في اضافة النافع الاقتصادية المكانية والزمنية والشكلية والتسلكية المتعلقة بنقل تلك السلع من المزارع الى المستهلك ، وجعلها أكثر قيمة ، وذلك بتوصيلها الى المكان التي تطلب فيه وفي الوقت المناسب وفي الشكل المرغوب ، وذلك بنقل ملكيتها من شخص الى آخر حتى تصل للمستهلك النهائي . وتببدأ عمليات تسوير المنتجات الحيوانية من الوقت التي تتحرك فيها من المزرعة وتنتهي حين يتسلم المستهلك الانتاج النهائي منها . والمنتجات الحيوانية شأنها في ذلك شأن معظم الزروع النباتية اذ تعتبر بعض العمليات التجهيزية والتجميعية لها جزء متضمن لتسويقيها ، لهذا فان جدارة هذه العمليات لها أثرها البالغ على كل من العائد المزرعي والعائد الزراعي .

على أن المنتجات الحيوانية اللحمة والسمكية واللبنية والدواجنية تتسم بحساسية بالغة من جهة اجراء كافة العمليات التسويقية ، وذلك نظراً لامكانية تعرضها للتلف والفساد بسرعة وسهولة اذ لم تجري كافة العمليات التسويقية بدقة وعناية في الزمان والمكان الملائمين . وذلك بالإضافة إلى أن هذه المنتجات تعتبر منتجات المستقبل والتي يرجى منها زيادة الدخل القومي في سلطنة عمان سواً من جهة انتاجها لغرض الاستهلاك المحلي أو لغرض التصدير ، وما يتطلبه ذلك من امام بكيفية اجراء كافة العمليات التسويقية بدقة وعناية على أن اجراء مختلف هذه العمليات التجهيزية سوف يزيد كثيراً من التكاليف التسويقية ، وبناءً عليه فلا تقل أهمية رفع الجدارة التسويقية عن أهمية رفع الجدارة الانتاجية حتى لا ترتفع أسعار هذه السلع كثيراً فوق طاقة المستهلكين مما يؤدي الى فقد قيمة مثل هذه التحسينات المرتقبة .

ونهاً عليه ، فان دراسة الوضع الراهن لتسويق المنتجات الحيوانية في السلطنة يعتبر حجر الزاوية في امكانية وضع أي برنامج لتطوير وتحسين برامج تسويق هذه المنتجات . كما تعتبر دراسة واستعراض المسالك التسويقية الراهنة والمرتقبة لكل من المنتجات الحيوانية ، وما هي المشروعات المحتلبة لتحسين تسويق

هذه المنتجات ، ومدى ما يمكن لكل من المنتجين والمسوقين المساهمة به في هذا الشأن ، والوضع الراهن والتحسينات المقترن بها على العمليات التسويقية الرئيسية لهذه المنتجات كالتعبئة والنقل والتبريد والتخزين والتجميد والحفظ ... الخ ، ووسائل كل منها ومدى توافرها في السلطنة تعتبر من أهم الموضوعات المتعلقة بمكانية تطوير وتحسين تسويق هذه المنتجات .

على أنه من الجدير بالإشارة إلى أن وضع أي برنامج تسويقي من شأنه العمل على تطوير تسويق المنتجات الحيوانية في سلطنة عمان لن يتوتّ شاره ما لم يتم تطوير وتحسين الجهاز التسويقي الراهن مع مراعاة مختلف الاعتبارات العصرية عند إنشاء أسواق جديدة أو العمل على اصلاح وتحسين ما هو قائم فعلا .

٤-٢ الوضع الراهن لتسويق المنتجات الحيوانية بالسلطنة :

يتم تسويق جميع الفروع - سواء النباتية منها أو الحيوانية - بالسلطنة ارتجالياً أو بطرق بدائية . على أنه قد أمكن لوفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية تمييز أربعة أشكال مختلفة لتسويق هي :-

١-٢-٢ الشكل الأول :

وهو نظام السوق الرسمية في المدن الكبرى بالسلطنة مثل مسقط والنزوة وصحار وصلالة وكذلك في عاصمة الولايات^(١) والقرى في جميع أنحاء البلاد .

والسوق الرسمى عبارة عن مكان مستديم تباع فيه كل من الخضروات والفواكه والسلع المصنعة واللحوم والأسماك وغيرها من المنتجات الزراعية الطازجة والمعلبة سواء المحلية منها أو المستوردة ، وذلك علاوة على المنتجات الأخرى اللازارية كالمنسوجات وغيرها من السلع الصناعية . ويعقد السوق يوميا حيث يتم التعامل فيه منذ الصباح الباكر حتى المساء . ويكون السوق من عدد من الشوارع الضيقة التي يوجد على جانبيها عدد من المحلات الصغيرة المختلفة الحجم والتي يتراوح عددها في كل شارع من ١٥ - ٤٠ ميلاً وعادة ما يتركز في كل شارع من هذه الشوارع تجار التجزئة ببيع نوع معين من السلع .

(١) يوجد في السلطنة حوالي ٣٨ ولاية، بكل منها سوق يعقد يومياً بنفس نظام أسواق المدن الكبرى . وعادة ما يتم التعامل فيه منذ السابعة صباحاً حتى الخامسة مساءً .

فمثلاً يتكون سوق مدينة نزوى من عدد من الشوارع الضيقة ، يتركز في أحداًها تجار اللحوم الذي يطلق عليهم "القصابين" ، بينما يتمركز في مكان آخر تجار الأسماك حيث يعرف هذا المكان بحلقة الأسماك . وفي كثير من الأحيان ما يقوم القصاب ببيع كل من اللحوم والأسماك . ويوجد بالسوق عدد من الوسطاء يطلق عليهم "الدلاليين" الذين لا يقومون بأي خدمات تسويقية سوى المناداة والبيع للسلع التي يتطلب بيعها إلى تجار التجزئة .

ومن الجدير بالإشارة أن تسويق المنتجات الحيوانية يختلف من سلعة إلى أخرى . فعادة لا يسوق اللبن طازجاً حيث يقوم المزارع بتحويله إلى سمن ثم بيعه في هذه الأسواق بسعر يبلغ حوالي ٥ ريال عمانى / كجم . وعادة ما يقوم المزارع باستهلاك لبنه بعد خفضه ، حيث يقتصر على بيع الألبان المعلبة - المستوردة - فقط في هذه الأسواق .

أما الأسماك ، فعادة ما يحضرها الصيادون أما في سيارات عادية ، أو في سيارات تحتوي على صناديق مغطاة بالثلج ، ويقوم الصيادون بتسليمها إلى الدلاليين الذين يقومون بالمناداة عليها أى بيعها عن طريق المزاد العلنى حيث يقوم القصابون بشرائها ، وعادة ما يقوم القصاب بعد ذلك بتنقيط الأسماك الكبيرة الحجم ثم بيعها ، ويتوقف سعر الأسماك الكبيرة الحجم عادة حسب العرض والطلب ، وقد يحضر السمك للأسواق مشوياً أو جافاً ، وعادة ما تكون أسعاره في هذه الحالة أقل من أسعار الأسماك الطازجة ، كما قد يحضر بعد جزء طوليًا وتقطيعه ثم بيعه حتى يمكن الاحتفاظ به أو تخزينه فترة أطول خاصة إذا ما أراد نقله لمسافات بعيدة عن مناطق الصيد .

أما بالنسبة لتسويق الماعز والخرفان والماشية وغيرها من الحيوانات الحية ، فعادة ما يصاحب المنتج حيواناً إلى السوق ، ثم يسلمها للدلال الذي يقوم بعملية المناداة في مكان مخصص لبيع الحيوانات الحية في السوق ، وبعد بيع الحيوان يقوم المزارع أو المربى بقبض الثمن بعد خصم عمولة الدلال والسوق التي تبلغ قرابة ١٠٪ من الثمن المدفوع .

أما بالنسبة لللحوم ، فعادة ما يقوم القصابون بشراء الحيوانات الحية كالماعز والخراف من المكان المخصص لها في السوق ، ثم يقومون بنقلها إلى مكان معين خارج السوق - بالقرب من سرماوى أو فلج - يطلق عليها "السلخانة" حيث تذبح وتسلخ ، ثم يقوم القصابون بعد ذلك بنقلها إلى محلاتهم تمبيداً لبيعها

للمستهلكين .

على أنه من الجدير بالذكر أنه لا تتوافر في هذه الأسواق أى من الشروط الصحية الالزمة أو المستلزمات العصرية ، وذلك علاوة على عدم توافر التسهيلات التسويقية الضرورية كالمخازن والثلاجات والمعرات المرصوفة . . . الخ ، مما يستلزم ضرورة العمل على انشاء اسواق عصرية جديدة مع تحسين ما هو موجود منها فعلا حتى يمكن رفع جدارتها التسويقية .

٢-٢-٧ الشكل الثاني :

وفيه يقوم شخص ما بشحن سيارة نقل بمختلف السلع من معلبات وأقمصة وبيف ولحوم وغيرها ، ويحضرها للأسواق المحلية خاصة ما يوجد منها بالقرى ، ثم يقوم بالمناداة على السلع التي لديه . وقد يقوم ببيعها أما الى التجار أولى المستهلكين مباشرة أو قد يكون له مندوب في السوق يقوم بتسويقها له .

وكثيرا ما يحضر التجار سيارات محملة بأنواع صغيرة من الأسماك لبيعها في الأسواق المستديمة كخلف للحيوان بسعر الجونية - زكية سعتها ٨٠ كجم - حوالي ١٠ - ١٢ ريال عمانى ، وعادة ما يتم تسويقها بمساعدة الدلال الذي يقوم بالمناداة عليها .

علاوة على ذلك فكثيرا ما يحضر صغار الزراع منتجاتهم من خضر وفاكهه وغيرها ثم يقومون بتسويقها بأنفسهم في الأسواق المستديمة دون ما حاجة الى بيعها الى التجار أو تسليمها الى الدلالين حتى لا يقع فريسة لهم نتيجة لاستغلالهم ضعف القوة الفضالية لصغار الزراع وذلك بشراء منتجاتهم بأسعار بخسفة من جهة ، مع بيعها بأسعار مرتفعة مستغلين في ذلك المستهلكين من جهة أخرى .

على أنه من الجدير بالاشارة الى أن هؤلاء التجار الذين يتعاملون في كل من هذين الشكلين من الأسواق - الشكل الأول والثانى - لا يقومون بتقديم أي خدمات تسويقية تذكر ، كما لا يقوم الدلالون بأى خدمات سوى المناداة والبيع .

٢-٢-٢ : الشكل الثالث

وفيه تباع المنتجات الزراعية وهي ما زالت خضراً في العقول كالفاكمة والخضروات، أو قبل ولادتها بالنسبة للحيوانات، وذلك بضمان الانتاج. وذلك نظراً لاحتياج الزراع إلى قروض نقدية يمنحها لهم طائفة التجار في نفس منطقة الانتاج، أو في المدينة القرية برهن المحصول أو النتاج الذي يتم التعاقد على شرائه مقدماً دون ما معرفة كمية ونوعية الانتاج. وما قد يساعد على انتشار هذا الشكل عدم وجود نظام متكملاً للتسليف الزراعي بالسلطنة يقوم بهم الزراع بما يحتاجون إليه من سلف نقدية أو عينية، حيث أنه عادة ما يوجد عدم وجود نظام تسليفي زراعي إلى انتشار طائفة "المرابين" في القرى الذين يمنحون قروضهم للزراعة بشروط مجحفة.

على أنه من الجدير بالذكر أنه قد بدأ "بأنشأ" جمعيات تعاونية زراعية بالسلطنة، ولكنها لم تمارس نشاطها بعد ، والذى سوف يوؤدى بالحتم الى تقليل أهمية هذا الشكل من أشكال التمويق .

٤-٢-٧ الشكل الرابع :

وهو نظام "السوبرماركت" في عواصم المدن الكبرى . وفيه تباع مختلف المنتجات الغذائية في صورة طازجة أو مجففة أو معلبة كالخضروات والفاكهه واللحوم والدواجن والبيض والأليان والمربيات ، وغيرها سواه من المنتجات المحلية أو المستوردة وذلك علاوة على المنتجات الأخرى المصنعة . هذا وقد لوحظ أنه عادة ما يكون "السوبر ماركت" على درجة كبيرة من التنظيم - وخاصة ما يوجد منه في المدن الرئيسية كسقط وطنح - علاوة على أنه مزود بالثلاجات والمرافق الكهربائية وغيرها من المستلزمات العصرية .

٣-٧ المسالك التسويقية للمنتجات الحيوانية :

تهدف برامج التنمية الاقتصادية في السلطنة إلى زيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف ، فمن الواجب - بجانب العمل على رفع معدلات انتاج مختلف الزروع ، «سواء النباتية أو الحيوانية وذلك عن طريق استعمال الوسائل المحسنة والمعصرة - العمل على رفع الجدارة التسويقية بكافة الطرق والوسائل المتاحة مع العمل على تحسينها وتطويرها بصفة مستمرة .

وتعنى بهذه التحسينات التسويقية التحسين في طرق التسويق والتحسين تنقل السلعة من المزارع إلى المستهلك النهائي . فأسعار السلع الزراعية المنخفضة مثلاً تعبر تماماً عن جدارة في الانتاج والتسويق . على أنه ومن الواجب الأخذ في الاعتبار أن الانتاج والتسويق ذات علاقة مقلقة لا وجه من جهة عملية امداد المستهلك بالنوع المرغوب وكيفية الانتاج اللازمة في الوقت المناسب والمكان الملائم

وبناءً عليه فان هناك عدة خطوات تسويقية تمر بها السلعة من وقت تحركها من المزرعة إلى وقت دفع ثمنها بواسطة المستهلك . وعادة ما تتحرك المنتجات الحيوانية من المزرعة حتى تصل للمستهلك النهائي قاطعة سافات تطول أو تقصر، وفي خلال ذلك تخزن المنتجات وتدرج وتجمد أو تحفظ أو تعلب الخ . على أنه من الملاحظ أنه في الدول الصناعية ذات مستويات المعيشة العالية ان تكاليف تسويق هذه المنتجات بها مرتفعة نسبياً ، وذلك نظراً لحاجة المستهلكين إليها إلى هذه المنتجات على درجة مرتفعة من الجودة مثل المنتجات النظيفة والمدرجة والجيدة والمحفوظة أو المجمدة . على أنه من المرغوب فيه من جهة أخرى - بالنسبة للمستهلكين - أن تظل التكاليف التسويقية بهذه المنتجات منخفضة على قدر الامكان برفع الكفاءة السعرية والتوزيعية مثلها في ذلك مثل رفع الكفاءة الانتاجية تماماً .

وترجع أهمية العمل على تعدد المسالك التسويقية للمنتجات الحيوانية سواً اللحمة أو اللبنة أو السمية أو الداجنية أو البيضية . . . الخ ، إلى ما تتفرد به هذه المنتجات من خصائص مميزة ، حيث تعتبر من السلع سريعة التلف سهلة العطب . وبناءً عليه فمن الواجب تصريف هذه السلع بالطرق المختلفة عن طريق العمل على تعدد المسالك التسويقية لها حتى لا تنخفض أسعارها كثيراً في مواسم انتاجها - نتيجة لكثره المعروض عليها - مما قد يلحق بمنتجها ضرراً بليغاً .

١-٣-٢ المسالك التسويقية الراهنة للمنتجات الحيوانية بالسلطنة :

بدراسة المسالك التسويقية الراهنة لكل من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية (بالسلطنة) ، وجد أنها محدودة للغاية . حيث تتحصر هذه المسالك في قيام صفار العربين أو الصيادين أما ببيعها مباشرة بأنفسهم إلى المستهلكين ، أو قد تباع هذه المنتجات للتجار مباشرة أو عن طريق الوسطاء (الدلالين) .

وعدا صناعة تلبيح وتجفيف كميات ضئيلة من الأسماك ، وتجفيف السردين ، وطحن روؤس ومخلفات الأسماك بكميات ضئيلة - كما هو متبع في صناعة الأسماك بمنطقة صحار - لاستخدامها كسمار أو كعلف للحيوان ، لا توجد صناعات غذائية تذكر تقوم على المنتجات الحيوانية أو الداجنية أو السمكية بالسلطنة .

٢-٣-٧ المسالك التسويقية المحتلة للمنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية

بالسلطنة :

بالرغم من أن العمليات التسويقية التي تجري على المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية تختلف اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى ومن سلعة لأخرى ، إلا أنه يمكننا أن نتبع عدة مسالك لهذه المنتجات ، حيث يوجد عدة مسالك تسويقية يمكن أن تمر بها هذه المنتجات من وقت تحركها من المنتج حتى تصل للمستهلك النهائي . فمثلاً :

أ - قد تتحرك هذه المنتجات من المنتجين أو الصيادين إلى باي من الجملة أو باي من التجزئة ثم إلى المستهلكين .

ب - أو قد تتحرك مباشرةً من المنتجين أو الصيادين إلى مصانع المنتجات الغذائية حيث يتم تصنيعها .

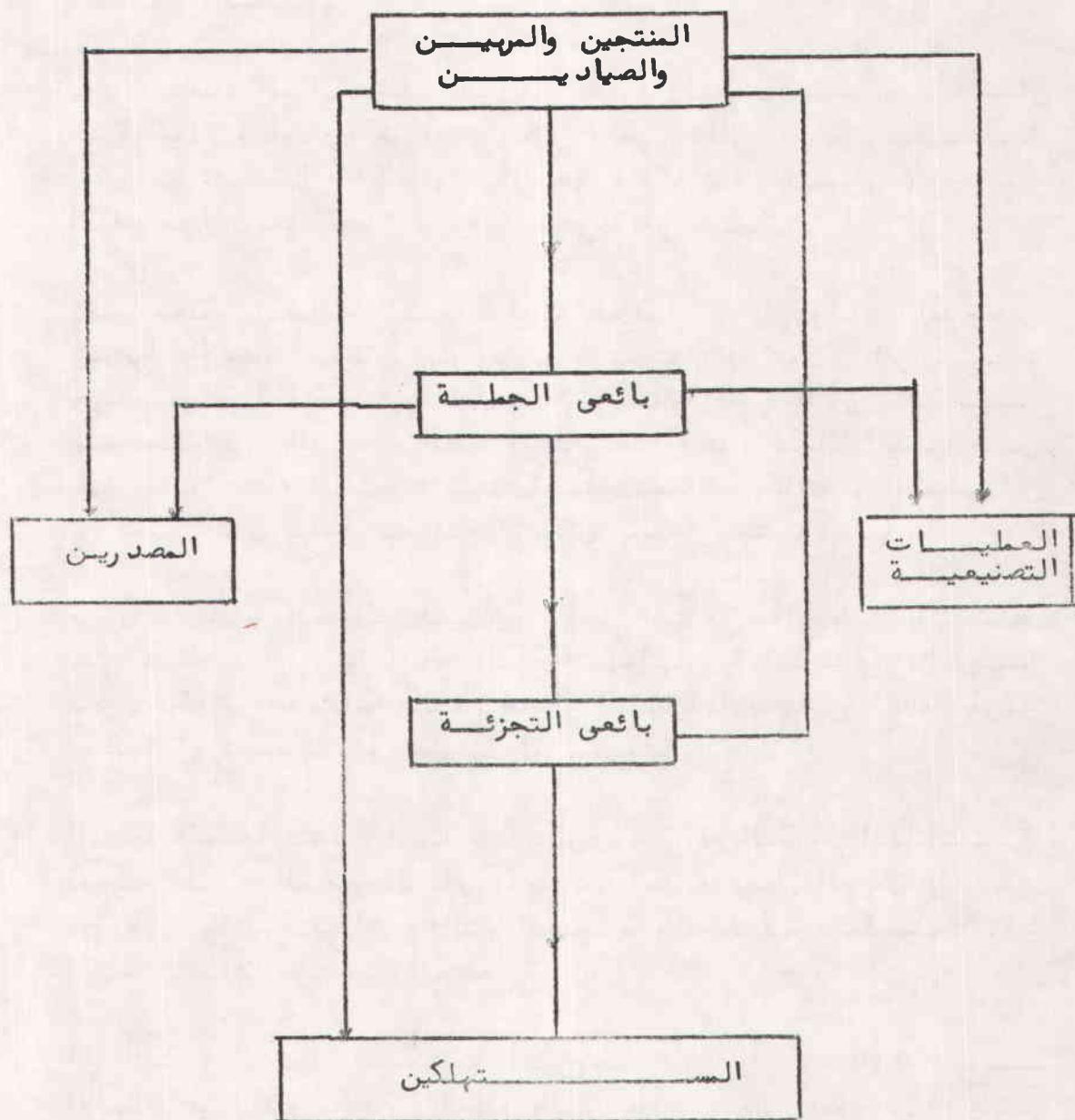
ج - أو قد تتحرك من المنتجين والصيادين إلى المصادرين .

د - وهكذا كما هو موضح بالشكل التوضيحي رقم (٢) يوجد عدة مسالك لكل من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية تمر بها منذ تحركها من المنتج حتى تصل للمستهلك النهائي .

وترجع أهمية تعدد المسالك التسويقية لكل من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها :

(١) الاستفادة الكاملة من هذه المنتجات حيث توجه المرتفعة الجودة منها لأغراض التصدير أو إلى الأسواق الداخلية الممتازة التي يمكن بيع هذه المنتجات

رسم توضيحي رقم (٢) - المسالك التسويقية المختلطة
للمنتجات الحيوانية والداجنية والسمكيّة



فيها بأسعار مجزية . أما الدرجات المتوسطة من هذه السلع فيمكِّن توجيهها إلى الأسواق الداخلية العادلة . كما يتجه جزء من هذه المنتجات علامة على المنتجات الثانوية كالجلود والمخلفات إلى العمليات التصنيعية المختلفة .

(٢) يؤدي تعدد المسالك التسويقية إلى التوازن السعري وعدم تذبذب أسعار هذه السلع من وقت لآخر أو من مكان لآخر ، فالتي لا يمكن تصديرها يمكن بيعها محلياً ، أما طازجة أو مصنعة ، كما تضمن استقرار تدفق هذه السلع طوال العام سواءً في صورة طازجة أو مصنعة .

(٣) يضمن تعدد المسالك التسويقية لعمليات الماشية والأغنام والماعز والدواجن وصيادي الأسماك سوقاً دائمة متعددة لمنتجاتهم مما يؤدي إلى عدم وقوعهم فريسة لطائفة التجار والموسطاء (الدلالين) الذين عادةً ما يستغلونهم في حالة ضيق السوق وعدم تعدد هذه المسالك وذلك عن طريق شراء هذه المنتجات منهم بأسعار مجحفة . كما تضمن للمستهلكين من جهة أخرى سلعاً متعددة الأشكال بأسعار معتدلة نسبياً .

(٤) في حالة تعدد المسالك التسويقية لكل من المنتجات الحيوانية والسمكية يمكن للسلطنة أن تقوم بانتاج السلع التي لها ميزة نسبية في انتاجها دون خوف من عدم امكان تصديرها أو استهلاكها بسرعة وذلك عن طريق حفظها أو تجميدها أو تعليقها أو تصنيعها .

(٥) النتيجة الحتمية لتعدد المسالك التسويقية هو رفع المستوى الغذائي لمختلف طبقات الشعب العمانى ، بجانب امكانية تعظيم الدخل القومى عن طريق التوسيع في انتاج الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية - ذات القيمة الغذائية والدخلية المرتفعة .

(٦) ان النتيجة الحتمية للتحسينات التكنولوجية التي طرأت على الزراعة وصيد الأسماك في الكثير من دول العالم والتي بدأت سلطنة عمان في الأخذ بها ، من شأنها أن تعمل على زيادة انتاج وانتاجية كل من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية . ونتيجة لهذه الزيادة المتوقعة في الكميات المنتجة من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية سوف يظهر السؤال التالي :

كيف يمكن لسلطنة عمان تصريف هذه الزيادة في الانتاج ، خاصة
اذا ما اتضح ان الاسواق المحلية أو الهياكل التسويقية الراهنة لا
يمكّنا استيعاب مثل هذه الزيادة المتوقعة في الطاقة الانتاجية لكل من
المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية ؟

والاجابة الحتمية على هذا السؤال هي :

البحث عن مسالك ومنافذ تسويقية جديدة يمكنها استيعاب مثل
هذه الزيادة المرتقبة في الطاقة الانتاجية من هذه المنتجات الحيوانية
والداجنية والسمكية .

٤-٢ مشاريع تطوير تسويق المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية في سلطنة عمان :

بالرغم من أن تسويق المنتجات الحيوانية يتطلب الكثير من التكاليف التي تمثل حصة المسوقين في السعر النهائي للسلعة ، إلا أن هناك عدة طرق يمكن بواسطتها للزراع المنتجين من أن يزيدوا حصتهم من السعر النهائي لهذه المنتجات ، وأهم هذه الطرق :

أ - في المقام الأول يتحتم على العزاع أن يربى الحيوانات الملائمة والمطلوبة وبالشكل العرض وذات النوع المرتفع . على أنه يمكن لوزارة الزراعة العمانية أن تقوم بدور كبير في هذا الشأن عن طريق امداد الزراع بالسلالات الجيدة من مختلف الحيوانات .

ومن الجدير بالذكر أن السلطنة قد قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المضمار حيث قامت بانشاء مزارع حيوانية انتاجية في كل من صحار وصلالة ، علاوة على قيامها بانشاء محطات لأبحاث الثروة الحيوانية في كل من الروميس ووادي قريات . وعلاوة على ذلك فقد قامت الدولة بانشاء ثلاث محطات تجريبية للدواجن في كل من الروميس وصحار وصلالة .

ب - تقليل المخاطر التسويقية عن طريق العمل على تحسين الخدمات التسويقية الأساسية كالنقل والتخزين والتمويل .

ج - يعتبر الاختلاف الشاسع بين خواص وصفات كل من المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية من الصعوبات الكبرى التي تواجه تسويقها . على أن ارتفاع درجة ومرتبة السلعة والعمل على تقليل التكاليف التسويقية من أهم المشاكل التي تتصل اتصالاً مباشراً بانتاج وتسويق هذه المنتجات ، بينما عليه فإنه يوجد اختلاف كبير بينهما من حيث طرق الذبح والغرز والنقل والتخزين والتبريد والتجميد والتصنیع والصيد والتعبئة وتحمل اخطار المجازفة وغيرها من العمليات التسويقية .

د - في ضوء تناول الطرق المناسبة لمختلف التسهيلات ، والتي يمكن أن يقوم بها كل من مربين الماشية والدواجن والحيوانات المزرعية الأخرى ، علاوة على المؤسسات والمشروعات التسويقية المتخصصة المستحدثة والمحتمل إنشاؤها في السلطنة ، فإن الخطوات التالية في تحسين وتطوير البرنامج التسويقي - وذلك عند عمل مسح دقيق للتركيب التسويقي في سلطنة عمان - يجب أن تأخذ في الاعتبار دراسة وتحليل كل نوع من أنواع المشاريع الراهنة والمرتقبة ووضع الفروض المختلفة للخدمات التي يمكن لكل منها القيام بها وذلك في ضوء :

١ - عما إذا كان المشروع خصص لإنجاز وظيفة ضرورية في الأسواق أو عملية التوزيع نفسها ، وفي هذه الحالة سوف يعمل كافة الوسطاء ما بين المزارع والمستهلك وسوف يحصل كل منهم على نصيبه من قيمة الانتاج النهائي .

٢ - عما إذا كان المشروع قد نفذ بكفاءة عالية ، وعما إذا كان في إمكانه تقديم خدمات ذات مستوى اقتصادي مرتفع أم لا ؟

٣ - عما إذا كان المشروع سوف يتلقى مكافآت أو اعانات ملائمة مقابل الخدمات التي سوف يقدمها ؟

٤ - عما إذا كانت مخصصاته من العمل ورأس المال مستفلة تماماً أم لا ؟

ومن الجدير بالاشارة ان انتاج نوع او صنف معين من المنتجات الحيوانية او الداجنية او السمكية يعتمد لحد كبير على مدى توافر الخدمات التسويقية الملائمة ، وذلك بالإضافة الى الفرض الذي تم من أجله انتاج هذه السلعة . وبالإضافة الى ذلك فإن الانتاج لغرض التصدير أو البيع في أسواق مميزة يحتاج إلى تكاليف إضافية تتطلبها انتاج منتجات ممتازة علاوة على القيام بالخدمات التسويقية بدقة مرتفعة . وبناءً عليه فإنه من الواجب انتهاج سياسة انتاجية تتلاءم مع ظروف الأسواق التي سوق فيها هذه المنتجات ، علاوة على القيام ب المختلفة العمليات والخدمات التسويقية مثل النقل والتخزين والذبح والصيد والتطهير والتجميد والتبريد والتعبئة ... الخ ، على الوجه الأكمل حتى يمكن الحصول على أسعار مناسبة لبيع هذه السلع الممتازة في الأسواق المختلفة .

ونظراً لتعدد المنتجات الحيوانية من لبنية ولحمية وداجنية وسمكية ، فإن الخدمات التسويقية التي يمكن إضافتها على مختلف هذه المنتجات تختلف من واحدة لأخرى ، وبناءً عليه يصبح من الضروري استعراض الوضع الراهن لتسويق كل من هذه المنتجات على حدة في السلطنة وكيفية العمل على تطويرها وتحسينها عن طريق رفع الكفاءة التسويقية لكل منها :

١-٤-٢ تسويق المنتجات اللبنية :

يتوقف انتشار وتقدم صناعة الألبان ومنتجاتها - شأنها شأن أي صناعة أخرى - على توافر كميات كبيرة ومنتظمة من المواد الخام اللازمة لها . ويتصف انتاج الألبان - كمادة خام - بخصائص تعيّنها عن غيره من الخامات الزراعية الأخرى . فانتاج الألبان الخام غير مركز في مناطق محددة بل ينتشر انتاجه بكميات صغيرة على مساحات كبيرة من الأرض تكاد تشمل سائر أرجاء السلطنة ، مما يجعل تسويقه وامكانية استغلاله استغلالاً صناعياً وبطريقة اقتصادية أمراً بالغ الصعوبة . وإنما أضيف إلى ذلك بعد ذلك تغير الألبان الخام اللازمة للصناعة وهو أن معظم الماشية الموجودة حالياً بالسلطنة ضئيلة الانتاج ، بالإضافة إلى أن انتاج اللبن الخام يعتمد أساساً على جهود فردية تتمثل في نشاط الفلاح العماني المتعدد الجوانب بعيداً عن التخصص في مجال انتاج اللبن ، لتبيّن مدى الصعوبة في توفير كميات الألبان اللازمة لقيام صناعة لبنية في السلطنة والاستفادة من الطاقة العاملة لمصنوعات الألبان في كل من منطقتي صحار وصلالة والتي تبلغ طاقة كل منها ١٠٠٠ لتر / يومياً ، وذلك علاوة على تعطيل وحدات التبريد والبسترة والتعليق المطحقة بكل من هذين المصانعين نظراً لضائقة

كميات الألبان الواردة من المزارع الانتاجية من جهة مع كثرة الطلب على الألبان المنتجة من قبل المستهلكين حيث يقومون بشرائها مباشرة من المزارع في الصورة الطازجة واستهلاكها دون ما اجراء أي عمليات تجهيزية عليها.

هذا وتشير البيانات الاحصائية ^(١) أن الطاقة الانتاجية اللبنية في السلطنة بلغت في عام ١٩٢٥ حوالي ٤٥٣٨ طنا، ساهمت العاشية بحوالي ٨٧٪ منها بينما ساهمت الماعز بقرابة ١٠٪ ، والاغنام بحوالي ٢٣٪ فقط ، ويترافق متوسط نصيب الفرد سنوياً ^(٢) في الألبان في السلطنة حوالي ١١ - ٢٦ كجم ، وهو نصيب ضئيل جداً بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد في دول أخرى متقدمة اذ يزيد عن ٤٠٠ كجم في السويد ، وحوالي ٣٦٠ كجم في إنجلترا ، وحوالي ٣١٠ كجم في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعادة ما يتصرف المزارع - المنتج - العمانى فيما لديه من الألبان في الأوجه التالية :

- ١ - تغذية العجلول الرضيعة .
- ٢ - الاستهلاك في صورة سائلة طازجة
- ٣ - أو يقوم المزارع بتحويل البانه إلى سمن وبيعه في الأسواق المحلية واستهلاك ما يتبقى لديه بعد ذلك من البان بعد خضها .

على أنه من الجدير بالاشارة الى أنه يمكن لطائفة الوسطاء - المسوقين - القيام بدور كبير في تطوير تسويق المنتجات اللبنية في السلطنة حيث يمكنهم الدخول في العمليات التسويقية كحلقة اتصال ما بين المنتج والاستهلاك النهائي وقد تدخل الوساطة في عدم مراعل تسويقية ، فقد يكون الوسط أاما وسيط صغيراً يقوم بتوزيع الألبان على المستهلك النهائي ، أو نقطة تجميع تنقل اللبن من المنتج إلى مراكز لتجمیع وتبريد الألبان ، أو تجار جملة يقومون بتوريد الألبان إلى مصانع الألبان المركزية التي تقتضي الحاجة ضرورة إنشائها . أما إذا كان المنتج من كبار المنتجين أو المزارع الحكومية الانتاجية - كما هو الحال في منطقتي صحار وصلالة - فقد تنقل الألبان في هذه الحالة إلى المصانع مباشرة وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة الكامنة المعطلة لمصانع الألبان في كل من صحار وصلالة .

(١) انظر الجدول رقم (١٦) - الباب الثاني

(٢) نظراً لاختلاف التقديرات من مصدر لآخر - كما سبق الذكر .

ولفة الوسطاء - بالرغم من عيوبها الكثيرة - بعض المزايا تلائم ما يتصرف
به قطاع الألبان بالسلطنة من خصائص ، ومن هذه المزايا :

١ - تجميع كميات اللبن الضئيلة من المنتجين التي يتعذر على كل منهم منفردًا
نقلها وبيعها بطريقة اقتصادية .

٢ - مساعدة المنتج بما قد يقدمونه من سلف وخدمات بالرغم من عدم خلوها
من عنصر الاستغلال ريثما يتم إنشاؤ نظام تسليف متكملاً يمد المنتجين
بحاجاتهم من القروض العينية والنقدية .

٣ - تحمل ما قد ينجم من خسارة في عملية التسويق .

٤ - امكانية إمداد مصانع الألبان الراهنة والمرتقبة بالسلطنة بالكميات اللازمة
والتي تتضمن استمرار تشغيلها على مدار السنة .

وفي مجال تطوير تسويق المنتجات اللبنية ، فمن الجدير بالذكر أنه يقع
على عاتق الدولة العمل على نشر وتدعم وتقدم الصناعات اللبنية بانشاء مراكز
لتجميع وتجريد الألبان في مختلف مناطق السلطنة ، وذلك بغرض تحقيق العديد
من الأهداف والتي لعل من أهمها :

(١) تقدير سعر مجزى للبن يتناسب مع جودته مما يدفع المنتجين إلى تحسين
انتاجهم .

(٢) تشجيع إنتاج الألبان بهدف العمل على تحسين المستوى الصحي لعامة
أفراد الشعب العماني .

(٣) العمل على منع استغلال المنتجين من قبل طائفة الوسطاء .

(٤) تسهيل تصريف الألبان لصفار المنتجين .

(٥) إعداد اللبن في حالة صالحة للتسويق .

(٦) توفير احتياجات المصانع الكبيرة المحتمل إنشاؤها من الألبان .

تعتبر اللحوم الحمراء أهم المصادر للبروتينات الحيوانية ذات القيمة الغذائية العالية الالزمة لبناً وتعويض خلايا الجسم ،علاوة على كونها مصدرًا هاماً للسعرات الحرارية . وتسهلك اللحوم عادة في عدة صور : أولها اللحوم الطازجة ، وهي الصورة التي تكون عليها اللحوم بعد الذبح مباشرةً ، وتتمثل حوالي ٦٢٪ من اجمالي قيمة المستهلك من اللحوم بالسلطنة . والصورة الثانية هي اللحوم المجمدة أو المثلجة المستوردة من الخارج . أما الصورة الثالثة فتتمثل في اللحوم المحفوظة وهي عبارة عن اللحوم التي تجري عليها عمليات صناعية بفرض حفظها ، ومن أنواعها الملح والمعلب والمدخن . هذا وتبلغ قيمة الكميات المستهلكة في الصورتين الثانية والثالثة حوالي ١٠٢ مليون ريال عما يلى حوالي ٣٨٪ من اجمالي قيمة اللحوم المستهلكة سنويًا بالسلطنة .

ويبلغ متوسط الاستهلاك الفردى بالسلطنة من اللحوم المنتجة داخلها حوالي ٥٦ كجم سنويًا (*) ، وهو نصيب ضئيل جداً بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد في الدول الأخرى المتقدمة ولذى يصل في المتوسط حوالي ٥٥ كجم / سنواً ، بينما يرتفع هذا المتوسط إلى حوالي ١٠٠ كجم / السنة في كل من استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وأرجواى .

ويبدأ تسويق الحيوانات الحية غالباً في الأسواق القروية - كما سبق الذكر - حيث تتم عمليات البيع والشراء بين الزراع والدلالين والقصابين أو الأفراد العاديين بأساليب اجتماعية أو عن طريق العزاز العلنى ، عادة ما يقع المكان المخصص لبيع وشراء الماشية والحيوانات الأخرى خارج السوق في نقطة معينة عادة ما تكون أسفل أحدى الأشجار الموجودة ، عادة ما يقع بالقرب منها مكان الذبح الذي يطلق عليه "السلخانة" التي توجد عادة بجوار مجاري مائية أو فلوج . على أنه من الجدير بالتركيز أنه لا تتتوفر في السلخانات الموجودة بالسلطنة الشروط الصحية الملائمة مما قد يعرض اللحوم في كثير من الأحيان إلى التلوث بما تؤدي إلى سرعة فسادها ، وبالتالي تحقيق خسائر فادحة سواً للمنتجين أو المسوقين (الوسطاء) وبالتالي للأقتصاد القومي العماني .

كما أن عنصر المخاطرة في عمليات تسويق اللحوم قد يتركز في احتفال نفوذ

(*) انظر جدول رقم (١٥) - الباب الثاني .

الحيوانات اثناء نقلها أو ذهابها الى الأسواق ، أو نتيجة للتذبذبات الكبيرة في أسعارها ، وذلك بالإضافة الى عدم وجود نظام للتأمين على مثل هذه الحيوانات العزفية بالسلطنة .

ومن حيث التكاليف التسويقية للحوم ، فتترك في تكاليف النقل ورسوم الأسواق ومصاريف اعداد الماشية وتجهيزها ، وكذلك أرباح وأجور الوسطاء والدلاليين حيث تبلغ عمولة الدلال فقط حوالي ٤٪ من السعر السوق للحيوانات المباغة . هذا وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن تكلفة العمليات التسويقية المختلفة للحوم بالسلطنة ، الا انه من الملاحظ أنها مرتفعة بوجه عام مما ينطبع أثره على ارتفاع أسعار اللحوم بالسلطنة والتي يبلغ سعر الكيلوجرام الواحد منها قرابة ٣ - ٢ ريال عمانى ، على أنه ثمة عوامل أخرى قد تؤدي الى ارتفاع أسعار اللحوم بالسلطنة - وذلك بجانب ارتفاع التكاليف التسويقية - لعل من أهمها :-

١ - قد يعزى ارتفاع أسعار اللحوم الى بطيء النمو نتيجة لسوء التغذية وارتفاع الحرارة ، مع توافر الفداء في موسم ، وقلته في موسم آخر .

٢ - وقد يعزى ارتفاع أسعار اللحوم الى قلة ادوار الحيوانات للبن ما يؤدى الى زيادة التكاليف الانتاجية حيث لا يمكن للبن في كثير من الأحيان الا لارضاع النتاج فقط ، ويعنى آخر فان التكاليف الانتاجية تكون محصلة على انتاج اللحم فقط مما ينطبع أثره على ارتفاع القيمة السوقية للحوم .

٣ - وثمة ظاهرة أخرى أدت الى ارتفاع القيمة السوقية للماشية بالسلطنة ، مفادها التطور الكبير والسرعى الذي حدث فيسائر الأنشطة الأخرى - اللازراعية - وازيد ياد الدخول بالسلطنة ، مما أدى الى ازيد ياد الطلب على اللحوم بالمقارنة الى الطاقة الانتاجية للحوم من الثروة الحيوانية .

٤ - كما قد يعزى ارتفاع القيمة السوقية للحوم الى عدم الاستفادة من جلود وأسقاط الماشية المذبوحة محليا حيث تعدم ولا يستفاد بها نظراً لعدم وجود مداعب بالسلطنة حتى يمكن الاستفادة من الثروة الجلدية الكبيرة ، خاصة وأن ثمن جلد الماشية يقدر عادة بحوالى ٢٪ من قيمة الحيوان .

٥ - انخفاض سعر بيع صوف الأغنام المنتج محليا ، حيث تعطى الرأس الواحدة ٦ كجم من الصوف سنويا ، وبياع الكيلوجرام من الصوف بحوالى ٢٠٠ بيسة ويعتبر هذا السعر منخفضا للغاية مما يؤدى في النهاية الى ارتفاع

القيمة السوقية للحوم بالسلطنة .

٦ - بالإضافة إلى كل هذه العوامل فإنه لا يستفاد من سقط الحيلنات المذبوحة (العففة) بالسلطنة سواً بالاستهلاك الآمن المباشر أو بتصنيعها وتعليبها واستهلاكها محلياً أو تصديرها ، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع القيمة السوقية لكل من الماشية واللحوم .

ونتيجة للعوامل السابقة ارتفعت الأسعار السوقية لكل من الماشية والأغنام والماعز كثيراً مما أدى وبالتالي إلى ارتفاع أسعار اللحوم بالسلطنة بوجه عام ، الأمر الذي يستوجب من المسؤولين عن قطاعي الزراعة والتعاون العمل على التغلب على هذه الصعوبات والنقائص مع العمل على الاستفادة بالمخلفات والمنتجات الحيوانية الثانوية كالجلود والصوف ، مما سوف يؤدي بالحتم أما إلى انخفاض أسعار اللحوم وبالتالي استفادة المستهلك ، وأما إلى ثبات الأسعار مما ينطبع أثره على زيادة ربح كل من المنتج والمسوق على حد سواء .

٣-٤-٢ تسويق منتجات الدواجن :

تتميز الدواجن بالمقارنة بالماشية الكبيرة بأنها أسرع وأرخص وسائل إنتاج البروتين الحيواني ، وذلك لما تمتاز به من كفاءة تحويلية عالية ، فضلاً عن سرعة دوران رأس المال المستثمر في مشروعاتها ، فمن ناحية كفاءتها التحويلية فإن الدواجن يمكنها أن تنتج كيلوجرام لحم نتيجة تحويل ٥٥ كجم من الفداء ، في حين يلزم ماشية اللحم حوالي ١٠٢ كجم غداء ، ويلزم الأغنام حوالي ١٢٣ كجم لتنتج كيلوجرام من اللحم . فهي بذلك تعتبر من أرخص وسائل إنتاج البروتين الحيواني خاصة في حالة ارتفاع أسعار العلف ، وماحتساب التكاليف التسويقية لدواجن اللحم وجد أنها تمثل قرابة ٣٦٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي ، بينما تبلغ الأرباح التسويقية في حالة إنتاج البيضة قرابة ٠٪ ٢٨

وتقدر الثروة الداجنية بالسلطنة - كما سبق الذكر - بحوالي نصف مليون طائر فقط تربى بطريقة بدائية في المنازل ، حيث لا تزال رعاية هذه الطيور واستغلالها كمصدر لإنتاج اللحوم والبيض في مراحلها الأولى مما يجعلها غير مؤثرة من الناحية الانتاجية القومية .

على أنه من الجدير بالاشارة أن السنوات الأخيرة قد شهدت مجهودات ضخمة لتأسيس مزارع أهلية ل التربية الدواجن على مستوى متقدم نسبياً اذا ما قورنت ب التربية الدواجن في المنازل . وقد بدأت الدولة على تشجيع المواطنين لإقامة مثل هذا النوع من المشروعات ، حيث أنشأت المديرية العامة للزراعة ثلاث محطات نموذجية ل التربية الدواجن ولخدمة أغراض البحث العلمي في كل من : صلالة وصحار والرميم ، كما عملت على تشجيع المواطنين والمربيين بتوفير احتياجاتهم من الأعلاف والمعدات والأدوية والارشادات العلمية .^(١)

على أنه بالرغم من ذلك فما زالت السلطنة تعتمد في توفير احتياجاتها من لحوم الدواجن والبيض عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى . وتعتبر الدانمارك أولى الدول المصدرة لللحوم الدواجن للسلطنة حيث تبلغ قيمة صادراتها قرابة ٤٢٪ ، تليها هولندا بنسبة ٢٥٪ ، فالصين بنسبة ١٢٪ ، أما بالنسبة لاستيراد البيض فتحتل لبنان المرتبة التصديرية الأولى حيث تبلغ نسبة صادراتها للسلطنة من البيض قرابة ٦٠٪ ، تليها رومانيا بنسبة ٢٥٪ ثم استراليا بنسبة ١٠٪ .

على أن صناعة تربية الدواجن واعداد منتجاتها وتجهيزها من أهم الصناعات التي يمكن قيامها على الرقعة الزراعية المحدودة التي تبلغ حوالي ١٠٦ الف فدان فقط وخاصة وأن ازمة اللحوم والبيض تعتبر عاملاً . وعلاوة على ذلك فتعتبر صناعة الدواجن من أكثر الصناعات الزراعية أرباحية حيث تساعد على الاستفادة من فضلات النواتج الزراعية .

ويخضع تسويق الدواجن والبيض للطرق البدائية - عدا كميات قليلة تسوق " بالسوبر ماركت " - حيث لا توجد أسواق للبيض أو الدواجن بالسلطنة . أما عن صناعة تجهيز البيض واعداده للأسوق وحفظه بالتجعيد لاستعماله في صناعة الفطائر والحلويات أو اعداد لحوم الدواجن وحفظها أما بالتجريد أو في العلب الصفيحة لاعدادها للأسوق فلا وجود لها في السلطنة . وذلك علاوة على عدم وجود صناعة لتغليف وتعبئة البيض وذلك نظراً لصغر كميات البيض المنتجة بالسلطنة . وهنا عليه لا بد من العناية بايجاد سلالات جيدة

(١) عبد السلام الصيفي (دكتور) وخنفر عبد الله (دكتور) - الشروة الحيوانية ،، حاضراً ومستقبلًا - مجلة الموارد الطبيعية - وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - العدد الثاني - السنة الثانية - يونيو ١٩٢٦ - ص ٥١

من الدواجن وانشاء صناعة الغرخات وأدوات الأكل والشرب والاعشاش وسائر أدوات الانتاج . ويجب العناية بتحسين صناعة طف الدواجن ، كما يجب تحسين وسائل النقل والتبريد اذا ما أريد التوسيع بنجاح في رفع الطاقة والكفاءة الانتاجية والتسويقيه لصناعة الدواجن بالسلطنة .

٤-٤-٢ تسويق الأسماك :

ترجع أهمية الأسماك الى كونها من أهم المصادر للبروتين الحيواني ، بجانب كونها من أولى بدائل اللحوم ، وتزيد نسبة البروتين الخام في الأسماك عنها في اللحوم ، اذ تتراوح نسبة البروتين الخام في الأسماك بين ١٨ - ٢٩٪ ، ففي حين أنها تبلغ في اللحوم حوالي ١٢ - ١٩٪ وبينما عليه فان التوسيع في إنتاج الأسماك بالسلطنة من شأنه أن يسد العجز المضطرب في كميات اللحوم اللازمة للأستهلاك المحلي ، بجانب الامكانيات الكبيرة المتاحة والتي لم تستغل حتى الان - لتصدير كميات متزايدة من الأسماك ومنتجاتها الى الدول الأخرى .

على أن أهمية الأسماك تتعاظم نتيجة لعوامل أخرى عديدة ، لعل من أهمها : قصر فترة الانتاج في الأسماك خاصة عند مقارنتها بفترة الانتاج في كل من الماشية والماعز والأغنام والدواجن ، وذلك بجانب كونها مصدر جيد للبروتين الذي يمكن استخدامه كغذى للماشية وخاصة في ظل الظروف الراهنة بالسلطنة وعدم توافر الأعلاف المركزة والبروتينية اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية العمانية .

على أنه من الجدير بالذكر أنه بالرغم من المجهودات التي تبذلها السلطنة لتنمية واستغلال الثروة السمكية الا أنها ما زالت متخلفة لحد كبير في هذا المضمار .

ويعزى تخلف الصناعة السمكية بالسلطنة إلى العديد من الأسباب ، والتي لعل من أهمها :

١ - اتجاه رؤوس الأموال المستثمرة إلى التجارة والتشييد :

وذلك لعدم تطبيها لرؤوس أموال كبيرة أو أيدي مدربة ماهرة ، كما هو الحال في صناعة الصيد ، علاوة على تعرض رؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الصيد إلى العديد من المخاطر الجسيمة .

٢ - سياسة الاستثمار الاقتصادية :

والتي استهدفت تحويل عمان إلى مصدر للمواد الخام الاستخراجية الأولية لضمان الحصول على احتياجاتة من المواد الأولية ، مع عدم السماح بقيام صناعات وطنية حتى تظل السلطنة سوقاً لمنتجاته الصناعية . وقد أثرت هذه السياسة - حتى وقت قريب - تأثيراً مباشراً على صناعة صيد الأسماك بالسلطنة لضمان تصريف الانتاج السمكي المستورد خاصة في الصورة المعلبة .

٣ - غلق أسواق عديدة في وجه الصادرات السمكية العمانية :

عرفت عمان صناعة الصيد منذ عصور قديمة . وكان من المعتمد أن يصدر قد يداً من ثروتها السمكية آلاف الأطنان من الأسماك المجففة والسلحة إلى كل من : الهند واليمن الجنوبي وأفريقيا الشرقية . ونظراً لقيود العادة العالمية ، لم يكن في وسع المصدررين الحصول على العملات الأجنبية ، وذلك علاوة على أن هذه الدول قد بدأت تهتم بصناعة الأسماك مما انعكس أثراً على الصناعة السمكية العمانية بسبب تعذر تصديرها للغائن السمكي (١) .

٤ - ارتفاع مستويات المعيشة بالسلطنة :

حققت السلطنة في السنوات الأخيرة نجاحاً ملمساً في رفع مستويات المعيشة لمختلف طبقات الشعب العماني . وقد أثر هذا تأثيراً سلبياً على استهلاك الأسماك المجففة بالسلطنة ، حيث أصبح المستهلكون يفضلون الأسماك الطازجة أو المبردة أو المجمدة . ونظراً لعدم توافر وسائل التبريد بالسلطنة لفترة قريبة تعذر على الصياديّين تصريف منتجاتهم من الأسماك مما أضطر الكثير منهم إلى ترك مهنة الصيد .

٥ - تأثير طرق حفظ الأسماك :

أدى عدم استخدام طرق حفظ الأسماك الحديثة - التجفيف - في ظل ظروف سلطنة عمان المناخية المرتفعة الحرارة ، مع سرعة تلف الأسماك إلى ارتفاع عامل المخاطرة في هذه الصناعة ، مما جعل رأس المال المحلي - متعملاً في

(١) وزارة التنمية - دائرة الإحصاءات الوطنية - التنمية في عمان ٢٠ - ١٩٧٤

القطاع الخاص - يعزف عن اقتحام هذا العيدان .

٦ - التنظيم البدائي في استغلال المصايد :

يذكر في السلطنة استخدام قوارب الصيد المجدافية الصغيرة قليلة التكلفة ذات الطابع البدائي التي لا تحتاج الى عمال ماهرة ، وذلك بهدف الحصول على أكبر روح ممكن بأقل تكلفة ، وقد أدى عدم استخدام سفن صيد آلية كبيرة وحديثة الى انخفاض كل من الكفاءة الانتاجية والتسويقية بالسلطنة .

على أنه من الجدير بالاشارة أن وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن بالسلطنة قد شرعت في تشييد التسهيلات التسويقية الأساسية التي تستلزمها عملية تنمية الشروق السمكية بالسلطنة .

هذا وسوف نستعرض فيما يلى المسالك المختلفة لتسويق الأسماك بالسلطنة ، وما هي الخطوات التي اتخذتها السلطنة في سبيل تصنيع وتجهيز وتنمية الشروق السمكية ، وما هي الاعتبارات اللازم مراعاتها سواء في مجال الانتاج أو التسويق بهدف تطوير وتنمية الشروق السمكية العمانية .

٧-٤-٤ طرق تسويق الأسماك بالسلطنة :

نظرا لأن الأسماك سلعة سريعة الفساد ، فإن تسويقها رغم بداعيتها بالسلطنة يشكل عنصرا هاما في اقتصادياتها ، إذ يرتفع عنصر المخاطرة في الأسماك نتيجة تلفها أو تدهور أسعارها خاصة في المناطق المرتفعة الحرارة مثل مدينة سقط وطرح وصحار وزوى وغيرها من مناطق السلطنة .

وعادة ما يتم تسويق الأسماك وفقا لطرق معينة لعل من أهمها :

١ - قد يقوم الصياد ببيع أسماكه بنفسه مباشرة الى المستهلكين وخاصة في الأسواق الموجودة بموانئ الصيد .

٢ - وقد يقوم الصياد بتسلیم أسماكه الى الدلال الذي يقوم بالمناداة عليه وبيعها بالمزاد العلني نظير عمولة يتلقاها تبلغ حوالي ٤٪ من السعر الذي يدفعه المشترى .

٣ - قد يقوم تجار السمك بشرائه من الصيادين بمناطق الصيد وتجميده ونقله إلى الأسواق الداخلية تمهيداً لبيعه . وينقل السمك في هذه الحالة أما بالسيارات العادية أو في صناديق مغطاة بالثلج ، كما قد ينتقل السمك بعد جزء طولياً وتطليحه منعاً لفساده . وعادة ما يقوم التجار في هذه الحالة بتسلیم اسمائهم إلى الدلالين في الأسواق الداخلية الذين يقومون بعملية التنادة والبيع.

٤ - أو قد يباع السمك عن طريق المصنع كما هو الحال في صنع صغار . وفي هذه الحالة يقوم المصنع بتسلیم الأسماك من الصيادين الذين يوجد منهم فريقين : الفريق الأول يتضمن رواتب شهرية تبلغ حوالي ٢٥ ريال عمانى شهرياً ، أما الفريق الثاني فتتوفر لهم الحكومة القوارب والمعدات السمكية والوقود ومن ثم يتم شراء الأسماك منهم - تشجيعاً من الدولة لهم - بسعر يبلغ حوالي ٣٥٠ بيسة / كجم ثم نقله وبيعه للمستهلكين في المناطق الداخلية المحرومة من الأسماك بسعر الكيلوجرام ٢٥٠ بيسة فقط مساعدة من الحكومة للمواطنين من جهة أخرى . وعادة ما يقوم المصنع ببيع الأسماك كما هي دون اجراء أي عملية تجهيزية ، حيث تتحصر مهمة المصنع بحفظ الأسماك في الثلاجات فقط حتى يتم تصريفه . هذا ويقوم مصنع صغار للأسماك بنقله إلى مناطق الاستهلاك بواسطة أربع سيارات للنقل مجهزة بثلاجات كبيرة سعة كل منها حوالي ٢ طن ، وذلك علاوة على وجود مصنع للثلج ملحق بمصنع الأسماك لأمداده بالثلج اللازم له أو لتزويد المواطنين به . ونظراً لأن كمية الأسماك الواردة للمصنع تعتبر ضئيلة حيث تبلغ حوالي ٥٠ - ٥٢ طن يومياً ، وأحياناً تتخفص الكمية إلى حوالي ١٠٠ كجم فقط من الأسماك يومياً ، فإنه كثيراً ما توجد بطالة في سيارات النقل ، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على رفع الطاقة الإنتاجية الصيدية السمكية بالسلطنة حتى يمكن الاستفادة من المكانيات التسويقية الراهنة والمتاحة كالمكانيات النقلية . على أنه من الضروري العمل على رفع الكفاءة التسويقية لمثل هذه المصانع السمكية عن طريق إضافة وحدات لتصنيع وتعليق الأسماك حيث لا تتعذر مهمة هذه المصانع - المقاومة حالياً - سوى بيع الأسماك وحفظها فترة من الزمن في الثلاجات أو تعليق كميات ضئيلة منها وتعبئتها في عبوات من البلاستيك زنة ٤ كجم ، وذلك علاوة على طحن كميات صغيرة من روؤس الأسماك للانتفاع بها كسماد أو كعلف للماشية .

شرعت وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن بالسلطنة في بناء التسهيلات التسويقية الأساسية التي تستلزمها عملية تنمية الثروة السمكية حيث قامت الوزارة بالاشتراك مع الشركات الأمريكية بعمل سح للثروة السمكية بالشواطئ العمانية والتي أظهرت نتائجه المبدئية أن شواطئ السلطنة غنية بأصناف عديدة من الأسماك مثل : الكعده ، والتونه ، والطمرى ، والشووى ، والهلوى ، والغوره ، والشطرونخ ، والشعرى ، والهامور ، والصافى ، والسردين .

وقد قامت الوزارة بعد هذا السح بالانتقال إلى مرحلة تكتيف عمليات صيد الأسماك حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية مشروع مطرح لاستغلال الثروة مع شركة " أرابكو " النيوزيلاندية في عام ١٩٧٥ . وسيقوم هذا المشروع بتوفير مستودعات تبريد بطاقة تبلغ ٣٥٠٠ طن ومصنعاً للثلج طاقته ٣٦ طن ومستودع تجميد طاقته ٤ طن ، بالإضافة إلى معمل لتنظيف وتغليف الأسماك وذلك علاوة على توفير خمس سيارات شاحنة مبردة وثلاث سفن صيد ستكون نواة أسطول الصيد العمانى .

هذا وتهدف خطة الوزارة إلى توفير كافة التسهيلات التسويقية التي تخدم عملية زيادة كميات الصيد السمكي لأغراض الاستهلاك المحلي وتوفيره بأسعار مناسبة لكافة أفراد الشعب العمانى ، مع تحقيق فائض يخصص للتصدير بهدف زيادة الموارد المالية من العملات الأجنبية ، وذلك عن طريق تصنيع الثروة السمكية من خلال إقامة مصنع تعليب الأسماك وانشاءً موانئ وأسطول للصيد . على أنه من الجدير بالإشارة أن السلطنة قد خطت خطوات كبيرة والتي من شأنها العمل على الاستغلال الاقتصادي للثروة السمكية بالبلاد ، وذلك عن طريق البد في عدة مشروعات سمكية في كل من : مطرح وصحار وصلالة وصور حيث تتضمن الآتي :-

أولاً : إنشاءً مختبر مركزى للأبحاث السمكية ، وورشة بحرية لاصلاح وصيانة المعدات البحرية ، ومركز حديث لبيع الموارد البحرية في مدينة مطرح .

ثانياً : إنشاءً مستودع تبريد تبلغ طاقته ١٠٠ طن ، ومستودع تجميد ومصنع للثلج تبلغ طاقته ٥ طن يومياً ، ومعمل لطحن مخلفات الأسماك ، ومعدات لتغليف السمك وورشة بحرية في صحار .

ثالثاً : انشاءً مستودع تبريد تبلغ طاقته ٣٠٠ طن ومستودع تجميع ، ومصنع للثلج ومعدات تدفيف السمك ، ومصنع لتعليق السردين في صلاة .

رابعاً : انشاءً مستودعات للتبريد والتثليج ومصنع للثلج في صور .

خامساً : العمل على انشاء المؤسسات والمنشآت التسويقية السمكية المختلفة في كل من نزوى ومسندم ومصيرة .

وعلاوة على المشاريع السابقة فتهدف المشاريع المدرجة بالخطة الخمسية وال المتعلقة بتنمية الثروة السمكية بالسلطنة العمل على انشاءً حوض جاف لأصنلاح السفن وتنمية اسطول الصيد العائلي ومصنع للاءلاف وأخر لزيت السمك علاوة على مصنع لتعليق . وبالاضافة الى ذلك فقد قامت السلطنة بتنفيذ عدة مشاريع في منطقة صلاة تمهيداً لعمليه بارجة السلطنة متغله بمساعدة الصياديين العمانيين عن طريق تطليكم القوارب ومعدات الصيد بموجب نظام للأقراض يستنزل منه ٢٥٪ كمية غير مسترد مع انشاءً ورش بحرية لصيانة قواربهم (١) .

٣-٤-٤-٢ الاعتبارات اللازمة للنهوض بصناعة صيد الأسماك بالسلطنة :

احتل كل من قطاعي الزراعة والثروة السمكية مكان الصدارة في الاقتصاد العماني وذلك قبل اكتشاف النفط بالسلطنة في عام ١٩٦٢ . ومنذ ذلك الحين بدأت مكانة هذان القطاعان في التراجع - كما سبق الذكر - حيث بدأ قطاع انتاج وتصدير النفط يحتل المرتبة الرئيسية المؤثرة في سائر اتجاهات الاقتصاد العماني . هذا وقد نجم عن ركود نشاطات الثروة السمكية العديد من النتائج التي لعل من أهمها :-

(١) هجرة الكثير من الصياديين للشواطئ العمانية واتجاههم للعمل في المدن سعياً وراء تحقيق دخول مرتفعة . وقد ساعد على ذلك عدم توفر التسهيلات والخدمات والسياسات السمكية التي قد تساعدهم على الاستمرار في صناعة صيد الأسماك .

(١) كما سوف يتضح فيما بعد في الجزء الخاص بالتمويل الحيواني

٢) انخفاض انتاج الأسماك انخفاضاً كبيراً مما أدى إلى رفع المستويات السعرية للأسماك التي تعتبر سلعة الاستهلاك الشعبي الرئيسية للمواطنين بالسلطنة نتيجة لأنخفاض الكميات المعروضة من جهة ، مع زيادة الكميات المطلوبة من جهة أخرى نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة بصفة عامة بالسلطنة .

٣) استمرار اتباع الطرق والنظريات العتيقة في سائر الأنشطة المتعلقة بصيد الأسماك .

على أنه من الجدير بالاشارة أن وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن قد بدأتأخيراً تولي اهتماماً متزايداً باستغلال وتنمية الثروة السمكية - كما سبق الذكر - بالسلطنة عن طريق إنشاء العديد من المشروعات والتسهيلات المختلفة على أنه من الجدير بالاشارة من جهة أخرى ، أن هناك اعتبارات عديدة من السلازم مراعاتها سواءً في مجال الإنتاج أو في مجال التسويق حتى يمكن النهوض بصناعة صيد الأسماك بالسلطنة والتي تتضح فيما يلى :-

أولاً : في مجال الإنتاج :

١ - للحكم بدقة على الاحتياطيات السمكية المتوفرة بالبيئة الأقلية للسلطنة ، وكذلك لتحديد امكانيات استغلالها ، من الضروري - بجانب معرفة الكمية المصيدة سنوياً - التعرف على التركيب النوعي وظروف البيئة التي تعيش فيها الأسماك وتكثرها وكذا تحديد درجة كافية الصيد ، حيث أن مجموع هذه المعرفات توضح بدقة عالية حالة الصيد وامكانيات تطويره ، أي بمعنى آخر ، هل من الممكن زيادة الإنتاج أو هناك ضرورة لتقديم كافة الصيد بالنسبة لنوع واحد أو أكثر من الأسماك الموجودة ؟ كذلك معرفة أسباب التغيرات في الإنتاج واتجاهاته . لهذا نوصي بسرعة القيام بهذه الدراسات حيث أنها حجر الأساس لكل القرارات المتعلقة بتنمية الإنتاج واستغلاله .

٢ - يجب تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى للثروة السمكية بالسلطنة حتى يمكن الاستعانة بها في رسم خطط إنتاج واستغلال هذه الموارد المائية .

٣ - لحماية الثروة السمكية في المصايد بالسلطنة يجب تحريم صيد أنواع معينة

من الأسماك في مواسم معينة (تحدد بدقة بمعرفة البيولوجيين) حتى تتيح للأناث وضع البيض في ذلك الوقت مع ضمان نمو صغار الأسماك إلى الحجم الاقتصادي .

٤ - يجب العمل على تقليل ظاهرة الموسمية في الانتاج (وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل استخدام شبكات مختلفة تستطيع الوصول إلى الأسماك في مناطق تواجدها على أعمال مختلفة) . وعادة ما يؤدي تبذيب الانتاج السمكي إلى زيادة الانتاج في بعض الأيام مما يسبب اختناقات في عمليات النقل والتخزين والامداد بالثلج خاصة في موسم ذروة الانتاج .

ثانياً : في مجال التسويق :

عادة ما تمر الأسماك بعد وصولها إلى ميناً الصيد بعدة مراحل قبل تسويقها . وأهم هذه المراحل هي :-

(١) تفريغ الأسماك ، ولهذا ينصح بتوفير موانئ خاصة في مناطق الصيد الرئيسية وبخاصة في كل من مطرح وصغار وصلالة ، وصور ، لتفريغ هذه الأسماك مع ضرورة تجهيزها بالوسائل والمعدات الفنية لاتمام هذه العملية بسرعة وكفاءة .

(٢) يجب أن تتوفر في هذه المرحلة رقابة قوية من الطبيب البيطري في المينا للتأكد من درجة طزاجة الأسماك ، وهل درجة الطزاجة مطابقة للمواصفات ؟ مع العمل على وضع إشكال نمطية لدرجات الطزاجة يمكن الاسترشاد بها لكل من الصياد وعامل الأستلام وتقدير درجة الطزاجة .

(٣) تشنن الأسماك في سيارات مبردة ذاتياً وفي عبوات (وتفضل العبوات المعدنية عن العبوات الخشبية لكتافتها وانخفاض تكاليفها) إلى حلقة التجميع حيث يتم غسل الأسماك بالماء وفرزها وتدریجها ورص كل حجم موحد من كل نوع في طوابيل ، على أن توضع طبقة من الثلج أسفل الأسماك وفوقها مع خلط الأسماك نفسها بالثلج أثناء عملية الرص .

(٤) تنقل الأسماك مباشرة إلى مناطق التسويق بواسطة سيارات مبردة أو

بالطائرات حسب المسافة بين حلقات التجميع والمستهلك النهائي ، مع ضرورةأخذ تكاليف النقل في الحساب حتى لا تتقد كاهل المستهلك النهائي .

١٥) ينصح بتوفير كميات الثلج الازمة لمواجهة عمليات تثليج الكميات المنقولة من الأسماك الطازجة وانشاء مصانع للثلج المبروش أو المهراث الازمة لعمليات تثليج الأسماك .

١٦) دراسة امكانية نقل جزء من الأسماك بعد نزع الرأس والذيل والزعانف والاماواه وازالة القشور مما يوفر سعة نقلية تبلغ ٣٠ - ٤٠٪ وبالتالي خفض التكاليف التسويقية ، على أن يتم انشاء وحدة دقيق الأسماك للاستغارة من هذه المخلفات .

١٧) دراسة اجراء تقطيع السمك الى ترانشات أو تعلبيه .

١٨) ضرورة توفير ساعات نقلية كافية للأسماك من مناطق التجميع الى مناطق التسويق .

١٩) ضرورة دراسة الطلب المحلي للأسواق للأسماك المصادة ، وتحديد كمياته وتوقعات المستقبل وأمكانيات التصدير في ضوء الاحتياطات المتاحة والأسواق العالمية للأسماك .

٢٠) توضع سياسة سعرية بناً على تحليل تكاليف الانتاج والتسويق ، ويراعى أن تكون الأسعار مناسبة مع مستويات دخول الطبقات الفقيرة حتى لا تحرم من سلعة غذائية هامة ، وأن يكون هناك تباين في الأسعار تبعاً للأنواع وال أحجام ودرجة اقبال الجمهور عليها .

٢١) ضرورة وضع برامج تدريبية للمراحل الانتاجية والتسويقية المختلفة للحصول على ايدي عاملة مدربة .

٢٢) التوسيع في الصناعات الازمة لتنمية الثروة السمكية كصناعة الشباك ، وسفـن الصيد ... الخ .

٥-٢ العمليات التسويقية الراهنة والمرتقبة للمنتجات الحيوانية بالسلطنة :

عندما ينتهي المنتج من انتاج السلعة التي تتفق مع احتياجات السوق يأتى دور التسويق لتوصيلها الى المستهلك في الصورة المرغوبة وبالسعر المناسب وفي المكان والزمان الملائمين . وفي أصعب الحالات - وهي تصدير السلعة لدول بعيدة - فان الامر يحتاج لقدر كبير من الخبرة والمعرفة الفنية . أما في أبسط الحالات وهي بيع السلعة لا قرب مستهلك محل فلا يسلم الامر من حدوث أخطاء قد تؤدى الى خفض القيمة التسويقية للسلعة . وهذه الأخطاء اكثر انتشارا في أسواق الدول المختلفة والتي قد لا تراعي الاحتياجات الخاصة بكل سلعة أثنا عالميات النقل والتخزين مما قد يؤدى الى خفض رتبة السلعة سريعا . على أنه يوجد العديد من المزايا نتيجة للعناية بتداول المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية ، لعل من أهمها :

أ - يمهد المستهلك الى تقدير السلعة المعتمى بتجهيزها وتدالوها
ما يرفع من قيمتها والنتيجة هو استفادة كل من المنتج والسوق .

ب - السلعة المعتمى بتخزينها يمكنها انتظار سوقا افضل .

ج - تساعد على انجاز العمليات التسويقية المختلفة بسهولة .

د - تساعد على وجود سوقا متسعة .

ويمكنا القول أن معظم المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية تتطلب على الأقل بعض العناية بالعمليات التجهيزية المختلفة ، كالذبح والسلخ والتنظيف والتجهيز والصيد والفرز والتقطة والنقل والتخزين ، حتى يمكنها أن تصل للمستهلك في حالة جيدة . على أنها سوف تستعرض فيما يلى العمليات التسويقية الأساسية كالنقل والتخزين والتوصيل ، نظرا لأهميتها البالغة في التأثير على خواص وقيمته المنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية ، علاوة على أنها تعتبر من أهم المحددات في امكانية تطوير وتنمية انتاج وتسويق هذه المنتجات في السلطنة .

٥-٣ نقل المنتجات الحيوانية :

يعتبر النقل من أهم المراحل التسويقية التي تعمل على اضافة المنافع

العكانية الى مختلف السلع الاقتصادية بتقديمها حيث تطلب ولمن تطلبها . ويعقى على عاتق الوسائل النقلية المسئولية الكبرى ، ليس فقط في رفع الجدار التسويقية ، بل وفي استمرار انتاج معظم المنتجات الغذائية في المناطق المختلفة ، والمنتجات الحيوانية والداجنية والسمكية منها في ذلك مثل سائر المنتجات الزراعية الأخرى يلزم نقلها من حيث تنتجه حتى تصل الى الاماكن التي سوف تستهلك فيها . ويعتبر النقل بالغ الأهمية ليس فقط لأنها أساساً في عملية التسويق ولكن كذلك لأنها يكون جزءاً كبيراً جداً من التكاليف التسويقية حيث يتوقف نسبة ما يحصل عليه المنتج من السعر الذي يدفعه المستهلك على المسافة بينه وبين مركز استهلاك صلعته .. الأمر الذي يعتمد وبالتالي على مصاريف النقل والشحن وعلى سائر التسهيلات التسويقية المحلية . وبالرغم من أن التحكم في تكاليف التسويق يهدى أمراً خارجاً عن ارادة المنتج الا أنها ذات أثر بالغ على كافة عملياته الانتاجية ، ونظراً لأنها النقل في تسويق المنتجات الحيوانية فإنه بقدر ما ترقى الجدارنة النقلية ترقى الجدارنة التسويقية ، نظراً لاعتماد كافة المراحل والعمليات التسويقية عليه ، فالنقل احدى العناصر الأساسية للسلسلة التسويقية للمنتجات الحيوانية حيث تنتقل هذه المنتجات - كما سبق الذكر - من المنتج الى باائع الجملة الى باائع التجزئة الى المستهلكين ، وأ وقد تنقل السلعة من المنتجين الى صانع الاغذية أو الى المصدررين الخ (١) .

وفي كافة الحالات فإنه يتطلب اعداد السلعة لنقلها بكفاءة تامة على قدر الامكان ، على أنه من الجدير بالذكر أنه يوجد اختلافات كبيرة وشائعة في كفاءة العمليات النقلية في الدول المختلفة مما يبرر وجود مجالات كبيرة للتحسين المستمر في اجراء هذه العملية .

ويحصر نقل المنتجات الحيوانية في السلطنة - منها في ذلك مثل سائر المنتجات الزراعية الأخرى - في النقل البري ، حيث لا توجد بها سكة حديد نظراً لطبيعة البلاد الجبلية الوعرة ، علاوة على عدم وجود نقل نهري لعدم وجود أنهار بالسلطنة ، أما النقل بالطائرات فلا يزال محدوداً لدرجة كبيرة نظراً لارتفاع تكاليفه .

وبناءً عليه يتم نقل مختلف المنتجات الحيوانية داخل السلطنة ، أما عن طريق الدواب : كالحمير والجمال ، أو عن طريق عربات النقل . كما يمكن

(١) كما يتضح من الرسم التوضيحي رقم (٢) .

انتقال الحيوانات الحية : كالماشية والاغنام والماعز والجمال متوجلة خاصة في حالة المسافات القصيرة نسبياً . على أن النتائج المرجوة من اجراء عملية النقل بكفاءة مرتفعة تتوقف على مدى امكان تنظيمها وتطوير وسائلها المتاحة واستخدام أفضلها والتنسيق بينها منعاً لما يسمى بزيارة المسافات النقلية الناتجة عن عدم التنسيق بينها خاصة في ظل الظروف الراهنة وقلة وقصر الطرق المعمدة بالسلطنة والتي يبلغ مجموع أطوالها حتى عام ١٩٢٣ ٣٠٠ كم فقط، أي قرابة ٨٪ من اجمالي الطرق الراهنة بالسلطنة ، والتي تبلغ أطوالها حوالي ٣٩٢٠ كم - كما يتضح من الجدول رقم (٣٦) .

على أن زيارة الجدارنة النقلية سوف تؤدي بدورها - ليس فقط إلى تقليل اجمالي التكاليف التسويقية ، بل وكذلك إلى تقليل التكاليف الانتاجية للمنتجات الحيوانية نتيجة لأنخفاض أسعار العلف وغيره من مستلزمات الانتاج ، والنتيجة الحتمية لذلك هو ، أما انخفاض أسعار المنتجات الحيوانية نسبياً ، أو زيادة ربح كل من المنتج والمسوق اذا ما ظلت الأسعار على ما هي عليه حالياً دونما تغيير .

وتعتبر سيارات النقل التجارية التي بلغ عددها في عام ١٩٢٣ حوالي ٢٤٧ سيارة ، وذلك علاوة على حوالي ٩٧٩ سيارة نقل عام ، الوسيلة الوحيدة لنقل مختلف المنتجات الحيوانية لمسافات طويلة داخل السلطنة ، أو إلى الدول المتأخمة لحدود السلطنة مثل : دولة الإمارات العربية المتحدة ، وعلاوة على ذلك يوجد اعداد محدودة من عربات النقل المجهزة بالثلاجات ملحقة بمصانع الاسماك بالسلطنة لنقله إلى مناطق الاستهلاك الداخلية به ، هذا بالرغم من قلة عدد هذه السيارات المزودة بالثلاجات والتي يتراوح عددها بين ٤ سيارات حمولة كل منها ٢ طن ملحقة بمصنع اسماك صحار ، وسيارة واحدة حمولة ٥ طن ملحقة بمصنع صلاله ، الذي ما زال في دور الانشاء حتى الان ، الا أنها غير مستغلة بكل طاقتها حتى الان ، مما يتسبب عنه خسارة اقتصادية وقومية نتيجة لعدم التمكن من تشغيلها بكل طاقتها ، علاوة على حرمان العديد من المناطق الدخلية بالسلطنة من هذه السلعة الضرورية في الصورة الطازجة .

٢-٥-٢ تخزين المنتجات الحيوانية :

يعتبر تخزين المنتجات الحيوانية احدى الخدمات التسويقية الأساسية . ويقصد بتخزين هذه المنتجات اضافة المنفعة الزمنية لها ، أي حفظها بحالة

جدول رقم (٣٦) : اطوال الطرق تبعاً
لنوعها في سلطنة عمان حتى نهاية
عام ١٩٢٣

نوع الطريق	الطول كم.	*
طرق الدرجة الأولى*	٣٠٠	٨٣
طرق الدرجة الثانية**	٣٦٢٠	٩١٧
اجمالي الطرق	٣٩٢٠	١٠٠٠

* طريق الدرجة الأولى هو الطريق المرصوف بالأسفلت مع ترتيبات
الحماية من الفيضانات ومنحدرات الأودية .

** طريق الدرجة الثانية هي الطرق التي تم شقها وتهيئة
وخاصة للسج المستمر .

المصدر : جمعت واحتسبت من : سلطنة عمان - وزارة التنمية - دائرة
الإحصاءات الوطنية - الكتاب السنوي للإحصاء - الإصدار الثاني -
١٩٢٣

جيدة بعد انتاجها أو ذبحها أو صيدها حتى يحين وقت استهلاكها . فالتخزين يزيد من اشبع رغبات المستهلك ان يعطيه السلعة التي يمكنه فيها دفع تكاليف انتاجها أو في أوقات غير أوقات انتاجها .

على أن صناعة حفظ المنتجات الحيوانية ما زالت متختلفة بدرجة كبيرة بالسلطنة حتى الان ، حيث لا توجد صناعة لتبريد الألبان (*) أو مخازن وثلاجات لحفظ البيض واللحوم على نطاق تجاري سوى عدد قليل من الثلاجات ذات السعة الصغيرة في محلات "السوبرماركت" الموجودة في المدن الرئيسية بالسلطنة .

إلا انه من الجدير بالاشارة انه قد بدأ أخيرا الاهتمام بتوفير مستودعات التبريد اللازمة لحفظ الأسماك ، فقد قامت بالسلطنة بالتوقيع على اتفاقية مشروع مطرح لاستغلال الثروة السمكية مع شركة "أرابكو" النموزيلاندية في شهر يونيو ١٩٧٥ يتم بناءً عليه إنشاءً مستودعات للتبريد بطاقة ٣٥٠٠ طن ، ومصنعا للثلج طاقته ٣٦ طنا ، ومستودع تجميد طاقته ٤ طن ، بالإضافة إلى توفير خمس سيارات شاحنة مبردة .

(**)

علاوة على ذلك ، فقد قررت السلطنة البدء في تنفيذ المشاريع الآتية :

- ١ - إنشاءً مستودعات تبريد بمنطقة صحار طاقتها ١٠٠ طن ، وانشاءً مستودع تجميد ومصنع للثلج طاقته ٥ طنا يوميا ، وذلك علاوة على معمل طحن مخلفات الأسماك ومعدات تغليف السمك وورشة بحرية .
- ٢ - إنشاءً مستودع تبريد في منطقة صلالة طاقتها حوالي ٣٠٠ طن ، ومستودع تجميد ، ومصنع للثلج طاقته ١٥ طنا وذلك علاوة على معدات تغليف السمك ومصنع لتعليق السردين .
- ٣ - إنشاءً مستودعات تبريد وتثليج ومصانع للثلج في منطقة صور .

وناء عليه يمكننا القول أن إنشاءً مثل هذه الثلاجات ومستودعات التبريد بسلطنة عمان لحفظ هذه المنتجات فترة من الزمن حتى يمكن بيعها أو تصديرها
بأسعار مناسبة نقطة البداية قبل انتهاء أي سياسة اقتصادية من شأنها التوسيع

(*) وذلك باستثناء الثلاجتين الملحقيتين بمنطقة صحار وصلالة الغير مستغلتان حتى الان نظرا لتعطل العمل بهما بين المصنعين .

(**) الموارد الطبيعية - (مجلة) - وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن بسلطنة عمان - حوار مع معالي وزير الزراعة والاسماك والنفط والمعادن .

انتاج مثل هذه المنتجات الحيوانية ولداجنية والسمكية سواء لفرض الاستهلاك المحلي أو لفرض التصدير، وذلك الى جانب توافر وسائل وطرق انجاز الخدمات والعمليات التسويقية الأخرى كالنقل والتعبئة والتعليق والتجهيز على الوجه الاكمل.

٣-٥-٧ التمويل في مجال الانتاج الحيواني

التمويل عبارة عن عملية تدبير الاحتياجات المالية الازمة لنشاط اقتصادى معين ، أى أن التمويل يهتم بكيفية الحصول على رأس المال اللازم للقيام بهذا النشاط ، فالتمويل يعتبر من أهم العمليات فى أى عمل اقتصادى سواء كان انتاجاً أو توزيعاً . فالتسويق يلزم رأس المال لاقامة المبانى والانشاءات المختلفة حتى يمكن القيام بالعمليات التسويقية الأساسية كالتخزين أو الشراء أو البيع أو النقل أو دفع مصاريف العمليات التسويقية كالأجر والاعلان والدعاية والشحن والمصاريف الأخرى ، ومالك السلعة فى أى مرحلة انتاجية أو تسويقية يجب عليه القيام بالتضحيات الرأسمالية التى تتطلبها السلعة فى تلك المرحلة . فرسان الماشية أو الدواجن أو صائدى الأسماك يحتاجون لرأسمال أو القروض لتمويل كافة عملياتهم الانتاجية طالما كانت السلعة فى حوزتهم الى أن يبيعونها ويقبضون ثمنها . وعلى التاجر أو الوسيط أن يقوم بكلفة التسهيلات التسويقية والتى تتطلبها السلعة طالما كانت فى حوزته والتي تتطلب بالتالى تضحيات مالية .

تحتاج تربية الماشية - شأنها في ذلك شأن معظم الحيوانات المزرعية الأخرى - وصيد الأسماك في انتاجها وتسويقها إلى تمويل اقتصادى كاف ، والى اتباع وسائل تمويلية تحقق كفاءة تكنولوجية واقتصادية عالية ، ومصدر ذلك التمويل أما أن يكون داخلى أى عن طريق المزارع أو المربين أو يكون مصدرها خارجى عن طريق البنوك التجارية أو البنوك الزراعية وغيرها من المؤسسات التمويلية الأخرى التي تقوم الدولة بانشائهما بهدف مساعدة الزراع ومربي الماشية أو صائدى الأسماك .

على انه باستثناء بعض المجهودات التمويلية الضئيلة والتي تبذلها وزارة الزراعة والصيد والنفط والمعادن بالسلطنة أو البلدية في صالة ، فليس هناك أي مصدر للتسليف الزراعي ، هذا وتحصر مجهودات الحكومة التمويلية في الآتي :

- ١ - منح مربى الماشية في صلالحة ١٥ ريال عمانى عن كل رأس من العجول كترغيب في تربية الماشية وكنوع من المساعدة للمربيين .
- ٢ - مساعدة الصيادين بدفع ٢٥٪ من تكلفة قوارب الصيد عن كل قطعة . وهذه المساعدة غير مستردة ، مع تقسيط الباقي عليهم ، فإذا كان البلوغ المتبق أقل من ٥٠٠ ريال يقسّط على سنة واحدة ، وإذا كان أكثر من ذلك يقسّط على فترة أطول من سنة .
- ٣ - تقوم البلدية بصلالة بدفع رواتب شهرية لكل قصاب حتى لا يعمل على رفع أسعار اللحوم عن ٢ ريال عمانى لكل كيلوجرام من لحوم الضأن والماعزر والأبقار .
- ٤ - قامت بلدية صلالحة بتشييد مسلخاً حديثاً من المزمع بدء تشغيله قريباً .
- ٥ - يقوم مصنع الأسماك بصالحة بدفع رواتب شهرية لكل صياد تبلغ حوالي ٧٥ ريال عمانى نظير تعهده بتسلیم ما يقوم بتصييده للمصنع ، أو توفر لهم الدولة - عن طريق المصنع - القوارب والمعدات اللازمة لهم شرط تقوم بشراء ما يقومون بتصييده من الأسماك بسعر ٣٥٠ بيسة / كجم مع بيعه للمستهلك بسعر منخفض يبلغ حوالي ٢٥٠ بيسة / كجم بهدف مساعدة كل من الصيادين والمستهلكين .

ومن الجدير بالذكر أنه رغبة من الدولة في توفير مصدر منتظم للتمويل الزراعي فقد أدرجت في الخطة الخمسية للتنمية الزراعية ١٩٧٢/٢٦ - ٨٠ / ١٩٨١ مشروع إنشاء بنك للتسليف الزراعي والتعاوني ، لكن يقوم بتقديم القروض العينية والمادية للزراعة ومربى الماشية حتى يمكنهم القيام بكل ما تتطلبه الزراعة الحديثة من متطلبات بهدف زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه : النباتي والحيواني ، وبذلك يمكن للمزارع العماني التخلص من الأعباء التمويلية الباهظة التي يتحملها في الوقت الراهن نتيجة لجهود المصادر التقليدية غير المنظمة للحصول على القروض المختلفة .

التوصيات

التوصيات

يمكن التقدم بالتوصيات التالية أثر الانتهاء من هذه الدراسة ، والتلى من شأنها أن تعمل على تطوير انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية في سلطنة عمان وهي :

أولاً : ضرورة العمل على التوسيع في استصلاح واسعة زراع ساحات جديدة واضافتها إلى الرقعة الزراعية الراهنة بهدف زيادة كل من الانتاج النباتي والحيواني بالسلطنة .

ثانياً : ضرورة العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة بالسلطنة ، وذلك نظراً لأنها العامل المحدد لامكانية التوسيع الزراعي بشقيه - النباتي والحيواني - وذلك عن طريق استخدام طرق الرى الحديثة مثل طريقة الرى بالتنقيط والتي تضمن توفير حوالي ٥٠٪ ، وطريقة الرى بالرش التي سوف تضمن توفير حوالي ٣٠ - ٤٠٪ من المياه المستغلة حالياً ، مع ضرورة العمل على استغلال الموارد المائية الجوفية في أغراض التوسيع الزراعي نظراً لضآلته معدلات هطول الأمطار بالسلطنة .

ثالثاً : ضرورة العمل على التوسيع في انتاج وتصنيع المنتجات الحيوانية والدواجنية والسمكية بهدف تقليل الطاقة الاستيرادية الكبيرة والمترادفة للمنتجات الحيوانية كاللحوم والدواجن والبيض والألبان وذلك عن طريق :

١ - التوسيع في تربية كل نوع من هذه الحيوانات في المنطقة أو المناطق التي تلائمه .

٢ - ضرورة العمل على اختيار واكتار الأنواع الجيدة من مختلف الحيوانات ذات الانتاجية المرتفعة أو معدلات التسمين العالمية .

٣ - تهيئة الظروف الاقتصادية في كل منطقة من هذه المناطق الزراعية قبل التوسيع في تربية هذا النوع أو ذاك من مختلف هذه الحيوانات حتى يمكنها أن تجاهد التوسيع المنظر ، مع ضرورة توفير والاحتفاظ بالسجلات المزرعية المختلفة والمتعلقة بالأوزان والتكماليات والدخل المزرعية حتى يمكن الحكم على مدى أرباحية وملائمة أي

سياسة انتاجية من شأنها التوسيع في تنمية الثروة الحيوانية
ب السلطنة على أسس اقتصادية سليمة .

٤ - ضرورة العمل على استغلال الثروة السمكية المهاولة المتوافرة
بـ بشواطئ السلطنة ، مع ضرورة العمل على تطوير طرق الصيد
المستخدمة بالسلطنة حيث تكون متحركة وراء الأسماك وليس
ثابته تنتظر قدوم الأسماك إليها . وكذلك ضرورة العمل على
تطوير البحوث العلمية المتعلقة بالبحث عن الأسماك دراسة
سلوكها ، وذلك علامة على ضرورة تنظيم عمليات الصيد بحيث
تضمن توافر الظروف الملائمة للتکاثر واستمرار دورة حياة الأسماك
وبالتالي ضمان استمرار انتاجها .

رابعا : ضرورة العمل باستمرار على دراسة أرباحية مختلف المشاريع المتعلقة
بالثروة الحيوانية والداجنية والسمكية ، حتى يمكن الحكم على مدى
ملاءمتها في ظل مختلف الظروف التكنولوجية والاقتصادية والسياسية
والاستراتيجية المحلية والعالمية .

خامسا : ضرورة العمل على أن تكون المزارع البحثية - والتي قامت الدولة بانشائها
في وادى قريات والرميس - ذات جدوى اقتصادية على قدر الامكان
بجانب كونها مزارع بحثية .

سادسا : اتضح عن طريق الاستبيان الشخصي أن المزارع العمانى يتقبل مختلف
التحسينات الوراثية وال المتعلقة بالانتاج الحيوانى ، بينما عليه فان العمل
على امداده بالارشادات الزراعية وبالسلالات الجيدة من مختلف الحيوانات
سوف يعمل على تحسين السلالات الراهنة ، وبالتالي تنمية الثروة
الحيوانية بالسلطنة ، على أن التاريخ يدل على الدور الكبير للمزارع
العربى عامة والعمانى خاصة فى مجال تحسين السلالات الحيوانية المختلفة ،
وليس أدلى على ذلك الانتخاب الذى حدث فى الحصان العربى الأصيل .

سابعا : ضرورة العمل على تحسين الماشية المحلية بانشاء محطة تجارب خاصة
لكل نوع منها فى المناطق المختلفة ، مع ضرورة دراسة مدى ملائمة كل
منطقة لكل نوع من أنواع الحيوانات المختلفة لدراسة الصفات الشكلية
والانتاجية لسائر هذه الحيوانات ومدى ملائمتها لكل منطقة .

ثامناً : عند استيراد حيوانات جديدة لا بد من مراعاة مدى ملائمتها من ناحية الحجم ، ومدى تلائمها مع الظروف المناخية ومدى مقاومتها للأمراض المحلية بالسلطنة ، على أنه لا ينصح بتناولها الا بعد دراستها دراسة كافية منسائر الأوجه ، مع ضرورة التأكيد من مدى ملائمتها لسائر الظروف الطبيعية والبيولوجية والاقتصادية بالسلطنة .

تاسعاً : ضرورة العمل على تطوير الهياكل التنظيمية والفنية والبحثية المشرفة على الانتاج الحيواني بالسلطنة عن طريق :

١ - التعليم الزراعي : يتطلب تطوير البنية الزراعي وجود الباحث المتخصص في كافة ميادين الزراعة ، وكذلك المهندس الزراعي والطبيب البيطري المتخصص ، والمعاون الزراعي ، والعامل العاشر بالاعداد الكافية ، ولتحقيق ذلك لا بد العمل من الان على انشاء كلية للزراعة وأخرى للطب البيطري ومدرسة زراعية ثانوية ، علاوة على مركز تدريب تخصصية للإنتاج الحيواني وللآلات الزراعية وتربية الدواجن وصيد الأسماك والعمال البيطريين الخ لتخریج عمال متخصصين .

٢ - الدورات التدريبية : ضرورة فعل دورات تدريبية للموظفين العمانيين المشتغلين بقطاع الزراعة وخاصة قطاع الانتاج الحيواني ، على أن تتراوح مدة الدورة ما بين ٣ - ٦ أشهر ، وعلى أن يرسل هؤلاء المشتغلون الى مراكز التدريب المختلفة المتعلقة بقطاع الدواجن وقطاع تربية الاغنام وقطاع التنفيذية والقطاع البيطري وقطاع الاقتصاد والاحصاء الزراعي وقطاع الارشاد الزراعي وغيره من القطاعات المتعلقة بالانتاج الحيواني .

٣ - البعثات التخصصية : ضرورة العمل من الان على ارسال بعثات تخصصية في سائر المجالات المتعلقة بالانتاج الحيواني للحصول على درجات علمية عالية كالماجستير والدكتوراه في أفرع تربية الحيوان ، وتربية الدواجن ، ومحاصيل الاعلاف ، والاقتصاد الزراعي ، والتسويق الزراعي ، والاحصاء الزراعي ، والارشاد الزراعي والصحة البيطيرية ، وتكنولوجيا الأسماك ، واقتصاديات الثروة المائية والسمكية حتى تكون نواة لتطوير وازدهار القطاع الزراعي عامه وقطاع الثروة

الحيوانية خاصة على أساس علمية مدرستة .

عاشرًا : وفيما يختص بتطوير وتنمية انتاج الاعلاف الخضراء بالسلطنة فيجب — العمل على :

١ - الاهتمام بتوفير التقاوى الجيدة والتسميد المناسب مقاومة الآفات مع ترشيد استخدام مياه الرى حتى يمكن مضاعفة انتاج العلف من المساحات الحالية للمحاصيل العلفية المزروعة وهي القت والسورج .

٢ - تطبيق برنامج تربية يهدف الى انتاج سلالات جديدة من القت المحلي أكثر إنتاجية وأكثر مقاومة للآفات والأمراض - خاصة الانثراكتوز - مما يتتيح فرصة أكبر لزيادة انتاج العلف واطالة العمر الانتاجي للحقول .

٣ - أن تكون المفاضلة بين المحاصيل العلفية التي تزرع في السلطنة على أساس كمية ما تحتاجه من المياه لانتاج طن من العلف وما يحقق الاستخدام الأمثل لموارد المياه الحالية في انتاج العلف، وقد اتضح أنه تحت ظروف السلطنة فإن زراعة المحاصيل الحولية مثل البرسيم المصري والاعلاف الصيفية النجيلية مثل السورج وخشيشة السودان وكذلك الاعلاف النجيلية المعمرة مثل حشيشة البانيك يحقق استغلالاً أفضل لمياه الرى الموجودة على عكس التركيز على زراعة القت وحده كما هو حاصل حالياً .

٤ - بالنسبة للأراضي الجديدة المتوقع تعميتها ضمن برنامج الخطبة الخمسية الحالية فإنه يوصى بما يلى :-

أ - أراضي وادى بني خروص : اقامة مشروع تربية حيوان متكملاً يقوم على أساس انتاج الاعلاف المركزية والخضراء التي تكفى حوالي ٨ آلاف بقرة أو ٢٥ ألف رأس من الماعز .

ب - أراضي وادى قريات : تطوير الدورة الزراعية الخامسة (قمح / بور أربع سنوات) المتبعة في المساحات التي

ترزع بالقمح على دورة خماسية يحل فيها محصول بقولى
قليل الاحتياج للمياه محل البور مما يساعد على زيادة انتاج
القمح وتوفير كميات اضافية من العلف تساعد على التوسيع في
تربيه الأغنام .

ج - بالنسبة لاستغلال الأراضي الزراعية في سهل صلاة فان
انتاج الخضر في هذه الاراضي قد يكون منافسا قويا
لانتاج العلف وتربية الحيوان ، ولهذا يوصى بأن يكون
هناك تكامل في استغلال هذه الاراضي بين زراعة الخضر
وزراعة محاصيل الاعلاف لتربية الحيوان ، وقد اقترحت دورة
زراعية تحقق هذا التكامل .

ه - بالنسبة لمزرعة تربية الابقار في صحار فإنه يمكن باتباع الاساليب
الزراعية الجيدة تحسين انتاج العلف الأخضر من المساحة الحالية
لمزرعة لتفطية حاجة القطيع الحالى ومواجهة الزيادة المتوقعة
في اعداد الحيوان فيها .

٦ - يجب التوسيع في التجارب الخاصة بادخال محاصيل العلف
النجيلية المعمرة مثل حشيشة البانيكم والرووس وكذلك التجارب
الخاصة بملائمة أصناف السورجم العلفية والخشيش السودانى والذرة
الشامية

٧ - لا يسمح انتاج العلف الحالى من المراعى الطبيعية في شمال
السلطنة - مناطق الباطنة وعمان الداخلى والظاهرة والشرقية -
بزيادة اعداد الحيوانات بها زيادة كبيرة قبل اتباع برنامج رعاية
مكثف لهذه المراعى لتحسين انتاج العلف بها .

٨ - بالنسبة لمراعى جبل ظفار فان هناك فرصه لزيادة اعداد الحيوان
فيها بنسبة ٢٠ - ٣٠ % بعد توفير كميات كافية من الاعلاف
الإضافية لتفطية النقص في القيمة الغذائية للعلف الجاف المتوفر
من المراعى الطبيعية اثناء موسم الجفاف وكذلك تطبيق برنامج
رعاية متكامل لهذه المراعى لرفع انتاجها من العلف .

٩ - يوصى بانشاء قسم لمحاصيل العلف والمراعي ضمن مديرية الزراعة بوزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن .

احدى عشر: أما فيما يتعلق بتطوير وتنمية الاعلاف المركزة بالسلطنة فيجب العمل على :

١ - رفع الكفاءة الانتاجية للحيوانات المحلية وذلك بالاهتمام بتعويض النقص في الاحتياجات الغذائية عن طريق استيراد اعلاف مركزة وزيادة انتاج الاعلاف المحلية الخشنة والمركزة .

٢ - يجب الاهتمام بانشاء مصنع لتجفيف مخلفات الاسماك والأسماك غير الصالحة للاستهلاك البشري لاستغلالها في تغذية الحيوان وتبادلها جزء منها باعلاف مركزة لتقليل الانفاق على استيراد الاعلاف المركزة .

٣ - يجب الاهتمام بسرعة انجاز الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتكلفة الانتاج الحيواني في مناطق السلطنة ، وذلك علاوة على ضرورة الاهتمام بالمناطق الرعوية سواً للماعز في شمال السلطنة والأبقار في مناطق الرعن عن طريق توزيع الاعلاف المركزة على أصحاب قطعان الحيوان في هذه المناطق .

٤ - يعتبر من الضروري - للنهوض بالانتاج الحيواني - انشاء فرع لتغذية الحيوان بادارة الثروة الحيوانية يتبعه معامل لتحليل الاعلاف وتقدير قيمتها الغذائية وتحديد المواصفات القياسية لها .

اثنتي عشر: وفيما يتعلق بتطوير وتنمية الثروة الداجنية بالسلطنة ، فقد أمكن التوصل الى التوصيات التالية :

١ - يقترح انشاء ثلاثة وحدات بحثية بالسلطنة ، احداها يختص بأبحاث انتاج البيض ، والثانية بأبحاث انتاج اللحم ، والثالثة تختص بأبحاث الموئمة الفسيولوجية ونوع المسكن المناسب والفرشة الملائمة .

٢ - أن تكون صناعة الدواجن أهلية عن طريق الشركات الساهمة ، أو تكون عن طريق شركات مساهمة لانتاج الكتكوت الجيد والعلف الملائم ، والقيام بعمل تعاقدات مع الفلاحين المنتجين على أن تمده بالكتكوت والعليقه على أن تحصل على النتاج سواً كان لحمأ وبيض وتسويقه عن طريق شركات تسويقية من جهة أخرى .

٣ - يقترح أن تبدأ صناعة الدواجن في الوقت الراهن عن طريق وحيد وهو استيراد كتاكيت عمر يوم سواً كانت لانتاج البيض أو اللحم .

٤ - وبالرغم من أنه من الوجهة الاقتصادية يعتبر انتاج البيض أكثر جذباً للمنتجين الا انه يفضل في المرحلة الحالية - نظراً لمحدودية خبرة المستغلين بصناعة الدواجن بالسلطنة - أن تبدأ بداري اللحم وتسوق حية ، حيث أن أغلب سكان السلطنة يعطى سعر أعلى للدجاج الحى عن المجمد أو تذبح ويطلب هذا انشاء المجزر الآلى ، ويتم بعد العام الأول مثلاً انشاء عنابر بداري البيض حيث دجاج البيض أكثر حساسية كما ان معاملات دجاج البيض لرعاية أكثر دقة ومعاملة البيض بعد ذلك للتسويق تحتاج الى خبرة أكثر .

٥ - ينصح بأن يتم استيراد أمهات قطعان البيض واللحم بعد ذلك من ٢ - ٣ سنوات من بداية المشروعات الانتاجية حتى ضمن اكمال خبرة العمال والفنين لكل جوانب الصناعة .

٦ - يجب أن تقوم مزارع الحكومة البحثية بدراسة تحسين نوع الدجاج العماني وراثياً وهذا عن طريق الانتخاب لصفات الانتاج العالى أو الخلط مع الأنواع القسماسية ويجب الاشارة هنا ان الفلاحية العمانية لو وجدت مصدر لكتاكيتها بسعر مناسب سيؤدى هذا الى أن تترك عطية التفريخ تماماً ، وهذا يغير من التركيب الوراثي لعشيرة الدواجن بالسلطنة في فترة زمنية قصيرة .

٢ - يقترح أن تكون مزارع الامهات للبيض واللحم في المنطقة الجنوبية حيث الجو معتدل طول العام نسبياً بمقارنته بباقي أجزاء السلطنة، هذا علاوة على خبرة استخدام المرعى لفترة رعاية البداري إلى حين بداية إنتاج البيض، مما يقلل من تكاليف الإنتاج إلى حوالي ٨٪.

٣ - يقترح أن تكون مزارع إنتاج البيض بصلالة وزنزوى، ويفضل أن تكون مزارع إنتاج اللحم حول العاصمة ولو انشئ طريق الجبل الأخضر يكون مكاناً مناسباً جداً لمزرعة إنتاج بداري اللحم لتغذية العاصمة، على أن يكون الذبح الآلى بمنطقة زنزوى.

٤ - يجب أن تهتم مزارع الحكومة البحثية بدراسة أنسب أنواع المساكن بجانب أبحاث النوع وكذلك الموامة الفسيولوجية والغذائية للدواجن المحلية والمستوردة.

ثلاثة عشر: أما فيما يتعلق بالصحة البيطرية، فإنه من الجدير بالذكر أنه بالرغم من الخطوة الموقعة التي اتخذتها السلطنة أخيراً بإنشاء جهاز بيطرى يتولى شؤون التربية الحيوانية والرقابة على منتجاتها فإن هذا الجهاز في حدود ما وصل إليه يعتبر خطوة مبدئية تقتضي سرعة العمل لتمكينه من القيام بواجباته على وجه سليم - خاصة وأن كل الملابسات تشير إلى التوسع المستمر في استيراد الحيوانات ومنتجاتها - وذلك عن طريق :

١ - أحكام الرقابة المخبرية البيطرية على الحيوانات الحية واللحوم والمنتجات الحيوانية الأصل الوارد للسلطنة بحراً وجواً وبراً بتحديد مداخل محددة ولا يسمح بالدخول من غيرها ، على أن ينشأ في هذه المداخل المحاجر الحديثة التي لا تسمح بتسرب العدوى منها وتجهيزها بالعنابر وغرف العزل والتشريح والمفاطس البيدية للحشرات والطفيليات الخارجية ومحرقة للجثث بأمراض كورنتينية .

٢ - أحكام الرقابة على الذبائح في السلطنة بإنشاء المجازر المبنية والمحتوية على عناير الذبيح وتجهيز الذبائح وإعداد الأسقاط والجلود بطريقة تسمح بالتصريف الناجح .

٣ - أحكام الرقابة الصحية على اللحوم والمنتجات الحيوانية المستوردة بعد دخولها إلى السلطنة عن طريق التفتيش على ثلاجات الحفظ للتأكد من عدم اصابتها بأنواع العفن (الفطريات) وخاصة الفطر الأسود السام للإنسان المستهلك لللحوم وغير ذلك من المسببات الداعية للتلف .

٤ - فرض الرقابة الصحية على تسويق اللحوم حماية للسكان من التسمم الغذائي بالتاليف منها .

٥ - قيام جهاز ينادى بـ مديرية الانتاج والصحة الحيوانية مهمته متابعة ظهور الأوبئة واتخاذ الإجراءات السريعة لحصر بؤر المرض ومكافحتها وتحصين الحيوانات المعرضة للعدوى باللقاحات اللازمة .

هذا ومن الضروري أن يصدر في شأن البنود الخمسة السابقة قانون موحد أو قوانين متفرقة تحدد الشروط والإجراءات التي تتبع حيال الاستيراد من الوجهة الصحية والإجراءات المحجرية وأحكامها والرقابة على المذبوحات والمثلجات والمبردات الحيوانية والرقابة الصحية على تسويق اللحوم والإجراءات التي تتبع حيال مخالفتها ، وذلك حتى يمكن وضع تنفيذ أحكام هذه القوانين التي توحد الإجراءات التي تتخذ في مختلف الحالات وفرض العقوبات الرادعة في حالات المخالفة .

٦ - إنشاء المعمل البيطري المركزي القادر على أساليب التشخيص البيولوجي للسببيات المرضية سواء بالزرع أو الفحوص السريرولوجية أو الميكروسكوبية . . . الخ كما يسهم ببحوثه في تطوير التشخيص وانتاج المشخصات البيولوجية والأمصال واللقاحات .

ويمكن عند الحاجة التعاون مع المعامل البيطري المختصة في المنطقة وفي الدول العربية فيما تحتاجه السلطنة من التشخيص المعمل واستعانته بالأمصال واللقاحات وغيرها التي تتطلبها الحالات الطارئة أو السياسة البيطرية .

٧ - توفير الخدمات البيطرية في ريف السلطنة عن طريق سرعة إنشاء

المراكم البيطرية - وحدات ومستشفيات - في مواطن تواجد الشروق الحيوانية وخاصة حيث تقام التجمعات الانتاجية الحيوانية وتزويدها بالاماكنيات والقوة العاملة الفنية والمساعدة ووسائل الانتقال والأدوات الجراحية والأدوية ، على أن تتضمن المكافحة الجماعية للطفيليات الداخلية والخارجية وعلاج العقم واقامة شبكة للعلاج التناصلي وبدء التلقيح الصناعي حينما تتوفّر امكانيات الابطال عليه وخاصة في التجمعات الانتاجية .

٨ - توفير القوة البشرية الفنية (البيطرية) من اطباء ومساعدين وعمال صهرة لتفطية احتياجات التدعيم للخدمات البيطرية وتكوين الكادرات المختلفة اللازمة لمختلف الخدمات البيطرية .

ولئن كانت الظروف الحالية قد دعت السلطنة الى الاستعانة بالقوة البشرية البيطرية من خارجها ، وربما استمرت في ذلك الوقت ، فإنصالح القوم للسلطنة يدعو الى أن تبدأ في وضع وتنفيذ سياسة خاصة بتوفير القوة البشرية المتخصصة من ابناها .

أربعة عشر: ضرورة العمل على تطوير وتحسين مختلف الخدمات والعمليات والهيكل التسويقية التي تتطلبها كل من هذه المنتجات الحيوانية
- السهلة التلف - وذلك عن طريق :

١ - ضرورة العمل على تعدد المسالك التسويقية لهذه المنتجات ، فمما لا يمكن استهلاكه محليا يمكن تصديره أو تصنيعه ، وترجع أهمية هذا العامل الى ما تتفرد به هذه المنتجات من خصائص تجعل من الواجب تصريفها بالطريق المختلفة والمتنوعة ، وبالسرعة الملائمة حتى لا تتحقق بمنتجى هذه السلع خسارة فارحة .

٢ - ضرورة العمل على تقليل المخاطر التسويقية التي قد تترجم عن عدم مراعاة توفير مختلف الظروف البيئية والتكنولوجية والاقتصادية الملائمة والمحيطة بانتاج وتسويق هذه المنتجات .

٣ - ضرورة العمل على ربط مناطق الانتاج بمناطق التسويق أو موانئ

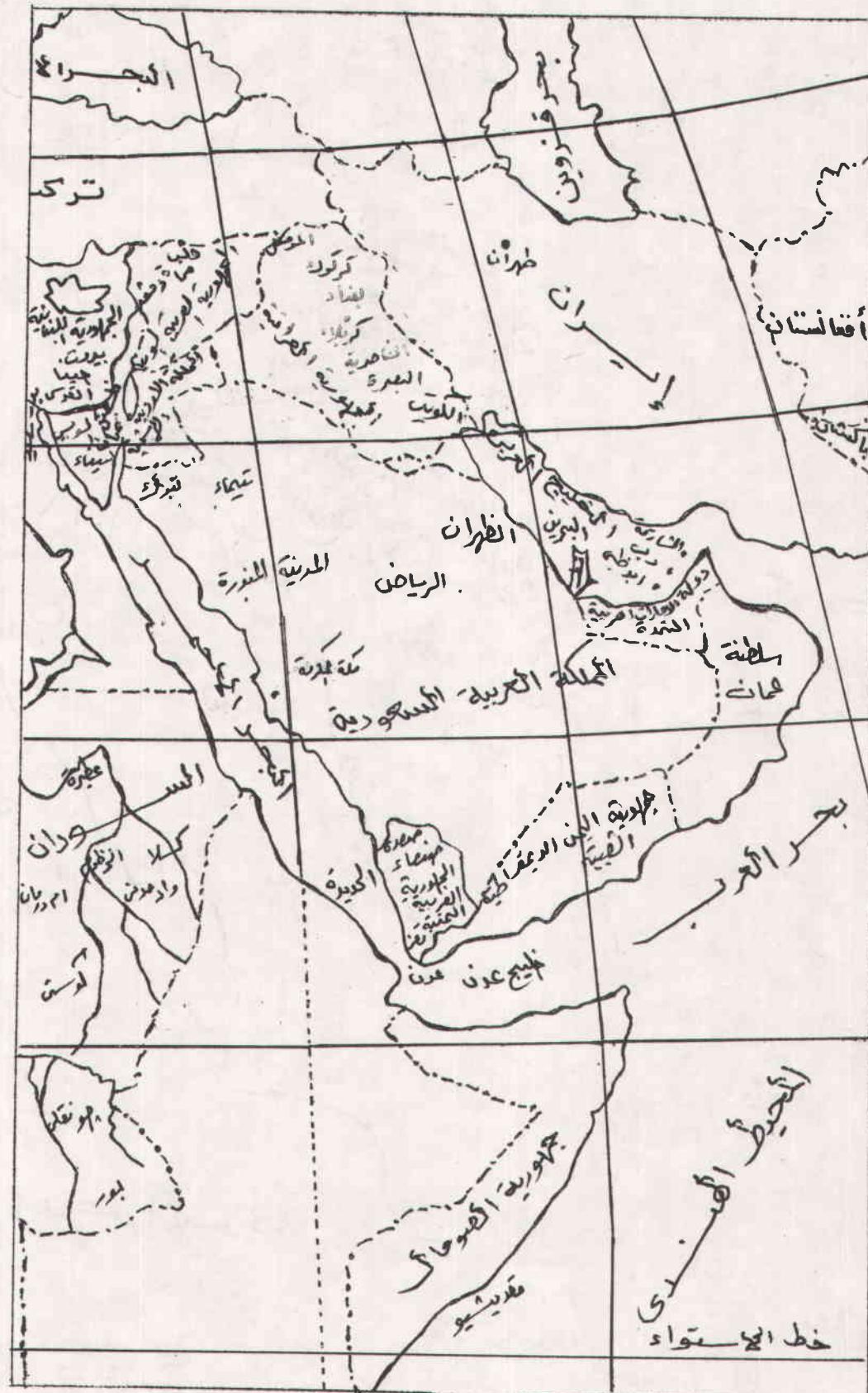
التصدير بشبكة ممدة من الطرق حتى يمكن نقل مثل هذه السلع
- سريعة التلف - بسرعة ملائمة .

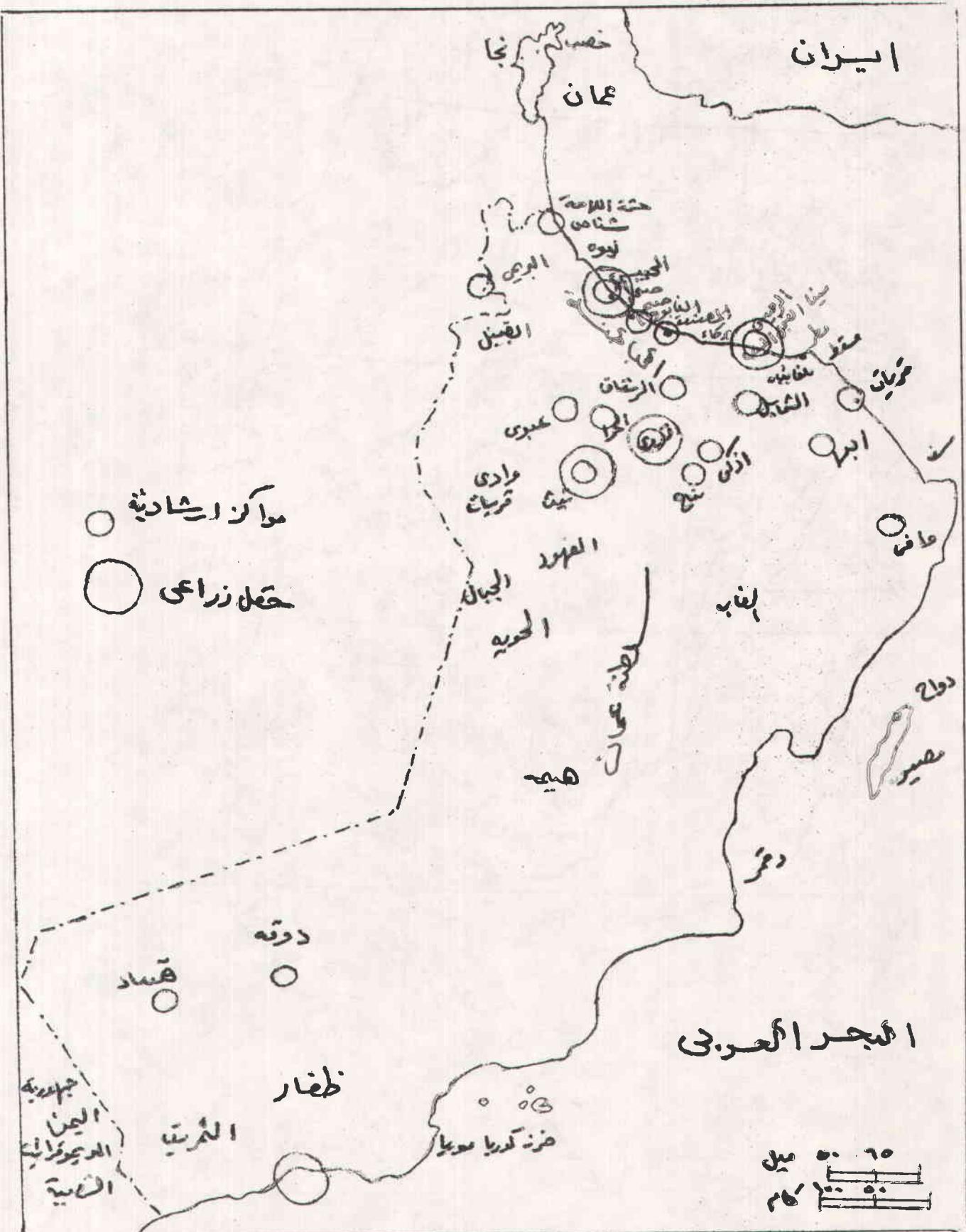
٤ - ضرورة انشاء وتشييد المخازن والثلاجات العصرية الملائمة لحفظ
كل من هذه المنتجات فترة من الزمن قد تتطلبها الظروف حتى يحين
وقت تسويقها أو بيعها بأسعار ملائمة .

٥ - ضرورة العمل على انشاء نظام تسليف متاكملي يمد كل من المنتجين
والمسوقين بالقروض المختلفة حتى يتم تصريف هذه المنتجات .

خامس عشر : ضرورة العمل على تطوير وتحسين أسواق المنتجات الحيوانية الراهنة
الراهنة - وغيرها من الزروع - مع تزويدها بكافة الوسائل العصرية التي قد
تحتاجها لرفع الكفاءة التسويقية لهذه المنتجات ، مع العمل تدريجيا على
انشاء أسواق عصرية جديدة حتى يمكنها استيعاب الزيادة المرتقبة الناجمة
عن تطوير انتاج كل من المنتجات الحيوانية اللحومية واللبنية والدواجنية
والسمكية بالسلطنة .

ملاحق (١)





محلق (١١) - معدلات سقوط الامطار في سنتن وصلالستة
جدول رقم (١١) - بالمليتر

- ۲۳۹ -

جدول رقم (٢) - درجة الحرارة والرطوبة النسبية في سلطنة عمان
العنوان (١)

الشهر	درجة الحرارة	(الرطوبة النسبية)	
		التنفس الشهري	صالة التنسيد الشهري
يناير	٢٧.٦	١٩٦١	٤٣
فبراير	٢٨.١	١٩٦٠	٤٣
مارس	٢٨.٦	١٩٦١	٤٣
أبريل	٢٩.٦	١٩٦٠	٤٣
مايو	٢٩.٦	١٩٦١	٤٣
يونيو	٢٩.٩	١٩٦٠	٤٣
يوليو	٢٩.٩	١٩٦١	٤٣
أغسطس	٢٩.٢	١٩٦٠	٤٣
سبتمبر	٢٦.٢	١٩٦١	٤٣
أكتوبر	٢٣.٩	١٩٦٠	٤٣
نوفمبر	٢١.٢	١٩٦١	٤٣
ديسمبر	٢٠.٩	١٩٦٠	٤٣

المصدر : سلطنة عمان - وزارة التنمية - دائرة الاحصاء - الاصدار الثاني - ١٩٢٣

مُلْحَق (٢)

ملحق (٢)
جدول رقم (١) - الشروة الحيوانية في الدول العربية في عام ١٩٧٠
(بالألف رأس)

الدولية	الأبقار	الجاموس ١٩٦٨	الاغنام	الماعز	الجمال ١٩٦٨
مصر	٢١١٥	١٥٨٨	٢٠٦٦	١١٥٥	١٢٨
ليبيا	١٠٨	-	٢١٦٣	١٢٣٤	٢٢٢
تونس	٦٦٠	-	٣٩٠٠	٤٦٠	٢٢٠
الجزائر	٨٤٢	-	٨٢٥٠	٢٢٠٠	١٢٣
المغرب	٣٦٠٠	-	١٢٠٠٠	٨٨٠٠	٢١٦
موريطانيا (١)	٢٤٥٠	-	٣٨٢٦	٣٠٢٠	٢٠٠
السودان	١٣٨٠٠	-	١٣٥٠٠	١٠٥٠	٢٥٠٠
الصومال (١)	٢٨٥٠	-	٣٩٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠
العراق	١٨٣٠	٢١٨	١٣٠٩٩	٢٣٠١	١٩٣
سوريا	٥٣٠	-	٦١١٢	٢٢١	١٢
الأردن	٣٢	-	٦٦٤	٣٥٠	١١
لبنان	٨٥	-	٢١٤	٢٣٠	-
السعودية	٣٠٠	-	٣٢٠٠	٢٠٠٠	٣٦٠
اليمن ش	١٣٥٠	-	٣٦٦٢	٨٦٢٨	٥٦
اليمن ج	٩٠	-	٢١٠	٨٥	٨٠
سلطنة عمان	٢٢	-	٢	١٣٥	٩
الامارات	٤٩	-	٢٠٠	٣٩٠	٩٣
قطر	٥	-	٣٦	٤٢	٨
الكويت	-	-	-	-	-
البحرين	-	-	-	-	-
الدولية العربية	٣٠٦٤٢	٢٣٠٨	٨١١١٦	٤٦٤٤٤	٤٥٩٣١

(١) هذه الاعداد قدرت على أساس احصاء عام ١٩٧١

المصدر : جمعت وأحسبت من : FAO, Production Yearbook, 1972, Rome, Italy 1973.

ملحق (٢)

جدول رقم (٢) - قيمة اللحوم في المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٧٥
(الف ريال)

بيان	الماعز	الاغنام	البقر	الجمال	جملة
جنوب الباطنة	٢٨٤	١٦٦	٣٦٨	٦٦	-
شمال الباطنة	٣٥٦	١٨٨	٦٨٦	٨٢	-
عمان الداخل	١٦٤	١٢	٥٥٤	١٦	-
الظاهرة	١٢٤	١٦	٤٠٣	٤٠	-
الشرقية	٢٣٨	١٦	٢٦٥	١٢	-
خصب	٥٠	٢	٣٩	٢٨	-
ظفار	١٨٦	٤٦	٢١١١	١٥٠	-
جملة	١٤٥٢	٤٤٦	٣٢٤٠٠	٦٦٩٨	٦٦٩٨

التوزيع النسبي لقيمة اللحوم بين المناطق الزراعية بسلطنة عمان
عام ١٩٧٥

%

بيان	الماعز	الاغنام	البقر	الجمال	جملة
جنوب الباطنة	١٩٦	٣٢٢	٨٣	١٢٦	-
شمال الباطنة	٢٤٥	٤٢٢	١٥٥	٢٣٣	-
عمان الداخل	١١٣	٢٢	١٢٥	٤٣	-
الظاهرة	١٢٠	٣٦	٩١	١٠٢	-
الشرقية	١٦٤	٣٦	٦٠	٣٢	-
خصب	٣٤	٤٠	٠٩	٠٨	-
ظفار	١٢٨	١٠٣	٤٢٢	٤٠١	-
جملة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	-

المصدر : وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات
الاحصائية .

ملحق (٢)

جدول (٣) - قيمة الألبان في المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٧٥
(الف ريال)

بيان	الجبلة	الماعز	الأغنام	البقر	الجمال	الجبلة
جنوب الباطنة		٢١٥٢٠٠	١٢٨٨٠٠	٢٥١٠٠	-	-
شمال الباطنة		٢٢٨٤٠٠	١٤٥٢٠٠	٤٦٨٠٠	-	-
عمان الداخل		١٢٥٢٠٠	٩٨٠٠	٣٢٨٠٠	-	-
الظاهرة		١٣٤٦٠٠	١٢٨٠٠	٢٢٥٠٠	-	-
الشرقية		١٨٣٠٠	١١٨٠٠	١٨١٠٠	-	-
خصب		٣٨٤٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	-	-
ظفار		١٤٣٨٠٠	٣٦٤٠٠	١٤٤١٠٠	-	-
الجبلة		١١١٨٦	٣٤٢٠٠	٣٠٢١٠٠	٤٤٨٦٦	-

التوزيع النسبي لقيمة الألبان في المناطق الزراعية بسلطنة عمان
عام ١٩٧٥ (%)

بيان	الجبلة	الماعز	الأغنام	البقر	الجمال	الجبلة
جنوب الباطنة		١٩٢	٣٧	٨٣	-	-
شمال الباطنة		٢٤٩	٤١٩	١٥٥	-	-
عمان الداخل		١١٢	٢٨	١٢٥	-	-
الظاهرة		١٢٠	٣٢	٩١	-	-
الشرقية		١٦٤	٣٤	٦٠	-	-
خصب		٣٤	٦٠	٠٩	-	-
ظفار		١٢٩	١٠٥	٤٢٢	-	-
الجبلة		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-

المصدر: وزارة الأسمدة والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات الاحصائية

ملحق (٢)
 جدول رقم (٤) - قيمة الجلود في الناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٧٥
 (الف ريال)

البيان	العاشر	الاغنام	الابقار	الجمال	جبله
جنوب الباطنة	٤٢١١	٤٥١٥	٤٤٥٠	٤٢٦٤	٤٠٢٦٤
شمال الباطنة	٥٣٥٨	٢٨٣٨	٤٥١٥	٣٢٥٠	٣٠٣٥٠
عمان الداخل	٢٤٤٤	٠١٩٤	٣٦٩١	٣٠٦٥	٣٠٠٦٥
الظاهرة	٢٦٣٢	٠٢٥٢	٢٦٨٣	٠١٦٠	٠٠١٦٠
الشرقية	٣٥٢٢	٠٢٣٠	١٢٦٦	١٢٤٥	٠٠٤٥
خصب	٠٢٥٢	٠٠٤٣	٠٢٩٩	١١١١	٠٠١١
ظفار	٢٨١٢	٠٢٠٢	١٤٠٢٥	١٤٠٢٥	٠٦٠٠
الجمة	٢١٢٨١	٦٢٢٤	٣٢٤٢٩	٦٢٥٢٩	

التوزيع النسبي لقيمة الجلود في الناطق الزراعية بسلطنة عمان
 عام ١٩٧٥ (%)

بيان	العاشر	الاغنام	الابقار	الجمال	جبله
جنوب الباطنة	١٩٣	٣٢١	١٦٨	١٢٢	-
شمال الباطنة	٢٤٦	٤١٩	١٣٩	٢٣٤	-
عمان الداخل	١١٢	٢٩	١١٤	٤٤	-
الظاهرة	١٢١	٣٢	٨٣	١٠٢	-
الشرقية	١٦٤	٣٤	٤٥	٣٠	-
خصب	٣٥	٠٦	٠٩	٠٢	-
ظفار	١٢٩	١٠٤	٤٣٢	٤٠٠	-
الجمة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-

المصدر : وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات
 الاحصائية .

ملحق (٢)

جدول (٥) : قيمة الصوف في المناطق الزراعية
بسلطنة عمان عام ١٩٢٥

بيان	قيمة الصوف من الأغنام	التوزيع النسبي
جنوب الباطنة	١٨٠	٣٨٪
شمال الباطنة	٢٠٠	٤٣٪
عمان الداخل	١٠	٢٪
الظاهرة	١٠	٢٪
الشرقية	١٠	٢٪
خصب	٣٠	٦٪
ظفار	٥٠	١٠٪
جملة	٤٦٣	١٠٠٪

الصدر : وزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات الاحصائية.

ملحق (٢)

جدول رقم (٦) - قيمة اللحوم في المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٨٠
(الف ريال)

بيان	الجلطة	الاعنام	الماعز	الجمل	البقر	البطاطة
جنوب الباطنة	-	٣١٦	٥٢٤	٦٥٦	١١٣٠	-
شمال الباطنة	-	٣٥٦	٧٣٢	١٢٢٥	١٢٢٥	-
عمان الداخل	-	٢٤	٣٣٤	٩٨٨	٢٢٠	-
الظاهرة	-	٣٢	٣٦٠	٢١٩	٦٢٠	-
الشرقية	-	٣٠	٤٨٨	٤٢٤	١٩٠	-
خصب	-	٦	١٠٤	٧١	٤٨	-
ظفار	-	٨٨	٣٨٤	٣٢٢٠	٢٥٤٠	-
الجلطة	١٢٣٦٣	٨٥٢	٢٩٢٦	٢٩٠٣	٦٣٢٠	١٢٣٦٣

التوزيع النسبي لقيمة اللحوم بين المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٨٠

بيان	الجلطة	الاعنام	الماعز	الجمل	البقر	البطاطة
جنوب الباطنة	-	٣٢١	١٩٣	٨٣	١٢٩	-
شمال الباطنة	-	٤١٨	٢٤٥	١٥٥	٢٣٢	-
عمان الداخل	-	١١٢	١٢١	٢٨	١٢٥	-
الظاهرة	-	١٢١	١٢١	٣٨	١٠٦	-
الشرقية	-	١٦٤	٣٥	٣٥	٣	-
خصب	-	٠٢	٣٥	٠٩	٠٢	-
ظفار	-	١٢٩	١٢٩	١٠٣	٤٢٢	-
الجلطة	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-

المصدر : وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات
الاحصائية .

ملحق (٢)
جدول رقم (٢) - قيمة الألبان في المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٨٠
(الف ريال)

بيان	الجملة	الماuz	الاغنام	البقر	الجمال	الجبله
جنوب الباطنة	٢١٦١٨	٣٩٣٠	٢٣٤٠	٣٢٣٠	-	-
شمال الباطنة		٤٩٨٨	٢٦٤٢	٦٩٧٠	-	-
عمان الداخل		٢٢٢٠	١٨٢	٥٦٢٠	-	-
الظاهرة		٢٤٥٢	٢٣٤	٤٠٩٠	-	-
الشرقية		٣٣٢٤	٢١٤	٢٢٩٠	-	-
خصب		٢٠٢٢٢	٢٠٠	٤٠٠	-	-
ظفار		٢٦١٦	٦٥٦	٢١٤٤٠	-	-
الجملة	٤٥٠٤٠	٦٣٠٦	٢٠٢٢٢	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

التوزيع النسبي لقيمة الألبان من المناطق الزراعية المختلفة بسلطنة عمان عام ١٩٨٠ (%)

بيان	الماuz	الاغنام	البقر	الجمال	الجبله
جنوب الباطنة	١٩٤	٣٢١	٨٣	-	-
شمال الباطنة	٢٤٢	٤١٩	١٥٤	-	-
عمان الداخل	١١٢	١١٢	١٢٥	-	-
الظاهرة	١٢١	١٢١	٩١	-	-
الشرقية	١٦٤	١٦٤	٦٢	-	-
خصب	٣٥	٣٥	٠٦	-	-
ظفار	١٢٩	١٠٤	٤٢٦	-	-
الجملة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-

المصدر : وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات
الاحصائية .

ملحق (٢)
جدول رقم (٨) - قيمة الجلود في المناطق الزراعية المختلفة بسلطنة عمان
عام ١٩٨٠ (الف ريال)

الجملة	الجمال	البقر	الاغام	الماعز	بيان
-	٤٢١	٣٦٤٦	٤٢٣٠	٢١٧٨	جنوب الباطنة
-	٥٥٨	٦٨٠٥	٤٢٢٢	١١٥٠	شمال الباطنة
-	٠٦٠	٥٤٨٦	٠٣٣١	٤١٦٦	عمان الداخل
-	٢٥٥	٣٩٩٢	٤٤٢٢	٤٥٩٠	الظاهرة
-	٠٢٢	٢٦٣٢	٠٣٨٨	٦٠٩٩	الشرقية
-	٠١٢	٠٣٩٦	٠٠٦٨	١٢٨٣	خصب
-	٩٥٢	٢٠٩٤٣	١١٨٦	٤٠١	ظفار
الجملة					الجملة
	٩٤١٢	٢٣٨٦	٤٣٩٠٠	١١٤٠٢	٣٢١٧٨

التوزيع النسبي لقيمة الجلود بين المناطق الزراعية بسلطنة عمان
عام ١٩٨٠ (%)

الجملة	الجمال	البقر	الاغام	الماعز	بيان
-	١٢٦	٨٣	٣٢٠	١٩٣	جنوب الباطنة
-	٢٣٤	١٥٥	٤١٨	٢٤٦	شمال الباطنة
-	٤٥	١٢٥	٢٩	١١٢	عمان الداخل
-	١٠٢	٩	٣٢	١٢٣	الظاهرة
-	٣٠	٦٠	٣٤	١٦٤	الشرقية
-	٠٢	٠٩	٠٥	٣٤	خصب
-	-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	الجملة

محلق (٢)
جدول رقم (٩) - قيمة الصوف في المناطق الزراعية بسلطنة عمان عام ١٩٨٠

المنطقة	بيان	قيمة الصوف	التوزيع النسبي
جنوب الباطنة		٤٠	٣٦٪
شمال الباطنة		٤٢	٤٢٪
عمان الداخل		٣٠	٢٪
الظاهرة		٤٠	٣٪
الشرقية		٤٠	٣٪
خصب		٦٠	٦٪
ظفار		١١	١٠٪
الجملة		١٠٨٦	١٠٠٪

المصدر : وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن - مديرية الزراعة - البيانات
الاحصائية

ملحق (٢)

جدول رقم (١٠) - مقارنة هيكل الانتاج الحيواني خلال
السنين ١٩٢٥ ، ١٩٨٥

	١٩٨٠	١٩٢٥	بيان
	%	قيمة	%
لحم البان	٦٣٠	١٢٣٦٣,٠٠	٥٩,٥
جلود	٣٦٥	٧١٦١,٨٠	٣٩,٩
صف	٤٠	٩٤١٢	٦٠
جملة	١٠	١٠٨٦	٠٠
	١٠٠,٠	١٩٦١٨,٩٢	١١٢٥١,٢٦

المصدر : انظر الجداول رقم (٢) (٢) (٣) (٤) (٦) (٧) (٨) (٩)
- ملحق رقم (٢) ٠

مـلـحـقـ (٣)

ملحق (٣)
خطة مقترنة لتحسين أصناف القت العماني

يمكن تحديد المشاكل الرئيسية بالنسبة لأصناف القت العماني فيما يلى :-

- ١ - ضعف انتاجية كبير من الأصناف المحلية .
- ٢ - ضعف المقاومة للحشرات خاصة المن .
- ٣ - ضعف المقاومة للآفات المرضية خاصة مرض تعقد الجذور النيماتودي ومرض الانثراكتوز .

وتعتبر المشكلة الرئيسية للقت في صلالة هي موت النباتات أثناء الصيف مما يجعل إعادة إنشاء الحقول ضروريًا في الخريف . ومعنى ذلك أن العمر الانتاجي لحقل القت في صلالة لا يتجاوز ٢ - ٨ شهور في السنة وعليه فإن عدم بقاء الحقول منتجة أثناء الصيف معناه :-

- ١ - نقص في إنتاج الفدان يصل إلى عشرة طن أى بمجموع يصل ٢٥ ألف طن من المساحة المزرعة حاليا .
- ٢ - الحاجة إلى إعادة إنشاء الحقول سنويًا وما يتطلبه ذلك من صاريف لا داع له — تشمل ثمن البذور وعداد الأرض والعمالة وهي تكلف تقريباً حوالي ١٠ الف ريال عماني .

ويرجع موت نباتات القت صيفاً في عمان إلى الإصابة بالأنثراكتوز وعلى وجه الخصوص مرض الانثراكتوز الذي يسببه الفطر *Colletotrichum trifolii* ، وكما سبق ذكره، فإن هذا المرض بدأ في الانتشار أيضًا في المناطق الشمالية من السلطنة (في الباطنة) ، وعليه فقد أصبح خطراً يهدد زراعة القت في السلطنة كلها وبالتالي الإنتاج الحيواني كليه ، وعليه فإنه يت建議 تطبيق برنامج مكثف لانتاج سلالات جديدة من القت تتميز بالصفات التالية :-

- ١ - إنتاج مرتفع من العلف (عن الوضع الحالي).
- ٢ - مقاومة للأنثراكتوز .
- ٣ - مقاومة للآفات الحشرية .

ولقد أوضحت الدراسات الحديثة في الخارج (خاصة في الولايات المتحدة) أن إنتاج سلالات من القت مقاومة للأنثراكتوز أصبح أمراً ميسوراً بعد ما ثبت أن صفة المقاومة للأنثراكتوز صفة وراثية تعتمد على عدد محدود جداً من العوامل الوراثية بحيث أن الانتخاب يمكن أن يعطى

نتائج سريعة Ostazeski et al. 1969) . وعليه فاننا نقترح البرنامج التالي لتحسين الأصناف المحلية والذى يتضمن الخطوات التالية : -

الخطوة الأولى : تجميع صادر التحسين

١ - استيراد بذور أكبر عدد ممكن من أصناف القت التي تجود في المناطق الحارة الرطبة من العالم ، خلاصة من مناطق استراليا الاستوائية والهند وباكستان وجنوب غرب الولايات المتحدة ودول غرب افريقيا وجنوب ايطاليا وأسبانيا والمكسيك ، وذلك بهدف توفير أكبر صادر وراثية للتحسين .

٢ - استيراد السلالات التي ثبتت في الولايات المتحدة أنها مقاومة للانثراكتوز وهي :

MSHp, 6F - An / W3

MSB - Hp5

MSH p 6 F - An 2 W2

Resistant Synthetic

MSB - 6W5 An 3

ويمكن طلبها من محطة Beltsville Agric. Res. Centre في ولاية ميريلاند Maryland الأمريكية .

٣ - جمع أكبر عدد ممكن من عينات التقاوى المعلمه للأصناف المحلية .

الخطوة الثانية :

٤ - عزل الفطر من نباتات صابة من مناطق مختلفة من ساحل صلاة ومن المناطق الشمالية . وتنميته في المعمل لانتاج المزارع للعدوى .

٥ - تقييم بذور الأصناف الواردة في الخطوة الأولى بالنسبة لمقاومة البادرات للمرض (تحت ظروف المعمل أو البيوت الزجاجية) لتحديد الصادر المقاومة و اختيار النباتات الأكبر مقاومة من داخل هذه الصادر واختارها خصريا .

الخطوة الثالثة : تقييم الأصناف المحلية في حقل اختبار
لتقييم هذه الأصناف جمعياً بالنسبة إلى :

- ١ - درجة الاصابة بالحشرات .
- ٢ - سرعة النمو .
- ٣ - الانتجاجية (العلف) .
- ٤ - درجة تحمل نقص مياه الرى .

ويتم هذا التقييم في مناطق مختلفة من السلطنة لتحديد أكثر الأصناف ملائمة لكل منطقة على حدة كي تدخل الأصناف الممتازة منها في برنامج التربية للمقاومة للأنثراكتوز .

الخطوة الرابعة :

انتاج بذور المهجين المتعدد الاباء Polycross حيث يتم زراعة النباتات القاومه المكثرة خصرياً مع نباتات فردية من الأصناف المحلية الممتازة في حقل منعزل وبطريقة تضمن التقليح الخلطي بينهما . وبعد تكوين البذور تجمع البذور الناتجة على كل نبات على حدة لتكون سلالة جديدة .

الخطوة الخامسة :

تقييم بذور السلالات الناتجة في الخطوة الرابعة بزراعتها في خطوط مستقلة في حقل صلب بالأنثراكتوز وذلك لاستبعاد النباتات الصابحة . وتقييم الباقى بالنسبة للصفات الانتاجية بحيث يسمح بانتاج البذور فقط مع السلالات الممتازة وتجميع بذورها معاً .

الخطوة السادسة :

اكثار البذور الناتجة من الخطوة الخامسة مع خلط السلالات الجيدة معاً لانتاج صنف جديد يتصف بكلية الصفات المرغوبه .

ويتطلب البرنامج السابق ما يلى :

- ١ - اشراف فنى من قبل خبير محاصيل علف وخبرير في امراض النبات (على فترات متقطعة في حدود ٣ شهور في السنة) .
- ٢ - مهندس زراعي للتنفيذ العملى له دراية بمقاومة الأمراض والحشرات .

والمنددة المقترحة لتطبيق البرنامج السابق في حدود أربع سنوات وهي مدة تصير نسبياً
بالنسبة لانتاج صنف جديد . ويجب الاحاطة الى انه لا يمكن التغلب على مشكلة الانشراكوز
في عمان الا عن طريق البرنامج السابق ، وأى حل آخر أكثر سرعة لن يعطي الشمار المرجوة .

٢-٣ انشاء قسم للمراعي ومحاصيل العلف :

هناك حاجة ملحة بالسلطنة الى انشاء قسم خاص ضمن مديرية الزراعة بوزارة الزراعة والنفط والمعادن ، يكون معنها بتنمية المراعي الطبيعية ومحاصيل الأعلاف المزروعة . ولا شك أن أهمية انشاء مثل هذا القسم ينبع من كون تنمية الانتاج الحيواني في السلطنة مرتبطاً أساساً ب مدى ما يمكن توفيره من أعلاف محلية بتكليف اقتصادية . وحيث أن التكامل بين المراعي الطبيعية والأعلاف المزروعة ضرورة ملحة تحت الظروف المحلية ، فإن هذا القسم يجب أن يتسع اهتمامه لكل ما يتعلق بهما معاً .

ومن الممكن تحديد المهام الرئيسية التي يجب أن يضطلع بها هذا القسم كما يلى :-

١ - في مجال المراعي الطبيعية :

- ١ - تحديد مناطق الرعي الرئيسية في السلطنة واعداد الحيوان المعتمد عليها .
- ٢ - عمل الخرائط النباتية لتحديد طرز الغطاء النباتي في كل منطقة وتحديد أهم النباتات المرغوبة .
- ٣ - تحديد مواسم الرعي ومواسم الجفاف (نقص العلف) في كل منطقة .
- ٤ - تحديد مصادر المياه الحالية لحيوان الرعي والمصادر الممكن تعميمها .
- ٥ - تحديد الحمولة الحيوانية بناءً على انتاجية العلف ومعامل استغلاله .
- ٦ - تقدير الاحتياجات الحيوانية من الأعلاف الإضافية لمواسم الجفاف وكيفية توزيعها .

٢ - في مجال الأعلاف المزروعة :

- ١ - دراسة أنساب المحاصيل العلفية لكل منطقة زراعية وبناً الفضلية على انتاجية العلف بالنسبة لاستهلاك الماء .
- ٢ - تحديد أنساب المعاملات الزراعية للإنتاج الأقصى من محصول العلف التي يثبت نجاحها .

- ٣ - دراسة تكامل انتاج العلف من المراعي الطبيعية والمحاصيل العلفية بما يكفل رفاهية الثروة الحيوانية المحلية .
- ٤ - دراسة المشاكل الرئيسية لبعض المحاصيل العلفية الهامة .
- ٥ - تقديم الارشادات الزراعية للمزارعين في شأن الاستغلال الأمثل للموارد العلفية المتاحة لهم .

ومن المتوقع أن تتكون هيئة هذا القسم من :

- | | |
|--|---|
| Forage Production
Range Ecology
Range Management | ١ - اختصاص في مجال انتاج محاصيل العلف
٢ - اختصاص في مجال بيئة المراعي
٣ - اختصاص في مجال رعاية المراعي
٤ - عدد من الزراعيين الفنيين لمساعدة الاخصائيين
٥ - اداريين
٦ - ممثل للقسم في كل من المطاق الزراعية المختلفة بالسلطنة لتنفيذ نشاطات |
| | القسم . |

جدول رقم (١) أعداد الحيوانات في المناطق الزراعية في عمان
 (الف رأس)

النوع	الباطنه	شمال الداخلي	عمان	الظاهرة	الشرقية	ظفار	الجبلة
أبقار	٥٠١	١٩٥	١٥٨	٧٥	١١٥	٦٠٠	١٢٤ مدر
ماعز وأغنام	٤٢٩	٢٢	١٨٤	٥٨٣	٢٠٥	٢٥٠	١٩٢ ار
جمال	٢٢٢	٢٦	٢٥	٤٠	٣١	٥٠	١٢٣ مدر
جبلة العدد	٦٠٦	٣٤٢	٨٠٢	٣٣٣	٣٤٩	٩٠٠	٣٣٤ مدر

جبلة الوحدات الحيوانية (ألف وحدة) :

النوع	جنوب الباطنه	شمال الداخلي	عمان	الظاهرة	الشرقية	ظفار	الجبلة
أبقار	٣٦٠	١١٢	٩٥	٤٥	٦٩	٤٥	٢٤٩ مدر
حيوانات أخرى	١٠٠	١٤٢	٤٢	٤٥	٦٩	١١١ مدر	٥١ مدر
	٤٦٠	٢٦٣	١٣٢	١٢٣	١٠٣	١٢٦ مدر	١٨١ ار

البقرة = ٦٠٠ وحدة حيوانية (الوحدة الحيوانية هي بقرة كبيرة وزينها ٤٥٣ كجم وهذا متعارف عليه دولياً)

الماعز والغنم = ٢٠٠ وحدة حيوانية
 الجمال = ٠٠١ وحدة حيوانية

*

جدول رقم (٢) الاحتياجات الغذائية التقديرية للثروة الحيوانية في عمان
(الف طن)

المنطقة	ابقار						المنطقة
	حيوانات اخرى	بروتين	نشا	بروتين	نشا	بروتين	
	م	م	م	م	م	م	
جنوب الباطنة	٨٢	١٠	١٥٣	١٩	٢٣٥	٢٩	
شمال الباطنة	١٥٢	١٩	١٨٩	٢٤	٣٤	٤٣	
عمان الداخلي	١٢٣	٦١	٦٥	٢٠	١٢٢	٢٣	
الشرقية	٨٦	١١	٢٠	٠٩	١٥٠	٢٠	
الظاهرة	٦٢	٠٩	١١	١١	١٥٠	٢٠	
ظفار	٤٦	٩٥	١٣٠	٦١	٥٩٦	٢٥	
الجلة	٩٢٨	١٢٤	٦٨٢	٦٨	١٦٦٥	٢١٠	

* على أساس أن الوحدة الحيوانية تحتاج إلى ٣٥٥ كجم معادل نشا ، منها ٤٥٠ جم بروتين مهضوم يومياً .

محلق (٤)

جدول رقم (١) - ملخص لمسافات الطرق التي تم انجازها بالكميات
في نهاية

نوع الطريق	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
طرق الدرجة الأولى	٣٠٠	٢٦	١٠	٢١٠
طرق الدرجة الثانية	٣٦٢٠	٢١٦٨	١٨١٧	٣٠٦٠

ملاحظة : طريق الدرجة الأولى = هو الطريق المرصوف بالأسفلت مع ترتيبات الحماية من الفيضانات ومنحدرات الأودية .

طريق الدرجة الثانية = طرق تم شقها وتمهيدها وخاضعة للمسح المستمر

جدول رقم (٢) طرق الدرجة الأولى (المرصوف بالأسفلت)

المسافة بالكميات	الطريق	السنة
١٠	الفترة حتى ١٩٧١ مسقط - بيت الفلج	
١٦	خلال ١٩٧١ مطرح - صحار (جزء منه)	
١٥٣	١٩٧٢ مطرح - صحار (جزء منه)	
١	سلسلة طرق شركة تنمية نفط عمان المحدودة	
٣٠	صلالة والمناطق المحيطة بها	
٦١	١٩٧٣ مطرح - صحار (القسم النهائي)	
٢٨	صحار - ختمة العلاحة (جزء منه)	
١	مطرح فرع	
٣٠٠	المجموع حتى نهاية ١٩٧٣	

الصدر : سلطنة عمان - وزارة التنمية - دائرة الاحصاءات الوطنية - الكتاب السنوي للإحصاء - الاصدار الثاني ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م

المحتويات

الصفحة

مقدمة
شكر وتقدير
مophon

الباب الأول : المعالم البارزة في الاقتصاد الزراعي العماني :

٢٣ أهمية الزراعة في الاقتصاد العماني ١ - ١

٢٨ الموارد الأرضية العمانية ٢ - ١

٣٢ الطكية الزراعية بالسلطنة ١ - ٢ - ١

٣٣ التركيب المحصولي الراهن بالسلطنة ١ - ٢ - ٢

٣٥ المناطق البيئية الزراعية ٣ - ١

٣٥ المنطقة الأولى : جنوب الباطنة

٣٨ المنطقة الثانية : شمال الباطنة

٣٨ المنطقة الثالثة : عمان الداخلي

٣٩ المنطقة الرابعة : الشرقية

٣٩ المنطقة الخامسة : الظاهرة

٣٩ المنطقة السادسة : السنديم

٤٠ المنطقة السابعة : ظفار

٤ - ١ الموارد المائية العمانية

٤٣ طرق الري التقليدية بالسلطنة ١ - ٤ - ١

٤٣ أولا - الري بواسطة الأمطار

٤٣ ثانيا - الري بواسطة الأنفاج

٤٣ طرق الري الحديثة والمرتبة بالسلطنة ١ - ٤ - ٢

٤٤ أولا - الري بالتنقيط

٤٤ ثانيا - الري بالرش

الصفحة

٤٢

الباب الثاني : تطوير وتنمية الانتاج الحيواني بالسلطنة :

٤٢	أهمية الثروة الحيوانية العمانية	٢ - ١
٥١	تطور الثروة الحيوانية العمانية	٢ - ٢
٥٤	التوزيع الفنتق (التمنطق) للثروة الحيوانية بالسلطنة	٣ - ٢
٥٦	نظم الرعى بالسلطنة	٤ - ٢
٥٢	الآفات الحيوانية	٥ - ٢
٥٨	المزارع الحيوانية الحكومية	٦ - ٢
٥٩	٦ - ١ مزارع الانتاج الحيواني	
٥٩	أولاً - مزرعة الانتاج الحيواني بصحار	
٦٣	ثانياً - مزارع الانتاج الحيواني بصلالة	
٦٥	٦ - ٢ محطات ابحاث الثروة الحيوانية	
٦٥	أولاً - محطة ابحاث الثروة الحيوانية بوادي قريات	
٦٦	ثانياً - محطة ابحاث الثروة الحيوانية بالر ميس	
٦٢	المعدلات الحيوانية	٧ - ٢
٦٢	الطاقة الانتاجية والاستهلاكية اللحمية واللبنية بالسلطنة	٨ - ٢
٦٩	أولاً - انتاج واستهلاك اللحم	
٢٤	ثانياً - انتاج واستهلاك الائنان	
٢٥	وسائل تحسين انتاج اللحوم والائنان بالسلطنة	٩ - ٢
٢٢	الحملة الفدانية الحيوانية بالسلطنة	١٠ - ٢

الباب الثالث : محاصيل العلف والمراعي :

٨١	مقدمة	١ - ٣
٨٣	مدى كفاية الأعلاف الخشنة المتوفرة للثروة الحيوانية	٢ - ٣
٨٣	٣ - ٢ - ١ مدى الكفاية في المناطق الشمالية	
٨٥	٣ - ٢ - ٢ مدى الكفاية في المنطقة الجنوبية	
٨٨	علاقة المناخ والتربة في عمان بانتاج العلف	٣ - ٣
٨٨	٣ - ٣ - ١ التربة	
٩٠	٣ - ٣ - ٢ المناخ	

طبع بطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية

بالخرطوم